جامعة الحاج لخضر باتنة -1-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسـم العلـوم السيـاسيـة

استراتيجيـة الأمن القومـي الجزائري:
إدراك - تهديد - استجابة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدوليـة

إعـداد الطالب:
رياض بوزرب

تحت إشـراف:
أ.د حسين قادري

لجنـة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د دلال بحـري	أستاذ التعليم العالي	جامعـة باتنة - 1-	رئيـسـا
أ.د حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعـة باتنة - 1-	مشرفا ومقررا
د. لزهـروناسي	أستاذ محاضر (أ)	جامعـة باتنة - 1-	عضوا مناقشا
د. جمـال منصر	أستاذ محاضر (أ)	جامعـة قالمـة	عضوا مناقشا
د. السعيد ملاح	أستاذ محاضر (أ)	جامعـة المسيلـة	عضوا مناقشا
د. نبيل بويبية	أستاذ محاضر (أ)	جامعـة سكيكدة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

" وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا "

صدق الله العظيم

سورة طه، الآية 114.

" إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابًا في يومه إلا قال في غده :لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل . وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر."

العماد الأصفهاني (1125-1201)

إهـــداء

إلـــى .....

الهوية الُمتخيّلة ..... باعتبارها ملاذا.

شكر وتقدير

لا يفوتني في مستهل هذه الدراسة أن أتوجه بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور: حسين قادري، الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه الأطروحة رغم انشغالاته العديدة، إذ لم يبخل علي بوقته ونصائحه وتوجيهاته القيمة، ولم يدخر أية فرصة سانحة لتوجيهي لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة أطروحتي.

وختاما أشكر كل من كانت له يد ظاهرة أو خفية في سبيل إتمام هذه الدراسة.

. رياض.

مقدمة

تمهيد

هيمنت الواقعية لعقود على دراسات الأمن القومي، ووجهت عملية بناء النظرية في هذا الحقل، وأصبح افتراض أن الدول تسعى لتحقيق الأمن بمعناه المادي افتراضا مركزيا يتم تداوله على نطاق واسع، وغالبا، بدون اخضاعه لإجراءات التحقيق العلمي والاختبار. أثر التصور الواقعي أيضا على دراسة التهديد ومدركاته، حيث تم اختزال هذه المسألة في افتراض أن الدول توازن ضد أكبر قوة، وأن ميزان القوة العسكري محدد محوري في إدراك الدول للتهديدات، وهو الافتراض الذي تناقضه الكثير من الشواهد المستقاة من تاريخ العلاقات الدولية.

لقد شكلت حملة الإحياء المثالية، في حقل العلاقات الدولية، منعرجا حاسما، في دراسات الأمن القومي والدراسات الأمنية بشكل عام، حيث سمحت للعوامل الفكرية باسترجاع مكانتها في دراسة وتفسير الدوافع والسلوكية الأمنية الدولية، بعيدا عن الضغوطات المادية والعقلانية، فأصبحت مقولة الفاعل الاجتماعي تنافس مقولة الفاعل العقلاني؛ وأحرز افتراض البقاء الاجتماعي تقدما معتبرا في مناقشات العلاقات الدولية حول الأمن، جنبا الى جنب مع افتراض البقاء المادي؛ كما احتلت العوامل المثالية مكانة بارزة في دراسات التهديد ومدركاته.

التعريف بالموضوع وخياراته المنهجية

تنتمي هذه الدراسة إلى حقل الدراسات الأمنية، وتهدف إلى فهم إستراتيجية الأمن القومي الجزائري من خلال اعتماد مقاربة تأملية هادفة لفهم خصائصه الجوهرية والاجتماعية والمعاني التي تشكل دلالاته ومضامينه. يستلزم هذا الطموح التخلص من مختلف الأعباء التي مثلت فهومات متداولة بشكل غير مختبر، والتي تزخر بها الأدبيات السائدة في موضوع الأمن القومي عامة، والتي أثرت بشكل أو بآخر في عدم وضوح معالم هذا الحقل البحثي. ولأن الأمن القومي الجزائري وبحكم انتمائه لهذه الحلقة

البحثية الضعيفة لا يشكل استثناءا من هذا الحكم، فإننا نحتاج لإعادة تأمل هادئة لتحرير المفهوم من التعميمات الزائفة بلغة باشلار G. Bachelard وغربلته لإسقاط الشوائب من حمولاته المتعددة المضامين.

يندرج الموضوع تحت إطار الفهم لهذا تفترض الدراسة أن التفاعلات الاجتماعية واللغة الأمنية التي يتكلمها الفاعل والحاملة لمبادئه ومعتقداته ومعاييره تشكل الجانب الأنطولوجي الأكثر أهمية والذي تسعى الدراسة لاستكشافه لفهم عمليه تشكل مزدوج (تشكل الفاعل وتشكل المعنى) دفاعا على تصور يقدم الأمن القومي كخطاب معبئ بمعنى، وأن تحققه مرتبط بالقدرة على إعادة انتاجه وتذويته. فالتهديد موجه بشكل ما للمعنى الذي يحمله الفاعل وليس لفاعل بدون معنى.

إن منح الأولوية للفاعل على حساب الفعل، في هذه الدراسة، مرتبط بمساعي تطوير مفهوم أو مفهمة للأمن القومي الجزائري، وهو طموح تحكمه نزعة انعتاقية قاعدتها قناعة منهجية ألّا مسوغ لتعميم ملاحظات استخلصت من حالات محدّدة على باقي الحالات غير الملاحظة.

سيتم على هذا الأساس المقاربة للفاعل الدولتي بأنطولوجيا مثالية في تفاعل متبادل مع فواعل اجتماعية، وسياقات أزموية تعيد إنتاج هويته التي يعطيها البحث دلالة اصطلاحية. يساعد هذا التفاعل المزدوج على: أولا؛ اختبار مدى فهم الفاعل لمتطلبات هويته، وقدرته على التصرف وفق ذلك الفهم، بالشكل الذي يسمح له الاستمرار في انتاج تلك الهوية، وثانيا؛ اختبار مدى مساهمة السياق نفسه في تشكيل و/أو إعادة إنتاج الهوية الأنطولوجية للفاعل- لأغراض تحقيق متطلبات الأمن الانطولوجي- بما يدعم التصورات المعرفية التي تحكم المسار البحثي ككل.

يحدد مفهوم الأمن الأنطولوجي الانتماءات البنائية لهذه الدراسة، وهذا يعني أن الاستراتيجية حسب هذا المنظور ترتبط بتحقيق الأمن الأنطولوجي وليس فقط الأمن

المادي، مما يوجه البحث باتجاه مراجعة العلاقة الحتمية بين القوة والتهديد، الذي يطرحه النموذج الواقعي، واختبار فرضية أن الهوية أساسية لإدراك التهديد، على اعتبار أن مدركات الأمن غير مرتبطة بمدركات التهديد بمعزل عن تصورات أو مضامين الهوية. فالـهوية تحدد كيف ينظر الفاعل لذاته وكيف ينظر اليه الآخرون أيضا؟؛ تـحدد ما هو معنى الأمن الذي تـريد الدولة اشباعه؟؛ كـيف تعرف الدولة أمنها القومي؟؛ كـيف تدركه وتتكـلم عـنه؟ وكيف تكون استراتيجيات تحقيقه مرتبطة بالقدرة على فهمه والدفاع عنه باعتباره سردية وخطاب؟؛ وأيضا بالقدرة على تسويقه إقليميا ودوليا؟، وهذا ما يحمل مؤسسة السياسة الخارجية الجزائرية مسؤولية إنتاج القيم المعرفة لمنتوج الدولة الوطنية قيميا واستراتيجيا، لهذا فكلما زادت كفاءة السياسة الخارجية في انتاج هذه القيم، وأثبتت فعاليتها إقليميا ودوليا، كلما زادت تنافسية هذا المنتوج في السوق القيمي والاستراتيجي العالمي، الأمر الذي يعزز المكانة الاستراتيجية للدولة باعتبارها قوة اقتراح/انتاج معياري على مستوى المجتمع الدولي، وفي المقابل، يؤدي الفشل في فهم حاجات الهوية، وعدم القدرة على تمثيلها واعادة انتاجها، الى ضياع تلك الهوية، وهذا مصدر قلق وجودي معتبر معرفيا وتجريبيا.

عُرّفت الجزائر كفاعل في سياق هذه الدراسة من طرف البحث، من خلال معرفة العوامل التي ساهمت في تشكيله والسياقات التي منحته هويته تلك، والتي بإمكانها – بالمنطق البنائي– أن تحدد مدركاته للتهديد، سلوكه، مصالحه وأدواره أيضا. يفرض هذا الخيار على المسعى البحثي، استغلال السياق لإنتاج دلالات تراعي الهوية التي منحت للفاعل، من خلال إيجاد روابط بين بيئة الفاعل وبنية الواقع. إن الحديث عن الهوية التي منحت للفاعل من طرف البحث يعني معرفيا أن رؤية الباحث أولى مـن رؤية الفاعل للسياق على اعتبار أن الفاعل في حالة البحث لا يُعرّف نفسه بنفسه (من خلال وثيقة استراتيجية مثلا).

فرض هذا المعطى على الباحث، أثناء عملية التحري، المفاضلة بين البيانات عن طريق عملية العزل بما يتماشى والصورة الادراكية/المعرفية التي يبحث عن تمثلاتها (اسقاطات) واقعيا. لهذا تكون عملية التحري مؤطرة بمنهجية استنباطية أساسا تتعامل بمنطق تفاضلي مع البيئة الإمبيريقية، كما أن السؤال الأنطولوجي مهم جدا في هذه الدراسة، لأن هدفها يدور حول مضمون ما هو كائن، وماهيته الجوهرية، وهو إجراء تتفاداه العقلانية تماما لأنها تفترض أن ما هو كائن موجود مسبقا، ولهذا لا تبحث في تكوينه وتشكله. إن ما يحضره الفاعل قبل دخوله عملية التفاعل يؤثر على طبيعة هذا التفاعل، كما يؤثر هذا الأخير على هوية الفاعل ومصالحه حالما يباشر هذه العملية.

ويبقى أن نشير في نهاية هذا التقديم، أن الحديث عن عملية التفاعل، لا يتعارض والطابع التأملي لهذه الدراسة، على اعتبار ان البيانات التجريبية التي تندرج تحت متغير الاستجابة، يتم استخدامها لقياس حدود اتساق خيارات الباحث المنهجية واختبار فرضيته البحثية، وليس لاختبار مدى فعاليتها في تحقيق أمن الفاعل.

أدبيات الدراسة

تحاول هذه الدراسة تجاوز المحددات المادية، التي تمثلها الاتجاهات السائدة، في دراسة الأمن القومي، ولفت الانتباه للقيمة التي تقدمها المتغيرات المثالية، في فهم مضامينه ودلالاته، وتفسير الاستراتيجيات الأمنية للدول باعتبارها انعكاسا لمدركات وتصورات تتحكم في توجيهها متغيرات مرتبطة بالهوية أكثر مما هي مرتبطة بتهديدات مادية صرفة. استنادا لهذا الاعتبار سنقدم مجموعة من الأدبيات التي تنتمي لنفس التوجه البحثي وتحمل نفس الطموحات التي يتجه البحث للدفاع عليها، ومن بين أهم هذا الأدبيات نذكر:

كتاب بعنوان ثقافة الأمن القومي: القواعد والهوية في السياسة العالمية .حرره بيتر كاتزنشتاين[1] Peter Katzenstein. يقدم هذا الكتاب كبديل للهيمنة الواقعية والواقعية الجديدة في الدراسات الأمنية، وحجته الرئيسية، هي أن الأمن القومي هو ممارسة اجتماعية، وقد تضمن مجموعة من الدراسات[2] التي استعرضت معالم النهج الاجتماعي في الدراسات الأمنية والسياسة العالمية، والتي تعطي مكانة مميزة للعوامل غير المادية. يحاجج هذا العمل بأن "مصالح" الدول لا تحددها العوامل المادية وحدها، كما يعتقد الواقعيون، أو "العقلانية الاقتصادية"، كما يفترض الليبراليون؛ بدلاً من ذلك، فإن "البيئات الثقافية" الدولية والمحلية تلعب دورا محوريا في تحديد مضامين المصالح الأمنية للدول، كما أن التباين في هوية الدولة أو التغييرات في هوية الدولة يؤثر على مصالح الدول أو سياساتها الأمنية، فالعديد من مصالح الأمن القومي تعتمد على بناء معين للهوية الذاتية والتصورات التي يحملها الآخرون عن هذه الهوية[3].

كتاب بعنوان الأمن الانطولوجي في العلاقات الدولية لبرينت ستيل[4] Steele. Brent يحاجج ستيل، في هذه الدراسة، أن الأمن المادي مهم للدول، إلا أن حاجتهم

[1] Peter Katzenstein (ed). **The culture of national security: Norms and identity in world politics**. Columbia University Press, 1996.

[2] بالإضافة إلى الفصول التمهيدية والموجزة لكاتزنشتاين ، يحتوي هذا المجلد على اثنتي عشرة دراسة حالة واسعة النطاق حول المناهج البديلة للعلاقات الدولية والأمن القومي. تشمل المقالات: رونالد جيبسون Ronald L. Jepperson وألكسندر وينت Wendt وكاتزنشتاين Katzenstein حول الثقافة والأمن ؛ دانا إير ومارك سوشمان Dana P. Eyre and Mark C. Suchman حول انتشار الأسلحة التقليدية ؛ روبرت برايس ونينا تانينفالد Richard Price and Nina Tannenwald بشأن الأسلحة النووية والكيميائية ؛ مارثا فينيمور Martha Finnemore حول التدخل الإنساني ؛ إليزابيث كير Elizabeth Kier حول العقيدة العسكرية ؛ اليستر جونستون Alastair Iain Johnston عن الصين؛ روبرت هيرمان Robert G. Herman حول السياسة الخارجية السوفيتية ؛ توماس بيرغر Thomas U. Berge حول الأمن القومي في ألمانيا واليابان ؛ توماس ريس – كابن Thomas Risse-Kappen عن الناتو ؛ مايكل بارنيت Michael N. Barnett حول التحالفات في الشرق الأوسط؛ وبول كويرت وجيفري ليغرو Paul Kowert and Jeffrey Legro حول نظرية الهوية الوطنية.

[3] Peter Katzenstein. op.cit. p.8.

[4] STEELE, Brent J. **Ontological security in international relations: self-identity and the IR state**. Routledge, 2008.

إلى الأمن الأنطولوجي أكثر أهمية. السؤال المحوري لهذا الكتاب هو: "لماذا تسعى الدول إلى تحقيق الأمن الانطولوجي؟ والجواب هو أن "تحقيقها يؤكد الهوية الذاتية للدولة". بشكل مختلف، ترغب الدول "في الحفاظ على مفاهيم ذاتية ثابتة، لأن "الذات" يتم تشكيلها والحفاظ عليها من خلال سرد يعطي معنى لأعمال السياسة الخارجية الروتينية. إذا تعطل الروتين، لأن الدولة تدرك أن سردها لم يعد يعكس تصرفاتها (أو أن السردية لم تعد منسجمة منظوميا)، فإن هذا يؤدي إلى انعدام الأمن الوجودي، ويجبر الدولة على اتخاد إجراءات جديدة للحفاظ على شعورها بالهوية الذاتية. ما يعنيه هذا هو أن نهج الأمن الوجودي يكشف في نهاية المطاف عن كيف يمكن لنوع معين من التحدي، سواء كان تهديدا أو موقفا حرجا، أن يقوض هوية الدولة، وهذا ما يدفع الدول الى إتباع إجراءات تبدو –أحيانا– غير عقلانية وفقًا للنهج الأمني التقليدي.

نظرية الأمن الأنطولوجي التي يقدمها ستيل في كتابه لا تشكل بديلا لنظريات الأمن التقليدية بقدر ما تقدم طرحا يغطي متغيرات تم إهمالها عند مقاربة الأمن القومي من وجهة نظر مادية بحتة. هدف هذا الطرح هو إلقاء الضوء على قضايا أنطولوجية مهمشة في الطروحات السائدة، ولـهذا يؤكد ستيل أن أطروحته تتشابه مع وجهات نظر مماثلة قدمتها الواقعية عن سلوكيات الدول، فكلا النهجين يقارب للدول كجهات فاعلة ذات اهتمامات ذاتية؛ كما يفترض نهج الأمن الأنطولوجي أن "المصلحة الذاتية تحل محل الأخلاق الدولية أو القانون الدولي"؛ كما يلتقيان أيضا في افتراض أن،" المصالح الأمنية لدولة ما مستمدة من مصلحتها الذاتية"، إلا نظرية الأمن الأنطولوجي –على الأقل كما يقدمها ستيل– تنحرف عن نهج الواقعية لأنها تفترض أن أنانية الدولة لا تستمد من البنية الفوضوية المادية، ولكن من احتياجات الهوية الذاتية.

دراسة لدافيد روسو David Rousseau بعنوان: تحديد التهديدات وتهديد الهويات: البناء الاجتماعي للواقعية والليبرالية[1]. ينطلق روسو في هذا الكتاب من النقاش الدائر في حقل الدراسات الأمنية حول مدركات التهديد، بين الذين يعتقدون أن العوامل المادية مثل التوازن بين القدرات العسكرية تحدد ادراكات التهديد، والذين يعتقدون أن الأفكار المثالية مثل القيم الديمقراطية المشتركة، هي من تحدد ادراكات التهديد. لهذا جاء هذا الكتاب لإثراء هذا النقاش من خلال تقديم نموذج تشكيل للهوية يمكن ان يفسر تأثير العوامل المثالية على ادراكات التهديد[2]. في إجابته على سؤال: لماذا بعض الدول ينظر إليها على أنها أكثر تهديدا من غيرها؟ ورغم أن الكتاب يهدف أساسا لإثبات فائدة اختبار النظرية البنائية للسياسة الدولية، والدفاع على أهمية المقاربة لبنائية لمدركات التهديد، إلا أن ذلك لم يمنع من تقديم عدة إجابات تقع في نطاق المنظورين المهيمنين في حقل العلاقات الدولية وهما المنظور الواقعي والمنظور الليبرالي، وذلك من خلال عزل مصدر تصور التهديد ودور الهوية داخل كل منظور، لإثبات أن الهوية تلعب دورا محوريا في العديد من نظريات العلاقات الدولية، والأهم من ذلك أنها تلعب دورا هاما في النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية[3]. فحسب روسو فإن التصنيفات التقليدية التي تربط الواقعية حصريا بالعوامل المادية والليبرالية حصرا بالعوامل الأيديولوجية مضللة، وهذا يعني أن نموذج تشكيل الهوية، الذي تم تطويره في الجزء الثاني من الكتاب، يمكن أن يساهم في زيادة القدرة التنبؤية لكل من الليبرالية والواقعية[4].

[1] David L. Rousseau**. Identifying threats and threatening identities: The social construction of realism and liberalism**. Stanford University Press, 2006.
[2] Ibid. p. 3.
[3] Ibid.p.17.
[4] Idem.

دراسة ريتشارد نيد ليبوRichard Ned Lebow ، والتي تحمل عنوان: لماذا تتحارب الأمم؟: دوافع الحرب في الماضي والمستقبل[1] . ما يميز هذا كتابه عن مختلف الأدبيات التي ناقشت هذا السؤال تاريخيا هو اعتماده على قاعدة بيانات أصلية لـ 94 "حربًا"، يعود تاريخها إلى أكثر من 350 عامًا، ونهج تحليلي فريد يتحدى الأطروحة التقليدية بأن الدول تخوض حروبًا بشكل أساسي من أجل المصالح الذاتية والأمن. يعتمد ليبو بشكل كبير على دراسته المميزة والموسومة ب: " نظرية ثقافية للعلاقات الدولية"[2]، لتعزيز القاعدة النظرية لهذا الكتاب مما يوفر دراسة غنية للدارسين من اجل المزيد من التبصر في القوى الدافعة للحروب الماضية والمستقبلية.

في تحقيقه المفصل حول أسباب الحروب توصل ليبو الى أربعة دوافع عامة دفعت تاريخياً إلى الحرب وهي: الخوف، المصلحة، المكانة، الانتقام، ولا يزال من المحتمل أن تؤدي جميعها إلى صراع في المستقبل .وتأكيدا لأطروحته التي دافع عنها في كتاب، نظرية ثقافية للعلاقات الدولية، يتحدى ليبو التركيز الواقعي على العوامل المادية، والتأكيد بدلاً من ذلك على الدوافع المستمدة من حاجة الدول إلى السمعة والمكانة، فالدول تحتاج، مثل الناس، إلى التقدير: يجب منحهم مرتبة بين الدول الأخرى، ويجب تكريمهم، وهم على استعداد للانتقام لأنفسهم من أي إهانة يشعرون بها.

قدم ليبو عدة نتائج ثورية من أهمها تلك المتعلقة بفرضية التحولات الهيمنية، حيث كتب" أنه لا يوجد أي دعم تاريخي لتحدي القوى الصاعدة للقوى المهيمنة، فذلك

[1] ريتشارد نيد ليبو. **لـماذا تـتحارب الأمم؟: دوافـع الحرب فـي الماضي والمستقبل**. ترجمة : إيهاب عبد الرحيم علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2013.

[2] Richard Ned Lebow .**A cultural theory of international relations**. Cambridge University Press, 2008.

في حديثه عن هذا الكتاب صرح ليبو أن عدم رضاه عن نظرية العلاقات الدولية هو سبب تاليفه لكتاب النظرية الثقافية للعلاقات الدولية. أنظر ليبو، لماذا تتحارب الأمم، ص25.

من خرافات نظرية العلاقات الدولية"[1].وعلى عكس التوقعات الواقعية ، توصل ليبو في تحقيقه أن البحث عن الأمن مسؤول فقط عن تسعة عشر حربًا من أصل أربعة وتسعين حربًا في الفترة الممتدة من 1648 الى 2008، مما قاده الى التصريح "أن الأمن ليس مهما في السياسة العالمية"؛ وأن المكانة مسؤولة عن اثنين وستين حربًا؛ والانتقام - والذي هو مظهر من مظاهر الروح - سببا في نشوب أحد عشر حربا. وبالتالي، فإن ما يسميه "الروح" (الحاجة إلى التقدير، الشرف والمكانة) هو السبب الرئيسي للحرب عبر القرون، حتى لو تم تجاهلها بالكامل تقريبًا في أدبيات العلاقات الدولية.

بالنسبة لليبو فإن هذه الدوافع مهمة حتى في تفسير غياب الحرب النووية بين الدول الكبرى ، ومع قبوله بالحجة المادية القائلة بأن تكلفة الحرب النووية هي التي جعلتها غير واردة لأي دولة عقلانية ،إلا أنه يصر أيضًا على أن الدول تعترف بأن الشرف والمكانة عاملان مهمان أيضًا ، في تجنب حرب نووية، كما جادل، أيضا، أنه كثيرا ما كان السعي لنيل والشرف والمكانة يتم على حساب المصالح المادية[2].

اشكالية الدراسة وفرضياتها

هناك افتراض شائع في حقل الدراسات الأمنية بأن الأمن عبارة عن مدركات، فإذا كانت الدول تبحث عن الأمن بطبيعتها، وهذا ما يجعلها متشابهة وظيفيا كما يقر بذلك الواقعيون الجدد، فإنه ليست كل الدول تدرك التهديدات. يركز غالبية الواقعين، في تفسير مدركات التهديد، على متلازمة القوة والتهديد، غير أن الأدلة المستقاة من واقع التفاعلات الدولية، والتي قدمتها العديد من الدراسات التجريبية، قد فندت هذا الادعاء، بسبب اختلاف استجابات الدول في مواجهة دول ذات قدرات عسكرية كبيرة. تأسيسا

[1] نفس المرجع، ص168.

[2] ريتشار ليبو. نفس المرجع السابق. ص 195.

على هذا التقديم النظري، واستنادا لطبيعة الدراسة، التي تسعى لفهم استراتيجية الأمن القومي الجزائري، فإن الاشكالية يحكمها سؤالين مركزيين:

- ✓ **ماهي العوامل المفسرة للمدركات الأمنية الجزائرية؟**
- ✓ **وكيف تؤثر مصادر مدركات التهديد على استراتيجية الأمن القومي الجزائري؟**

فرضية الدراسة:

للإجابة عن السؤالين الذين تثيرهما الاشكالية البحثية، تضع الدراسة فرضيتين رئيسيتين:

- تعتبر الهوية، ببعديها الذاتي والاجتماعي، نمطا مثاليا لتفسير مدركات التهديد الجزائرية.

- توجه المحددات الإدراكية استراتيجية الأمن القومي الجزائري باتجاه إشباع متطلبات هوية الدولة.

المقاربة المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليلية انتقائية، لأنها تتبنى مفهوما واقعيا، بمنطق تحليل بنائي، ومتغير تفسري يؤطره مفهوم الأنماط المثالية لماكس فيبر، والتي يعتبرها أداة استدلالية لاكتشاف جوانب جديدة لظاهرة معينة، الأنماط المثالية، كما عرّفها فيبر، بكونها مفاهيم مجردة لا وجود لها في الواقع الإمبيريقي[1]، وتحمل صورة عامة ومثالية عن العناصر الواقعية التي تشكل ذلك الواقع. فالنموذج المثالي هو خيار منهجي

[1] للمزيد من التفصيلات حول النماذج المثالية وأهميتها في العلوم الاجتماعية، أنظر: Max Weber. **The 'Objectivity' of Knowledge in Social Science and Social Policy**. in: Henrik Bruun & Sam Whimster (eds.), Max Weber: Collected Methodological. Writings Oxon: Routledge, 2012, pp. 100–138.

ريتشارد سويدبرج. **فن النظرية الاجتماعية**. ترجمة: خالد عبد الفتاح عبد الله وآخرون، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية،2014.

ومعرفي يؤطر عملية التحري ويساعد في دراسة سلوك الفواعل من خلال الوقوف على مدى تطابق النموذج مع هذا السلوك ومع الواقع التجريبي أيضا.

تستخدم هذه الدراسة الهوية كنمط مثالي وبالتالي هي أداة تحليلية نظرية لوسم أو توصيف مجموعة من الخصائص المعرفة والمشكلة للدولة، وهي أداة الباحث لتحليل السياسات الأمنية من خلال تأطيرها في جهاز مفهومي يسترشد به لاستكشاف البيانات واختبارها، فالهوية كنمط مثالي هي التعريف الذي يلحقه الباحث بالفاعل، والتي تساعده في تحديد مصالحه واختبار استجاباته.

كما تبنت الدراسة منطق التحليل البنائي الذي يدافع على البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، وعلى الطابع التشكيلي للفواعل. تكمن أهمية البنائية في هذه الدراسة في الأدوار التي تمنح للأفكار التي تحملها الفواعل عن القوى المادية، وفي تقديمها للهوية كبديل للفوضى، ومقولة المصالح المحددة بالهوية كبديل للمصالح المحددة بالقوة، وهذا ما يخدم التطلعات البحثية لهذه الدراسة.

كما أعتمدت الدراسة منطق التحليل البنيوي، فأهمية هذا المنهج مرتبطة بقيمة المتغير التفسيري اللا زمني الذي تستخدمه، وفي تقديمها لمفهوم الفاعل البنيوي الذي يستمد هويته في إطار التفاعل داخل البنية من البنية نفسها التي تعمل على تشكيله وفق خصائصها البنيوية، وهذا ما ساعد الدراسة على تحليل مدركات التهديد الجزائرية تجاه المغرب خاصة. يتشكل مفهوم البنية في هذه الدراسة مما تم استبعاده من طرف بنيوية والتز: التفاعل، خصائص الفاعل، وتوزيع الأفكار، كما تبنت الدراسة نظرية الأمن الأنطولوجي القائمة على العلاقة بين الأمن والهوية. أهمية هذا المنهج تكمن في حل الكثير من الألغاز المرتبطة بسياسات الأمن القومي مثل: لماذا يتصرف صانعو قرار مختلفين على نحو مماثل على فترات زمنية مختلفة؟؛ كيف يمكن للإجراءات الروتينية التي تضر بالأمن المادي إلى توفير الأمن الانطولوجي؟؛ كيف تصبح الدول

مرتبطة بعلاقات خطيرة ومكلفة ماديا وتكون غير قادرة، أو غير راغبة، في تعلم طريقة للخروج منها؟؛ وبالتحديد كيف تصبح الدول مرتبطة بصراعاتها لأن روتينها يدعم الهوية؟؛ كيف تستثمر الدول في الهويات المعترف بها اجتماعياً؟

تقسيم الدراسة:

بهدف بلوغ الأهداف النظرية والتجريبية للدراسة تم تقسيمها الى ثلاثة فصول:

تناول الفصل الأول مقاربة مفهومية نظرية لمفهومي الأمن القومي ومدركات التهديد، حيث ناقش أولا: مفهوم الأمن والاشكاليات المرتبطة بصعوبة تعريفة وطابعه التنازعي، إضافة لعلاقته بالمفاهيم الأخرى التي تتقاطع مفهوميا معه. وافترضت الدراسة في هذا العنصر عدم جدوى تعريف الأمن أو تقديم التعاريف التي أسندت له من طرف المنشغلين في حقل الدراسات الأمنية، مع استثناء تعريف أرلوند ولفرز من هذا الخيار بوصفه تعريفا وجه الى حد بعيد مختلف محاولات تعريف الأمن، اضافة أنه يحظى بالإجماع من طرف الجماعة العلمية، وهو شرط أساسي لتوصيفه بالمفهوم المتنازع عليه حسب المحددات التي وضعها غالي لهذا النوع من المفاهيم؛ ثانيا: تناولت الدراسة مفهوم الأمن القومي، وجادلت بأن المفهوم الواقعي للأمن القومي يعاني من اختزالية معيبة و إثنو-مركزية مفضوحة، إضافة لعدم واقعيته، وقصوره على فهم سياسات الأمن القومي التي اتبعتها الدول تاريخيا، وعلى هذا الأساس ميزت الدراسة بين مفهوم الأمن الدولتي الواقعي ومفهوم الأمن القومي، وافترضت أن الأمن الدولتي مجرد فرضية من بين فرضيات أخرى داخل برنامج الأمن القومي؛ ثالثا: تطرقت الدراسة للنقاش بين العوامل المادية والعوامل المثالية حول مدركات التهديد، وخلصت الى أهمية الهوية كمصدر لإدراك التهديدات في مقابل أهمية القوة لدراسة شدة التهديدات، لينتهي الفصل بعرض حول العلاقة بين الهوية والأمن في نظريات

العلاقات الدولية بشكل عام والدراسات الأمنية على وجه التحديد، حيث تم تقديم مفهوم الأمن الأنطولوجي باعتباره حاضنة نظرية لهذه العلاقة.

تناولت الدراسة في الفصل الثاني استراتيجية الأمن القومي الجزائري من منظور الهوية الثورية، حيث تطرقت أولا: إلى العوامل المشكلة للهوية الأمنية الجزائرية وكيف ساهمت المرجعية الثورية في ذلك، حيث افترضت الدراسة أن الجزائر حصلت على هوية قبل هوية دولة، كما افتراض تشكل الهويات البحث في المعايير والتصورات التي تجعل الدولة فاعلا اجتماعيا قبل البحث في التوافقات النظمية لمضامين هويته استنادا للتأثير المتبادل بين الفاعل و البنية؛ ثانيا: واستنادا لدور البنية في تشكيل هوية الفاعل، نظرت الدراسة في سؤال ماذا حدث للهوية الجزائرية الثورية أثناء دخولها المنظومة الدولية و بداية عملية التفاعل؟؛ ولهذا فرض هذا المنطق دراسة ثالثا: مدركات التهديد الجزائرية تجاه المغرب خاصة، وكيف أثرت هويتها الثورية على هذه المدركات و على الاستجابة الجزائرية؟، مع تأطير منهجي لطبيعة العلاقات الجزائرية المغربية في اطار بنية نزاعية بالاعتماد على التحليل البنيوي والمتغيرات التفسيرية التي يتيحها.

في الفصل الثالث والأخير تناولت الدراسة استراتيجية الأمن القومي الجزائري من منظور الهوية الأمنية، حيث تطرقت أولا: لتأثير الأزمة الداخلية الجزائرية على هوية الدولة من جهة، وعلى نموذج الهوية الثورية كأداة اختبار من جهة ثانية، حيث أصبحت غير مجدية معرفيا واستراتيجيا، كما أوضحت الدراسة كيف أثر غياب الاستجابة النظمية لتصور الجزائر حول الارهاب على أمنها القومي بشكل يضاهي أو يتجاوز التهديد الارهابي داخليا؛ ثانيا: اختبرت الدراسة فرضية دور الأزمة الأمنية الداخلية في إعادة انتاج هوية الدولة الجزائرية، وكيف تراجع العامل الثوري لصالح العامل الأمني في السلم التراتبي للبنية الأمنية الجزائرية؟، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي منحت الفرصة للجزائر لتمثيل هوية الخبير في مجال مكافحة

الارهاب؛ وهو الأمر الذي دفع الدراسة ثالثا: الى اختبار فرضية استثمار الجزائر لهويتها الأمنية المعترف بها اجتماعيا، وكيف تحول الارهاب الى مورد استراتيجي للجزائر لتحصيل العديد من المكتسبات الاستراتيجية؛ وأخيرا، تم دراسة الاستجابة الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي، واختبار مدى ادراك الجزائر لهويتها الامنية، ومدى نجاحها في فهم حاجياتها وشروط اشباعا، وهو الأمر الذي أتاح للدراسة في النهاية لتفسير التناقضات التي ميزت السلوكيات الأمنية الجزائرية في المنطقة، والتوتر الناشئ بين :الهوية والمبادئ؛ بين ضرورات تحقيق الأمن القومي ومتطلبات اشباع الهوية الأمنية.

.

الفصل الأول

الأمن القومي ومدركات التهديد:
مقاربة مفهومية نظرية

أولا: في عدم جدوى تعريف الأمن

اعتمدت الدراسة من البداية خيار عدم الدخول في اشكاليات تعريف الأمن، وافترضت أن تقديم تعاريف الباحثين لمفهوم الأمن لا يقدم أي اضافة منهجية أو معرفية لهذه الاشكالية المفهومية، وادعت أن أفضل خيار لحل هذه الاشكالية المفهومية الانطلاق من تصورات الفاعلين (الدول) للأمن وليس من تصورات الجماعة البحثية النشطة في حقل الدراسات الأمنية. أساس هذا الادعاء هو افتراض أن محاولات تعريف الأمن قوّضت فرص تعريفه بدل المساهمة في حل ألغازه. لقد مر حقل الدراسات الأمنية بعدة مراحل في مسيرة تطوره بدون حل شيفرة المفهوم، فما الفائدة من الدخول في جدل المفهوم، إذا كانت هناك امكانية لقيام دراسات أمنية بدونه، كما أن مؤشرات النهضة والتقدم في الحقل لم ترتبط بشكل مباشر بالفصل في مضمون الأمن ودلالاته.

فرغم مرور عقود على نشأت حقل الدراسات الأمنية، وانتاج عدد كبير جدا من الدراسات حول مفهوم الأمن[1]، الا أن تعريف الأمن يعتبر من المشكلات التي بقيت

[1] حول اهم الدراسات التي اشتغلت على مفهوم الامن، أنظر:

Ana-Maria Bolborici, et al. The Concept of Security: a Short Theoretical Approach. **Analele Ştiinţifice ale Universităţii**, 2016, 11: 157-163 ; Andrzej Karkoszka. The concept of security sector reform. Security sector reform: its relevance for conflict prevention, **peace building and development** , 2003;Arnold Wolfers. " National security" as an ambiguous symbol. **Political science quarterly,** 1952, 67.4: 481-502;Barry Buzan, et al. **Security: A new framework for analysis**. Lynne Rienner Publishers, 1998;——. Peace, power, and security: contending concepts in the study of International Relations. **Journal of Peace Research,** 1984, vol. 21, no 2, p. 109-125—— . Rethinking security after the Cold War. **Cooperation and conflict**, 1997, 32.1: 5-28 ;—— . **People, States & Fear: An agenda for international security studies in the post-cold war era.** Ecpr Press, 2008;—— **. People**, **states, and fear: The national security problem in international relations.** Wheatsheaf Books, 1983; Benjamin Miller. The concept of security: Should it be Redefined? **The Journal of strategic studies,** 2001, 24.2: 13-42; Bjørn Møller. The concept of security: The pros and cons of expansion and contraction. **Copenhagen Peace Research Institute**, 2000; Czesław Mesjasz. Security as an analytical concept. In: **5th Pan-European conference on International relations, in The Hague**. 2004. p. 9- 25; David Baldwin. The concept of security. **Review of international studies**, 1997, 23.1: 5-26; Edward A. Kolodziej. **Security and international relations**. Cambridge University Press, 2005;Edward Kolodziej. What is security and security studies?: Lessons from the cold war**. Arms Control** , 1992, vol. 13, no 1, p. 1-31; Emma Rothschild. What is security ?. **Daedalus,** 1995, 124.3: 53-98; Giovanni Manunta . What is security?. **Security**

بدون حل في داخل المجال المعرفي، ولهذا يبقى السؤال حول مدى فائدة منح تعريف للأمن، مشروعا. لقد أصبح الأمر، كما كتب تيري بالزاك Thierry Balzacq، شبيه بأسطورة سيزيف sisyphe : أن تحاول من جديد دائما، فلا أحد يضمن أن تعريف الباحث يشكل نقطة انطلاق أو قاعدة لتعريف باحث آخر، و لأن بدون شك جزء كبير من المشكل يكمن في المضامين المعيارية والأيديولوجية والأكسيولوجية للأمن[1].

مفهوم الأمن متنازع عليه بشكل جوهري لأن أي مسعى لتعريفه لا يمكن فصله عمّا يطلق عليه عموما افتراضات القيمة لدى الشخص الذي يعمل على تعريفه، فمثلما يتضمن مفهوم الأمن بعدا ذاتيا في مضامينه، فإنه أيضا يغلب على تعاريفه المعاني الذاتية Idiosyncracies، فيتحول النقاش بين العلماء من النقاش حول المفهوم إلى النقاش حول هذه المعاني ذاتها، وفي مثل هذه الظروف، لا يمكن أن تتحقق أي منظومة مفهومية، فكل منها حالة خاصة من نوعها وناجمة عن نوع من الإجماع المفاهيمي بين مجموعة معينة من الأخصائيين فيما يتعلق بلغة أو مجاز يتم استخدامه واعتباره مناسباً لوصف العالم. ومثل هذا المجاز هو ناجم عن اتفاق وليس تعبيراً أو ترجمة فعلية للعالم أو حتى الحقيقة الإمبيريقي، وبالتالي، فإنه لا يستطيع أي اصطلاح

---

journal, 1999, 12.3: 57-66; Helga Haftendorn. The security puzzle: theory-building and discipline-building in international security. **International studies quarterly**, 1991, 35.1: 3-17; Holger Stritzel. Security, the translation**. Security Dialogue**, 2011, vol. 42, no 4-5, p. 343-355; ـــ. **Security in translation: Securitization theory and the localization of threat.** Springer, 2014; J. Ann Tickner. Re-visioning security. **International relations theory today**, 1995, 175-197; Jessica Tuchman Mathews. Redefining security. **Foreign affairs**, 1989, 68.2: 162-177; Juha A.Vuorl, Holger Stritzel, **Security** In:**.** BERENSKOETTER, Felix (ed.). **Concepts in world politics.** Sage, 2016.41-56; Lester R. Brown. Redefining national security**. Challenge**, 1986, vol. 29, no 3, p. 25-32; Lucia zedner. The concept of security: an agenda for comparative analysis. **Legal studies**, 2003, 23.1: 153-176; Mustapha Kamal Pasha. Security as hegemony. **Alternatives**, 1996, 21.3: 283-302, Richard H. Ullman. Redefining security. **International security**, 1983, 8.1: 129-153; Ronnie D. Lipchutz. **On security**. Columbia University Press, 1995; Steve Smith. **The contested concept of security**. In: Ken Booth, et al. (ed.). **Critical security studies and world politics.** London: Lynne Rienner Publishers, 2005., 27-62; Thierry Balzacq. La sécurité: définitions, secteurs et niveaux d'analyse**. fédéralisme régionalisme,** 2004, 4: 3-47 ; ـــ. Qu'est-ce que la sécurité nationale?. **Revue internationale et stratégique,** 2003, 4: 33-50

[1] Thierry Balzacq. **Théories de la sécurité: les approches critiques**. Presses de sciences Po, 2016,p.52.

أن يدعي بأنه كامل وشامل، كما لا يمكن لأي وصف إمبيريقي للحقائق الاجتماعية أن يتبرأ من الافتراضات والمزاعم النظرية [1] .

يلعب التفكير المجازي دورا محوريا في تكوين المفاهيم، وعلى هذا الأساس قام بول شيلتون Paul Chilton في عمله المرجعي[2] بتطوير فهم لغوي ادراكي حول الأمن، معتبرا أن العمليات المجازية، والتي هي جزء من جهازنا العقلي، تمكننا من ادراك مفهوم مثل الأمن، ووفقا له، يقع المختصون في علم السياسة في مشاكل مع المفهوم لأنهم لا يسلمون بالتعقيدات الادراكية التي ينطوي عليها المفهوم[3]، ولهذا فشلت حسب ريتشارد ليتل Richard Little ، محاولة باري بوزان Barry Buzan في التعامل مع مفهوم الأمن، لأنه لم يكشف عن الطريقة التي يرتبط بها هذا المفهوم بنظام كلي من المفاهيم السياسية التي لا يمكن فهم عمقها وتشعبها إلا اذا تم أخذ بعدها المجازي في الحسبان[4].

هناك نزوع إلى تضمين مفهوم الأمن دلالات أكبر من طاقته المعرفية، وهذا ما يفسر الى حد بعيد العجز المتأصل في تعريفه، ووضع حدود دلالية له، مرد ذلك عدم التزام الباحثين بمشاريع بحثية واحدة، والمواصلة في التأمل داخل المفهوم بدل التأمل في الواقع.

فالتقاليد البحثية الملتزمة بشروط العلمية تتأسس على قاعدة معرفية صلبة تتضمن مقولات معرفية تشكل ما يسميه إمري لاكاتوش Imre Lakatos بالنواة الصلبة، والتي يتم حمايتها بحزام من الافتراضات لمواجهة امتحان الاختبار في مواجهة الوقائع

---

[1] هيكوك روجر وآخرون. **البحث النقدي في العلوم الاجتماعية: مداخلات شرقية –غربية عابرة للتخصصات**. تر: اليز أغزريان، معهد ابراهيم أبو الغد للدراسات الدولية ،جامعة بيرزيت.2011، ص 25.

[2] Paul Anthony Chilton. **Security metaphors: Cold war discourse from containment to common house.** Peter Lang Pub Incorporated, 1996.

[3] Ibid. p.22.

[4] Richard Little. **The balance of power in international relations: Metaphors, myths and models.** Cambridge University Press, 2007.p.30.

التجريبية، فكلما كان المفهوم المعرفي، الذي ندافع عنه، قادرا على قراءة الواقع، كلما كان أكثر علمية لارتباطه أساسا بخاصية التجريد، في حالة بروز تحديات جديدة تتجاوز قدرة فهم وقراءة المفهوم الحالية، نحتاج في هذه الحالة لتحيين المفهوم حتى يستجيب للحالات المستجدة على مستوى الواقع.

إن محاولة تحديد مفهوم الأمن هي محاولة ما وراء نظرية وميتافيزيقية[1] ولا تقدم الكثير علميا، لهذا ركزت هذه الدراسة على الأمن كقيمة لا كمفهوم مع اخضاع هذه القيمة للسياقات التي تنتمي اليها بهدف نزع طابعها الأسسي، والتخلص من السلطة التي تمارسها الأدبيات السائدة في الموضوع، وإرادات الفهم المهيمنة. تعتبر هذه الخطوة ضرورية لوضع مفهوم أمني يستجيب لخصوصية القيمة، لقد جادلت هذه الدراسة بأن تحديد مفهوم الأمن مشروط بتحديد القيم المهمة بالنسبة للفاعل، بمعنى أن تحديد قيم الفاعل أولى وأكثر أهمية من تحديد التهديدات[2]، ويساعد خيار تحديد قيم الفاعل التي يشكل التعرض لها تهديد، في التقليل من حدة التنازع حول المفهوم. إن الانطلاق من الطابع اللا أسسي للقيمة أفضل منهجيا من الانطلاق من الطابع الخلافي للمفهوم؛ فالخطوة الأولى تحتاج لتحريك عمليات تحري بيانية لتعبئة هده القيمة، باعتبارها وعاء فارغ، بما يحققها معرفيا، فهي بالتالي تبحث في الوقائع المعرّفة للقيمة والمهددة لها، وهذه العملية هي عملية علمية أساسا، تتأسس على إجراء تأمل/ملاحظة للواقع؛ في حين الخطوة الثانية، لا تحقق هذا الغرض لأن أقصى ما يقوم به الباحث هو التأمل في المحاولات الفكرية الهادفة لتحديد المفهوم بدون القدرة على تحديده وهذه عملية فلسفية أساسا لطبيعتها الما وراء نظرية.

---

[1] بحسب جيمس دار دريان: " ليس هناك مفهوم آخر في العلاقات الدولية أكثر ميثافيزيقية من مفهوم الأمن". نقلا عن: سيد أحمد قوجيلي. **الدراسات الامنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن:** دراسات نظرية في الصراع و فض النزاعات. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.ص.15.

[2] قد يكون الامن ضروري لكل القيم، و كل قيمة تحتاج لأن تؤمن، لكن السؤال الذي ينبغي على المنشغلين في هذا الحقل الاجابة عليه، هو ليس ما هي القيم التي تدخل في تعريف الامن؟ و لكن ما هي القيم التي تدخل في مجال اهتمام علم السياسة.؟

من العوامل التي تزيد من صعوبة تحديد مفهوم الامن الخطابات المتعلقة بالتهديد، والتي تزيد من غلبة الجانب الذاتي فيه، في حين أن واحد من أهم شروط العلمية هي ايجاد أرضية توافق مشتركة بين أعضاء المجتمع المعرفي الواحد، بمعنى الاشتراك في الفهم يسمح بتطوير معنى توافقي لمدلول أي مفهوم. لهذا كلما زادت نسبية الذاتية في مجال دلالة المفهوم كلما قلّت علميته، وكلما زادت تذاتانية Intersubjectivity المفهوم كلما كان أقرب للتوافق، وبالتالي تصبح امكانيات الاتساق المعرفي عالية.

كما أن الطابع التوظيفي لمفهوم الأمن تزيد من رمزيّته وقيميّته وهي عوامل/عوائق تزيد من قوه تملصه من الضبط والتحديد. واحد من الأسباب التي يمكن الاعتماد عليها لتفسير هذه الخاصية هو ميل الباحثين لتقديم تعاريف وتصورات تتماشى والأجندات السياسية، وليس تقديم تصورات تنسجم والبيئة الواقعية، كما تقتضيه الروح العلمية. بالنسبة لدافيد بالدوين، فإن معظم الجهود الرامية لإعادة مفهمة الأمن كانت مهتمة أكثر بإعادة تعريف برامج السياسة العامة للدول القومية أكثر من اهتمامها بمفهوم الأمن نفسه. لهذا أهملت الدراسات الأمنية، في مرحلتها التأسيسية، المفهوم واهتمت بالسياسات[1]، فالتعامل مع الأمن كموضوع إمبريقي أكثر منه كمفهوم، كما يحاجج عبد النور بن عنتر، جعل عددا من المختصين يهملون الجانب الأونطولوجي والمعرفي للأمن[2]، وهذا ما عبّر عنه باري بوزان بالتخلف المستمر في التفكير حول الامن[3].

[1] David Baldwin. **op**.cit. p.05.

[2] بن عنتر عبد النور .**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية،2005**. ص.19.

[3] Barry Buzan. **People, states, and fear: The national security problem in international relations**. Op.cti.p.3-4.

إن مهمة الباحثين ليست انتاج معارف لإضفاء الصفة العلمية على الممارسات السياسية لان هذا الامر جعل الدراسات العلمية أسيرة المواقف السياسية، فتحولت وظيفة الباحث من انتاج المفاهيم الى معلق على الاحداث، وأكثر من ذلك، أصبحت الأسئلة التي يشتغل عليها الباحثون والمحللون أقرب الى أسئلة العامة من الناس، فالطابع الجمعي للمعرفة يزيدها عيبا ويعيد توجيه التفكير بعيدا عن متطلبات الموضوعية والحيادية لصالح قيّم سوسيولوجية تختلط فيها قيّم الباحث مع حسابات السياسة وأهواء العامة.

إذا لم يستطع الباحث عزل نفسه عن هذه التأثيرات فلن يستطيع تطوير أدوات فهم قادرة على إعطاء تفسير علمي للواقع، الذي تشارك في تشكيله عدة خطابات /تأويلات/قوى، حتى أصبحت الحقيقة ما هي إلا انعكاس لهيمنة / انتصار واحد من هذه الخطابات على حساب أخرى في صراع التأويلات هذا، وهي بالتالي ليست انعكاس للواقع كما هو موجود بشكل موضوعي، وفي هذه الحالة ستتعدد الانطولوجيا وستتعدد معها الابستيمولوجيا، ولهذا لا نملك موضوعا واحد يحدّد نطاق الدراسة، لأن خاصية التراكم تتبعثر وتنشطر أمام هذا التعدد في نطاق موضوعات الدراسة ، فأصبحت بالتالي نظرية المعرفة تطارد نظرية الوجود، والنتيجة نملك علم بلا موضوع أو بالأحرى علوم لمواضيع متعددة ، فالحقل لا يملك، في سياق ذلك، الاجابة عن السؤال التالي: ماذا ندرس؟ إن اعتماد الباحثين على انطولوجيات مختلفة، حيث يدافع كل طرح على وحدة مرجعية مستقلة كموضوع للدراسة/للتأمين، قد ولّد عدة برامج بحثية متضاربة بدل تطوير برنامج بحثي واحد تكون في التحديات الجديدة مجرد فرضيات جديدة داخل نفس البرنامج، وليس تحويل هذه الافتراضات الى برامج بحثية قائمة بذاتها ومناهضة لما سواها.

يتفق غالبية الباحثين على أن تعريف أرلوند ويلفرز Arnold Wolfers[1] يعتبر من أدق التعاريف التي قدّمت لمفهوم الأمن، وهو التعريف الذي وجه كل محاولات تعريف الأمن. يتميز تعريف ويلفرز، الذي وضعه مطلع الخمسينيات، بموضوعيته وشموليته، فرغم انتماءاته الواقعية معرفيا، إلا أن هذا الانتماء المعرفي لهذه الذات الباحثة لم يؤثر منهجيا في صياغة تصور مفهومي يحظى بالقبول من طرف الكثير من الأسماء النافذة والناقدة في حقل الدراسات الأمنية، إلا أن التأمل المتواصل في هذه المرجعية قد ولد عدة قراءات للمفهوم أو بالأحرى عدة تصورات لتصور ولفرز. وكأن الجدل لم يكن حول مفهوم الأمن ولكن حول تعريف ولفرز لمفهوم الأمن. لقد تعرض الجانب الموضوعي الذي حدّده باعتباره يشير إلى تعرض القيم المركزية إلى تهديد، لنقاشات ذاتية حول ما هي هذه القيم التي تستحق مرتبة المرجعية الأساسية؟ أي قيم من نؤمن؟ في حين تم أمننة الجانب الذاتي في تعريفه، والمتعلق بالخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم، لإضفاء الطابع الموضوعي عليها، فأصبح الخوف (كجانب ذاتي) يكفي لجعل قضية معينة قضية أمنية (جانب موضوعي).

يعتبر التعدد في المرجعيات الانطولوجية مقبول من الناحية العلمية، لأن الأصل أن كل الانطولوجيات تحتاج للتأمين ضد تهديدات معينة، ولكن غير المقبول هو محاولة اختزال دلالة المفهوم بما يتماشى وتلك المرجعية، فيمكن أن تفرض خصوصية وحدة التحليل مستوى تحليلي معين، ولكن المعيب أن تحتكر هذه المرجعية تصورا معينا وتسعى لفرضه واقصاء باقي الفهومات، وهذا ما أطلق عليه كل من كيث كروس Keith Krause ومكايل وليامس Michael Williams "بالتـراتبية الابستمـية"،

[11] جاء تعريف ولفرز للأمن في دراسته الشهيرة التي تحمل عنوان:

WOLFERS, Arnold. **" National security" as an ambiguous symbol**. Political science quarterly, 1952, 67.4: 481-502.

تم إعادة نشر الدراسة مرتين في:

WOLFERS, **Arnold. Discord and collaboration. Essays on International Politics**, (Baltimore: Jhons Hopkins university press, 1962).

WOLFERS, Arnold. **National security as an ambiguous symbol**,in ,Barry Buzan and, Lene Hansen**.. International security**.V I ,Sage, 2007.

في إشارة الى السلطة المعرفية التي تمتع بها الطرح الوضعي، على اعتبار أن الطروحات التي ينظر اليها بجدية ينبغي أن تتبنى الابستمولوجيا الوضعية ويتم تقييمها في اطار الدراسات الاستراتيجية، وهو نفس المنطق الاقصائي الذي اعتمده ستيفن والت Stephen Walt في تقسيمه لمراحل تطور الدراسات الأمنية، حيث استبعد الطروحات الما بعد حداثية بدعوى انها لا تستجيب للمحددات العلمية الوضعية[1] .

في مقابل تأثير الهيمنة البراديمية على عملية بناء المفاهيم وتحديدها، والاتجاه العام لدى الباحثين لإرضاء انتماءاتهم المعرفية على حساب القراءات الموضوعية للواقع، هناك ظاهرة صعوبة تصنيف بعض الباحثين في إطار نموذج إرشادي معين، بسبب مساهماتهم البحثية التي تنتمي لتوجهات متعددة ومختلفة، وقد قدمت الدراسة مساهمات باري بوزان كنموذج لهذه الفئة.

ثانيا: في عدم جدوى المفهوم الواقعي للأمن القومي

بالنسبة لمفهوم الأمن القومي، افترضت هذه الدراسة أن الواقعية، رغم هيمنتها على هذا الحقل البحثي، قدمت تصورا غير واقعي؛ اختزالي وإثنومركزي للأمن، فبقدر التزام الواقعية بخياراتها الأنطولوجية بقدر ازدياد الفجوة بينها وبين الواقع التجريبي، ضف إلى ذلك – كما يجادل ألكسندر وانث Alexander Wendt – أن الأعمال التصحيحية داخل هذا البرنامج السائد، قد جعلته–وهذه مفارقة– برنامجا إنتكاسيا بدل أن يكون برنامجا تقدميا[2]. وعلى هذا الأساس سعت هذه الدراسة إلى، أولا؛ سحب علامة الأمن القومي من الواقعيين؛ وتخليص المفهوم من إرادة الفهم المهيمنة التي فرضت من قبلهم، وترسخت نتيجة الإيمان المطلق بصدقية فهمهم؛ وتوضيح كيف أن مقاربة الأمن الدولتي هي مجرد فرضية من بين حزام افتراضات متنوع داخل حقل دراسات الأمن القومي. استدعى هذا السياق، ثانيا؛ عرض أهمية أحد أبرز المتغيرات

[1] Thierry Balzacq**. Théories de la sécurité: les approches critiques**.op.cit. p 23.
[2] Alexander Wendt. Constructing international politics. **International security**, 1995, 20.1: p 79.

التي أهملتها الواقعية وهو "هوية الدولة" باعتبارها جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، مما يقودنا إلى تعقب الفروقات الجوهرية بين الأمن القومي والأمن الدولتي لفهم القيمة الاستكشافية التي يمنحها مفهوم الهوية لإضفاء المعنى على الفاعلين وممارساتهم. ساعد ربط الهوية بالأمن القومي على اكتشاف، أخيرا، مفهوم الأمن الأنطولوجي وتوضيح استخداماته لتفسير السياسات الأمنية خاصة في الدول الصغرى. إن الاقتراب من الأمن القومي بعدسة بنائية لا يساعد فقط في سحب الأمن من "ميدان الواقعية" ولكن - وهو المهم -يبين أن الأمن ليس القيمة الوحيدة في سياسات الأمن القومي.

المعلوم لدى طلبة الدراسات الأمنية أن معظم علماء الدراسات الاستراتيجية الذين تلقوا تعلميهم في ظل الهيمنة الواقعية مبرمجون آليا لتقبل المفاهيم العسكرية المتداولة للأمن كبديهيات، وكنتيجة لذلك لم تطرأ أي تغيرات على تصورات الأمن كما حدّدها ولفرز وليبمان، والتي تمثل الاتجاه السائد في تعريف الامن[1]. نتيجة الهيمنة الواقعية كانت معظم الأفكار والفرضيات في الحقل موجهة من طرف النموذج الواقعي، حيث هيمن مفهوم الأمن القومي على الأجندة البحثية للحقل، واقتصر الاهتمام فقط على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة لبقاء الدول، اضافة الى التركيز حصرا على الجوانب المادية للتهديدات وإهمال المتغيرات المثالية في إدراك التهديد[2] .

بالعودة الى البدايات الأولى لنشأة حقل الدراسات الأمنية نجد أنه لم يكن مشغولًا فقط بهذه المسائل. لقد حدد بالدوين أربعة مواضيع متكررة رافقت ميلاد مفهوم الأمن القومي؛ أولاً : لم يُنظر إلى الأمن على أنه الهدف الأساسي لجميع الدول في جميع الأوقات ، بل كان ينظر إليه على أنه هدف واحد من بين عدة قيم ، اختلفت أهميتها النسبية عبر الزمان والمكان؛ ثانيًا: كان يُنظر إلى الأمن القومي على أنه هدف يجب السعي إليه من خلال التقنيات العسكرية وغير العسكرية؛ ثالثًا: كان الحذر والتحفظ من

[1]. سيد أحمد قوجيلي. **الدراسات الامنية النقدية**. مرجع سبق ذكره. ص 10

[2]. سيد أحمد قوجيلي. المرجع السابق. ص12

السياسات العسكرية أمرًا شائعًا؛ رابعاً ، تم تكريس اهتمام علمي كبير للعلاقة بين الأمن القومي والشؤون الداخلية، مثل الاقتصاد والحريات المدنية والعمليات السياسية الديمقراطية. بالنظر الى هذه الأجندة الموسعة يمكن التساؤل مع دافيد بالدوين لماذا تم تجاهل عمل العلماء قبل عام 1955 بالكامل تقريبًا. يبدو الأمر كما لو أن المجال قد تم تعريفه بشكل ضيق للغاية في السنوات اللاحقة بحيث لم تعد تعتبر الأسئلة التي تم تناولها خلال هذه السنوات الأولى تنتمي إلى مجال الدراسات الأمنية.

على هذا الأساس تدعي الدراسة أن مقاربة الأمن الدولتي الواقعية تختلف عن مضامين الأمن القومي التأسيسية والسياقية كما يلي:

هناك فرق بين الأمن القومي والأمن الدولتي: الأول ينظر للدولة باعتبارها مسؤولة عن الأمن، والثاني ينظر إليها باعتبارها وحدة مرجعية للأمن؛ الأول خطاب دولة والثاني مقولة نظرية؛ الأول ممارسة والثاني نظرية؛ الأول تحكمه الواقعية السياسية والثاني تمثله الواقعية الوضعية؛ الأول يدافع عن الأمن كقيمة، الثاني ينظر للأمن كمفهوم؛ الأول شامل، الثاني اختزالي؛ الأول تحكمه المصلحة القومية، الثاني تحكمه افتراض المصلحة؛ الأول ينظر الى الدولة بتشكيلاتها المختلفة (الفرد المجتمع المؤسسات الأمة..) والثاني مؤطر بمفهوم الدولة كفاعل وحدوي؛ الأمن القومي أمن دولة بهوية؛ الأمن الدولتي أمن لدولة مجردة؛ الأمن القومي يمكن مقاربته باعتباره يعني أكثر من البقاء المادي ويتعدى إلى البقاء الاجتماعي، في حين الأمن الدولتي محدد بالبقاء المادي فقط؛ الأول منتوج سياسي والثاني معرفي.

تأسيسا على ما تقدم تحاجج هذه الدراسة بأن الأمن الدولتي مقاربة اختزالية للأمن القومي، ليس لأنها ارتبطت فقط بالأمن العسكري، ولكن لأنها قاصرة عن فهم السياسات الواقعية للأمن القومي، فلاعتبارات منهجية قدّمت الواقعية تصور غير واقعي للأمن. مشكل الواقعية الذي يعاني من تناقض واقعي هو ليس ادعائها أن الأمن للدولة، ولكن تركيزها فقط على البعد المادي، الواقعية لديها نواة بحث صلبة، ولكن بافتراضات

حماية ضعيفة لا تفسر حتى الممارسات الواقعية والتاريخية التي اتبعتها الدول لحماية أمنها القومي، وعلى هذا الأساس استنتجت الدراسة أن الأمن الدولتي جزء من الأمن القومي؛ هو افتراض حماية بين حزمة افتراضات أخرى لنفس النواة الصلبة داخل برنامج بحثي قائم بذاته. وهذا ما يشكل فرصة للدفاع على دولة بهوية لا دولة مجردة.

استخدمت الدراسة نفس المنطق الاستكشافي مع مفهوم الأمن المجتمعي للدفاع على هذا الطرح، فالهوية افتراض غير منفصل عن مشروع معرفي نواته الأساسية هي الدولة، ولأن مفهوم الأمن المجتمعي قدم المجتمع كوحدة أنطولوجية مستقلة عن الدولة، فإن الدراسة جادلت أن مفهوم الأمن المجتمعي يندرج في صلب البنية التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تعرف باسم "الدولة الأمة". لهذا يمكن المجادلة فقط أن مفهوم الواقعية كان مفهوما ماديا بحتا، وبالتالي يغطي مفردة الدولة فقط، وما قدّمته مدرسة كوبنهاغن يندرج في إطار إعادة الاعتبار لمفردة "الأمة. إن الانفصال بين القيمتين المادية والهوياتية يخالف الواقع التجريبي والسياقات التاريخية والاجتماعية التي نشأت في إطارها مؤسسة الدولة الأمة أو ما يتم الاصطلاح عليه، أحيانا، بالدولة الوطنية.

ثالثا: النقاشات حول مدركات التهديد: بين المحددات المادية والمحددات المثالية

في هذه المرحلة من البحث قدمت الدراسة نظريات إدراك التهديد من خلال حوار بين المحددات المادية والمحددات المثالية. فعلى الرغم من أن مفهوم التهديد كان حجر الزاوية في نظريات العلاقات الدولية، إلا أن السؤال حول كيفية تحديد الدول للتهديدات؟ كان أمرا نادرا للغاية في أدبيات العلاقات الدولية بشكل عام، والدراسات الأمنية على وجه التحديد.

ميزت الدراسة بين ثلاث اتجاهات للإجابة على السؤال السالف الذكر. يركز الإتجاه الأول على نظريات "توازن القوى"، والتي بموجبها يتحدد التهديد استنادا لمحددات القوة المادية؛ ويمثل الاتجاه الثاني ستيفن والت ونظرية " توازن التهديد"، حيث

يتم التوليف بين المتغيرات الادراكية المثالية والمتغيرات المادية الموضوعية؛ ويمثل الاتجاه الثالث التصور البنائي للتهديدات، والتي تتحدد على ضوء المحددات المثالية.

بالنسبة للمتغيرات المادية، يربط غالبية الواقعيين بين التهديد والقوة، حيث يفترض الواقعيون الكلاسيكيون والواقعيون الجدد أن مصدر التهديد يتأتى من عدم تماثل القوة، فوفقا لكينيث لوالتز kenneth waltz، فإن مصدر التهديد الرئيسي للدول ينبع من اختلال توازن القوى، حيث تسعى جميع الدول إلى تحقيق الأمن والبقاء على قيد الحياة. لقد قوبلت حجة والتز بالكثير من الانتقاد نظرا للتحيز الواضح للوضع القائم في نظريته؛ فإذا كانت جميع الدول باحثة عن الأمن، وليس لديها أي دوافع هجومية، فكيف تنشأ التهديدات؟ ولماذا تشعر الدول بالتهديد وتدركه؟ ولماذا تتبع الدول سلوك البحث عن التوازن؟[1] لماذا لا توازن الدول بالضرورة ضد القوة العسكرية؟ وإذا كانت جميع الدول دفاعية، فهل سيكون هناك مصدر تهديد؟ كما أن تركيز الواقعيون بشكل عام على الفوضى والطبيعة الإنسانية العدوانية كمتغيرات أو عوامل ثابتة للدفاع على فرضية أن كل الدول تسعى لتعظيم القوة، لا يكفي للإجابة على الأسئلة التالية: لماذا ينظر إلى بعض الدول على أنها "إمبريالية" بينما تعتبر بعضها " دول وضع راهن"؟ ما الذي يدفع إحدى الدول إلى متابعة أهداف "تعديلية" وأخري تسعى للحفاظ على "الوضع الراهن"؟ هل لهذين الدولتين: التعديلية ودولة الوضع الراهن هويات مختلفة أو خصائص محلية مختلفة؟ لا يملك الواقعيون الدفاعيون الكثير لقوله حول هذه التحديات، ولهذا بقيت هذه الأسئلة غير مستكشفة، خاصة وأن البعد الادراكي في هذا التوجه يبقى غير مدروس بشكل كافٍ.

من جهته قدّم جون مارشايمر John Meirsheimer، في كتابه مأساة سياسات القوى العظمى، النظرية الواقعية الهجومية، وعمل على تطوير نظرية توازن القوى بناء على افتراض أن كل الدول تعديلية، لذلك، تعتبر جميع الدول أعداء محتملين وتشكل

[1] Randall L. Scweller. Neorealism's status-quo bias: What security dilemma?. **Security Studies**, 1996, vol. 5, no 3, p. 91.

تهديدات محتملة بعضها لبعض. ويعترف ميرشايمر، مثل والتز، بأن إدراك التهديد هو في المقام الأول مدفوعا بالقدرات العسكرية. وكما يقول بشكل قاطع: "عندما تقوم الدولة بإجراء مسح لبيئتها من أجل تحديد الدولة التي تشكل تهديدًا لبقائها، فإنها تركز بشكل أساسي على القدرات الهجومية للخصوم المحتملين، وليس نواياهم"[1].

استعرضت الدراسة، أيضا، أطروحة ستيفن والت حول "توازن التهديد"، والتي أضاف من خلالها بعدًا إدراكيًا/مثاليا للمتغيرات المادية الموضوعية التي اعتمد عليها الواقعيون في بناء نظريتهم حول مدركات التهديد. ففي كتابه المرجعي "أصول التحالف"[2]، قام والت Walt بمراجعة توازن القوى الوالتزيWaltzian ، وأضاف بعدا مثاليا لتفسيره المادي، معتبرا التهديد وإدراكه –وليس القوة– المحرك الأساسي وراء تشكيل التحالف، فالدول توازن ضد أكبر تهديد وليس ضد أكبر قوة.

يتم تعريف التهديد في نظرية والت على أنه محصلة أربع محددات: القوة الكلية والقرب الجغرافي والقدرات الهجومية والنوايا العدوانية [3]. لذلك، فإن "التهديد" هو مفهوم أوسع نطاقا من "القوة" التي هي واحدة من بين مجموعة من العوامل الأخرى المؤثرة في مدركات التهديد. يمكن لهذا المفهوم أن يفسر لماذا لا توازن الدول ضد القوة المهيمنة؟ ذلك أنها (قد) لا تعتبرها الأكثر تهديدًا لأمنها، إن إدراج متغير "إدراك النوايا" من طرف "والت" هو التطور الأساسي الذي تم إدخاله على نظرية توازن القوة.

ومع ذلك، يثير تعريف والت للتهديد أسئلة أكثر مما يجيب، فهو لا يقدم أي توجيهات واضحة حول كيفية معرفة "النوايا العدوانية" أو" تفعيلها؟ وما هي العوامل التي تسهم في إدراك النوايا العدوانية؟ إن "والت" لم يطور نظرية حول إدراك التهديد، وإنما نظرية حول التهديد.

---

[1] للتفصيل أكثر راجع: جون مارشايمر. مأساة سياسات القوى العظمى. ترجمة: محمد مصطفى كامل. الرياض: دار النشر العلمي والمطابع،2012.

[2] Stephen M .Walt. **The origins of alliance**. Cornell University Press, 1990.

[3] Ibid.p.21-26.

لقد حاول البنائيون سد الفراغات التي تضمنتها نظرية والت حول "النوايا العدوانية" من خلال إضافة بُعد مثالي لدراسة إدراك التهديد. وكما يوضح تيد هوف ted hopf فإن "ما هو مفقود هو نظرية إدراك التهديد"[1]، وهو بالضبط ما يقدمه المنظور البنائي من خلال مفهوم الهوية.

يستشهد الدارسون، وعلى نطاق واسع بالمثال الذي قدمه ألكسندر واندث، الذي حاجج من خلاله أن نفس الإجراء الذي تتخذه دولتان مختلفتان يمكن تفسيره بشكل مختلف من طرف دولة ثالثة، كما أن مائة رأس نووي بريطاني أقل تهديدًا للولايات المتحدة من خمسة روس نووية تمتلكها كورية الشمالية. وفقا لوندت [2]، فإن هوية الدور التي تنسبها الدولة إلى أخرى تأتي في البداية من التفاعلات بينهما، فكل إجراء أولي تقوم به الدولة تجاه دولة أخرى ينطوي على فكرة حول هوية الدور التي تريد الدولة أن تنسبها إلى الأخرى، وينطوي، في الوقت ذاته، على فكرة حول هوية الدور التي تريد أن تنسبها لنفسها، ونتيجة لذلك، يمكننا القول بأن الدولتين اللتين تتفاعلان مع بعضهما البعض تحددان هوية كل منهما بشكل متبادل.

يرتبط التهديد عند غالبية البنائيين ارتباطًا وثيقا بهوية الدولة وتصورها لـ "الآخر"، لكن، هذا لا يعني أن البنائية قد استبعدت العوامل المادية في تشكيل سلوك الفاعلين. بدلا من ذلك، يرى البنائيون أن أفكار الدول حول القوى المادية أكثر أهمية من القوى المادية نفسها، فالفوضى هي ما تصنعه الدول منها كما كتب واندث في دراسته الذائعة الصيت[3].

[1] Ted Hopf. The Promise of Constructivism in International Relations Theory, International Security, 1998, Vol 23, No 01,p.187.
[2] Alexander Wendt. Constructing international politics .op.cit,p 73.
[3] Alexander Wendt. Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics. **International organization**, 1992, vol. 46, no 2, p. 391-425.

رابعا: الأمن والهوية في الدراسات الأمنية

الأمن والهوية مفهومان متشابكان بعمق على مستويات مختلفة، فهما ليسا مترابطين فقط، بل يعزز كل منهما الآخر إلى حدٍ كبير، بل ينتجان بعضهما البعض، فالهويات يتم بناؤها بشكل عملي ويمكن أن تظهر أو تختفي مع مرور الوقت، إلا أنها تبقى كيانات ثابتة نسبياً، وبالتالي فمضامينها تعتبر إطارا مرجعيا أساسيا للأمن.

وعلى هذا الأساس يتجه مفهوم الهوية ليصبح مفهوموما مركزيا في نظرية العلاقات الدولية، وفي الدراسات الأمنية كذلك، ففي مواجهة الافتراضات العقلانية السائدة، جادل البنائيون أن الهويات هي قاعدة المصالح وأن التفضيلات والمصالح مرتبطة بهويات الجهات الفاعلة. يتطلب استخدام المنطق البنائي في هذه الدراسة النظر في كيفية تشكل هويات الجهات الفاعلة وتطورها باستمرار ضمن شبكات معقدة من الترابط الاجتماعي، ويقتضي افتراض تشكل الهويات البحث في المعايير والتصورات التي تجعل الدولة فاعلا اجتماعيا قبل البحث في التوافقات النظمية لمضامين هويته استنادا للتأثير المتبادل بين الفاعل والبنية.

1. الأمن والهوية: مقاربة علائقية من منظار مسافة الهوية

تعتبر الهوية واحدة من أكثر المتغيرات التفسيرية استخدامًا في مجال العلوم الاجتماعية، والتي يتم فيها التمييز عادة بين نوعين من الهوية الشخصية والاجتماعية، فالهوية الشخصية هي مجال الاهتمام الرئيس لعلماء النفس، وغالبًا ما يتم توظيفها في فهم ظواهر من قبيل العنف بين الشباب. وعلى الرغم من أن الهوية الشخصية مهمة في الدراسات المتعلقة بشخصيات القادة وسلوكاتهم، إلا أن استخدامها يبقى محدودا بين الباحثين، الذين ينصب تركيزهم أكثر على النوع الآخر للهوية، وهو الهوية الاجتماعية،

والتي تشير إلى "مكونات مفهوم الذات التي يتم مشاركتها مع الآخرين"[1] ، وبالتالي يصنف الأفراد على أساسها أنهم مشابهون للآخرين أو مختلفون عنهم .

وتتكون الهوية الاجتماعية من أربعة عناصر: القواعد التأسيسية، الأغراض الاجتماعية، النماذج المعرفية، المقارنات العلائقية. وعلى الرغم من أن الأبعاد الأربعة للهوية الاجتماعية كلها ذات صلة، إلا أن نظريات الهوية القائمة تختلف في التركيز على جوانب محددة للهوية. فنظرية الدور مثلا تركز على القواعد التأسيسية، بينما تؤكد نظرية الهوية الاجتماعية على المقارنات العلائقية التي يمكن أن تصبح هويات اجتماعية مختلفة، وفي كل الحالات فالهويات البارزة تؤثر على سلوك الفاعل، والسلوك يمكن التنبؤ به وفقًا لمفاهيم دور الفاعل أو الحالة العلائقية.

وتتبنى نظرية مسافة الهوية، المؤسسة على وجود صلة بين الهوية والأمن تصورا أساسه أن الهوية الأمنية وما تنتجه من تصورات لعلاقات العداوة أو الصداقة/ التعاون بين الدول لا تنتج عن الفوضى الدولية أو عن بعض السمات المتأصلة في التوزيع الدولي للقوة، كما يجادل الواقعيون، ولا من البنية المؤسسية المحلية للدول، كما يرى الليبراليون، وإنما يتم بناؤها اجتماعيا من خلال التفاعلات بين الجهات الفاعلة، هذا التفاعل يولد بعض الهويات الاجتماعية والعلاقات المواتية للسلام أو الصراع 2.

فبينما تبحث هوية الذات عن الأهداف والقيم التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وكيف أن هذه الاهداف والقيم تجعل دولة معينة تهدد أو لا تهدد دولة أو دولا أخرى، فإن مسافة الهوية تقوم بفحص البعد الارتباطي بين الدول وكيف تدرك بعضها البعض. فإذا كانت تتقاسم التدابير التي تعبر عن هوية كل منهما، عندها يقل احتمال إدراك كل منهم للآخر كتهديد. من ناحية أخرى، إذا شعروا أنهم متباعدون عن نفس تدابير الهوية، إذن هم أكثر عرضة لإدراك النوايا العدوانية، وبالتالي الشعور بتهديد أكبر مصدره الآخر.

[1] Ryu, Yongwook. Identity and Security: Identity Distance Theory and Regional Affairs in Northeast and Southeast Asia. Doctoral dissertation, Harvard University. 2011. P 49.
[2] Ibid. P 52.

2. الهوية في نظريات العلاقات الدولية:

الفاحص لجميع النظريات الكلية والجزئية للعلاقات الدولية سيلحظ أنها تعاملت مع مفهوم الهوية، غير أن الفرق بينها يكمن في درجة التركيز عليه، أو حتى في تعمد تجنبه[1].

وحديثا بات مفهوم الهوية في أدبيات العلاقات الدولية يوظف كمتغير مستقل لدراسة علاقته بقضايا مختلفة مثل الحرب، نزع السلاح، والمؤسساتية، كما تجلت تطبيقات المفهوم في النظريات والكتابات النسوية.

وبالعودة إلى إحدى التيارات الأساسية في حقل العلاقات الدولية، سنجد أن واحدة من الافتراضات النظرية الأساسية للواقعية الجديدة هو أن جميع الدول وحدوية. تسعى للبقاء، وبالتالي "جميع الدول، سواء كانت ديمقراطية أو شمولية، تظهر سلوكًا تنافسيًا؛ وفقا للواقعية الجديدة فإن العلاقة بين الهوية والأمن ضئيلة لهذا السبب. في المقابل يقدم كاتزانشتاين قراءة مغايرة ويعتقد بأن كينيث والتز تحدث بشكل ضمني عن الهوية عندما جادل بأن الهياكل الفوضوية تميل إلى إنتاج "وحدات متشابهة "[2].

فرغم أن الواقعيين البنيويين يفتقرون لأية افتراضات لاستيعاب متغير الهوية إلا أن ذلك يحدث –كما كتب جاك دونللي–بشكل غير مقصود، وهذا ما يتضح من خلال تمييز الواقعيين بين القوى المحافظة والقوى التعديلية، أو من خلال الانقسام المتوازي

[1] عند الحديث عن الهوية في نظرية العلاقات الدولية تثار العديد من الأسئلة منها: ما هي الهوية وكيف دخلت مجال دراسة العلاقات الدولية؟ هل كانت النظريات الأساسية حول العلاقة الدولية تولي اهتماما للهوية؟ ما هو محل الهوية في النظريات الجديدة للعلاقات الدولية؟ وللاطلاع على إجابات عن هذه الأسئلة يمكن العودة إلى:

Shahbahrami Daryoush. Identity and Power in International Relationship.**International Journal of Humanities and Cultural Studies** (IJHCS) ISSN 2356-5926 (2016): 2458-2470.

[2] Peter Katzenstein(ed) **The Culture of National Security,Norms and Edentity in Words Politics** (New York:Columbia University Press,1996), p.09.

بين الواقعيين البنيويين والهجوميين، إضافة الى استخدام الواقعيين لمصطلح الدول العظمى باعتباره لا يشير فقط إلى القدرات المادية ولكن أيضا إلى نمط معين للهوية. [1]

وإذا ما تركنا جانبا فكرة مركزية الدولة، فإن فكرة أن المصالح موضوعية هي أيضا فكرة محل نقاش. فمن الواضح أن أحد الأطراف الفاعلة قد يضع أولويات لبعض القضايا على حساب أخرى على أساس هويته. على سبيل المثال، يبدو أن فرنسا أكثر اهتمامًا بما يحدث في شمال افريقيا، من اهتمامها بجزر المالديف، التي تعطي أولوية لآثار تغير المناخ. مما يسمح بالقول أن "الفائدة تكمن في الهوية"

لكن ما هي "الهوية"؟ وكيف تنشأ؟ يحاول حقل البنائية الاجتماعية الإجابة على هذا السؤال. بالقول أن الهوية غير موجودة بموضوعية؛ بدلا من ذلك، يتم بناؤها بشكل عملي، وكذلك جميع الحقائق الاجتماعية الأخرى.

لا توجد حقائق اجتماعية مثل "الهوية" بأي معنى موضوعي، بل تنشأ بالأساس لأننا أنشأناها، وتأتي التوقعات حول الذات من مفهوم "الذات" وأيضًا عن طريق "الآخر" فكل هوية تحتاج إلى" أخرى " تساهم في تعريفها. فالهوية متجذرة في فهم الفاعل لذاته، إلا أن هذا الفهم الذاتي أو دلالاته يعتمد على ما إذا كان الفاعلون الآخرون يعترفون بذلك الفاعل بنفس الطريقة التي يرى بها ذاته، وبهذا الشكل تكون للهوية صفة منظومية مرتبطة بفهم الآخرين الذاتي للفاعل.[2] تتحقق الصفة المنظومية للهوية الذاتية أيضا من خلال توافقها مع الهوية المعيارية الدولية أو الثقافة الهوياتية السائدة في المنظومة. يؤدي التمييز بين الصفة الذاتية والمنظومية للهوية عند البنائيين الى التفرقة بين الهوية الاجتماعية والهوية الكوربوراتية عند البنائين، تشير الأولى إلى المكانة أو الشخصية التي ينسبها المجتمع الدولي لدولة ما، أما الثانية فتشير الى العوامل الداخلية التي

[1] سكوث بورتشيل، جاك دونللي و آخرون. **نظريات العلاقات الدولية**. ترجمة محمد صفار. القاهرة: المركز القومي للترجمة ،2014، ص79 .

[2] الكسندر ونت. **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**. ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي.الرياض: جامعة الملك سعود ،2006، ص 313.

تجعل دولة ما هي عليه، يصطلح على النوع الأول بهوية الدولة، ويصطلح على النوع الثاني بالهوية الوطنية.[1]

هذه الهويات معقدة، ويمكن بناؤها على مدى فترات زمنية طويلة. فقد وضعت ألمانيا مثلا "هوية سلمية"، يحتمل أن تكون نتيجة لمآلات فترة حكم أدولف هتلر. وبالتالي لا يمكن فصل الهوية عن الأمن. فهي تؤثر في سلوكات الفاعلين، بل وتوجهها بالكامل، حسب طروحات البنائيين.

وفي ذات السياق طرح منظرو مدرسة كوبنهاجن مفهوم "الأمن المجتمعي". الذي يرتبط بأمن الهوية الوطنية، ويتم استدعاؤه غالبا لما يتعلق الأمر بالمجموعات أو الجماعات الفرعية داخل الدولة، كمجموعة عرقية مثل التوتسي في رواندا، أو مجموعة دينية مثل اليوغور المسلمين في الصين. يرتبط الأمن المجتمعي "بالتنمية المستدامة للأنماط التقليدية للغة والثقافة والدين والهويات والعادات في المجتمعات."

يجادل منظّرو مدرسة كوبنهاغن بأن الحقائق الاجتماعية (مثل "الهوية")، شُيِّدت بشكلٍ ذاتي و "يمكن إعادة صياغتها" في أي وقت من الأوقات، وهذه الفكرة تبقى تجد قبولا نسبيًا عندما تصبح المعتقدات والمؤسسات رسوبيةً عميقة.[2]

3. نظرية الأمن الانطولوجي (OST) وتكريس مفهوم الهوية في الدراسات الأمنية:

تم تطوير نظرية الأمن الانطولوجي Ontological Security Theory (OST) في العقد الماضي من قبل علماء العلاقات الدولية، ودراسات السلام والصراع، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وغيرها من المجالات. وراجت بسرعة في الأوساط الاكاديمية.

[1] سكوث بورتشيل، جاك دونلي و آخرون. **مرجع سابق**، ص 335

[2] Tom O'brayan The Relation of Security To Identity .

https://www.e-ir.info/2011/06/10/the-relation-of-security-to-identity/ (accessed 25 Mars 2017).

وفي مارس 2017، أصدرت مجلة التعاون والنزاع journal Cooperation and Conflict عددا مكرسا بالكامل للأمن الوجودي.[1]

ومن بين العلماء البارزين الذين يساهمون في هذا المجال برانث ستيل Brent Steele وجينيفر ميتزن Jennifer Mitzen. وفقا لطروحاتهم، فإن الدول لا تسعى فقط إلى الأمن المادي ولكن أيضا إلى الأمن الوجودي، أي أمن الهوية الذاتية للدولة. وبالتالي، فإن الدول لا تهتم فقط بالبقاء (كما يؤكد الواقعيون)، ولكن أيضًا باستمرار الذات، أي الثقة بأن ذاتها سوف تستمر في النظام الدولي. في بعض الأحيان، قد يتعارض هذا الاهتمام بالأمن الأنطولوجي مع الاهتمام بالجوانب المادية الأمن، وقد تعرض الدول أمنها المادي للخطر في سياق سعيها لتحقيق أمنها الوجودي.[2]

حاول رواد مقاربة الأمن الأنطولوجي تقديم تفسير أكثر شمولية لمحفزات الدول، يرتكز على التساؤل التالي: ما هو معنى" الأمن" الذي تعتزم الدول إشباعه؟ ولماذا تسعى الدول إلى تحقيق الأمن الوجودي؟

ينطلقون في الإجابة من افتراض أن الهوية الذاتية (هوية الدولة) هي الوحدة المركزية المعنية بالحماية في الأمن الأنطولوجي. وتحقيقه (الأمن الأنطولوجي) يؤكد الهوية الذاتية للدولة. بشكل مختلف يمكن القول أن الدول ترغب "في الحفاظ على مفاهيم ذاتية

---

[1] للتفصيل حول مفهوم الأمن الأنطولوجي، راجع الاعمال التالية:

Brent J.Steele, Ontological security and the power of self-identity: British neutrality and the American Civil War. Review of international studies, 2005, vol. 31, no 3, p. 519-540 ; GREVE, Patricia. Ontological security, the struggle for recognition, and the maintenance of security communities. Journal of international relations and development, 2018, vol. 21, no 4, p. 858-882 ; Jennifer Mitzen. Ontological security in world politics: State identity and the security dilemma. European journal of international relations, 2006, vol. 12, no 3, p. 341-370.; Jennifer Mitzen. Anchoring Europe's civilizing identity: habits, capabilities and ontological security. Journal of european public policy, 2006, vol. 13, no 2, p. 270-285; Jennifer Mitzen et LARSON, Kyle. Ontological security and foreign policy. In : Oxford Research Encyclopedia of Politics. 2017 ; Jennifer Mitzen et SCHWELLER, Randall L. Knowing the unknown unknowns: Misplaced certainty and the onset of war. Security Studies, 2011, vol. 20, no 1, p. 2-35; Catarina Kinnvall et Jennifer Mitzen. An introduction to the special issue: Ontological securities in world politics. Cooperation and conflict, 2017, vol. 52, no 1, p. 3-11 .; Brent J.Steele, Ontological security in international relations: Self-identity and the IR state. Routledge, 2008

[2] Catarina Kinnvall et Jennifer Mitzen An introduction to the special issue: Ontological securities in world politics.op.cit,p.4.

ثابتة، ما يعنيه هذا هو أن نهج الأمن الوجودي يكشف في نهاية المطاف عن كيف يمكن لنوع معين من التحدي – التهديد– "موقف حرج" في لغة– انطوني جيدنز أن يقوض هوية الدولة، علاوة على ذلك، يمكن أن يدفع هذا القلق والعار، الدولة على اتباع إجراءات تبدو غير عقلانية وفقًا "للنهج الأمني التقليدي."[1]

يهدف علماء نظرية الأمن الانطولوجي إلى شرح بعض سلوكات الدول التي تبدو غير عقلانية. على سبيل المثال، يناقش برينت ستيل مفارقة قيام الدول ببعض الأعمال الأخلاقية مثل تقديم المساعدات الإنسانية، على الرغم من أن هذا يكلفها من الناحية المادية.

فإن كان البنائيون يفسرون سلوك الدولة الأخلاقي من خلال التركيز على القوة الأدبية للخطابات ودور المؤسسات الدولية والشبكات عبر الوطنية، فإن نظرية الأمن الانطولوجي OST تضيف عنصراً عقلانياً للحساب البنائي لتفسير السلوك الأخلاقي للدولة، فالدول تتبع الإجراءات الأخلاقية لأن ذلك يساعدها على الحفاظ على هويتها الذاتية وبالتالي تلبية احتياجاتها الأمنية الوجودية. ولا يقتصر الأمر على السلوكات الأخلاقية لتلبية احتياجات الأمن الوجودية، فالدول أيضًا تمارس أحيانا سلوكًا مدمرًا لأسباب أمنية وجودية كما هو الحال في السياسات العدوانية المنتهجة من قبل الدول الضعيفة.[2]

وحسب طروحات نظرية الأمن الانطولوجي تؤدي الروتينية والروايات/ الخطابات أدوارًا مهمة في دعم الهوية الذاتية للدولة. ويتم اتباع الروتينية باسم "الاستجابات المعرفية والسلوكية"، التي توفر الشعور بالاستمرارية واليقين في بيئة دولية متسمة بالتغيير

[1] Brent J. Steele. Op.cit.,p.13.
[2] Laura Schelenz ONTOLOGICAL SECURITY – WHAT'S BEHIND THIS NEW THEORY TRENDING IN IR? Available from:: https://www.sicherheitspolitik-blog.de/2017/08/28/ontological-security-whats-behind-this-new-theory-trending-in-ir

المستمر وعدم اليقين، فالدول تتبع سياسات راسخة/ روتينية لأنها تخلق لديها القدرة على التنبؤ، وتوفر شعوراً بالثقة في النظام الدولي الفوضوي.

وهنا يشير جيدنز Giddens إلى أنه يتم إنشاء النظام الاجتماعي من خلال تطوير ما يسميه "الشرنقة المعرفية"[1]. وهي عبارة عن "فرض نظام إدراكي على البيئة"، وهي تسمح للفرد بالثقة والتنبؤ بواقعه الاجتماعي، مما يخلق روتينًا يساعد على الحفاظ على الذات واستقرارها، حيث يتم تعزيز الاستجابات المعرفية والسلوكية من خلال "طريقة معرفة العالم والتصرف تجاهه"، مما يمنحنا اليقين الذي تبنى عليه ما نسميه بالاختيارات المنطقية.[2]

فالشرنقة المعرفية مهمة لتنمية الذات المستقرة، خاصة عندما تكون القدرة على التنبؤ البيئي غير موثوقة، كما هو الحال في أوقات الأزمات والحروب، حيث أن هذه التجارب تعطل فرضية النظام العادي. والآمن، فالطبيعة الفوضوية المصاحبة لمثل هذه الأحداث تشكك في تصرفات كل شخص، بما يعزز أو يتناقض مع الهوية. وبما أن الهوية تؤثر على سلوكاتنا من جهة، وسلوكاتنا تدعم هويتنا من جهة أخرى، فإن الشرنقة المعرفية تعد عنصرا هاما في فهم العملية الديناميكية للهوية والسلوك.

علاوة على ذلك، تعتبر الروايات/ الخطابات ضرورية للهوية الذاتية للدولة لأنها تبرر الإجراءات وتعطي معنى لسلوك الدولة. من خلال الروايات، تربط الدول سلوكها بفهم الذات (على سبيل المثال، المساعدات الإنسانية أو العدوان الأجنبي) كما تُستخدم روايات (السيرة الذاتية) للحفاظ على الهوية الذاتية للدولة. ويستخدم ممثلو الحكومة

---

[1] طرح أنتوني جيدنز مفهوم الشرنقة المعرفية وطوره في كتابه:

Giddens, Anthony. (1991). **Modernity and Self-Identity**. Stanford, California: Stanford University Press.

[2] Teri Lynn Doran, **The Cultural Influences That Provide The Impetus To Create Self-Identity Through Inscribing The Body**, Submitted to the faculty of the University Graduate School in partial fulfillment of the requirements for the degree Master of Arts in the Department of Communication Indiana University May 2010, p p 56.57

لدولة ما السرد في الخطاب السياسي (على سبيل المثال قصص الانتماء) من أجل توفير شعور بالاستقرار للجمهور. خاصة في أوقات الأزمات، حين تستخدم الروايات للحد من الخوف والقلق.

ففي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر قامت الحكومة الأمريكية بتفعيل الروايات/الخطابات الثابتة (الخير مقابل الشر، الاستثنائية الأمريكية) والروتينية (سياسة خارجية عسكرية، تتمحور حول الدولة باستخدام عدوان استباقي) من أجل استعادة الأمن الوجودي.1

مع طروحاتها العميقة والبناءة، تتكامل نظرية الأمن الانطولوجي OST مع النظريات الأخرى للعلاقات الدولية. فهي تتيح للباحثين النظر في أهمية الاضطرابات الشديدة في السياسة العالمية والعمليات النفسية العميقة التي تقود الدول إلى تفضيل سياسات معينة. بشكل عام، تمتلك OST الكثير من الإمكانات لدراسة العلاقات الدولية ويجب على العلماء والباحثين التعامل معها بشكل أكبر. ومع ذلك، كما هو الحال مع معظم النظريات فإن هناك حدودا للنظرية وتطبيقاتها. على رأسها المفاهيم المستخدمة في النظرية، فهي غامضة أو غير واضحة. وذلك نظرًا لأن النظرية جديدة تمامًا في الدراسات الدولية، ولسوء الحظ، لا تقدم OST تعريفًا واضحًا لمفهوم الأمن الوجودي، فهل هو متعلق بالأفراد أو بالشعب أو بالدولة؟ وكذلك الحال بالنسبة لمفهوم الروتينية، فكم من الوقت يتعين على الدولة اتباع سياسة معينة حتى تصبح روتينًا ؟

في الفصل الثاني تطرق البحث لاستراتيجية الأمن القومي من منظور الهوية الثورية: الحالة التجريبية لمركزية لاختبار العلاقة بين الهوية وإدراك التهديد والهوية والاستجابة هي النزاع مع المغرب. من خلال النزاع الحدودي كموضوع نزاع والصحراء الغربية كمصدر نزاع.

[1] Laura Schelenz , **op.cit.**

اكتسبت الجزائر هوية قبل صفة الدولة فهي قبل بداية عملية التفاعل كانت معرفة بهويتها الثورية وهذا ما يجعل من العامل التاريخي عاملا تأسيسا للأنا في مقابل العامل الجغرافي الذي يعبر عن الامتداد الجغرافي للهوية يمثل بالتالي هدا البعد حدود الأنا حدود إدراكاتنا ومصالحنا ونقاط تماسنا مع الهويات الأخرى والحدود الذي ينتهي عندها المعني الدي نمثله. يعتبر العامل الجغرافي محددا أفقيا يتمدد جيوسياسيا بحسب القوة والدور والمكانة وبحسب طبيعة السياقات التي تمر بها الأمكنة المجاورة لأن للهوية مكان أيضا. كما ان المبادئ عاملا مهما في تشكيل هوية الدولة الجزائرية وليس فقط في توجيه سلوكاتها الخارجية والأمنية. تمنح المبادئ للجزائر هويات متعددة بحسب طبيعة البنى التي تتفاعل ضمنها بين هوية ثورية، كانطية أو محافظة.

إن عمليات التفاعل التي قادتها الجزائر سياديا حسب منطق الفرضية المتبناة مجرد تأكيد لهويتها باعتبارها دولة ثورية حصلت على استقلالها عن طريق حرب تحريرية، وظفت الجزائر هده الشرعية داخليا وخارجيا واستثمرت في بلورة العقيدة الأمنية للبلاد وإعطائها شرعية إقليمية[1]، ولهذا الحروب التي قادتها ضد المغرب مثلا هي حروب هوية أكثر منها حروب سيادة بمعناها المادي، هي حروب ذاكرة أكثر مما هي حروب حدود بمعناها الجغرافي، وعملية بناء الدولة هي بهذا الشكل عملية تأكيد وبناء لهذه الهوية.

من المبادئ المشكلة أيضا للهوية الأمنية الجزائرية استنادا لمرجعيتها الثورية، والمحددة لسلوكياتها الأمنية الخارجية نجد مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار. إن دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدودها أثناء الاستقلال بالدرجة الأولى مرتبط بالغيرة على فتوة الدولة الجزائرية، وبالحفاظ على منجزات الثورة، وبالدفاع عن الاستقلال الوطني، ولهذا فقد سعت منذ نيلها الاستقلال السياسي إلى جعل قضية الحدود أحد أهم الأهداف الأساسية لسياستها الخارجية، قصد إيجاد حل لهذه القضية

[1] عبد النور بن عنتر. **البعد المتوسطي**، مرجع سبق ذكره، ص 41.

على أساس القواعد والمبادئ القانونية التي تكرس المحافظة على الحدود الموروثة، حيث أن إعلان الحكومة الجزائرية عام 1962 تضمن أن حدود الدول الجديدة ينبغي أن تظل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية، وهذا ما أكده الرئيس بن بلة في كلمة ألقاها بمدينة بشارفي 3 أكتوبر 1963 حيث قال " :إن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار، وقبلها كان قد أعلن أن الجزائر واحدة لا تتجزأ من النقطة 233 إلى تندوف في إشارة إلى الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب على التوالي.

إن التوافق بين الهوية الأمنية الجزائرية وتصورها القاضي بضرورة احترام الحدود، مع المرجعية المعيارية الدولية في هذا الخصوص يجعل من هويتنا هوية محافظة باعتبارنا دولة وضع قائم في مقابل المغرب التي يمكن تصنيفها كدولة تعديلية. هذا الانتماء المختلف هوياتيا بين البلدين مرده التضارب بين تصورين مختلفين لمسألة الحدود :مبدأ الحدود الموروثة في مواجهة مبدأ الحق التاريخي. طبعا جعل هذا الوضع العلاقات الجزائرية المغربية تحكمها ثقافة هوبزية تجعل من الآخر مصدر تهديد محتمل ولكن ليس فقط لأنه يملك قوة عسكرية ولكن لأنه يحمل عدسة إدراكية تنظر إلى الآخر بوصفه عدوا محتملا.

تسمح المقاربة للعلاقات الجزائرية المغربية في سياق حرب الرمال مثلا من منطلق حماية الهوية بتفسير سبب دخول الكثير من الدول في نزاعات عسكرية رغم حداثة حصولها على الاستقلال، والذي حاولت مقاربة الربط السياسي تفسيره بالبحث في علاقات الارتباط بين حالات اللا استقرار الداخلي وتورط الدول في نزاعات خارجية. وفي هذا الشأن تطرح مقاربة الأمن الانطولوجي تفسيرها المتميز للسلوكات التي تبدو غير عقلانية من منطلق انها مرتبطة بإشباع متطلبات الهوية وليس لمواجهة التهديد. أن هذه الهوية المفتخرة بنفسها وإنجازاتها جاءت لتعوّض النقص على مستوى الاستعداد والتنظيم العسكري و الضعف العام الذي كان يميّز الدولة الجزائرية.

إضافة إلى أن المبادئ المشكلة لهوية الأمن القومي الجزائري والموجهة للسلوكيات السياسية والأمنية الهادفة لإشباع متطلبات الهوية والدفاع على تصوراتها الهوياتية، تخدم أمنها الأنطولوجي، فإنها في المقابل في خدمة متطلبات الأمن القومي بمعناه الاستراتيجي الأمر الذي يجعل للمبادئ بعدا ذرائعيا، حيث نلاحظ هنا مدى التوافق بين الدوافع الإستراتيجية (التصدي للتوسع المغربي) والمبادئ السياسية والأيديولوجية (دعم حركات التحرر)[1] .

ينسجم نفس التحليل الرابط بين المبدأ والمصلحة مع موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية، بمعنى أن التوجه الجزائري تحكمه عقلانية مختلطة تجعل من المحرك(مبدأ تقرير المصير) خاضعا لضرورات المصلحة الذاتية والاعتبارات الأخلاقية العامة، ولهذا فإن التعامل مع السياسة الجزائرية انطلاقا من موقفها الأساسي الذي ينتمي إلى مسار الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، لا يعني عدم وجود أهداف تتجاوز هذا الموقف انطلاقا من أن المصلحة الجزائرية مرتبطة مباشرة بمبادئها باعتبارها قبلة الحركات التحررية في العالم، ومن هنا يصبح المبدأ وتوظيفه " من هذه المقاربة " هو جزء من تحقيق المصلحة، وهذا ما يفسر عدم قابلية المبدأ للمساومة أو التنازل، انطلاقا من أن السياق الذي ظهرت فيه قضية الصحراء الغربية يرفض هذه المخارج، فقبول المساومة المغربية القائمة على التخلي عن الموقف مقابل تسوية نهائية للحدود، من جهة، يضع الجزائر كدولة مساومة على حقوق الشعوب، من جهة أخرى، قد يفهم من طرف المغاربة على أنه علامة ضعف مما قد يحيي مطالبها الإقليمية السابقة. إن الدفاع عن الإيديولوجية التحررية، هو جزء من الدفاع عن الأمن لقومي الجزائري، انطلاقا من أن سمعتها الدولية تفرض عليها مساندة الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها، ولهذا فإن التمسك بخيار حق تقرير المصير هو أكثر الخيارات عقلانية ، فهو خيار استراتيجي في خدمة أهداف السياسة الخارجية الجزائرية، وهو مبدأ

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي**، نفس المرجع السابق، ص43.

ينسجم مع مبدأ المحافظة على الحقوق الموروثة عن الاستعمار المرتبط بحماية السيادة الإقليمية، ومنه فإن الحد الأدنى من التنازل اتجاه القضية يعتبر سلوكا خاسرا ومكّلفا بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، أكثر منه خسارة للقضية الصحراوية، كما يبرز البعد الذرائعي للمبادئ في جانبه المعياري باعتباره يجعل من الجزائر فاعلا مدافعا عن القيم المعيارية التي تحكم المجتمع الدولي، وهو منفذ مهم لكسب مكانة داخل هذا المجتمع، ويعتبر مبدأ عدم التدخل أهم مبدأ يمكن اعتماده للدفاع عن هذا التصور.

إن الحالة النزاعية الحدودية بين الدولتين قد أسست لنمط إدراكي سلبي، وشكلت خريطة إدراكية مشتركة بينهما أصبحت المنظار الذي من خلاله ينظر كل طرف إلى الآخر، الأمر الذي جمعهما في بنية نزاعية كامنة خاضعة لمصادر موضوعية، تنفجر كّلما طرح موضوع يحمل نفس القيمة للطرفين. تمد هذه البنية المصغرة أطرافها بإمكانات قراءة الآخر وسلوكاته والتنبؤ بها أيضا وهما أيضا يعيدان إنتاج نفس الإجراءات الروتينية المفسرة بطبيعة البنية النزاعية من جهة، وفي دور هذه البنية في اشباع متطلبات هوية الدولة من جهة أخرى، حتى عندما يهدد النزاع الأمن المادي لأطراف البنية، لهذا احتمال السلام يمكن أن يولد قلقًا وجوديًا في الدول المعتادة على إجراءات النزاع الطويلة كما تفترض مقاربة الأمن الانطولوجي.

تناولت الدراسة في الفصل الثالث: استراتيجية الأمن القومي الجزائري من منظور الهوية الأمنية.

تميز سياق ما بعد الحرب الباردة بهيمنة القضايا الأمنية وبأزمة جزائرية داخلية، وضعت الهوية الأمنية الجزائرية ومبادئها المشكلة لها ذات المرجعية الثورية في أزمة، خاصة وأن الرواية الرسمية لما يحدث داخليا، ومقاربة الجزائر لظاهرة الإرهاب، لم تلق قبولا من البيئة الدولية، الأمر الذي جعل صورة الفاعل الثوري وصورة الفاعل المحافظ

غير مجدية قيميّا واستراتيجيا. إن غياب استجابة نظمية لتصورنا للإرهاب شكل تهديدا أكبر من ظاهرة الإرهاب داخليا.

منحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الفرصة الاستراتيجية للجزائر لإعادة الاعتبار لذاتها باعتبارها أول دولة تفوقت استراتيجيا على ظاهرة الإرهاب، كما أصبح ينظر إليها الآخرون ويعرفونها بتلك الصورة الذاتية، لهذا منح السياق الدولي قيمة للتجربة التي مرت بها الجزائر داخليا، حيث أصبح الإرهاب موردا استراتيجيا لتأكيد هوية محارب الإرهاب، وشغل مكانة على الساحتين الاقليمية والدولية. وهي نفس الظاهرة التي أنقذت البيئة الدولية من تيهانها الاستراتيجي، أين أصبحت الحرب على الإرهاب صفة هوياتية للدول والنظام الدولي معا.

يهدف هذا الفصل، في جزئه الأول، إلى استكشاف كيف خلقت ظاهرة الارهاب أزمة هوياتية (للفاعل) وبرادايمية (داخل برادايم الهوية الثورية) على اعتبار أن الهوية الثورية ونموذج الهوية الثورية لم يعد مجديا استراتيجيا ومعرفيا، وعلى هذا الاساس سيتم توظيف مسلمات نظرية الأمن الانطولوجي؛ لدراسة الإرهاب باعتباره تهديدا فعليا انطلاقا من قدرته على خلق حالة من عدم اليقين بخصوص هوية الفاعل؛ ولتفسير الاستجابة الجزائرية للتهديد الإرهابي من مقاربة أمن انطولوجية. سيبحث هذا الفصل، في خطوته البحثية الثانية، في؛ الارهاب كعامل تشـكيل للهوية الأمنـية الجزائرية الجديدة؛ وفـي خطاب الحرب على الارهاب كمورد استراتيجي خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي منحت للجزائر مرتبة الخبير في مجال الإرهاب ومكافحته مما أدى إلى تحول الصورة الذاتية التي قدمت/ تقدم الجزائر نفسها للعالم من خلالها الى هوية اجتماعية نتيجة الاعتراف النظمي بها بوصفها كذلك. و في الاخير يختبر هذا الفصل فرضية استثمار الدول في الهويات المعترف بها اجتماعيا من خلال تطبيق نموذج الهوية الامنية على منطقة الساحل للنظر في طريقة آداء الجزائر لدورها الاجتماعي على المستوى الإقليمي وبالتالي إشباع متطلبات هويتها الأمنية؛ وأيضا

الوقوف على حدود العلاقة بين هذه البنية المفهومية وطبيعة الاستجابة الجزائرية لأزمات وتهديدات المنطقة، وهو ما يطرح سؤال حول مدى إدراك الجزائر لهويتها الأمنية الجديدة وما تفرضه من التزامات اجتماعية؛ ووعيها بشروط استمرار تدفق عائدات(الظاهرة) الاستراتيجية، وبالتأثيرات الاستراتيجية للاستمرار في المساهمة في البناء الاجتماعي للظاهرة (مصدر الاعتراف الاجتماعي بالمكانة).

تفسير الاستجابة الجزائرية للتهديد الإرهابي من مقاربة أمن انطولوجية[1]

واجهت الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين واحدا من أخطر التهديدات التي عرفتها خلال تاريخها منذ الاستقلال[1]. على إثر إيقاف المسار الانتخابي في شهر

[1] يعود الفضل في انجاز هذا العنصر إلى المساعدة الكبيرة التي قدمها لي الباحث منير ليمان، حيث ساهمت ملاحظاته القيمة وتوجيهاته المنهجية والمعرفية العالية الجودة في تدليل عقبات تطبيق نظرية الأمن الأنطولوجي على الحالة الجزائرية من جهة، في المقاربة لظاهرة الإرهاب من منظور بنائي من جهة أخرى. تنصب اهتمامات الباحث ليمان حول موضوع الخبرة expertise المنتجة في إطار مراكز الفكر حول موضوع الإرهاب باعتباره بناء اجتماعيا، وبوصفه حقلا مناهضا للمعرفة anti savoir لا يقترح فهما علميا للظاهرة، بقدر ما هو استراتيجية قائمة على عدم المعرفة مهمتها تبرير خيارات سياسية معينة، كما تحاجج الباحثة ليزا ستامبنسكي. وفي سياق التعريف و الاحتفاء بالباحث ليمان منير، أشير إلى البحث القيم الذي قدمه في رسالته للماجستير باللغة الفرنسية ، و الذي حمل عنوان خطاب مراكز التفكير المحافظة في الولايات المتحدة الأمريكية حول الربيع العربي، فمن خلال استخدامه لأدوات تحليلية مقتبسة من المقاربة المؤسساتية الخطابية، تطبيقه منهج قياس التأثير، توصلت دراسته إلى تأكيد وجود توافق بين السياسات التقليدية الأمريكية في المنطقة والآليات الخطابية التي تقوم بتبريرها و شرعنتها، وهذا ما يكشف عن الوظيفة الرمزية لخطاب مراكز الفكر، ودورها في إعادة إنتاج المفاهيم النيوليبرالية التي تتيح استمرارية السياسة الأمريكية في المنطقة العربية دون قيود تذكر. للمزيد من التفصيل، انظر:

Mounir Limane. **Discours des think tanks conservateur américain sur le printemps arabe**. Mémoire de Magistère en Sciences Politique Spécialité : Politique Comparées. Université Alger 03.2017.

جانفي 1992 دخلت البلاد في حلقة عنف دموي وحرب أهلية دامت لعشرية كاملة سميت أيضا بالعشرية السوداء. لقد أبرزت دموية هذه الحرب الداخلية طبيعة المقاربة التي تبنتها السلطات العسكرية الجزائرية والقائمة على تفضيل خيار "الحرب" على الإرهاب مقارنة بخيارات سياسية أخرى للتسوية. لا تعبر طبيعة هذه الاستجابة عن حجم وخطورة التهديد الإرهابي من حيث مساسه بمسألة بقاء / زوال الدولة فحسب بل ينبغي فهمها أيضا على أنها استجابة نمطية طبيعية تشكلت تاريخيا منذ حرب الاستقلال وتأكدت خصوصا في أعقاب ما سمي بحرب الرمال 1963. هذه الاستجابة لم تكن خاصة فقط بفترة التسعينيات بل تكررت أيضا مع حادثة الاعتداء على المركب الغازي بتنقنتورين شهر جانفي 2013، حيث تم تفضيل خيار الحسم العسكري الذي أفضى إلى وفاة 35 رهينة و29 إرهابي،[2] والذي لم يحض بالدعم دوما من طرف الخارج. ألا تعبر هذه النمطية في الاستجابة عن أبعاد أخرى – ليست بالضرورة مرتبطة بطبيعة التهديد الذي يتعرض للبنى المادية للفاعل – ينبغي محاولة البحث عنها؟

تقوم فرضيتنا لفهم طبيعة سلوك الدولة الجزائرية تجاه الإرهاب على فكرة الأمن الأنطولوجي، حيث أن سلوكها محدد أساسا بهويتها الأمنية وتلك الحاجة إلى اليقين. بعبارة أخرى، فإن الدولة الجزائرية وبهدف بلوغ "المعنى الحقيقي لأهدافها الاستراتيجية"

---

[1] للاطلاع على التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب وحول الارهاب في الجزائر عموما، أنظر: منصور لخضاري. **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

ـــــــــــــ. **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

[2] Kal Benkhalid. Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation. Combating Terrorism Center at West Point, 2015. **https://ctc.usma.edu/evolving-approaches-in-algerian-security-cooperation** (accessed 15 Mars 2016)

تسعى للحفاظ على ما سمته جينيفر ميتزن من جامعة[1] أوهايو الأمريكية بالأمن الأنطولوجي الذي لا يتعلق بالجوانب المادية للأمن فحسب، حيث يمكن فهم الاستجابة الجزائرية ضمن هذا المنطق أيضا، فهي تتميز بما يلي:

- هناك عودة إلى نوع من الروتين الاستراتيجي من خلال تفضيل خيارات الحرب والحسم العسكرية.
- أن الهدف من العودة إلى مثل هذا الروتين يكمن في استرجاع الإحساس بالأمن الأنطولوجي، الذي تم المساس به من طرف الإرهاب.

إن فهم هذين المسارين الآخرين يتطلب؛ أولا؛ تعريفا لطبيعة الهوية الجزائرية وثانيا تحليلا للكيفية التي تم بها إنتاج حالة عدم اليقين بفعل الإرهاب وثالثا؛ مناقشة الاستجابة الجزائرية القائمة على فكرة الحرب ضد الإرهاب، والتي سمحت للجزائر ليس فقط باسترجاع أمنها الأنطولوجي ولكن أيضا ببناء هوية ذاتية تتمحور حول مقولة أساسية جديدة هي " الدولة المحاربة للإرهاب". هذا الشكل الأخير من تعريف الذات، أصبح محوريا في تحديد خصائص البراديغم المهيمن في السياسة الدولية خصوصا بعدما تم تبنيه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية رسميا عقب اعتداءات 11 سبتمبر 2001 والذي بموجبه أصبحت خيارات العسكرة جد مبررة بل ومقبولة باسم محاربة الإرهاب.

1. الأمن الانطولوجي هو أمن هوية

لا تشترك الرؤى النظرية في العلاقات الدولية في نفس الفهم بخصوص طبيعة الاستجابة للتهديد الصادر عن الإرهاب، ترى التفسيرات اللبرالية في العلاقات الدولية مثلا بأن الإرهاب يهدد أيضا منظومة القيم التي تحملها الدولة، فالحرب ضد الإرهاب

[1] يعطي منظرو الأمن الأنطولوجي مثالا شارحا لهذه الفكرة عبر تناول حالة الجندي في المعركة، فهو لا يسعى فقط من خلال وجوده في ساحة المعركة إلى حماية أمنه المادي (بقائه) بل أنه في نفس الوقت يدافع عن "المعنى الرئيسي للهدف من وجوده في ساحة المعركة" (الدفاع عن هويته الأمنية).

في الحالة الجزائرية هي، من وجهة نظر الجيش وحلفائه الإقليميين والدوليين، حرب للدفاع عن قيم الفكرة الوطنية التي تشكلت منذ ما قبل الاستقلال والتي يناقضها ويعارضها – بل و يهددها – "المشروع السياسي الاسلاموي"[1] الذي يتبنى العنف كأداة للتغيير. من جهتها تعتبر الرؤى الواقعية أن الحرب ضد الإرهاب هي استجابة عقلانية، حتمية، دفاعية وردعية للحفاظ على الأمن المادي للدولة. القوى السياسية الاسلاموية التي تبنت العنف في الجزائر هي قوى لجأت إلى الإرهاب بهدف إقامة نظام سياسي بديل. حسب القراءة الواقعية فإن استجابة الجيش لتهديد الإرهابي تهدف إلى الحفاظ على بقاء الدولة وحمايتها من التفكك.

إن مثل هذه التفسيرات لا تعتبر كافية لفهم استجابة الدولة الجزائرية للإرهاب، فهي لا تفسر الجوانب الخطابية الرسمية والتاريخية عن المسألة (حرب ضد الظلامية ، حرب ضد الأصولية، عشرية سوداء) و لا تفسر بشكل كاف خيار (قرار) " الحرب" على الإرهاب (لماذا تمت عسكرة المعالجة الأمنية للمسألة رغم عدم العقلانية من حيث الخسائر المادية والبشرية الكبيرة التي خلفها مثل هذا القرار) ولا تفسر بشكل كاف (التفسيرات الليبيرالية والواقعية) خيار (قرار) " الحرب" على الإرهاب (لماذا تمت عسكرة المعالجة الأمنية للمسألة رغم عدم العقلانية من حيث الخسائر المادية والبشرية الكبيرة التي خلفها مثل هذا القرار) ولا تفسر كيف تطور هذا السلوك ليصبح مكونا رئيسيا لهوية ذاتية للدولة الجزائرية شعارها "الدولة التي حاربت الإرهاب". سيكون من الملائم اقتراح تفسير إضافي يبنى على الافتراض الذي مفاده أن سلوك الدولة الجزائرية في مواجهة التهديد الإرهابي تحدده أيضا الهوية والحاجة إلى اليقين الخاص باستقرار منظومة القيم المشكلة لها، وأن هذا الأخير (اليقين بخصوص استقرار القيم المشكلة للهوية) تضمنه آليات روتينية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أو استرجاع الأمن الانطولوجي. بعبارة أخرى، فإن الإرهاب (كشكل من أشكال العنف السياسي الداخلي كما تبينه الحالة

[1] Jonathan Hill. **Identity in Algerian politics: The legacy of colonial rule**. Boulder, CO : Lynne Rienner Publishers, 2009.p.7.

الجزائرية) لا يهدد استقرار البنى المادية لعلاقات القوة داخل الدولة فحسب بل إن الأعمق والأهم من ذلك هو أنه تم اعتباره أخطر تهديد على الإطلاق واجهته منظومة القيم التي بنيت عليها الدولة ثم منظومة القيم التي صاحبت تطور أدوارها في الساحة الإقليمية والدولية. سوف يقول لنا مثل هذا الافتراض أن درجة خطورة التهديد تم تقديرها بمدى مساسها بالقيم الأساسية (بالأمن الانطولوجي) وليس فقط بمدى مساسها بالمصالح المادية للدولة، وهو أمر مهم جدا – في تقديرنا – لأنه يقدم إجابات عن تساؤلاتنا بخصوص الجدوى من استخدام مقاربات تلجأ إلى القوة العسكرية بشكل مفرط.[1]

تكمن إذن أهمية مفهوم الأمن الانطولوجي في أنه يهتم بما وراء الطبيعة المادية لسلوك الدولة، وهو ما يمكن استخلاصه من الدلالة البسيطة لمصطلح "الانطولوجيا"، أي " القسم المتعلق بالميتافيزيقا الخاصة بطبيعة كينونة الشيء". نفس هذا المعنى يقدمه أنطوني غيدنز Antony Giddensالمنظر الأول الذي طور مفهوم الأمن الأنطولوجي حيث يعتبر أن " كل الأفراد يبحثون عن أمننة للذات (الهوية)" تسمح بامتلاك درجة من اليقينية ودرجة من الاستقرار من وجهة نظر النظام الاجتماعي العام. باعتبار الدولة أيضا فاعلا اجتماعيا أيضا يتميز بالعقلانية فإنها تبحث بدورها عن الأمن الأنطولوجي، أي أنها تبحث عن هوية مستقرة وأيضا عن نوع من ليقينية ويتحقق لها ذلك عبر تحويل

[1] تعبر تصريحات من سمي بالجناح ألاستئصالي داخل الدولة غداة إيقاف المسار الانتخابي سنة 1992 و اندلاع موجة العنف التي أعقبته على درجة خطورة التهديد التي يمثلها الإرهاب الاسلاموي و عن حجم الاستجابة التي ينبغي تقديمها في مواجهته، فمثلا لا تعبر المقولة الشهيرة المنسوبة إلى رضا مالك (أحد أعضاء المجلس الأعلى للدولة الذي أدار الفترة الأولى من الأزمة الأمنية الجزائرية) و هي " على الخوف أن يتنقل إلى الطرف الآخر) عن توجه رسمي نحو خلق و تعميم ثم إدارة للفوضى بدلا من إدارة سياسية للأزمة فحسب، بل تعبر أيضا عن درجة خطورة التهديد الذي تتعرض له القيم الأساسية للدولة قبل كل شيء. بمعنى آخر، لا تهم الكلفة الثقيلة في الأرواح أو في حجم الأضرار أو الخسائر المادية الناتجة عن مثل هذه المقاربة الأمنية الهادفة إلى استئصال الظاهرة عبر الحسم العسكري و الأمني ما دامت مثل هذه الاستجابة تضمن حماية القيم الأساسية للدولة. تساعدنا إذن مقاربة الأمن الانطولوجي على فهم الجوانب الخطابية لسياسة الحرب على الإرهاب و كذلك بعض الجوانب غير العقلانية فيها.

تفاعلاتها مع الأخر إلى عمليات روتينية ذات أهداف محددة. بشكل عكسي وبناء على هذه الاعتبارات النظرية فإن اللا أمن الأنطولوجي هو " حالة تتعلق بوجود تهديد للهوية ينتج عنها درجة عالية جدا من عدم اليقينية". إن هذا العنصر الأخير (عدم اليقينية بخصوص أمن الذات أو أمن الهوية) هو ما يسمح لنا تحديدا بفهم عدم عقلانية الاستجابة التي قد تصاحب التعامل مع التهديد (إفراط الدولة في اللجوء إلى القوة العسكرية ضد شعبها وإلى تعميم الفوضى داخل حدودها كما تبينه مقاربة محاربة الإرهاب خصوصا في مراحله الأولى خلال فترة حكم المجلس الأعلى للدولة). بما أن المظهر الاجتماعي لهوية الدولة يعتبر عنصرا ضمنيا مكونا لتفاعلاتها مع الآخرين فإن عدم اليقينية تنتج في النهاية آثارا سلبية أو ايجابية على هوية الدولة. بعبارة أخرى، أن الهوية الجزائرية (التي ينظر إليها كدولة قومية وفية لمبادئ السيادة والاستقلال، وكدولة تعديلية اقليميا) عندما تتعرض لتهديد يفرضه الإرهاب فإن بإمكان هذا التهديد أن ينسف هذه الصورة، وعبر الاستجابة التي يقدمها الفاعل فإنه لا يبحث فقط عن تحقيق أهداف مادية، بل إن الأمر يتعلق بما هو أهم وهو استرداد الأمن الانطولوجي (حالة اليقينية بخصوص الهوية الذاتية). إذن، وكأن الافتراض الذي نحاول أن نناقشه، يتركب من الثلاثية التالية؛ 1) أن التهديد الإرهابي يخلق حالة من عدم اليقين لدى الدولة على الصعيدين المادي والانطولوجي و2) أن حالة عدم اليقين تعرض الهوية الذاتية للدولة للاهتزاز و3) وأن استجابة الدولة للإرهاب هي ردة فعل طبيعية لاسترجاع اليقين بخصوص الهوية الذاتية[1].

حسب أنصار نظرية الأمن الانطولوجي، فإن الفاعل وبغرض استرجاع أمنه بالمعنى الانطولوجي يتجه نحو تطوير وتتبع روتين معين. يمكن الروتين حسبهم الفاعل من التصرف، ومن الحفاظ على استقرار الهوية واستقرار التفاعلات مع الآخر وذلك باعتبار أن الهوية تنشأ كما رأينا من مصدر وحيد وهو التفاعلات مع الآخر. يترتب عن هذا

[1] Jennifer Mitzen. Ontological security in world politicsop.cit, p. 344

القول إذن أنه في حالة الاهتزاز العميق لليقينية، وفي حالة الاضطراب الذي يفرضه تهديد ما فإن الفاعل يلجأ إلى هذه الديناميات الروتينية بهدف استعادة المعنى الرئيسي عن الذات وإلى استرجاع اليقينية1.

إن فكرة الروتينية في الحالة الجزائرية مستمدة أساسا من التجارب التاريخية للدولة، فمن الحرب ضد الاستعمار الفرنسي (1954-1962)، إلى حرب الرمال ضد المغرب غداة الاستقلال سرعان ما تم إدراج السلوك الحربي داخل الذاكرة الإستراتيجية للدولة واعتباره سلوكا مبدئيا في حال مواجهة تهديد يعترض القيم الأساسية لها. في مواجهتها للتهديد الإرهابي كرست فعلا الدولة الجزائرية "مجهودا حربيا" بالمعنى الحقيقي الذي تشير إليه الكلمة. فخلال "العشرية السوداء" ورغم الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها ميزانية الدولة إلا أن ميزانية الجيش ظلت في تزايد مستمر، فمثلا قفزت من حوالي 612 مليون دولار سنة 1991 إلى الضعف سنة 1994، أي حوالي 1290 مليون دولار، ثم إلى 1300 مليون دولار سنة 1995، ثم إلى حوالي 1400 مليون دولار سنة 1996، ثم إلى 1750 مليون دولار سنة 1997[2]. هذا "المجهود الحربي" الذي تعكسه أرقام الميزانية الدفاعية ظل مستمرا بعد نهاية "العشرية السوداء"، فخلال العشرين سنة التي أعقبت مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999، قدرت ميزانية الدفاع سنة 2009 بـ 5400 مليون دولار[3] و8600 مليون دولار سنة 2017[4] ، و هي

[1] Ibid.341.
[2] Anthony H Cordesman. **A tragedy of arms: Military and security developments in the Maghreb**. Greenwood Publishing Group, 2002.P.139.
[3] Jean-Pierre Filiu. Could Al-Qaida Turn African in the Sahel?. 2010.P.16. **https://carnegieendowment.org/files/al_qaeda_sahel.pdf** (accessed 07 April 2014)
[4] La rédaction de Monde Afrique. Algérie, le budget militaire le plus important d'Afrique. https://mondafrique.com/algerie-le-budget-militaire-le-plus-important-dafrique/ (accessed 30 November 2018).

أرقام لا تبرر سوى بـ "مكافحة الإرهاب"، بمعنى أن الإرهاب هو المحدد المركزي لميزانية الجيش والدفاع[1].

2.خصوصية الهوية الجزائرية

من الضروري كما أشرنا إليه آنفا أن نحدد مضمون الهوية الجزائرية (القيم الرئيسية الذاتية للفاعل) إذا أردنا إجراء تحليل لتهديد الإرهاب من زاوية نظر الأمن الانطولوجي. لكن، وقبل هذا يبدو أنه من الملائم تقديم تعريف لمفهوم الهوية خصوصا إذا تعلق الأمر بدراسة العلاقة بينه وبين مفهوم الأمن الذي لا يقل غموضا عن الأول. ينبغي أن نشير إلى أمر مهم بخصوص النقاش الموجود، لإعطاء تعريف لمفهوم الهوية وهو أنه يعاني في آن واحد من تضارب بين مقاربتين؛ الأولى تعتبر أن الهوية هي مفهوم رئيسي، أساسي، واحد وغير قابل للتغير، والثانية تعتبره مفهوما بنائيا يتم تجديده باستمرار بحسب الظروف التاريخية[2]. تنطبق هذه الملاحظة تماما على مفهوم الأمن أيضا. ينبغي الاشارة أيضا إلى أن مفهوم الهوية يرتبط بفئات سوسيولوجية متعددة (الحضارة، الأمة، الدولة، المجتمع، الفرد). يتغير مضمون مفهوم الهوية بحسب وحدة التحليل المستعملة وفي إطارنا هذا تتعلق الاشكالية بهوية الدولة. رغم هذا، يجب التنويه أيضا إلى أن النقاش حول مفهوم هوية الدول غالبا ما يلجأ إلى استعمال مصطلحي هوية الدولة والهوية الوطنية national identity بشكل متبادل ولكن للإشارة إلى نفس المفهوم باعتبار أن الدولة هي الإطار المجسد للوجود المادي والسياسي لأمة ما.

---

[1] رغم أن الجزائر غير متدخلة مباشرة في مالي و ليبيا فان المجهود الحربي الذي تقوم به لحماية حدودها و بالتالي الحدود الهشة للجيران يجعل منها الدولة الأكثر تدخلا من ناحية الموارد المعبئة. هذا المجهود الحربي يفسر لنا سياسة التسلح القوية المنتهجة في اطار مكافحة الارهاب و حماية أمن الحدود.أنظر :

Abdennour Benantar. Sécurité aux frontières: Portée et limites de la stratégie algérienne. **L'Année du Maghreb** .14 (2016): 147-163.

و للتفصيل أكثر حول تطور ميزانية السياسة الدفاعية الجزائرية؛ أنظر:

Ammour Aïda, Laurence. Evolution of the Algerian Defense Policy. **Bulletin de Documentation**, 2013, n 7.

[2] Richard Hanler. **Is identity'a useful cross-cultural concept?.**in. John R. Gillis (ed.). Commemorations: **The politics of national identity**. Princeton University Press, 1994.P.29.

إن مضمون مفهوم الهوية يتعلق تحديدا بالإجابة على سؤال بسيط وهو " من نحن؟" يبدو أن الإجابة عنه ليست بنفس القدر من البساطة. على الصعيد الوطني تشير الهوية إلى مجموع المعتقدات والآراء والصور عن الذات وعن الآخر التي تتقاسمها الأغلبية المهمة في دولة ما. هذه المعتقدات والصور والآراء تتضمن الثقافة، القيم، المعايير ولكن أيضا جميع المدركات والمدركات عن الدور الذي تلعبه الدولة في محيطها الخارجي، والمكانة التي تحظى بين باقي أعضاء المجتمع الدولي. يترتب عن هذا القول ملاحظة مهمة وهي أن مفهوم الهوية يشير إلى الطابع العام الذي يميز (أو لا) دولة ما عن الدول الأخرى. إن مقولة الطابع العام المميز لدولة ما مهم معرفيا لأنه يخبرنا عن أمرين اثنين مهمين؛ الأول يتعلق بوجود خصائص جوهرية أساسية تتميز بالستاتيكية (أي غير متحركة كالثقافة أو الدين والقيم النابعة منهما)، والثاني يتعلق "بمنظومة المعاني" التي تعطى للأولى وهي تتميز بالحركية لا بالثبات نظرا لطبيعتها السياقية[1] . هذه الفئة الثانية هي التي تتميز بالغموض عادة، وهي ما ينبغي استهدافها بالتحليل لكشف خصائصها. في علاقة مفهوم الهوية بالإشكالات الأمنية عموما (ومنها الإرهاب) فإن مفهوم الهوية يشير – في تقديرنا– إلى مجموع القيم والمدركات المشكلة لصورة الفاعل عن ذاته وغيره والتي تتم تعبئتها لبناء خطاب الأمننة وتبريره.

تبعا لهذا فإن الهوية الجزائرية تشير إلى مجموع القيم والمدركات للتعبير عن الذات في إطار بناء خطاب أمننة وتبرير السياسات الناتجة عنها. في تقديرنا، فإن هذه المنظومة تتشكل من قيم جوهرية عليا (ستاتيكية وغير قابلة للتغير) وقيم أساسية وقيم اجتماعية (الدور الذاتي وعلاقته بالآخرين).

[1] هذا تقريبا ما يشير إليه التمييز الذي يشير إليه الكسندر واندت Alexander Wendt عندما يفرق بين الهوية الكوربوراتية و الهوية الاجتماعية. أنظر:

Alexander Wendt. Collective identity formation and the international state. **American political science review**, 1994, PP.385-386.

القيم الجوهرية العليا للدولة: الدولة الوطنية المستقلة: بحكم أن الدولة بنيت عقب عملية تحرر من الاستعمار الفرنسي فإن الهدف الرئيسي منها كان يكمن في بناء الدولة المستقلة[1]. يختصر بيان أول نوفمبر 1954 مضمون هذا الهدف في ست نقاط وهي تعكس باختصار مرجعية وهوية وقيم الدولة الجزائرية التي يستند اليها رسميا؛ "إقامة (1)الدولة (2)الجزائرية (3)الديمقراطية (4)الاجتماعية (5) ذات السيادة داخل إطار (6)المبادئ الإسلامية" [2]. بعد الاستقلال سنة 1962 ضل الهدف المحوري للحكومات الجزائرية المتعاقبة هو "تعزيز السيادة الوطنية" على الأصعدة الاستراتيجية، الدبلوماسية والاقتصادية، وهو ما يفهم منه إذن أن جميع أشكال التهديد المحتملة ضد الجزائر إنما هي تهديدات ضد "السيادة الوطنية".

من الطبيعي أي يضل هذا الهدف ذا قيمة سياسية ورمزية كبيرة بالنسبة للجزائر نظرا لثقل التجربة التحررية من الاستعمار الفرنسي الذي عانت منه الجزائر لحوالي 132 سنة، لكن ومن ناحية أخرى فإن مفهوم السيادة الوطنية يتأثر كثيرا من ناحية استخداماته بالتركيبة السوسيو سياسية للدولة، بمعنى أن مضمونها أو صورتها (السيادة الوطنية) تتأثر بالمضمون الذي تفرضه القوى السياسية المهيمنة. لقد لعب الجيش الجزائري دورا سياسيا مركزيا في بناء الدولة وفي تحديد صورة ومضمون السيادة الوطنية، ويتميز هذا الدور في الجزائر بخصوصيات مهمة يمكن حصرها في:

أ. سيطرة الجيش على مسار بناء الدولة[3] ومركزيته في مأسسة نظام سياسي خاضع للعسكري؛ لكن دون أن يعني هذا الدور السياسي الكبير للجيش أننا أمام

[1] Roberts Hugh. Sovereignty: **The Algerian Case**. 2004,ed. by Matthew Connelly, Diplomatic History, 28.4 (2004), 595–98.

[2] Matthew Connelly, Jean-Pierre Peyroulou, et Nathalie Cunnington. L'indépendance algérienne: une révolution diplomatique**. Esprit** , 2004, p. 142-156.

[3] مسار بناء الدولة خصوصا في حالة الدول التي تخلصت من الاستعمار يصاحبه عادة مسار بناء وطني nation building يتميز بمركزية دور الجيش فيه. فعمليات بناء المؤسسات السياسية و سياسات التحديث و سياسات التنمية الاقتصادية تمت بفضل الدور المتقدم للجيش ، و هو ما يسمح بالقول بأن الجيش في الحالة الجزائرية (نظرا لقدراته التعبوية و الثقة الموجودة بفعل الدور التاريخي خلال ثورة التحرير) لعب دور المعزز

دكتاتورية عسكرية بالمفهوم الكلاسيكي كما عكسته تجارب امريكا اللاتينية مثلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولكن للإشارة إلى ما يسميه جي هارمي Guy Hermet بالنظام السياسي الخاضع لهيمنة العسكري militairement dominé وسمته الرئيسية هي خضوع التعيينات في مراكز المسؤوليات السياسية والادارية العليا لنمط الاستقطاب وليس للتنافس الانتخابي[1] compétition électorale. كما أن من سماته أيضا سيطرة العسكري (الجيش) على مراكز القرار السيادي الفعلي مع ترك القرار الشكلي (حوكمة اليوميات) لهياكل سياسية وإدارية شكلية تابعة له.

ب. شرعنة هذا الدور السياسي المركزي لجيش كقوة وطنية وتحديثية وضامنة لمؤسسات الدولة، حيث أن هناك نوع من الاحتكار للخطاب الوطني من طرف الجيش أمام جميع أشكال التهديد. يوضح قرار الجيش بإلغاء انتخابات 1991 كيف تم استخدام خطاب الوطنية لتبرير القرار الذي تم باسم "حماية الاستقلال الوطني" و"وحدة البلاد". وتسمح "الشرعية الوطنية" للجيش بتقديم تعريف عن هويتة الذاتية فهو "الفاعل الذي يضمن حماية الدولة ومؤسساتها "، والتي في المطلق تستعمل لتبرير جميع أشكال التدخل ضد جميع أشكال التهديدات.

القيم الأساسية للهوية الجزائرية: عدم التدخل non interventionnisme: ترتبط الهوية الجزائرية بمعنى آخر يتسم بنوع من المثالية وهو قيام سلوكها الدولي على رفض التدخل الخارجي سواء تعلق الأمر بتدخل القوى الخارجية في شؤونها الداخلية أو تدخلها في شؤون الآخرين. يعكس تكريس هذا المبدأ دستوريا سياسيا في الجزائر وجود نوع من الالتزام باحترام المبادئ المعيارية المؤسسة للنظام الدولي ومنها على

للرابط الهوياتي الجمعي الجزائري. للمزيد حول هذه النقطة أنظر مساهمة ادوارد شيلز بعنوان "اتطور السياسي في الدول الحديثة"

SHILS, Edward Shils**. Political development in the new states. Comparative studies in society and histor**y, 1960, vol. 2, no 3, p. 265-292.

[1],Hermet Guy . **L'autoritarisme**. , in Leca Jean et Grawitz Madeleine (dir.), **Traité de science politique.** 1985, vol. 2,P.270.

الخصوص مبدأ السيادة الوطنية، وهو ما يعطي نوعا من الأخلاقية والثبات لمواقفها السياسية. فضلا عن التفسيرات التاريخية التي أفرزت التزام الجزائر باحترام مبدأ عدم التدخل يظل المبرر البراغماتي الذي يقف خلفه وهو حماية السيادة الوطنية (أي حماية القيمة العليا التي أشرنا إليها أعلاه) أهم المبررات على الإطلاق[1]. نال هذا المبدأ مصداقية دولية معتبرة خصوصا أيام الحرب الباردة خصوصا وأنه راج لدى منظمة عدم الانحياز التي كرسته كأساس لتصوراتها السياسية للنظام الدولي. بعد الحرب الباردة، تراجع مبدأ عدم التدخل بشدة على الصعيد الدولي ولكن رغم هذا لا تزال الجزائر ملتزمة به في سياستها الإقليمية رغم التحديات التي يفرضها الإرهاب الدولي بأبعاده العابرة لحدود.

القيمة الاجتماعية للهوية الجزائرية: هذا الجانب القيمي في الهوية يتعلق بالتعريف الذي تسنده الجزائر لدورها كدولة تعديلية[2] حيث يعود هذا الدور بالفائدة على باقي أعضاء المجتمع الدولي. ضمن هذا الإطار تتصور الجزائر أن بوزنها الدبلوماسي والسياسي القائم على التزامها باحترام مبدأ عدم التدخل ستتمكن من المساهمة في بناء السلام الدولي. خلال فترة الحرب الباردة كان حجم هذه المطالب التعديلية أكثر وضوحا في الخطاب السياسي الجزائري وهو ما برز مع فكرة المطالبة ببناء "نظام دولي جديد".

[1] Geoff D Porter. Le non-interventionnisme de l'Algérie en question. **Politique étrangère**, 2015, no 3, p. 43-55.

[2] الدول من خلال سياستها الدولية تنتمي إلى إحدى الفئتين ؛ الأولى تهدف إلى المحافظة على الأوضاع القائمة و الأخرى تهدف إلى مراجعة/تعديل الوضع القائم، و هذا التقسيم له أهميته من حيث أنه يفسر لنا الكثير من المخرجات في السياسة الخارجية للدول. لكن، لا ينبغي أن يفهم هذا المصطلح على أنه يشير إلى طموح الدولة إلى قولبة الوضع القائم و تغييره تغييرا جذريا فحسب بل إنه في غالب الأحيان يشير إلى سياقات معينة و ميادين معينة، فقد تكون الدولة تعديلية في مجال معين و راضية بالوضع القائم في مجالات عدة أخرى. يمكن أيضا أن تكون درجة طموح الدولة التعديلي مختلفا أيضا. بالمقابل ينبغي الإشارة إلى وجود حد أدنى من المطالب التعديلية حتى يكون السلوك تعديليا و في هذه الحال يكون الأمر متعلقا بقيم أساسية او بالقضايا المهمة الخاصة بالوضع القائم. أنظر :

Jason W Davidson. **The Enduring Importance of Revisionism and Status-quo Seeking**. In. **The origins of revisionist and status-quo states.** Palgrave Macmillan, New York, 2006. p. 1-18

لكن، يبدو أن هذه المكانة لا تتحقق سوى عبر مواصلة الالتزام بمبدأ "عدم التدخل" وعبر أداء أفضل لدورها كوسيط ناجح في حل النزاعات الدولية. في هذا المجال تعتبر الجزائر نفسها كطرف محايد في القضايا الدولية وأن طموحاتها وأهدافها هي السلام والاستقرار. لقد كان لهذا الدور تجسيدات عدة أهمها قدرة الوساطة الجزائرية على إيجاد حل لأزمة الرهائن الأمريكيين في طهران سنة 1980. وفقا لمثل هذه النجاحات تتصور الجزائر أدوارها داخل المجتمع الدولي. لكن وفي الحقيقة، فإن مثل هذا السلوك القائم على تفضيل الوسائل السلمية في حل الخلافات (ومنها مبدأ عدم التدخل) ما هي إلا انعكاس للطريقة التي تريد أن يعاملها بها الآخرون، أي كطريقة للمطالبة ببناء نظام مستقر عبر تقديم نموذج ناجح لدولة تحترم التزاماتها. بهذا المعنى فإن هذه القيمة الاجتماعية تخدم القيمة العليا كثيرا، وهي بهذا تكون كشكل من أشكال الاستراتيجيات الخطابية لتعزيز القيم العليا؛ أي السيادة الوطنية.

3. الإرهاب كتهديد للأمن الانطولوجي الجزائري

بعد أن توقفنا على الخصائص الرئيسية للهوية الجزائرية نصل الآن إلى مناقشة الطريقة التي بواسطتها خلقت طبيعة الإرهاب في الجزائر (خصوصية الإرهاب في الحالة الجزائرية) حالة من عدم اليقين الذي مس الهوية الجزائرية ؟ تميز الإرهاب في الجزائر بتطور ملحوظ في خصوصياته نظرا لتطور السياق الداخلي والدولي منذ 1992 الذي جرى فيه. هذا الأخير أفرز نموذجين – في تقديرنا – فأما الأول فيخص مرحلة التسعينيات اعتبارا من تاريخ وقف المسار الانتخابي سنة 1992 إلى غاية مجيء الرئيس بوتفليقة سنة 1999، وهي فترة اعتبر فيها الإرهاب ايديولوجية اسلاموية راديكالية وعنفا سياسيا داخليا (ذو مطالب سياسية) موجها ضد الدولة والمجتمع في آن واحد. وأما الثاني فيخص مرحلة ما بعد إصدار قانون المصالحة الوطنية (يناير 2000) الذي خلف عودة الكثير من الجماعات الإسلامية المسلحة إلى سلطة الدولة دون أن يعني هذا استئصال الظاهرة داخليا بشكل تام. بالعكس، لقد عرف الإرهاب تطورات

جوهرية تمس طبيعته فقد أصبح تنظيما إقليميا مرتبطا بتنظيمات دولية عابرة للحدود مع تغييرات مهمة في طبيعة العمل واستراتيجيات العمل. إن إجراء مثل هذا التمييز بين المرحلتين له مزايا تفسيرية من حيث أنه يميز لنا بين نموذجين من التهديد. من الناحية الأولى تبين المرحلة الأولى أن الإرهاب تعرض بشكل أكثر لاستهداف القيم العليا للدولة كفاعل دولي، بينما تؤكد المرحلة الثانية تراجع هذا الشكل من التهديدات ليستهدف بشكل أقل القيم الأساسية (عدم التدخل) والقيم الاجتماعية (الأدوار التاريخية).

تهديد القيم العليا: حسب مسلمات نظرية الأمن الانطولوجي فإن الإرهاب يعتبر تهديدا فعليا انطلاقا من قدرته على خلق حالة من عدم اليقين بخصوص هوية الفاعل. لقد استهدف الإرهاب في الجزائر جوهر القيمة العليا للجزائر وذلك من ناحيتين؛ فمن جهة، و باعتبار أن الوظيفة الجوهرية للدولة تكمن في قدرتها السيادية على إقامة علاقات مع دول أخرى ذات سيادة وباعتبار أن الإرهاب ذو طبيعة غير دولاتية فإن التهديد الأول يمس أساسا هوية الدولة الجزائرية كفاعل سيادي، أصبح لزاما عليه مع وجود التهديد الإرهابي أن يتعامل مع فاعل غير دولاتي. من الجهة الثانية، وعبر مطالبة مختلف التنظيمات الإرهابية "بإقامة دولة إسلامية" فإن التهديد يهدف إلى استبدال النموذج القائم بنموذج آخر وهو بهذا الشكل يمس بشكل صريح هوية الدولة الجزائرية. يؤكد الخطاب الرسمي للدولة الجزائرية هذه الصورة فتشير مثلا مواقف وتصريحات رضا مالك رئيس الحكومة الأسبق (1993-1994) و هو الذي عرف بمناهضته للإسلام السياسي أن الإرهاب " شكل تهديدا جديا حتى لاستمرارية الدولة " و يعتقد اعتقادا راسخا أن "الدولة كانت لتزول لولا أنها تدخلت بقوة ضد الإسلاميين" [1].

[1] Rédha Malek . Il fallait bien arrêter l'ascension des islamistes . Algeria-Watch: https://algeria-watch.org/?p=68060 (accessed 20 October 2018).

4.استراتيجية الاستثمار في الهوية الأمنية الجديدة

إن التوافق بين المبادئ المعرفة للهوية وطبيعة المصالح، يعكس أهمية الحاجة لتعريف الفاعل قبل تحديد مصالحه، كما أن التوافق بين هوية الدولة والهوية الدولية، من جهة أخرى يعكس درجة الاعتماد المتبادل بين الفاعل والبنية، خاصة بالنسبة للفواعل الصغرى، لأن التمسك بسرديات ذاتية لديها صدى منظومي يعتبر عاملا لتحقيق الأمن الانطولوجي وتأكيد المكانة الاجتماعية الدولية.

ففي إطار افتراض الأمن الأنطولوجي وفرص استثمار الدول للهويات المعترف بها اجتماعيا يمكن فهم السلوكية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل وكيف يصبح التهديد؛ عاملا ذرائعيا لتأكيد مقولات الهوية ؛ وفرصة لإعادة تأكيد شرعية الهوية؛ وقد يوظف أيضا لسرد المروية بأريحية مادام أنها تعبر عن سياق إقليمي أو دولي مشحون بخطاب التهديد (توافق بين سردية الذات والسردية السائدة في المنظومة وهي - عادة سردية الفواعل الكبرى- يدعمه توافق بين البيئة المعيارية الدولية والهوية المعيارية للدولة)، بهذا الشكل قد يؤدي تحييد التهديد إلى تهديد الهوية[1].

لقد غيرت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 نظرة العالم إلى الإرهاب، وأكدت صحة تحذيرات الجزائر من الظاهرة التي شهدتها بين عامي 1992 و 1999؛[2] كما

[1] تقدم الأزمات الاقليمية خدمة استراتيجية كبيرة للنظم السياسية/الدول التي تعتمد على المعطيات الخارجية لإعادة انتاج ذاتها/هويتها، فأهمية الأزمات الخارجية في التعريف المستمر بهوية الدولة و تجديد شرعية النظام(خارجيا) لا تقل أهمية عن الأزمات الداخلية في المراحل الأولى من الاستقلال خاصة بالنسبة للدول الافريقية في عملية بناء الدولة و ترسيخ معالمها و هي العلاقة/الفرضية التي تعتبر افريقيا مخبر إثبات و تأكيد لها .

[2]أثبتت الهجمات الإرهابية في أميركا أن النظام الجزائري كان فطناً ومتبصراً في تحذيراته من مخاطر الاسلام المتطرّف طيلة عقد التسعينيات. ومنذ 11 أيلول/ سبتمبر، جرى إدراج هذه السرديّة في دوائر مكافحة الإرهاب في الغرب ، الأمر الذي سمح للنظام الجزائري بتجاوز التحقيق الدولي في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي اتهمت بها في التسعينيات. نقلا –بتصرف– عن أنوار بوخرص.الجزائر و الصراع في مالي.على الرابط:

غيرت نظرة المجتمع الدولي للجزائر بشكل جذري، وكما كتب الباحث أنور بوخرص:" أصبحت الجزائر، التي ينظر اليها باعتبارها المنتج الرئيسي للتطرف العنيف المُخالفة لحقوق الإنسان، ضحية للإرهاب الإسلامي، وممثلًا رئيسيًا في الحرب العالمية ضد الإرهاب الدولي"[1]، إضافة إلى ذلك تغيرت نظرة الجزائر الى ذاتها، فما كانت تعتبره مصدرا للعار أصبح فجأة مصدر خبرة وطنية في التعامل مع الارهاب[2]، يمكنه تسويقها إقليميا ودوليا.

عزز المشهد الجيوبوليتيكي الدولي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر طموحات الجزائر الجيوسياسية، حيث أصبحت فاعلا رئيسيًا في الحرب العالمية ضد الإرهاب الدولي وأعادت الاعتبار للتجربة الأمنية الجزائرية التي أصبحت مصدر شرعية هوياتية واستراتيجية، ومرجعية معرفية وإجرائية لمقاربتها الأمنية.

أصبحت الجزائر تقدم نفسها على أنها " خبير" في مكافحة الإرهاب. على الصعيد الدولي سمحت هذه الصورة الذاتية باكتساب الجزائر لنوع من شرعية" المحارب" التي طالما طمعت فيها شبيهة بالشرعية الثورية التي كانت تتمتّع بها بين دول عدم الانحياز خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي نتيجة لحرب الاستقلال التي خاضتها ضد فرنسا "[3]. ساهم هذا الاعتراف في تحول الصورة الذاتية، التي عملت الجزائر على تقديم نفسها من خلالها، الى هوية اجتماعية و هو الامر الذي منح للجزائر الفرصة للاستثمار في الاعتراف بهويتها كدولة تملك تجربة في مجال مكافحة الارهاب، من اجل تثبيت موقعها في النظام الاجتماعي الدولي، وإعادة تعريفها كدولة "طبيعية" مرتبطة بمؤسسات الأمن الدولية، و ذلك من خلال:

---

https://carnegieendowment.org/files/algeria-mali.pdf (تاريخ التصفح:12-01-2013)

[1] Anouar Boukhars. Algerian foreign policy in the context of the Arab Spring. **CTC Sentinel**, 2013, vol. 6, no 1, p. 17-21

[2] Robert. A .Mortimer .Algerian foreign policy: from revolution to national interest. **The Journal of North African Studies**, 2015, vol. 20, no 3, p. 477.

[3] أنوار بوخرص. الجزائر و الصراع في مالي. مرجع سابق .ص 14.

- توطيد العلاقة مع منظمة الامن والتعاون في اوروبا، ومنظمة حلف شمال الاطلسي في إطار الحوار الأطلسي المتوسطي. وفي هذا السياق يرى الباحث عبد النور بن عنتر أن انضمام الجزائر في مارس 2000، للحوار الأطلسي - المتوسطي هو اقرار بمصداقية الطروحات الجزائرية بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الارهاب كظاهرة معولمة، ويعكس ارادة الجزائر للتموقع في الوضع العالمي الجديد[1].

– الانضمام للحرب العالمية ضد الإرهاب، حيث طورت الجزائر البعد الأمني لدبلوماسيتها الإقليمية، فإضافة لانضمام الجزائر للحوار المتوسطي لحلف شمال الاطلسي في 2000 ، شاركت، أيضا، في2012، في المبادرة الأمريكية "بان الساحل" Pan Sahel Initiative التي توسعت لتتحول للشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب المنبعثة في نيويورك في سبتمبر 2011؛ في 16 و 17 نوفمبر 2011 نظمت الجزائر فريق عمل إقليمي لتقوية القدرات في الساحل؛ 18و19 أفريل 2012 عقدت اجتماع خاص لإشكالية دفع الفدية للجماعات الإرهابية ، في جوان 2012 تراست مع كندا اجتماع فريق العمل حول الساحل على المستوى الوزاري[2].

– الحصول على المساعدات من القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية خصوصا تلك التي كان يصعب عليها الحصول عليها قبل 11 سبتمبر، مثل المعدات والتكنولوجيا المتطورة. ففي إطار التعاون الأمريكي الجزائري لمكافحة الإرهاب، تم الاتفاق على برنامج أمريكي لدعم قدرات الجيش الجزائري. سعت السلطات الأمريكية من خلال القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) إلى دعم قدرات مكافحة الإرهاب لوحدات الجيش الجزائري وأسندت مهمة التدريب والتأطير إلى أل 3 للاتصالات L-3 Communications، وهي فرع من شركة لوكهيد مارتان Lockheed Martin

[1] عبد النور بن عنتر. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. مرجع سابق. ص 213.

[2] Aida Ammour Laurence.l'Algérie et les crises régionales entre velléités hégémoniques et repli sur soi. **http://www.jfcconseilmed.fr/files/13-04---Ammour--L-Algerie-et-les-crises-regionales.pdf** (accessed 30 Décembre 2015).

المتخصصة في الدفاع والأسلحة، وخاصة المتفجرات. ستوفر L-3 Communications دورات تدريبية متخصصة من أجل دعم قدرات التحليل والوقاية من الإرهاب، وخاصة تلك المتعلقة بالمتفجرات التقليدية[1].استغلت الجزائر التعاون مع الغرب في إطار مكافحة الارهاب لتحسين قدراتها العسكرية، خاصة وأنها عرفت تأخرا كبيرا في هذا المجال بسبب أزمتها الداخلية، بدون أن تخدش صورتها كفاعل محافظ ليس له نوايا عدوانية تجاه جيرانه أو في المنطقة المغاربية الساحلية.

استغلال ظاهرة الارهاب لتحصيل عوائد استراتيجية من الغرب صاحبه استعادتها لمكانتها على الصعيد الافريقي كما سنوضحه في النقاط التالية:

– لقد ساهمت بشكل فعال في إنشاء مؤسسات داخل المنظمة الافريقية من شأنها أن تتصدى لخطر الإرهاب بشكل أكثر فعالية. كما سعت الجزائر إلى استخدام منظمة الوحدة الأفريقية كمنصة تمكنها من التعبير عن موقفها من الإرهاب خاصة وأن موقف منظمة الوحدة الأفريقية متوافق وموقف الجزائر خلال التسعينيات: يعتبر الإرهاب كظاهرة عابرة للحدود؛ انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وتهديدًا خطيرًا لاستقرار وأمن الدول ومؤسساتها الوطنية، وكذلك للسلم والأمن الدوليين[2]. إن اعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الإرهاب أحد أعظم إنجازات الجزائر، لأنها عززت هويتها وبالتالي دورها في مكافحة الإرهاب.

– رفعت السلطات الجزائرية الحرب ضد الإرهاب إلى المستوى متعدد الأطراف خلال القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية. و بمبادرة من الجزائر، أعقب اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1999 بشأن منع الإرهاب ومكافحته، خطة عمل تم اعتمادها في الاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى للدول الأعضاء في الاتحاد

[1] Hakim Gherieb.US-Algeria Cooperation in Transnational Counterterrorism. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-algeria-cooperation-transnational-counterterrorismaccessed (accessed 05-03-2018).
[2] Yahia Zoubir.op.cit.p.56.

الإفريقي، الذي عقد في الجزائر العاصمة في سبتمبر 2002. ومن غير المستغرب أن الجزائر قد لعبت بالفعل دورًا رئيسيًا في إصدار البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي[1] الذي تبناه الاتحاد الأفريقي في القمة الافتتاحية في ديربان في يوليو 2002. لقد التزمت الجزائر بأخذ زمام المبادرة في مكافحة الإرهاب في إفريقيا. على سبيل المثال، في 5 يوليو / تموز 2002، أعلن وزير الشؤون المغاربية والأفريقية عبد القادر مساهل أن "الجزائر، التي دعت باستمرار إلى التعاون الدولي لمنع هذه الآفة [الإرهاب]، مستعدة لوضع تجربتها في خدمة المجتمع الدولي ، وخاصة للدول الأعضاء في منظمتنا"[2] [الاتحاد الأفريقي].

– وفي إطار دبلوماسيتها الأمني، نجحت الجزائر في إصدار قرار من الاتحاد الأفريقي يدين بشدة دفع فديات للجماعات الإرهابية لإطلاق سراح الرهائن. لقد حصلت الجزائر على دعم إفريقي بشأن هذه المسألة، على حد تعبير يحي زوبير، دون ممارسة أي ضغوط على القادة الأفارقة، الذين شارك العديد منهم موقف الجزائر[3] .

– ساهمت الجزائر بفعالية في إنشاء وتطوير الهندسة الافريقية للأمن والسلم APSA. تتشكل هذه الآلية من خمس هيئات رئيسية وهي: مجلس الأمن والسلم الافريقي كهيئة صنع القرار في جميع القضايا المتعلقة بالسلام والأمن ؛ مفوضية الاتحاد الافريقي (AUC) وهي أمانة الاتحاد الافريقي؛ صندوق السلام الأفريقي (APF) باعتباره آلية التمويل الرئيسية ؛ لجنة حكماء الاتحاد الأفريقي كأداة للوساطة السياسية ؛ نظام الإنذار المبكر القاري (CEWS) ؛ والقوة الأفريقية الجاهزة (ASF) [4]. لقد كان الرئيس

[1] تهيمن الجزائر على منصب مفوض الأمن والسلم على مستوى مجلس الأمن والسلم، لقرابة 20 سنة، فمنذ تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي، تداول على منصب مفوض السلم والأمن الإفريقي ثلاث جزائريين هم على التوالي: "السعيد جنيت"(يوليو 2003 إلى أبريل 2008) ، "رمطان لعمامرة"(من 2008 إلى 2013)، والمفوض الحالي "إسماعيل شرقي"(من 2013 إلى الآن).

[2] Idem. p.63.

[3] Idem. p.65.

[4] للتفصيل أكثر حول APSA ينظر:

الجزائري الأول، أحمد بن بلة، حتى وفاته في العام 2012، رئيس لجنة حكماء إفريقيا، والممثّل الوحيد لدول شمال افريقيا فيها، وهي عبارة عن هيئة تضم خمس شخصيات مرموقة من المناطق الخمس في أفريقيا يؤدّون دور الوسطاء في النزاعات، كما يقدّمون الاستشارة في هذا المجال. تساهم الجزائر بأحد الألوية الإقليمية الخمسة للقوة الإقليمية لشمال إفريقيا (NARC) – وافقت على استضافة مقرها قبل أن تتنازل عن ذلك لصالح ليبيا– والتي تضم أيضًا مصر وليبيا وتونس وموريتانيا والصحراء. قدمت الجزائر أيضا قاعدة لوجستية، في مدينة جيجل – لم تعمل حتى الآن – والتزمت بالمساهمة بكتيبتين عسكريتين في هذه القوة الإقليمية الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، توفر الجزائر الخبرة في مجال مكافحة الإرهاب والاتصالات السلكية واللاسلكية، وقد عينت فوجًا واحدًا من الدركيين لهذا الغرض. كما أنها تستضيف مركزًا للتدريب في مدينة الرويبة، بالضاحية الشرقية للجزائر [1] .

– استضافت الجزائر" المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" سنة 2004، الذي يسعى إلى توجيه جهود مكافحة الإرهاب وتنسيقها في مختلف أنحاء إفريقيا، ويقوم بعمل هام ومعترف به قاريا ودوليا، خاصة من خلال فريق المراقبة الذي يصدر تحذيرات دائمة ضد الإرهاب، ويقدم التقارير التحليلية الأولية حول الهجمات الإرهابية[2].

Alex Vines. A decade of African peace and security architecture. **International Affairs**, 2013, vol. 89, no 1, p. 89-109 ; Solomon Dersso. The role and place of the African Standby Force within the African Peace and Security Architecture. **Institute for Security Studies Papers**, 2010, vol. 2010, no 209, p. 24 ; Anthoni Van nieuwkerk. The regional roots of the African peace and security architecture: exploring centre–periphery relations. **South African Journal of International Affairs**, 2011, vol. 18, no 2, p. 169-189

[1] للتفصيل أكثر حول هذه القضايا ينظر:

BENJAMIN Nickels, Algeria's Role In African Security, **https://carnegieendowment.org/sada/55239** (accessed 13.02.2015).
ZOUBIR, Yahia,op.cit.p.65-66 .

[2] Pascale de Gendt , L'Union Africaine Face aux Défis du Continent, Service International de Recherche, d'Éducation et d'Action Sociale ASBL. Analyse&Études Politique Internationale, 2016, p. 12,Disponible sur le Site Web: **http://lesitinekc.cluster020.hosting.ovh.net/lesitinerrances/images/stories/analyse2016/2016-19int.pdf** (accessed ,15.04.2017)

5.الاستجابة الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي: مقاربة من منظور الهوية الأمنية

إن التعامل مع الجزائر كدولة بهوية أمنية مرتبطة بتعريفها لنفسها وبتعريف الآخرين لها باعتبارها دولة خبيرة في مجال مكافحة الإرهاب وباعتبارها قوة إقليمية لها دور حماية الأمن الإقليمي، يجعل من بعض مبادئها كمبدأ عدم التدخل يشكل ليس تهديدا لأمنها القومي، كما يدافع عن ذلك عبد النور بن عنتر[1]، ولكن أكثر من ذلك يؤثر على هويتها الأمنية في حد ذاتها ويطعن في روتينية سرديتها في المجال الأمني مما يؤثر على العلاقة المتينة التي كانت تحكم المبادئ المشكلة للهوية بالمصالح (الأمنية).

كما أن رفض الجزائر التي هي قوة إقليمية رئيسة للتدخل للقضاء على المتمردين في شمال مالي، اعتبر سلوكا لا أخلاقيا وبراغماتيا، فهي لا ترغب في تصفية التهديد الإرهابي بصفة نهائية للتغني بوجود التهديد الدائم للإرهاب، وكذا توظيف هذا التهديد للتخويف من ربيع جزائري واستمرار تدفق الدعم المالي والعسكري الخارجي[2]، وهذا ما يعتبر طعنا في أحد مبادئها الأساسية المتعلق بالدفاع عن سيادة الدول. من جهة أخرى فإن إصرار الجزائر على التمسك بمبدأ عدم التدخل في ظل ثورات الربيع العربي، أعطى للجزائر صورةً مناقضةً لهوية الجزائر الدولية، حين تظهر – سواء كان ذلك عن قصد أو من دون قصدٍ – كمؤيد للأنظمة التسلطية على حساب خيارات الشعوب. وإنّ ذلك هو ما يدفع إلى التساؤل عن مدى مواءمة المبدأ التقليدي الثابت للسياسة الخارجية الجزائرية؛ المتمثّل بعدم التدخل، لمصالح البلد العليا في عالم متغير[3].ونفس التحليل

---

[1] عبد النور بن عنتر. الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية، **السياسة الدولية**، عدد 210،أكتوبر 2017. ص 101.

[2] Laurence Aïda Ammour, A. La nouvelle diplomatie algérienne face à la complexité des défis de sécurité régionaux. 2015. **http://www.jfcconseilmed.fr/files/15-01-29---Ammour-PolRegionale-DZ.pdf** (accessed 06.08.2016)

[3] رابح زغوني، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ :وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي،

مجلة سياسات عربية، العدد23 نوفمبر 2017، ص 93.

ينطبق على الحالة الليبية. كما ان تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل، وضعها في مواجهة مع أحد اهم المبادئ المعرفة والمشكلة لهويتها وهو احترامها للقواعد المعيارية الموجهة والمعرفة أيضا للمجتمع الدولي. أصبح النموذج الجزائري للسياسة الخارجية على خلاف مع القاعدة الدولية الناشئة لحقوق الإنسان وهي "مسؤولية الحماية [1]، وهذا من معضلات التعدد في الهوية. إن الثبات على مبدأ عدم التدخل لا يخدم الأمن القومي كما لا يخدم هويتها الأمنية، وهذه من أهم معضلات التوتر بين المبدأ والهوية، وبين هذه الاخيرة والمصلحة.

تعتبر صورة الرائد في مجال مكافحة الإرهاب من العوامل التي أخرجت الجزائر من أزمتها الهوياتية إبان أزمتها الداخلية، إضافة إلى أن هذه الصورة منحت للجزائر فرصة للتعاون العسكري تحت مظلة مبادرة مكافحة الإرهاب في الساحل كشريك قوي للولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل تضع الجزائر في مأزق حاد لأن الانخراط في ما يسمى الحرب على الإرهاب، يمكن أن يمس مبادئ الأمن القومي الجزائري كونه يعتبر عاملا إنكشافيا يستخدم كأداة من قبل الفواعل الجيوسياسية للتدخل إقليميا، والتواجد في نطاق حدودنا الجيوبوليتيكية، وهذا تضارب بين المصلحة بمعناها العقلاني والمصلحة بمعناها البنائي.

لقد تميزت السلوكية الجزائرية اتجاه الأزمة المالية بعدة تناقضات وهي عوامل إضافية لتأكيد حالة التضارب بين الهوية والسلوك من جهة والهوية والمصلحة من جهة أخرى، ومن بين هذه التناقضات:

– الجزائر عاجزة عن فرض حل سلمي في مالي وفي نفس الوقت ترفض التدخل الأجنبي.

[1] Anouar Boukhars.op.cit. p19.

– تقول بمبدأ عدم نشر قواتها خارج الحدود وفي الوقت نفسه تدعو الدول الإفريقية إلى التكفل بالأمن الإقليمي.

– أن الجزائر تتعامل مع هذا التهديد غير الدولتي وكأنه تهديد دولتي.

– فالجزائر مع وتدعو إلى مكافحة الإرهاب، وهي لن تتدخل لمكافحته خارج حدودها.

– هي ضد التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة، وتسمح بمرور المقاتلات الحربية الفرنسية فوق أجوائها الإقليمية.

– هي مع الحل السلمي لمشكلة الشمال ولكنها لا تتفاوض مع الجماعات الإرهابية المسيطرة على الشمال.

– الجزائر تعتبر حركة أنصار الدين حركة سياسية، لكن هذه الأخيرة متحالفة مع حركة التوحيد والجهاد الإرهابية التي اختطفت سبعة دبلوماسيين جزائريين من القنصلية الجزائرية في مدينة قاو شهر أفريل 2012.

–الجزائر ضد الانقلابات العسكرية، ومع عودة الشرعية الدستورية لكنها تتعاون مع النظام الانقلابي في مالي، سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا، بل حضرت قمة المانحين لمساعدة مالي المنعقد في أديس أبابا في أواخر جانفي 2013، أين تبرعت بـ 10 ملايين دولار.

الفصل الثاني

استراتيجية الأمن القومي الجزائري من منظور الهوية الثورية

الحالة التجريبية لمركزية لاختبار العلاقة بين الهوية وإدراك التهديد والهوية والاستجابة هي النزاع مع المغرب. من خلال النزاع الحدودي كموضوع نزاع والصحراء الغربية كمصدر نزاع.

اكتسبت الجزائر هوية قبل صفة الدولة فهي قبل بداية عملية التفاعل كانت معرفة بهويتها الثورية وهذا ما يجعل من العامل التاريخي عاملا تأسيسا للأنا في مقابل العامل الجغرافي الذي يعبر عن الامتداد الجغرافي للهوية يمثل بالتالي هدا البعد حدود الأنا حدود إدراكاتنا ومصالحنا ونقاط تماسنا مع الهويات الأخرى والحدود الذي ينتهي عندها المعني الدي نمثله. يعتبر العامل الجغرافي محددا أفقيا يتمدد جيوسياسيا بحسب القوة والدور والمكانة وبحسب طبيعة السياقات التي تمر بها الأمكنة المجاورة لأن للهوية مكان أيضا. كما ان المبادئ عاملا مهما في تشكيل هوية الدولة الجزائرية وليس فقط في توجيه سلوكاتها الخارجية والأمنية. تمنح المبادئ للجزائر هويات متعددة بحسب طبيعة البنى التي تتفاعل ضمنها بين هوية ثورية، كانطية أو محافظة.

إن عمليات التفاعل التي قادتها الجزائر سياديا حسب منطق الفرضية المتبناة مجرد تأكيد لهويتها باعتبارها دولة ثورية حصلت على استقلالها عن طريق حرب تحريرية، وظفت الجزائر هده الشرعية داخليا وخارجيا واستثمرت في بلورة العقيدة الأمنية للبلاد وإعطائها شرعية إقليمية[1]، ولهذا الحروب التي قادتها ضد المغرب مثلا هي حروب هوية أكثر منها حروب سيادة بمعناها المادي، هي حروب ذاكرة أكثر مما هي حروب حدود بمعناها الجغرافي، وعملية بناء الدولة هي بهذا الشكل عملية تأكيد وبناء لهذه الهوية.

من المبادئ المشكلة أيضا للهوية الأمنية الجزائرية استنادا لمرجعيتها الثورية، والمحددة لسلوكياتها الأمنية الخارجية نجد مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار. إن دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدودها أثناء الاستقلال بالدرجة الأولى مرتبط

[1] عبد النور بن عنتر. **البعد المتوسطي**، مرجع سبق ذكره، ص 41.

بالغيرة على فتوة الدولة الجزائرية، وبالحفاظ على منجزات الثورة، وبالدفاع عن الاستقلال الوطني، ولهذا فقد سعت منذ نيلها الاستقلال السياسي إلى جعل قضية الحدود أحد أهم الأهداف الأساسية لسياستها الخارجية، قصد إيجاد حل لهذه القضية على أساس القواعد والمبادئ القانونية التي تكرس المحافظة على الحدود الموروثة، حيث أن إعلان الحكومة الجزائرية عام 1962 تضمن أن حدود الدول الجديدة ينبغي أن تظل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية، وهذا ما أكده الرئيس بن بلة في كلمة ألقاها بمدينة بشارفي 3 أكتوبر 1963 حيث قال " :إن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار، وقبلها كان قد أعلن أن الجزائر واحدة لا تتجزأ من النقطة 233 إلى تندوف في إشارة إلى الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب على التوالي.

إن التوافق بين الهوية الأمنية الجزائرية وتصورها القاضي بضرورة احترام الحدود، مع المرجعية المعيارية الدولية في هذا الخصوص يجعل من هويتنا هوية محافظة باعتبارنا دولة وضع قائم في مقابل المغرب التي يمكن تصنيفها كدولة تعديلية. هذا الانتماء المختلف هوياتيا بين البلدين مرده التضارب بين تصورين مختلفين لمسألة الحدود :مبدأ الحدود الموروثة في مواجهة مبدأ الحق التاريخي. طبعا جعل هذا الوضع العلاقات الجزائرية المغربية تحكمها ثقافة هوبزية تجعل من الآخر مصدر تهديد محتمل ولكن ليس فقط لأنه يملك قوة عسكرية ولكن لأنه يحمل عدسة إدراكية تنظر إلى الآخر بوصفه عدوا محتملا.

تسمح المقاربة للعلاقات الجزائرية المغربية في سياق حرب الرمال مثلا من منطلق حماية الهوية بتفسير سبب دخول الكثير من الدول في نزاعات عسكرية رغم حداثة حصولها على الاستقلال، والذي حاولت مقاربة الربط السياسي تفسيره بالبحث في علاقات الارتباط بين حالات اللا استقرار الداخلي وتورط الدول في نزاعات خارجية. وفي هذا الشأن تطرح مقاربة الأمن الانطولوجي تفسيرها المتميز للسلوكات التي تبدو غير عقلانية من منطلق انها مرتبطة بإشباع متطلبات الهوية وليس لمواجهة

التهديد. أن هذه الهوية المفتخرة بنفسها وإنجازاتها جاءت لتعوّض النقص على مستوى الاستعداد والتنظيم العسكري و الضعف العام الذي كان يميّز الدولة الجزائرية.

إضافة إلى أن المبادئ المشكلة لهوية الأمن القومي الجزائري والموجهة للسلوكيات السياسية والأمنية الهادفة لإشباع متطلبات الهوية والدفاع على تصوراتها الهوياتية، تخدم أمنها الأنطولوجي، فإنها في المقابل في خدمة متطلبات الأمن القومي بمعناه الاستراتيجي الأمر الذي يجعل للمبادئ بعدا ذرائعيا، حيث نلاحظ هنا مدى التوافق بين الدوافع الإستراتيجية (التصدي للتوسع المغربي) والمبادئ السياسية والأيديولوجية (دعم حركات التحرر)[1] .

ينسجم نفس التحليل الرابط بين المبدأ والمصلحة مع موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية، بمعنى أن التوجه الجزائري تحكمه عقلانية مختلطة تجعل من المحرك(مبدأ تقرير المصير) خاضعا لضرورات المصلحة الذاتية والاعتبارات الأخلاقية العامة، ولهذا فإن التعامل مع السياسة الجزائرية انطلاقا من موقفها الأساسي الذي ينتمي إلى مسار الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، لا يعني عدم وجود أهداف تتجاوز هذا الموقف انطلاقا من أن المصلحة الجزائرية مرتبطة مباشرة بمبادئها باعتبارها قبلة الحركات التحررية في العالم، ومن هنا يصبح المبدأ وتوظيفه " من هذه المقاربة " هو جزء من تحقيق المصلحة، وهذا ما يفسر عدم قابلية المبدأ للمساومة أو التنازل، انطلاقا من أن السياق الذي ظهرت فيه قضية الصحراء الغربية يرفض هذه المخارج، فقبول المساومة المغربية القائمة على التخلي عن الموقف مقابل تسوية نهائية للحدود، من جهة، يضع الجزائر كدولة مساومة على حقوق الشعوب، من جهة أخرى، قد يفهم من طرف المغاربة على أنه علامة ضعف مما قد يحيي مطالبها الإقليمية السابقة. إن الدفاع عن الإيديولوجية التحررية، هو جزء من الدفاع عن الأمن لقومي الجزائري، انطلاقا من أن سمعتها الدولية تفرض عليها مساندة الشعوب التي تكافح من

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي**، نفس المرجع السابق، ص43.

أجل تقرير مصيرها، ولهذا فإن التمسك بخيار حق تقرير المصير هو أكثر الخيارات عقلانية ، فهو خيار استراتيجي في خدمة أهداف السياسة الخارجية الجزائرية، وهو مبدأ ينسجم مع مبدأ المحافظة على الحقوق الموروثة عن الاستعمار المرتبط بحماية السيادة الإقليمية، ومنه فإن الحد الأدنى من التنازل اتجاه القضية يعتبر سلوكا خاسرا ومكّلفا بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، أكثر منه خسارة للقضية الصحراوية، كما يبرز البعد الذرائعي للمبادئ في جانبه المعياري باعتباره يجعل من الجزائر فاعلا مدافعا عن القيم المعيارية التي تحكم المجتمع الدولي، وهو منفذ مهم لكسب مكانة داخل هذا المجتمع، ويعتبر مبدأ عدم التدخل أهم مبدأ يمكن اعتماده للدفاع عن هذا التصور.

إن الحالة النزاعية الحدودية بين الدولتين قد أسست لنمط إدراكي سلبي، وشكلت خريطة إدراكية مشتركة بينهما أصبحت المنظار الذي من خلاله ينظر كل طرف إلى الآخر، الأمر الذي جمعهما في بنية نزاعية كامنة خاضعة لمصادر موضوعية، تنفجر كّلما طرح موضوع يحمل نفس القيمة للطرفين. تمد هذه البنية المصغرة أطرافها بإمكانات قراءة الآخر وسلوكاته والتنبؤ بها أيضا وهما أيضا يعيدان إنتاج نفس الإجراءات الروتينية المفسرة بطبيعة البنية النزاعية من جهة، وفي دور هذه البنية في اشباع متطلبات هوية الدولة من جهة أخرى، حتى عندما يهدد النزاع الأمن المادي لأطراف البنية، لهذا احتمال السلام يمكن أن يولد قلقًا وجوديًا في الدول المعتادة على إجراءات النزاع الطويلة كما تفترض مقاربة الأمن الانطولوجي.

أولا: العقيدة الأمنية الجزائرية: التأسيس والمرتكزات.

تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من مبادئ: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو أحد المبادئ الثابتة لسياستها الخارجية ومن هنا نلاحظ الترابط بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية.

وترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على ثلاث مرتكزات أساسية وذلك منذ الاستقلال وتتمثل بالأساس في:

- العامل التاريخي.
- العامل الجغرافي.
- العامل الإيديولوجي.

1. العامل التاريخي.

تشكل الثورة الجزائرية عاملا أساسيا في بلورة هذه العقيدة، فغداة الاستقلال تنظر الجزائر لنفسها قائد حركات التحرر الإفريقية والعالم الثالث فتم استثمار الشرعية الثورية (التاريخية)– وظفت داخليا – خارجيا والتي ساهمت في بلورة العقيدة الأمنية للبلاد وإعطائها شرعية إقليمية[1].

وقد عملت الجزائر على توظيف ثقلها التاريخي، السياسي، الجغرافي والسكاني في صياغة تصورها الأمني بوصفها قائدة في قارة إفريقيا.

وقد عبّر الرئيس الأسبق الراحل "هواري بومدين" عن العقيدة الأمنية للجزائر في فترة حكمه حيث قال: "إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر"[2].

(1)ABDENNOUR Benantar, « **The State and the Dilemma of Security Policy** », in Luis Martinez (eds)., Algeria Modern: From Opacity to Complexity ,London: Hurst/New York: Oxford University Press, 2016.p39

(2)إلياس قسايسية، "**الآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي**".الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر، 24–25نوفمبر2013، ص5.

ومن المنظور الجيوسياسي فقد شكلت ثلاث جبهات: الشمالية، الغربية والجنوبية، جبهات انكشاف بالنسبة للجزائر، فتاريخ الجزائر عبارة عن مراحل متعاقبة من الغزو والاحتلال الأجنبيين، إذ وإنه منذ 1505 إلى غاية 1830م تعرضت السواحل الجزائرية إلى مئة حملة عسكرية، فهذا التاريخ ترك بصماته في المخيال الجمعي للجزائريين، وهو ما يجعلنا نعترف بأن عملية بناء الدولة منذ الاستقلال وكذلك بناء عقيدتها الأمنية ورسم معالمها داخليا وخارجيا تخضع كثيرا للعامل التاريخي. لكن مع التطورات التي حصلت بعد نهاية الحرب الباردة كان لابد للعقيدة الأمنية للجزائر أن تتطور لتواكب التغيرات الإقليمية والدولية، من خلال إعادة تعريف مصادر التهديدات وسبل مواجهتها والتصدي لها، من خلال التركيز والبحث عن سبل التنسيق والتعاون بين الدول لمجابهة هذه المخاطر والتهديدات الجديدة[1].

إلا أنه ورغم هذه التطورات والتحولات التي حصلت على الساحة الدولية يبقى هاجس التاريخ حاضرا إذ لا يزال يطبع العقيدة الأمنية للجزائر فالإرث التاريخي ترسخ في ذهنية الجزائريين وأصبح يمثل اعتزازا لهم وجعل ذهنيتهم مسكونة بقيم التضحية وثقافة المقاومة، مما تراكم في وعينا التاريخي وحسنا الشعبي هاجس الاستعداد للمقاومة ورد العدوان... فلم تكن تجربة الشعب الجزائري مع المحتل لتذهب سدى إذ مثلت منبع لاستخلاص العبر والدروس العظيمة منها، ولكل شعب يدافع عن قيمه وحريته[(2)].

2. العامل الجغرافي.

تعتبر الجغرافيا عاملا مهما ومحددا للعقيدة الأمنية الجزائرية وبنائها، فموقع الجزائر في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بـ: توسطها لعدة دول مغاربية وتوسطها لكيانين ضخمين هما: الاتحاد الأوروبي من الجهة الشمالية هذا من جهة، ومن جهة

[1] LOUNNAS, Djallil. **The Impact of ISIS on Algeria's Security Doctrine**. *Middle East Policy*, 2017, vol. 24, no 4, p. 117-135

(2)عمر سعداوي، "**عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيواستراتيجي: قراءة في عملية تيقنتورين**"، مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية والبحوث. العدد الرابع، (د،ب،ن)، سبتمبر2004، ص1.

أخرى العمق الإفريقي من الناحية الجنوبية، فهذه النقطة الإستراتيجية أمنيا جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، لهذا فالعقيدة الأمنية للجزائر بقيت تأخذ في الاعتبار هذا الانكشاف الأمني.

وقد تنوع تأثير عامل الجغرافيا على العقيدة الأمنية الجزائرية، فلغاية انتهاء الحرب الباردة مثلت قضايا متمثلة في: دعم حركات التحرر في العالم، الدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أبرز مبادئ هذه العقيدة[1].

كما أنّ التطورات الأمنية التي عرفتها الدوائر الأمنية للجزائر خاصة الدائرتين المغاربية والإفريقية من خلال تأزم الأوضاع في تونس، الانقلاب الأمني في ليبيا (مغاربيا)، بالإضافة إلى تصاعد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي وظهور دول فاشلة مجاورة متمثلة في مالي، أصبح يؤخذ في الاعتبار أثناء صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية[2].

وقد سعت الجزائر للعب دور إقليمي بفعل مبدأ التوازن الطبيعي الذي يعني قيادة جزائرية على المستويين الإقليمي والدولي، بما يتناسب مع ثقلها الجيوسياسي إلا أن سعي الجزائر لزعامة المغرب العربي قد ترافق مع إرادة مغربية للعب نفس الدور أدى في نهاية المطاف لتنافس حاد بين الطرفين إذ تميزت العلاقات بينهما بالتوتر لتصل إلى درجة التعقد بسبب المطالب الترابية المغربية التي تجسدت بداية في حرب الرمال "أكتوبر1963م"، [3]هذه الأخيرة قد شكلت نقطة محورية في بلورة وصياغة العقيدة الأمنية الجزائرية حيث أصبح المغرب يشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي

(1)صالح زياني، "**تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**"، مجلة المفكر.العدد الخامس، 2009، ص290.

(2)أيوب بن صابر،"**الإرهاب في منطقة الساحل وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري 2003-2012**".مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (تخصص: دراسات إستراتيجية ودولية)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2013-2014، ص41.

[3] LOUNNAS, Djallil. **The Impact of ISIS on Algeria's Security Doctrine**. *Middle East Policy*, 2017, vol. 24, no 4, p. 117-135

الجزائري، كما أن الاستقطاب الإقليمي في منطقة المغرب العربي أخذ بعدا ثنائيا طرفاه الجزائر والمغرب، فالنزاع معه كان محدد أساسي لبلورة العقيدة الأمنية الجزائرية[1].

3. العامل الإيديولوجي.

يعّد العامل الإيديولوجي من أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية منذ نيلها الاستقلال، غذ اعتبرت مبادئ الاشتراكية المناهضة للاستغلال والاستعمار مصدر ذا قيمة لهذه العقيدة الأمنية[2]، وكانت الجزائر تنظر للدول الليبرالية أنها تشكل مصدر للخطر والعدوان إذ أكدت المواثيق الوطنية: 1964، 1976، 1986 أن الاشتراكية كنظام وإيديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال[3].

خيار الحزب الواحد الذي تبنته الجزائر غداة الاستقلال ساهم بشكل كبير في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية وصياغتها، إذ كانت جبهة التحرير الوطني تمثل بالنسبة للجزائريين سبيل تحقيق الوحدة الوطنية خاصة مع الانشقاقات التي شهدتها الجزائر غداة الاستقلال.

وقد مثلت الاشتراكية مدة تقارب ثلاثة عقود أساسا رسمت به مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية للجزائر متمثلة في: [4]

- مناصرة حركات التحرر في العالم.
- نصرة القضية الفلسطينية.
- دعم النزاع العربي مع إسرائيل والحفاظ على مكانة الجزائر كقوة إقليمية.
- الاستعانة بالمؤسسة العسكرية لدعم مجهودات التنمية الوطنية في الجزائر.

(1)عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص41، 42.

(2)MORTIMER, Robert A. **Algerian foreign policy: from revolution to national interest**. *The Journal of North African Studies*, 2015, vol. 20, no 3, p. 466-482

(3)عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص43، 44.

(4) MORTIMER, Robert A, Op , Cit , P480

ومع انهيار المعسكر الاشتراكي وتراجع الإيديولوجية الاشتراكية لتحل محلها الإيديولوجية الليبرالية أثرت بشكل كبير على العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث تغيّرت الرؤية الجزائرية للدول الليبرالية القائمة على أنها مصدر تهديد لأمنها القومي لتتحول بذلك إلى اعتبارها أطراف للتعايش والتنسيق معها، لتتحول بذلك الجزائر إلى التعددية الحزبية والسياسية[1].

كما أن صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية تزامن مع أوضاع سياسية جديدة تطلب إعادة النظر فيها منها: ظاهرة العنف السياسي التي مرت بها الجزائر ولم تشهدها من قبل، الذي شكل تهديدا لأمنها القومي، مما تطلب الأمر بلورة عقيدة أمنية تأخذ بعين الاعتبار الأمن الصلب والناعم للتعاطي مع قضايا منها: العنف، الإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، ظواهر جديدة تتطلب إعادة تعريفها وتكييف طرق التعامل معها حسب خصوصية هذه التهديدات الجديدة[2]

ثانيا: الفواعل المحركة للأمن القومي الجزائري.

وتتركز هذه الفواعل في المؤسسة العسكرية المتمثلة في الجيش وكذلك المخابرات. وقبل التطرق لهذه الفواعل بشيء من التفصيل لابد من الحديث عن ملامح النظام ومكانة هذه الفواعل غداة الاستقلال، فقد تشكل النظام الجزائري من الحركة الوطنية ثم الثورة التحريرية حيث تعايش فيه الجانبان، السياسي والعسكري.

ثم ما لبثت القوة العسكرية تتحكم في زمام الأمور، لتنشأ أزمة كبيرة بين قادة الثورة السياسيين والعسكريين حول أولوية العسكري أو المدني ليتغلب الأول على الثاني

(1)أيوب بن صابر، مرجع سابق، ص42.

(2) MORTIMER, Robert A, Op , Cit , P480

لتحسم لصالح العسكري، وبعد الاستقلال قام مسؤولو قيادة أركان جيش التحرير الوطني بزعامة "هواري بومدين" بالتحالف مع الرئيس "بن بلة" الذي أطاحوا به[1].

ومنذ ذلك الحين أصبحت المؤسسة العسكرية هي جوهر وأساس نظام الحكم في الجزائر مع تغيرات في موقعها بين رئاسة الجمهورية والجيش من فترة رئاسية لأخرى ففي فترة "بومدين" (1965-1978)، ثم فك الارتباط بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية وبعد وفاته عادت المؤسسة العسكرية للواجهة إذ هي الطرف الوحيد الذي فصل في مستقبل الحكم حيث اختير عسكري وهو "الشاذلي بن جديد"، ووضع عناصر موالية له في قيادة المؤسسة العسكرية، هذه الأخيرة التي اتهمت في التسعينات بإلغاء الانتخابات بالعنف في 1991، ورغم ذلك بقي نفوذ المؤسسة العسكرية من خلال ثقل المؤسسة الأمنية العسكرية"[2].

هذه المؤسسة العسكرية بالإضافة إلى الجيش تعتبر من أبرز الهيئات في البلاد، فهي المؤسسة الوحيدة في البلاد التي أثبتت القدرة على إخراج الدولة الجزائرية من أزمتها الكبرى والعودة بها إلى الساحة الدولية كفاعل بارز وشريك أساسي، واستقرار البلاد الحالي إنما هو من المهام الأساسية للجيش الجزائري بالأخص في حال حصول توترات وأزمات على مستوى واسع النطاق[3].

ويحارب الجيش الجزائري في سبيل تحقيق الأمن على المستويين الداخلي والخارجي وذلك على أربع جبهات رئيسية هي[4]:

---

(1)عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر:رؤية ميدانية**. (د،د،ن)، الجزائر، (د،س،ن)، ص4.

(2)المرجع نفسه، ص ص5، 6.

(3)خالد عمر بن قفه، "الجيش الجزائري....وحرب الجبهات الربع"، من الموقع:
http://www.ahram.org.eg/News/51403/4/Newsprint/348724.aspx.1. اطلع عليه بتاريخ 2015/03/15 على ا لساعة 9:30.

[4] MORTIMER, Robert A. «Global economy and African foreign policy: The Algerian model», **African Studies Review**, Vol. 27, No.1, March 1984. P86

1- جبهة داخلية: حيث تشدّ المؤسسة العسكرية إلى أوضاع مثل ما شهدته البلاد في العشرية الدموية وهو تحدي يصعّب من مهام الجيش داخل البلاد.

2- جبهة التوترات والعجز: تعرف البلاد الكثير من التوترات وتشمل أعمال العنف والشغب وغيرها، والتي أثرت على السلم والأمن الداخليين، لهذا استعانت الحكومة بالجيش للقيام بمهام الشرطة في عدة مناطق، هذا ما جعل الجيش في مواجهة الشعب إذ بدا كحامي للسلطة والنظام وليس الدولة، وهو يأخذ على عاتقه مهمة سد الثغرات في المنظومة الأمنية إذ يحاول جاهدا حماية الأمن القومي للدولة من الانزلاق إثر عجز السلطة في الكثير من الأحيان.

1-جبهة دول الجوار: بالنظر إلى الوضع المتأزم في مالي، الجماعات الإرهابية في الجزائر، الوضع الدموي في ليبيا وتهريب الأسلحة، تجربة التغيير في تونس، تهريب المخدرات على الحدود المغربية...، كل هذه العوامل دفعت الجزائر مضطرة إلى ضرورة إتباع المراقبة الأمنية الإلكترونية، لأنها تعتبر أخطر الجبهات على الجيش الجزائري [1].

2-جبهة الإرهاب العالمي: هي في بداياتها، إذ تسعى العديد من الأطراف الغربية لتوريط الجزائر ودفعها عبر جيشها إلى محاربة الإرهاب خارج حدودها وهو غير مقبول بالنسبة للجيش الجزائري من النواحي: الدستورية، العسكرية والإستراتيجية ومع هذا تسعى الدول الكبرى وحتى الصغرى لإشراك الجيش الجزائري في مواجهة الإرهاب على أساس: [2]

1-أنه يملك تجربة ثرية في مواجهة الإرهاب.

2-استقرار الجزائر أصبح مزعجا لبعض الأطراف الدولية.

(1) Ibid. P 87.

(2)عمار بن سلطان، **الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية- العربية: دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي.** طاكسيدج للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص208، 209.

وما يبين أهمية ودور المؤسسة العسكرية كون الوصول إلى المناصب والمسؤوليات العليا في الدولة رهين بهذه المؤسسة كونها لها دور أساسي في تسيير شؤون الدولة الجزائرية، فهم من يختارون الرئيس ويحددون مجال صلاحياته، ويتخذون القرارات الكبرى[1]. كما يبقى مستقبل البلاد رهينا بتوجهات هذه المجموعة كما أن وجودها أضحى من المسلمات التي لا يمكن تجاوزها في سبيل الوصول للسلطة وتضم هذه المؤسسة قادة المنظومة العسكرية والأمنية، المكلفين بالمخابرات وقيادة أركان الجيش. وما يزيد من أهميتها خاصة في الوقت الحالي – في فترة حكم الرئيس بوتفليقة –كونها المحركة لشؤون البلاد وفاعل مهم فيه حيث جاء على لسان رئيس الحكومة الأسبق "مولود حمروش" بقوله: "إن السلطة في الجزائر محصورة بين ثلاث أشخاص: الرئيس بوتفليقة، قائد أركان الجيش الجنرال قايد صالح، وقائد المخابرات توفيق مدين، وهم من جيل حرب التحرير، يسيرون البلاد ويتحكمون في المراكز الحساسة في السلطة"[2].

ومع تحسن الوضع الأمني في الجزائر مقارنة بالعشرية السوداء، تراجع وزن المخابرات بعدما كان هذا الجهاز برئاسة "توفيق مدين" يتولى تنسيق عمليات مكافحة الإرهاب، ليتم الارتكاز على قيادة أركان الجيش وأجهزة الأمن الموالية للرئيس لكن في سنوات حكم الرئيس "بوتفليقة" قام بالعديد من الإجراءات منها:

- وضع حدّ لبعض الصلاحيات التي كانت تتمتع بها المخابرات في السابق منها: التحقيق في بعض القضايا، التكفل بملف الإعلام والعدالة العسكرية، كلها صلاحيات أحيلت إلى قيادة أركان الجيش بقيادة الجنرال "قايد صالح" وسحبها من المخابرات بقيادة "توفيق مدين" باعتبار الجنرال "قايد صالح" أكثر ولاء للرئيس[3].

(1)عابد شارف، **الجزائر: انسداد سياسي وصعوبات ترتيب المرحلة الانتقالية**. مركز الجزيرة للدراسات، 28أكتوبر2014، ص3.

(2) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق

ABDENNOUR Benantar, « **The State and the Dilemma of Security Policy** », in Luis Martinez (eds)., Algeria Modern: From Opacity to Complexity ,London: Hurst/New York: Oxford University Press, 2016

(3)رتيبة بوعدمة، "**الجزائر: جدل حول دور المؤسسة العسكرية في الحقل السياسي**".من الموقع:

- أحيل العديد من ضباط المخابرات على التقاعد باعتبارهم أكثر ولاء لقائد المخابرات "توفيق مدين" وكانوا من المعارضين لترشح الرئيس لعهدة رابعة[1].

وهنا يتضح أن هناك تضييق على هذا الجهاز وتراجع دوره بعد ملاحظة تراجع ولائه للرئاسة ومعارضته العهدة الرابعة، كل ذلك بهدف تشديد القبضة على السلطة.

*** القيادة في الجيش:**

ما يميز أسلوب قيادة الجيش القرار الجماعي، من خلال الاجتماعات التي يمثلها الضباط الكبار على أساس النقاش وإبداء وجهات النظر المختلفة، التي تنتهي بالتصويت والالتزام بكل ما جرى الاختيار والاتفاق عليه، كما أن القيادة داخل الجيش ليست هرمية مطلقة، فلا يوجد ضابط واحد قاد الجيش على هذه الطريقة، فتاريخيا ولأسباب تاريخية لم يتخلص من القيادة الأفقية التي تحكم خياراته الكبرى، هذا ما يفسر غياب الانقلابات العسكرية على غرار العديد من الدول الإفريقية فقيادته غير منسجمة، تعكس توازنات جهوية، إثنية وثقافية، ولابد من فهم أن المؤسسة العسكرية الجزائرية مستقلة عن الأفراد وقوتها تكمن في كونها المؤسسة التي أنشأت الدولة الجزائرية، وليست هذه الأخيرة هي التي أنشأت المؤسسة، وقد هيمن على كامل هذه المؤسسة ضباط، هم من أقوى الجنرالات الأربعة التي عرفتهم المؤسسة العسكرية، وقد تحالف هؤلاء في السيطرة سيطرة كاملة على قيادة الجيش العملياتية وأشهرهم هو كما ذكرنا "محمد مدين" والجنرال "إسماعيل العماري"، الجنرال "محمد العماري"، والجنرال "شريف فوضيل"[2].

---

http://www.dw.de/dw/article/0.15811884.00.html

اطلع عليه بتاريخ: 18 مارس 2012.

(1)عابد شارف، مرجع سابق، ص6.

(2)سعيد مليكش، **مساهمة أكاديمية حول المخابرات العسكرية والسياسية في الجزائر**. (د،د،ن)، الجزائر، فيفري2014، ص ص10، 11.

انظر كذلك:

LOUNNAS, Djallil. **The Impact of ISIS on Algeria's Security Doctrine**. *Middle East Policy*, 2017, vol. 24, no 4, p. 117-135.

*** التغيرات الجديدة في المؤسسة العسكرية:**

حدثت تغييرات كبيرة على مستوى الجيش بمجيء الرئيس بوتفليقة وتتمثل في: [1]

أولا: إبعاد القادة العسكريين الذين رقوا أو عينوا في عهد اليمين زروال منهم: اللواء "الطيب الدراجي" (قائد الدرك الوطني)، اللواء "رابح بوغابة" (مسؤول الناحية العسكرية الأولى)، اللواء "شعبان غضبان" (قائد القوات البحرية).

ثانيا: إعادة الاعتبار للقادة العسكريين الذين أبعدهم زروال وتعيينهم في مناصب هامة مثل: اللواء "سعيد باي" في منصب قائد الناحية العسكرية الخامسة الذي أبعد في سبتمبر عام 1997 بسبب اتساع رقعة المجازر الإرهابية.

ثالثا: تقوية تحالف "قيادة الأركان/ الأمن العسكري" بفرض عناصرهم في المناصب الهامة بعد استبعاد حلفاء الرئيس السابق زروال، منهم: اللواء "أحسن طافر".

رابعا: تشبيب الجيش، بإعطاء مناصب هامة لقادة عسكريين من الجيل الثالث، أي جيل الشباب من العسكريين الذين تكوّن في مرحلة الاستقلال ولم يشارك في حرب التحرير، ولم ينتمي إلى الجيش الفرنسي، منهم: العقيد "حسان جبوري"، العقيد "عبد القادر العايب" والعقيد "محمد بن عزيزة" وغيرهم.

ثالثا: حدود الفضاء الأمني الجيوستراتيجي للجزائر

تتواجد الجزائر في منطقة جيواستراتيجة مهمة، من الناحية الشمالية قريبة من أوروبا يفصلها عنها البحر المتوسط، في الجنوب يشكل الساحل والصحراء عمقها الإفريقي وتجعلها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء، كما تتوسط دول المغرب العربي وانطلاقا من هذه المميزات، تتحدد دوائر الأمن القومي الجزائري في ثلاث

(1)رياض الصيداوي، "**سوسيولوجيا الجيش ومخاطر التفكك**"، من الموقع:
http://www.ahewar.org/show.art.asp?aid=94822.
طلع عليه بتاريخ: 04أفريل 2015 على الساعة:12:00.

محاور: الفضاء المغاربي، الامتداد الإفريقي والبعد المتوسطي[1]. وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث.

1. الفضاء المغاربي: مقاربة الجوار

تمثل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بامتياز، لهذا كانت تسمى "**المغرب الأوسط**" تتربع على مساحة تقدر بـ 39,42% من مساحة المغرب العربي الكلية، وطول حدودها البرية هو 6343كلم، كما أن إمكانياتها الاقتصادية (المرتبة الأولى مغاربيا من حيث الناتج المحلي الخام بـ 128 مليار دولار عام 2009)، ساهمت في تعزيز الريادة الجزائرية مغاربيا وشرعنة الطموح الجزائري في تزعم المغرب العربي، وقد أثرت هذه المقومات على عقيدتها الأمنية، كما أثر ثقلها الجيواستراتيجي على أمنها القومي وجعله منكشفا من كل الجهات، فطول حدودها وتوسطها سبع دول جعلها معنية بإفرازات البيئة الأمنية المغاربية من تطورات وتفاعلات[2].

فمن خلال هذا الفضاء عملت الجزائر بعد الاستقلال وحتى قبله على تجسيد فكرة الاتحاد المغاربي، بالتمثيل من خلال جبهة التحرير الوطني الجزائرية إلى مؤتمر الأحزاب بمدينة طنجة المغربية سنة 1958، إلى غاية تبلور فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي بعد الاستقلال وتأسيس اتحاد المغرب العربي في 1989م، كما لا يمكن إهمال دور الرئيس "هواري بومدين" في التأكيد على الرغبة الجزائرية في تزعم المغرب العربي منذ سنة 1965، فقد أثرت شخصيته الكاريزمية وتكوينه الثوري

(1)عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. مرجع سابق، ص49.
انظر كذلك:

MORTIMER, Robert A. **Algerian foreign policy: from revolution to national interest**. *The Journal of North African Studies*, 2015, vol. 20, no 3, p. 466-482

(2)AIT CHAALAL, Amine. «L'Algérie depuis 1962: retour sur une histoire contrastée»,**Revue internationale et stratégique**, 2002/2, n° 46

والإيديولوجي القومي في العقيدة الأمنية الجزائرية وكانت من العوامل التي قوّت الريادة الجزائرية مغاربيا وحتى إقليميا[1].

كما كثفت الجزائر من اهتماماتها بهذا الفضاء خاصة في عقد التسعينات نظرا لحجم التهديدات الآتية منه، ولطالما كان الفضاء المغاربي ولمدة طويلة مرادف لثلاث دول: الجزائر، تونس والمغرب الأقصى ليتسع ويشمل موريتانيا، ليبيا والصحراء الغربية، وإلى غاية اجتماع قادة المغرب العربي بزرالدة في الجزائر سنة 1986[2] (المغرب، الجزائر، تونس) وإصدار البيان الذي أوضح رغبتهم في إقامة الاتحاد المغاربي الذي أعلن سنة 1989م بمدينة مراكش بالمغرب بين كل من الدول الخمسة السابقة الذكر، فقد تم تسطير مبادئه وأهدافه المتمثلة في[3]:

- توثيق أواصر الأخوة بين الدول والشعوب.
- تحقيق تقدم ورفاهية المجتمعات المغاربية والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بين دول الاتحاد ضمن سياسة مشتركة في مختلف الميادين لتحقيق إقامة تعاون دبلوماسي وثيق يقوم على أساس الحوار لضمان استقلال كل دولة من دول الاتحاد، كذلك تحقيق التنمية بكل أبعادها السياسة، الاقتصادية، الاجتماعية...

غير أن هذه المبادئ لم تتجسد واقعيا بسبب جمود مبادرة بناء اتحاد مغاربي قوي منذ 1995، لغياب الإدارة السياسية الجادة بين دول الاتحاد لتجسيد آمال شعوبها، كذلك للتأزم بين قادة الأقطار المغاربية والانفراد في اتخاذ القرارات في بعض القضايا والخلاف بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، والخلافات الحدودية،

(1)عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر**، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص50.

[2] AIT CHAALAL, Amine, Op , Cit

[3] AIT CHAALAL, Amine , OP . P 54

ورغم ذلك تتبنى الجزائر مقاربة لإعادة تفعيل هذا الاتحاد بالتركيز على ثلاث جوانب هي: السياسة، الاقتصاد والأمن، وإيلاء أهمية كبرى للمسألة الأمنية من خلال[1]:

-المواقف الموحدة.

-إستراتيجية مشتركة للتصدي للمخاطر التي تهدد الأمن والاستقرار وسلامة الدول المغاربية كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الاتجار غير المشروع في الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية واللاجئين.

فالبعد المغاربي في سياسة الجزائر يندرج ضمن الاتجاه الأفقي: الجزائر – آسيا – إفريقيا، والاتجاه العمودي: الجزائر – أوروبا – إفريقيا الأقرب إلى التحقيق بسبب التقارب الجغرافي وحجم التبادلات التجارية والتعاملات بين الجزائر وغيرها من الدول[(2)].

كما ترسّخ اهتمام الجزائر بالدائرة المغاربية لأمنها القومي بفعل الاعتماد الأمني المتبادل بينها وبين محيطها المغاربي وتأثرها بما يأتي منه من تهديدات ويطغى التهديد المغربي كتهديد وجودي على بقية التهديدات الآتية من الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري، لذلك سعت الجزائر لتطوير قواتها المسلحة، فطبيعة النزاع بين الطرفين تعدى مجرد مطالب ترابية إلى غزو (حرب الرمال)، ما أدى إلى تبلور شبه مبسط للتهديد، وهو تهديد بري المصدر وهذا ما يفسر تمركز وحدات الجيش الجزائري الأكثر تطورا على الحدود مع المغرب فالتوتر المستمر في المغرب العربي أدى إلى تنافس بين

[1] Ibid, P 65

(2)زهيرة حواس، "**دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل الدائرة الأمنية العربية**".ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي: **دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد**. جامعة تبسة، الجزائر، 28-29 أفريل2014، ص ص7، 8. انظر كذلك:

DAGUZAN, Jean François. «La politique étrangère de l'Algérie: le temps de l'Aventure?»,**Politique étrangère**, vol.80, Automne 2015.

الجزائر والمغرب مغاربيا، إفريقيا ودوليا سعيا وراء التأييد السياسي وانفجار نزاع الصحراء الغربية[1].

كما أن الأزمة المالية سنة 2012م التي كانت لها تداعيات كبيرة – خاصة في الجانب الأمني – على دول شمال إفريقيا، قد أكدت غياب تضافر الجهود المغاربية لاحتوائها رغم أن كل الدول المغاربية تتقاسم نفس الهاجس الأمني المباشر والمتمثل في وصول جماعات جهادية مدججة بالأسلحة تدعم الجماعات النشطة محليا في دول مغاربية، وبلوغها مؤشرات حمراء بسبب استيلاء الجماعات الإرهابية على منطقة الأزواد بطرد الجيش المالي، واستمرار التنافس الجزائري –المغربي في المنطقة المغاربية والاكتفاء بالتحذير من مخاطر التدخل، وقد رفضت الجزائر رفضا مطلقا التدخل عسكريا في مالي انطلاقا من مبدأ رئيسي في سياستها الخارجية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أن هذا الموقف وإن لم يتغير فقد سمحت بفتح المجال الجوي لعبور القوات الفرنسية نحو مالي، فرغم أن التهديد مشترك، إلا أن ذلك لم يخلق حدّ أدنى من التنسيق والتعاون الأمنيين مغاربيا، وقد تبين من خلال الأزمة المالية أن المغرب العربي منقسم على نفسه وفق محورين أساسيين[2]:

- المحور الجزائري – المغربي المتنافر أصلا.
- المحور التعاوني الثلاثي: الجزائري – الليبي – التونسي.
- المحور المغاربي – الساحلي.

وتعمل الجزائر انطلاقا من دائرتها الأمنية المغاربية على رفض تدخل قوى أجنبية تعرقل مساعيها في إبراز دورها ومكانتها في المنطقة، كذلك العمل على إقصاء

(1)عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، مرجع سابق، ص ص42، 43.

[2] DAGUZAN, Jean François. «La politique étrangère de l'Algérie: le temps de l'Aventure?»,**Politique étrangère**, vol.80, Automne 2015.P 65

المغرب المنافس التقليدي لها، مغاربيا وقاريا في مختلف القضايا التي تشغلها المنطقة[1].

وتواجه الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري تهديدات سياسية، اقتصادية تؤثر سلبا على الأمن الجزائري، فتتميز البيئة السياسة المغاربية عموما بـ: ضعف الأداء الديمقراطي، استعمال القوة والقمع في الحياة السياسية الداخلية مما أدى إلى ضعف التعددية ونقص الشفافية، غياب دولة الحق والقانون الذي ينتج حالة الاستقرار الظاهري أو "اللااستقرار المقنع" ويتجلى في ليبيا، تونس، المغرب، وهي تحديات أمنية للأمن القومي الجزائري ضمن دائرتها المغاربية إضافة لانتشار التطرف، الإرهاب والعنف المسلح، إذ تساهم مجموعة من المصادر الخارجية في تصاعدها وأول هذه المصادر هي[2]: السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، ونقصد به استمرار ثنائية التعامل والانحياز للطرف الإسرائيلي في صراعه مع فلسطين، الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان، هذه الطريقة من التعامل تنتج حالة اليأس عند شرائح المجتمع والتي تؤدي إلى التطرف والإرهاب في بلدان المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا، وهو ما استغله تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لاستقطاب مجندين جدد في صفوفه، وثبتت هذه الحقيقة بعد تفكيك شبكات تجنيد مغاربة وتونسيين لاستخدامهم في العراق مثلا[3].

أما المصدر الثاني هو حالات الأزمات السياسية، التنموية والإثنية في دول الساحل وإفريقيا، التي تنتج حركيات من الانتقال غير الشرعي للأشخاص وارتباطها بعصابات الجريمة المنظمة والمافيا المتاجرة بالمخدرات والأسلحة الخفيفة، وبالتالي تتأثر الجزائر

(1)عبد النور بن عنتر، "**الإستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي**".**ورقة مقدمة إلى ندوة: "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهن**ة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17–18فيفري2013، ص ص1، 2.

[2]BEAUGÉ, F. «Algérie embourbée face à l'islamisme», **Le Monde** (dossier et documents),n° 307, Mars 2002 . P 43

(3)BEAUGÉ, F. «Algérie embourbée face à l'islamisme», **Le Monde** (dossier et documents),n° 307, Mars 2002

بما تعانيه منطقة المغرب العربي من انتشار للجريمة المنظمة، تبييض الأموال والمتاجرة بالأسلحة، التهريب، ذات التداعيات السلبية على النسيج الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، إذ يعتبر الاتجار بالمخدرات من أخطر التهديدات اللينة التي يواجهها الأمن القومي الجزائري ضمن الدائرة المغاربية[1].

2. الامتداد الإفريقي: مقاربة المكانة والتمثيل

تمثل الدائرة الإفريقية صلب اهتمام الجزائر بهذا العمق الإفريقي، خاصة وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343كلم، لذا تفسّر المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي وتحرك دبلوماسيتها في هذا الفضاء الجيوسياسي المرتبط بالعديد من المعضلات الأمنية بـ[2]:

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة.
- ضعف الهوية وتنامي الصراعات الإثنية.
- ضعف الأداء السياسي وكثرة الانقلابات خاصة مالي، النيجر وموريتانيا.
- هشاشة البنى الاقتصادية وانتشار جميع أشكال الجريمة ما يشكل تهديدات لينة وصلبة يمكن تصديرها للخارج.

وتتبنى الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات في التعاطي السياسي مع القضايا ذات الاهتمام المشترك وقد نجحت في إدارة بعض الأزمات تجنبا للتمزق من خلال تعزيز سبل التعاون[3].

وقد شهدت الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري في مطلع التسعينات من القرن الماضي تهديدات نجمت عن نشاط حركات التمرد في شمالي مالي والنيجر، دفع

(1)المرجع نفسه، ص ص87، 88.

[2] JULIEN, Simon. «Le Sahel comme espace de transit des stupéfiants. Acteurs et conséquences politiques», **Hérodote**, n°142, (3/2011).

(3)زهيرة حواس، مرجع سابق، ص ص10، 11.

ذلك بالجزائر للتحرك دبلوماسيا لتفادي أي تدخل دولي على جناحها الجنوبي وخلق بؤر توتر جديدة[1].

وتعتبر أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، وقد لجأت الجزائر إلى سياسة وقائية حيال القضية الطوارقية بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها من خلال: جمعهم في القرى والمدن، ترقية ظروف معيشتهم، محاولة إدماجهم في الحياة السياسية إلا أن هذا لم يكفي لدرء تهديد الأزواد ونشاطهم المسلح.

إذا في ظل عدم إيجاد حل نهائي لمشكلة الطوارق، فإنها تظل تهديدا كامنا للأمن القومي الجزائري، بالرغم من أن الطوارق الجزائريين لا توجد لديهم أي مشكلة مع الجزائر وانتمائهم لها[2].

ونقول أنها تهديدا للأمن القومي الجزائري لثلاثة أسباب هي: [3]

1- الخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط الطوارق الجزائريين فتتبنى مطالب انفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجيريين.
2- خطر التدخل الأجنبي في المنطقة تحت أي غطاء (عسكري أو دبلوماسي) بذريعة التدخل الإنساني لإغاثة الطوارق ومنحهم المعونة الدولية أو لمواجهتهم في حال ما إذا صنّفوا كجماعات إرهابية.
3- خطر تحالف حركات الأزواد المسلحة مع الجماعات الإرهابية في الصحراء وعصابات الجريمة المنظمة وهذا واضح بالنسبة للمتمردين المسلحين في مالي والنيجر.

(1)عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**.مرجع سابق، ص55.

(2)JULIEN, Simon. «Le Sahel comme espace de transit des stupéfiants. Acteurs et conséquences politiques», **Hérodote**, n°142, (3/2011).

(3)مرجع نفسه، ص92.

وبالتالي فإدراك الجزائر لأهمية الدائرة الإفريقية لأمنها القومي حتم عليها التحرك لتسوية مشكلة الأزواد ومحاولة فض النزاعات في المنطقة سلميا وعبر تعاون إقليمي[1].

ورغم "تأمين" الجزائر لجبهتها الجنوبية إفريقيا، فإن أقصى الجنوب الجزائري بحكم جغرافيته وامتداده في إفريقيا والصحراء أصبح ملاذا للجماعات الإرهابية المحلية، خاصة وأن طول الحدود (التي يصعب مراقبتها) منها مع مالي والنيجر، يسمح لها بالتنقل بسهولة، فهذه التحديات تؤثر وتضر مباشرة بالأمن القومي الجزائري، لذلك اهتمت بهذه الدائرة لما تمثله بالنسبة لأمنها، كما عملت الجزائر على التحرك قاريا (إفريقيا) لأهميتها كدائرة من الدوائر الأمنية للجزائر، بهدف إحياء دور ريادي في إفريقيا وإيجاد مكانة ويكمن هذا التحرك في إطار قضية الصحراء الغربية، إذ أحرزت انتصارا جديدا (التنافس مع المغرب) في هذا المجال بعد اعتراف جمهورية جنوب إفريقيا بالجمهورية الصحراوية، وقد جاء هذا الاعتراف في سياق تعميق العلاقات بين الطرفين وعملهما كفاعلين أساسيين على المستوى الإفريقي من بينها: مبادرة الشراكة الجدية من اجل تنمية إفريقيا (نيباد) وتمثيل إفريقيا لدى الدول الثماني الصناعية الكبرى[2]. وهو ما يؤكد عودة الجزائر بقوة للساحة القارية الإفريقية أواخر التسعينيات الذي برز مع تنظيم قمة منظمة الوحدة الإفريقية في 2000م، وهي تمهيدا لهجومها الدبلوماسي في القارة قصد إعادة التأكيد على الدور القيادي للجزائر قاريا ومواجهة التطلعات المصرية، الليبية والمغربية، كما برز هذا التحرك إفريقيا أيضا في وساطتها بين إثيوبيا وأرتيريا، كذلك في مشاركتها في القمة الإفريقية – الفرنسية في ياوندي، كما تجسدت الأهمية التي أولتها الجزائر لفضائها الإفريقي في استحداث منصب وزير

(1)عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**.مرجع سابق، ص56.

انظر كذلك: ABDENNOUR Benantar, « **The State and the Dilemma of Security Policy** », in Luis Martinez (eds)., Algeria Modern: From Opacity to Complexity ,London: Hurst/New York: Oxford University Press, 2016

(2)المرجع السابق، ص ص59، 60.

للشؤون الإفريقية وترمي تحركات الجزائر إلى إنهاء حالة العزلة والغياب في المحافل القارية[1].

كما أن اهتمامها بظاهرة الإرهاب والترويج للمقاربة الجزائرية في مكافحته دفعها للتعاون والتنسيق لمواجهة هذا التهديد على مستوى الدائرة الإفريقية لأمنها القومي، وهو ما يؤكد العودة القوية للجزائر للفضاء الإفريقي (من خلال جهودها وآلياتها في مكافحة الظاهرة قاريا) وإعادة بعث دورها في القارة وقد برز ذلك من خلال محورين: [2]

الأول: كما ذكرناه وهو مكافحة الإرهاب.

الثاني: الاهتمام بالتحديات والمشاكل التي تعاني منها القارة الإفريقية.

ثانيا: البعد المتوسطي: ثنائية الارتباط التاريخي والاقتضاء المصلحي

ظل المتوسط لسنوات البعد الغائب في دوائر الأمن القومي الجزائري، فاهتمت الجزائر أساسا بالدوائر المغاربية والإفريقية، رغم الشريط الساحلي الذي يبلغ 1200كلم على حدودها الشمالية، فعدم الاكتراث الإستراتيجي من طرف الجزائر بالمتوسط وتهميش هذا البعد يفسر بعاملين أساسيين[3]:

1- ثقل الماضي التاريخي (الغزوات المتتالية والاستعمار الفرنسي)، فكان المتوسط دائما جبهة تعرض وانكشاف، فكل الغزوات عبر التاريخ والتهديدات المختلفة جاءت من البحر.

2- حجم التهديد البري على الجناح الغربي أرغمها على تركيز جهودها على هذه المنطقة حتى مطلع السبعينات.

(1) سليم العايب،،"**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص99.

(2) المرجع نفسه، ص101.

[3] ABDENNOUR Benantar, « **The State and the Dilemma of Security Policy** », in Luis Martinez (eds)., Algeria Modern: From Opacity to Complexity ,London: Hurst/New York: Oxford University Press, 2016

فأجواء الحرب الباردة والمقاربة الشاملة للمسائل الأمنية التي تبنتها الجزائر آنذاك كانت وراء تبعية الدائرة المتوسطية، غير أن هذه التبعية لم تقف أمام الاهتمام بالأمن في المتوسط (دون حلفي وارسو والأطلسي)، قامت هذه المبادرة على أساس شعار "**المتوسط للمتوسطيين**"الذي تبنته، ومضمونه أنه لا مبرر لوجود قوات بحرية أجنبية في المتوسط، هذا في الجانب الفردي، وفي الإطار الجماعي تحركت الجزائر من خلال حركة عدم الانحياز متوسطيا بالتعاون مع بعض الدول: يوغسلافيا، مصر خاصة في قمتها المنعقدة في الجزائر (1973م)، التي دعت لتحويل المتوسط إلى "منطقة سلام، أمن وتعاون"، فتحليلات الخطاب السياسي أظهرت أن المتوسط بدا كبعد مستقل للأمن القومي الجزائري (السبعينات).

مع الثمانينات تدعم التأكيد على البعد المتوسطي للجزائر، ومع التسعينات بقي بهذا البعد[1]، وقد تمّ الاعتراف بالبعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري كدائرة مستقلة وشرعية من خلال ديباجة دستور الجزائر لعام 1996 وما جاء فيها:

"إن الجزائر، ارض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية، وإفريقية تعتز بإشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر"[2].

وقد أصبح المتوسط أحد الثوابت المرجعية لدوائر تحركها الجيوسياسي ليس فقط على مستوى الخطاب السياسي، بل على صعيد الممارسة من خلال مشاركة الجزائر في المبادرات الأمنية في المتوسط.

(1)عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، مرجع سابق، ص ص55، 56.

ABDENNOUR Benantar, « **The State and the Dilemma of Security Policy** », in Luis Martinez (eds)., Algeria Modern: From Opacity to Complexity ,London: Hurst/New York: Oxford University Press, 2016

(2)ديباجة دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام 1996، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8ديسمبر1996.

تعمق هذا البعد مع مجيء الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بسعيه لرد الاعتبار للماضي المتوسطي للجزائر والمطالبة بحقها وفضلها في الإرث الحضاري في المتوسط،

وارتبط هذا البعد بالأمن[1].

ويرجع الاعتبار التدريجي للفضاء المتوسطي وترسخ الانشغال الأمني بالدائرة المتوسطية بحلول العقد الأخير من القرن العشرين، إلى المتغيرات المحلية، الإقليمية والعالمية، التي أعقبت الحرب الباردة مباشرة والتي كانت الجزائر مجبرة على التأقلم معها، إذ يمكن إسناد التطور في التعامل مع المتوسط إلى عاملين محورين هما: [2]

أولا: التحول نحو الليبرالية وما كان له من أثر عميق على العقيدة والهوية الأمنيتين الجزائريتين، فلا يمكن نفي بأي شكل من الأشكال أن تبني الجزائر للقيم الليبرالية قد غيّر نمط علاقتها بالغرب، وقرّبها إلى فواعل كانت بالنسبة لها عدوة أو أقرب إلى خانة الأعداء، قبل سنة 1989م، كما ساعد بصورة كبيرة في تقبلها لانتمائها المتوسطي.

ثانيا: كثافة المبادرات الأورو–أطلسية التي أطلقت ووجّهت نحو التخوم الجنوبية لأوروبا والتي أدرجت الجزائر في خانة الدول المعنية بها، ففي مواجهة هذا السلوك من طرف فواعل الضفة الشمالية، لم يكن أمام الجزائر خيار سوى التجاوب والانخراط في تلك المبادرات، خاصة وأنه كان يحتمل أن تقود إلى عسكرة للمتوسط وبالتالي إلى مخاطر

(1)عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**.مرجع سابق، ص52.

(2)**STORA Benjamin,** Algérie - Maroc :histoire parallèles destin croisés Alger, éd.Barzakh, 2002.

انظر كذلك:

BAGHZOUZ, Aomar. **«Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée»**, in: L'Algérie et la sécurité dans la méditerranée, (Alger, Centre El Chââb d'études stratégiques et l'Agence national pour le développement de la recherche scientifique, 2009).

تدخّل في الجنوب، في وقت كانت الجزائر ترى في نفسها مستهدفة بسبب موجة العنف الداخلي الشديدة التي كانت تواجهها.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تعزز موقف الجزائر الأمني بعد انضمامها – في ظل دبلوماسية مختلفة أسقطت التحفظات الجزائرية – إلى الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي سنة 2000 ومع إجماع المجتمع الدولي حول عالمية وخطورة ظاهرة الإرهاب عملت الجزائر على إبراز النموذج الجزائري وتجربتها الرائدة في مواجهته كتهديد عابر للحدود، إذ وسعت من دائرتها المتوسطية وانضمت للشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2000 وحصلت على اعتراف أوروبي بدورها كفاعل محوري في الحوار الإستراتيجي الأمني في المتوسط سنة 2006 فهذا المنظور الأوروبي الذي يعتبر الجزائر ذات عمق إستراتيجي مهم بالنسبة للمسائل والقضايا الأمنية الأورو – متوسطية، يخول لها لعب دور أكثر فاعلية في المنطقة العربية، غير أن المبادرات بين الطرفين اصطدمت بمسار التسوية السلمية للصراع العربي– الإسرائيلي، مما انجر عنه تقليص الاهتمام الأوروبي بجنوب المتوسط، حيث عمل الطرف الأوروبي على تجزئة التعامل مع المناطق كل واحدة منفصلة (الدائرة المغاربية، الدائرة الخليجية، الدائرة العربية المحاذية للمتوسط المقرّبة من أوروبا)، لذا على الجزائر توخي الحذر من مأزق الدولة المحورية والشريك الإستراتيجي في إطار المشاريع المتوسطية التي تتعامل ضمن مسارات ثنائية وشراكة بين طرف موحّد قوي ذو ثقل تفاوضي (الاتحاد الأوروبي) وطرف ضعيف ومجزّأ ومنفرد[1].

من خلال ما تقدم نستنتج ما يلي:

- وضوح المفاهيم والمصطلحات المفتاحية سمة أي بحث علمي.
- تراجع المفهوم التقليدي للأمن القومي القائم على حماية الدولة لنفسها من التهديدات الخارجية، لصالح مفاهيم جديدة تشمل الأمن التعاوني الإقليمي، الأمن

(1) زهيرة حواس، مرجع سابق، ص ص9، 10.

العالمي، المشترك، الجماعة الأمنية، في سبيل التصدي للأخطار العابرة للحدود، التي تتجاوز قدرات الدول منفردة.

- تتحرك الجزائر وفق عقيدة أمنية قائمة على مرتكزات أساسية ثابتة منذ الاستقلال، كم أن موقعها الجيواستراتيجي الذي يشمل ثلاث محاور أساسية: المغرب العربي، شمال إفريقيا، وجنوب الصحراء والضفة الجنوبية للمتوسط دفعها لجعل هذه المحاور دوائر اهتمام أمنها القومي.

الفصل الثالث

استراتيجية الأمن القومي

الجزائري من منظورالهوية الأمنية

تميز سياق ما بعد الحرب الباردة بهيمنة القضايا الأمنية وبأزمة جزائرية داخلية، وضعت الهوية الأمنية الجزائرية و مبادئها المشكلة لها ذات المرجعية الثورية في أزمة، خاصة و ان الرواية الرسمية لما يحدث داخليا، و مقاربة الجزائر لظاهرة الإرهاب، لم تلق قبولا من البيئة الدولية. الأمر الذي جعل صورة الفاعل الثوري وصورة الفاعل المحافظ غير مجدية قيميّا و استراتيجيا. إن غياب استجابة نظمية لتصورنا للإرهاب شكل تهديدا اكبر من ظاهرة الإرهاب داخليا.

منحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الفرصة الاستراتيجية للجزائر لإعادة الاعتبار لذاتها باعتبارها أول دولة تفوقت استراتيجيا على ظاهرة الإرهاب كما أصبح ينظر إليها الآخرون و يعرفونها بتلك الصورة الذاتية. لهذا منح السياق الدولي قيمة للتجربة التي مرت بها الجزائر داخليا حيث أصبح الإرهاب موردا استراتيجيا لتأكيد هوية محارب الإرهاب؛ و شغل مكانة على الساحتين الاقليمية و الدولية ، و هي نفس الظاهرة التي انقدت البيئة الدولية من تيهانها الاستراتيجي أين أصبحت الحرب على الإرهاب صفة هوياتية للدول و النظام الدولي معا.

يهدف هذا الفصل، في جزئه الأول، الى استكشاف كيف خلقت ظاهرة الارهاب أزمة هوياتية(للفاعل) و برادايمية (داخل برادايم الهوية الثورية) على اعتبار أن الهوية الثورية و نموذج الهوية الثورية لم يعد مجديا استراتيجيا و معرفيا ، و على هذا الاساس سيتم توظيف مسلمات نظرية الأمن الانطولوجي؛ لدراسة الإرهاب باعتباره تهديدا فعليا انطلاقا من قدرته على خلق حالة من عدم اليقين بخصوص هوية الفاعل ؛ و لتفسير الاستجابة الجزائرية للتهديد الإرهابي من مقاربة أمن انطولوجية. سيبحث هذا الفصل، في خطوته البحثية الثانية، في؛ الارهاب كعامل تشـكيل للهوية الامنـية الجزائرية الجديدة؛ و فــي خطاب الحرب على الارهاب

كمورد استراتيجي خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي منحت للجزائر مرتبة الخبير في مجال الإرهاب و مكافحته مما أدى إلى تحول الصورة الذاتية التي قدمت/ تقدم الجزائر نفسها للعالم من خلالها الى هوية اجتماعية نتيجة الاعتراف النظمي بها بوصفها كذلك. و في الاخير يختبر هذا الفصل فرضية استثمار الدول في الهويات المعترف بها اجتماعيا من خلال تطبيق نموذج الهوية الامنية على منطقة الساحل للنظر في طريقة آداء الجزائر لدورها الاجتماعي على المستوى الإقليمي و بالتالي إشباع متطلبات هويتها الأمنية؛ و أيضا الوقوف على حدود العلاقة بين هذه البنية المفهومية و طبيعة الاستجابة الجزائرية لأزمات و تهديدات المنطقة، و هو ما يطرح سؤال حول مدى ادراك الجزائر لهويتها الامنية الجديدة و ما تفرضه من التزامات اجتماعية؛ و وعيها بشروط استمرار تدفق عائدات(الظاهرة) الاستراتيجية، و بالتأثيرات الاستراتيجية للاستمرار في المساهمة في البناء الاجتماعي للظاهرة (مصدر الاعتراف الاجتماعي بالمكانة).

أولا: تفسير الاستجابة الجزائرية للتهديد الإرهابي من مقاربة أمن انطولوجية[1]

واجهت الجزائر خلا ل فترة التسعينيات من القرن العشرين واحدا من أخطر التهديدات التي عرفتها خلال تاريخها منذ الاستقلال[2]. على إثر إيقاف المسار الانتخابي في شهر جانفي 1992 دخلت البلاد في حلقة عنف دموي و حرب أهلية دامت لعشرية كاملة سميت أيضا بالعشرية السوداء. لقد أبرزت دموية هذه الحرب الداخلية طبيعة المقاربة التي تبنتها السلطات العسكرية الجزائرية و القائمة على تفضيل خيار "الحرب" على الإرهاب مقارنة بخيارات سياسية أخرى للتسوية. لا تعبر طبيعة

[1] يعود الفضل في انجاز هذا العنصر إلى المساعدة الكبيرة التي قدمها لي الباحث منير ليمان، حيث ساهمت ملاحظاته القيمة و توجيهاته المنهجية و المعرفية العالية الجودة في تدليل عقبات تطبيق نظرية الأمن الأنطولوجي على الحالة الجزائرية من جهة، و في المقاربة لظاهرة الإرهاب من منظور بنائي من جهة أخرى. تنصب اهتمامات الباحث ليمان حول موضوع الخبرة expertise المنتجة في إطار مراكز الفكر حول موضوع الإرهاب باعتباره بناء اجتماعيا ، و بوصفه حقلا مناهضا للمعرفة anti savoir لا يقترح فهما علميا للظاهرة، بقدر ما هو استراتيجية قائمة على عدم المعرفة مهمتها تبرير خيارات سياسية معينة، كما تحاجج الباحثة ليزا ستامبنسكي. و في سياق التعريف و الاحتفاء بالباحث ليمان منير، أشير إلى البحث القيم الذي قدمه في رسالته للماجستير باللغة الفرنسية ، و الذي حمل عنوان خطاب مراكز التفكير المحافظة في الولايات المتحدة الأمريكية حول الربيع العربي، فمن خلال استخدامه لأدوات تحليلية مقتبسة من المقاربة المؤسساتية الخطابية، و تطبيقه منهج قياس التأثير، توصلت دراسته إلى تأكيد وجود توافق بين السياسات التقليدية الأمريكية في المنطقة و الآليات الخطابية التي تقوم بتبريرها و شرعنتها، و هذا ما يكشف عن الوظيفة الرمزية لخطاب مراكز الفكر، و دورها في إعادة إنتاج المفاهيم النيوليبرالية التي تتيح استمرارية السياسة الأمريكية في المنطقة العربية دون قيود تذكر. للمزيد من التفصيل ،انظر:

Mounir Limane .Discours des think tanks conservateur américain sur le printemps arabe. Mémoire de Magistère en Sciences Politique Spécialité :Politique Comparées. Université Alger 03.2017.

[2] للاطلاع على التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب و حول الارهاب في الجزائر عموما ، أنظر:

- منصور لخضاري. **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- ـــــــــــ. **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2014.

هذه الاستجابة عن حجم و خطورة التهديد الإرهابي من حيث مساسه بمسألة بقاء / زوال الدولة فحسب بل ينبغي فهمها أيضا على أنها استجابة نمطية طبيعية تشكلت تاريخيا منذ حرب الاستقلال و تأكدت خصوصا في أعقاب ما سمي بحرب الرمال 1963. هذه الاستجابة لم تكن خاصة فقط بفترة التسعينيات بل تكررت أيضا مع حادثة الاعتداء على المركب الغازي بتنقنتورين شهر جانفي 2013 حيث تم تفضيل خيار الحسم العسكري الذي أفضى إلى وفاة 35 رهينة و 29 إرهابي[1] و الذي لم يحض بالدعم دوما من طرف الخارج. ألا تعبر هذه النمطية في الاستجابة عن أبعاد أخرى – ليست بالضرورة مرتبطة بطبيعة التهديد الذي يتعرض للبنى المادية للفاعل – ينبغي محاولة البحث عنها ؟

تقوم فرضيتنا لفهم طبيعة سلوك الدولة الجزائرية تجاه الإرهاب على فكرة الأمن الانطولوجي حيث أن سلوكها محدد أساسا بهويتها الأمنية و تلك الحاجة إلى اليقين. بعبارة أخرى ، فإن الدولة الجزائرية و بهدف بلوغ "المعنى الحقيقي لأهدافها الاستراتيجية"[2] تسعى للحفاظ على ما سمته جينيفر ميتزن من جامعة أوهايو الأمريكية بالأمن الأنطولوجي الذي لا يتعلق بالجوانب المادية للأمن فحسب. يمكن فهم الاستجابة الجزائرية ضمن هذا المنطق أيضا ، فهي تتميز بما يلي :

- هناك عودة إلى نوع من الروتين الاستراتيجي من خلال تفضيل خيارات الحرب و الحسم العسكرية،
- أن الهدف من العودة إلى مثل هذا الروتين يكمن في استرجاع الإحساس بالأمن الأنطولوجي، الذي تم المساس به من طرف الإرهاب.

[1] Kal Benkhalid. Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation. Combating Terrorism Center at West Point, 2015. **https://ctc.usma.edu/evolving-approaches-in-algerian-security-cooperation** (accessed 15 Mars 2016)

[2] يعطي منظرو الأمن الأنطولوجي مثالا شارحا لهذه الفكرة عبر تناول حالة الجندي في المعركة، فهو لا يسعى فقط من خلال وجوده في ساحة المعركة إلى حماية أمنه المادي (بقائه) بل أنه في نفس الوقت يدافع عن "المعنى الرئيسي للهدف من وجوده في ساحة المعركة" (الدفاع عن هويته الأمنية).

إن فهم هذين المسارين الأخيرين يتطلب ؛ (1) تعريفا لطبيعة الهوية الجزائرية و (2) تحليلا للكيفية التي تم بها إنتاج حالة عدم اليقين بفعل الإرهاب و، (3) مناقشة للاستجابة الجزائرية القائمة على فكرة الحرب ضد الإرهاب و التي سمحت للجزائر ليس فقط باسترجاع أمنها الأنطولوجي و لكن أيضا ببناء هوية ذاتية تتمحور حول مقولة أساسية جديدة هي "الدولة المحاربة للإرهاب". هذا الشكل الأخير من تعريف الذات أصبح محوريا في تحديد خصائص البراديغم المهيمن في السياسة الدولية خصوصا بعدما تم تبنيه من طرف الو. م. أ. رسميا عقب اعتداءات 11 سبتمبر 2001 والذي بموجبه أصبحت خيارات العسكرة جد مبررة بل و مقبولة باسم محاربة الإرهاب.

4. الأمن الانطولوجي هو أمن هوية

لا تشترك الرؤى النظرية في العلاقات الدولية في نفس الفهم بخصوص طبيعة الاستجابة للتهديد الصادر عن الإرهاب. ترى التفسيرات اللبرالية في العلاقات الدولية مثلا بأن الإرهاب يهدد أيضا منظومة القيم التي تحملها الدولة، فالحرب ضد الإرهاب في الحالة الجزائرية هي ، من وجهة نظر الجيش و حلفائه الإقليميين و الدوليين ، حرب للدفاع عن قيم الفكرة الوطنية التي تشكلت منذ ما قبل الاستقلال و التي يناقضها و يعارضها – بل و يهددها – "المشروع السياسي الاسلاموي"[1] الذي يتبنى العنف كأداة للتغيير . من جهتها تعتبر الرؤى الواقعية أن الحرب ضد الإرهاب هي استجابة عقلانية، حتمية، دفاعية و ردعية للحفاظ على الأمن المادي للدولة. القوى السياسية الاسلاموية التي تبنت العنف في الجزائر هي قوى لجأت إلى الإرهاب بهدف إقامة نظام سياسي بديل. حسب القراءة الواقعية فإن استجابة الجيش لتهديد الإرهابي تهدف إلى الحفاظ على بقاء الدولة و حمايتها من التفكك.

[1] Jonathan Hill. **Identity in Algerian politics: The legacy of colonial rule**. Boulder, CO : Lynne Rienner Publishers, 2009.p.7.

إن مثل هذه التفسيرات لا تعتبر كافية لفهم استجابة الدولة الجزائرية للإرهاب، فهي لا تفسر الجوانب الخطابية الرسمية و التاريخية عن المسألة (حرب ضد الظلامية ، حرب ضد الأصولية، عشرية سوداء) و لا تفسر بشكل كاف خيار (قرار) " الحرب" على الإرهاب (لماذا تمت عسكرة المعالجة الأمنية للمسألة رغم عدم العقلانية من حيث الخسائر المادية و البشرية الكبيرة التي خلفها مثل هذا القرار) و لا تفسر و لا تفسر بشكل كاف(التفسيرات الليبيرالية و الواقعية) خيار (قرار) " الحرب" على الإرهاب (لماذا تمت عسكرة المعالجة الأمنية للمسألة رغم عدم العقلانية من حيث الخسائر المادية و البشرية الكبيرة التي خلفها مثل هذا القرار) و لا تفسر كيف تطور هذا السلوك ليصبح مكونا رئيسيا لهوية ذاتية للدولة الجزائرية شعارها "الدولة التي حاربت الإرهاب". سيكون من الملائم اقتراح تفسير إضافي يبنى على الافتراض الذي مفاده أن سلوك الدولة الجزائرية في مواجهة التهديد الإرهابي تحدده أيضا الهوية و الحاجة إلى اليقين الخاص باستقرار منظومة القيم المشكلة لها، و أن هذا الأخير (اليقين بخصوص استقرار القيم المشكلة للهوية) تضمنه آليات روتينية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أو استرجاع الأمن الانطولوجي. بعبارة أخرى، فإن الإرهاب (كشكل من أشكال العنف السياسي الداخلي كما تبينه الحالة الجزائرية) لا يهدد استقرار البنى المادية لعلاقات القوة داخل الدولة فحسب بل إن الأعمق و الأهم من ذلك هو أنه تم اعتباره أخطر تهديد على الإطلاق واجهته منظومة القيم التي بنيت عليها الدولة ثم منظومة القيم التي صاحبت تطور أدوارها في الساحة الإقليمية و الدولية. سوف يقول لنا مثل هذا الافتراض أن درجة خطورة التهديد تم تقديرها بمدى مساسها بالقيم الأساسية (بالأمن الانطولوجي) و ليس فقط بمدى مساسها بالمصالح المادية للدولة، و هو أمر مهم جدا – في تقديرنا – لأنه يقدم إجابات عن تساؤلاتنا بخصوص الجدوى من استخدام مقاربات تلجأ إلى القوة العسكرية بشكل مفرط[1] .

[1] تعبر تصريحات من سمي بالجناح ألاستئصالي داخل الدولة غداة إيقاف المسار الانتخابي سنة 1992 و اندلاع موجة العنف التي أعقبته على درجة خطورة التهديد التي يمثلها الإرهاب الاسلاموي و عن حجم

تكمن إذن أهمية مفهوم الأمن الانطولوجي في أنه يهتم بما وراء الطبيعة المادية لسلوك الدولة، و هو ما يمكن استخلاصه من الدلالة البسيطة لمصطلح "الانطولوجيا"، أي " القسم المتعلق بالميتافيزيقا الخاصة بطبيعة كينونة الشيء". نفس هذا المعنى يقدمه أنطوني غيدنز Antony Giddens المنظر الاول الذي طور مفهوم الأمن الأنطولوجي حيث يعتبر أن " كل الأفراد يبحثون عن أمننة للذات (الهوية)" تسمح بامتلاك درجة من اليقينية و درجة من الاستقرار من وجهة نظر النظام الاجتماعي العام. باعتبار الدولة أيضا فاعلا اجتماعيا أيضا يتميز بالعقلانية فإنها تبحث بدورها عن الأمن الأنطولوجي، أي أنها تبحث عن هوية مستقرة و أيضا عن نوع من ليقينية و يتحقق لها ذلك عبر تحويل تفاعلاتها مع الأخر إلى عمليات روتينية ذات أهداف محددة. بشكل عكسي و بناء على هذه الاعتبارات النظرية فإن اللامن الانطولوجي هو " حالة تتعلق بوجود تهديد للهوية ينتج عنها درجة عالية جدا من عدم اليقينية". إن هذا العنصر الأخير (عدم اليقينية بخصوص أمن الذات أو أمن الهوية) هو ما يسمح لنا تحديدا بفهم عدم عقلانية الاستجابة التي قد تصاحب التعامل مع التهديد (إفراط الدولة في اللجوء إلى القوة العسكرية ضد شعبها و إلى تعميم الفوضى داخل حدودها كما تبينه مقاربة محاربة الإرهاب خصوصا في مراحله الأولى خلال فترة حكم المجلس الأعلى للدولة). بما أن المظهر الاجتماعي لهوية الدولة يعتبر عنصرا ضمنيا مكونا لتفاعلاتها مع الآخرين فإن عدم اليقينية تنتج في النهاية آثارا سلبية أو ايجابية على هوية الدولة. بعبارة أخرى، أن الهوية الجزائرية (التي ينظر إليها كدولة قومية وفية

الاستجابة التي ينبغي تقديمها في مواجهته، فمثلا لا تعبر المقولة الشهيرة المنسوبة إلى رضا مالك (أحد أعضاء المجلس الأعلى للدولة الذي أدار الفترة الأولى من الأزمة الأمنية الجزائرية) و هي " على الخوف أن يتنقل إلى الطرف الآخر) عن توجه رسمي نحو خلق و تعميم ثم إدارة للفوضى بدلا من إدارة سياسية للأزمة فحسب، بل تعبر أيضا عن درجة خطورة التهديد الذي تتعرض له القيم الأساسية للدولة قبل كل شيء. بمعنى آخر، لا تهم الكلفة الثقيلة في الأرواح أو في حجم الأضرار أو الخسائر المادية الناتجة عن مثل هذه المقاربة الأمنية الهادفة إلى استئصال الظاهرة عبر الحسم العسكري و الأمني ما دامت مثل هذه الاستجابة تضمن حماية القيم الأساسية للدولة. تساعدنا إذن مقاربة الأمن الانطولوجي على فهم الجوانب الخطابية لسياسة الحرب على الإرهاب و كذلك بعض الجوانب غير العقلانية فيها.

لمبادئ السيادة و الاستقلال، و كدولة تعديلية اقليميا) عندما تتعرض لتهديد يفرضه الإرهاب فإن بإمكان هذا التهديد أن ينسف هذه الصورة، و عبر الاستجابة التي يقدمها الفاعل فإنه لا يبحث فقط عن تحقيق أهداف مادية بل إن الأمر يتعلق بما هو أهم و هو استرداد الأمن الانطولوجي (حالة اليقينية بخصوص الهوية الذاتية). إذن و كأن الافتراض الذي نحاول أن نناقشه يتركب من الثلاثية التالية ؛ 1) أن التهديد الإرهابي يخلق حالة من عدم اليقين لدى الدولة على الصعيدين المادي و الانطولوجي و 2) أن حالة عدم اليقين تعرض الهوية الذاتية للدولة للاهتزاز و 3) و أن استجابة الدولة للإرهاب هي ردة فعل طبيعية لاسترجاع اليقين بخصوص الهوية الذاتية[1].

حسب أنصار نظرية الأمن الانطولوجي، فإن الفاعل و بغرض استرجاع أمنه بالمعنى الانطولوجي يتجه نحو تطوير و تتبع روتين معين. يمكن الروتين حسبهم الفاعل من التصرف

و من الحفاظ على استقرار الهوية و استقرار التفاعلات مع الآخر و ذلك باعتبار أن الهوية تنشأ كما رأينا من مصدر وحيد و هو التفاعلات مع الآخر. يترتب عن هذا القول إذن أنه في حالة الاهتزاز العميق لليقينية و في حالة الاضطراب الذي يفرضه تهديد ما فإن الفاعل يلجأ إلى هذه الديناميات الروتينية بهدف استعادة المعنى الرئيسي عن الذات و إلى استرجاع اليقينية[2].

إن فكرة الروتينية في الحالة الجزائرية مستمدة أساسا من التجارب التاريخية للدولة، فمن الحرب ضد الاستعمار الفرنسي (1954-1962) ، إلى حرب الرمال ضد المغرب غداة الاستقلال سرعان ما تم إدراج السلوك الحربي داخل الذاكرة الإستراتيجية للدولة و اعتباره سلوكا مبدئيا في حال مواجهة تهديد يعترض القيم الأساسية لها. في مواجهتها للتهديد الإرهابي كرست فعلا الدولة الجزائرية "مجهودا حربيا" بالمعنى

[1] Jennifer Mitzen. Ontological security in world politics: State identity and the security dilemma. **European journal of international relations**, 2006, vol. 12, no 3, p. 344
[2] Jennifer Mitzen .op.cit.p.341.

الحقيقي الذي تشير إليه الكلمة. فخلال "العشرية السوداء" و رغم الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها ميزانية الدولة إلا أن ميزانية الجيش ظلت في تزايد مستمر، فمثلا قفزت من حوالي 612 مليون دولار سنة 1991 إلى الضعف سنة 1994، أي حوالي 1290 مليون دولار، ثم إلى 1300 مليون دولار سنة 1995، ثم إلى حوالي 1400 مليون دولار سنة 1996، ثم إلى 1750 مليون دولار سنة 1997[1]. هذا "المجهود الحربي" الذي تعكسه أرقام الميزانية الدفاعية ظل مستمرا بعد نهاية "العشرية السوداء"، فخلال العشرين سنة التي أعقبت مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999، قدرت ميزانية الدفاع سنة 2009 بـ 5400 مليون دولار[2] و 8600 مليون دولار سنة 2017[3] ، و هي أرقام لا تبرر سوى بـ "مكافحة الإرهاب"، بمعنى أن الإرهاب هو المحدد المركزي لميزانية الجيش و الدفاع[4].

5.خصوصية الهوية الجزائرية

من الضروري كما أشرنا إليه آنفا أن نحدد مضمون الهوية الجزائرية (القيم الرئيسية الذاتية للفاعل) إذا أردنا إجراء تحليل لتهديد الإرهاب من زاوية نظر الأمن الانطولوجي. لكن، و قبل هذا يبدو انه من الملائم تقديم تعريف لمفهوم الهوية خصوصا إذا تعلق

[1] Anthony H Cordesman. **A tragedy of arms: Military and security developments in the Maghreb**. Greenwood Publishing Group, 2002.P.139.

[2] Jean-Pierre Filiu. Could Al-Qaida Turn African in the Sahel?. 2010.P.16. **https://carnegieendowment.org/files/al_qaeda_sahel.pdf** (accessed 07 April 2014)

[3] La rédaction de Monde Afrique. Algérie, le budget militaire le plus important d'Afrique. https://mondafrique.com/algerie-le-budget-militaire-le-plus-important-dafrique/ (accessed 30 November 2018).

[4] رغم أن الجزائر غير متدخلة مباشرة في مالي و ليبيا فان المجهود الحربي الذي تقوم به لحماية حدودها و بالتالي الحدود الهشة للجيران يجعل منها الدولة الأكثر تدخلا من ناحية الموارد المعبئة. هذا المجهود الحربي يفسر لنا سياسة التسلح القوية المنتهجة في اطار مكافحة الارهاب و حماية أمن الحدود.أنظر :

Abdennour Benantar. Sécurité aux frontières: Portée et limites de la stratégie algérienne. **L'Année du Maghreb** .14 (2016): 147-163.

و للتفصيل أكثر حول تطور ميزانية السياسة الدفاعية الجزائرية؛ أنظر:

Ammour Aïda, Laurence. Evolution of the Algerian Defense Policy. **Bulletin de Documentation**, 2013, n 7.

الأمر بدراسة العلاقة بينه و بين مفهوم الأمن الذي لا يقل غموضا عن الأول. ينبغي أن نشير إلى أمر مهم بخصوص النقاش الموجود لاعطاء تعريف لمفهوم الهوية و هو أنه يعاني في آن واحد من تضارب بين مقاربتين ؛ الأولى تعتبر أن الهوية هي مفهوم رئيسي، أساسي ، واحد و غير قابل للتغير و الثانية تعتبره مفهوما بنائيا يتم تجديده باستمرار بحسب الظروف التاريخية[1]. تنطبق هذه الملاحظة تماما على مفهوم الأمن أيضا. تنبغي الاشارة أيضا إلى أن مفهوم الهوية يرتبط بفئات سوسيولوجية متعددة (الحضارة، الأمة، الدولة، المجتمع، الفرد). يتغير مضمون مفهوم الهوية بحسب وحدة التحليل المستعملة و في إطارنا هذا تتعلق الاشكالية بهوية الدولة. رغم هذا، يجب التنويه أيضا إلى أن النقاش حول مفهوم هوية الدول غالبا ما يلجأ إلى استعمال مصطلحي هوية الدولة و الهوية الوطنية national identity بشكل متبادل و لكن للإشارة إلى نفس المفهوم باعتبار أن الدولة هي الإطار المجسد للوجود المادي و السياسي لأمة ما.

إن مضمون مفهوم الهوية يتعلق تحديدا بالإجابة على سؤال بسيط و هو " من نحن ؟". يبدو أن الإجابة عنه ليست بنفس القدر من البساطة. على الصعيد الوطني تشير الهوية إلى مجموع المعتقدات و الآراء و الصور عن الذات و عن الآخر التي تتقاسمها الأغلبية المهمة في دولة ما. هذه المعتقدات و الصور و الآراء تتضمن الثقافة، القيم، المعايير و لكن أيضا جميع المدركات و المدركات عن الدور الذي تلعبه الدولة في محيطها الخارجي، و المكانة التي تحظى بين باقي أعضاء المجتمع الدولي. يترتب عن هذا القول ملاحظة مهمة و هي أن مفهوم الهوية يشير إلى الطابع العام الذي يميز (أو لا) دولة ما عن الدول الأخرى. إن مقولة الطابع العام المميز لدولة ما مهم معرفيا لأنه يخبرنا عن أمرين اثنين مهمين ؛ الأول يتعلق بوجود خصائص جوهرية أساسية تتميز بالستاتيكية (أي غير متحركة كالثقافة أو الدين و القيم النابعة منهما)، و الثاني يتعلق

[1] Richard Hanler. **Is identity'a useful cross-cultural concept?.**in. John R. Gillis (ed.). Commemorations: **The politics of national identity**. Princeton University Press, 1994.P.29.

"بمنظومة المعاني" التي تعطى للأولى و هي تتميز بالحركية لا بالثبات نظرا لطبيعتها السياقية[1] . هذه الفئة الثانية هي التي تتميز بالغموض عادة وهي ما ينبغي استهدافها بالتحليل لكشف خصائصها. في علاقة مفهوم الهوية بالإشكالات الأمنية عموما (و منها الإرهاب) فإن مفهوم الهوية يشير – في تقديرنا– إلى مجموع القيم و المدركات المشكلة لصورة الفاعل عن ذاته و غيره و التي تتم تعبئتها لبناء خطاب الأمننة و تبريره.

تبعا لهذا فإن الهوية الجزائرية تشير إلى مجموع القيم و المدركات للتعبير عن الذات في إطار بناء خطاب أمننة و تبرير السياسات الناتجة عنها. في تقديرنا، فإن هذه المنظومة تتشكل من قيم جوهرية عليا (ستاتيكية و غير قابلة للتغير) و قيم أساسية و قيم اجتماعية (الدور الذاتي و علاقته بالآخرين).

1).– القيم الجوهرية العليا للدولة : الدولة الوطنية المستقلة: بحكم أن الدولة بنيت عقب عملية تحرر من الاستعمار الفرنسي فإن الهدف الرئيسي منها كان يكمن في بناء الدولة المستقلة[2]. يختصر بيان أول نوفمبر 1954 مضمون هذا الهدف في ست نقاط و هي تعكس باختصار مرجعية و هوية و قيم الدولة الجزائرية التي يستند اليها رسميا؛ "إقامة (1)الدولة (2)الجزائرية (3)الديمقراطية (4)الاجتماعية (5) ذات السيادة داخل إطار (6)المبادئ الإسلامية" [3]. بعد الاستقلال سنة 1962 ضل الهدف المحوري للحكومات الجزائرية المتعاقبة هو " تعزيز السيادة الوطنية" على الأصعدة

[1] هذا تقريبا ما يشير إليه التمييز الذي يشير إليه الكسندر واندت Alexander Wendt عندما يفرق بين الهوية الكوربوراتية و الهوية الاجتماعية. أنظر

Alexander Wendt. Collective identity formation and the international state. **American political science review**, 1994, PP.385-386.

[2] Roberts Hugh. Sovereignty: **The Algerian Case**. 2004,ed. by Matthew Connelly, Diplomatic History, 28.4 (2004), 595–98.

[3] Matthew Connelly, Jean-Pierre Peyroulou, et Nathalie Cunnington. L'indépendance algérienne: une révolution diplomatique**. Esprit** , 2004, p. 142-156.

الاستراتيجية، الدبلوماسية و الاقتصادية، و هو ما يفهم منه إذن أن جميع أشكال التهديد المحتملة ضد الجزائر إنما هي تهديدات ضد "السيادة الوطنية".

من الطبيعي أي يضل هذا الهدف ذا قيمة سياسية و رمزية كبيرة بالنسبة للجزائر نظرا لثقل التجربة التحررية من الاستعمار الفرنسي الذي عانت منه الجزائر لحوالي 132 سنة. لكن و من ناحية أخرى فإن مفهوم السيادة الوطنية يتأثر كثيرا من ناحية استخداماته بالتركيبة السوسيو سياسية للدولة، بمعنى أن مضمونها أو صورتها (السيادة الوطنية) تتأثر بالمضمون الذي تفرضه القوى السياسية المهيمنة. لقد لعب الجيش الجزائري دورا سياسيا مركزيا في بناء الدولة و في تحديد صورة و مضمون السيادة الوطنية، و يتميز هذا الدور في الجزائر بخصوصيات مهمة يمكن حصرها في ؛

ت.سيطرة الجيش على مسار بناء الدولة[1] و مركزيته في مأسسة نظام سياسي خاضع

ث.للعسكري ؛ لكن دون أن يعني هذا الدور السياسي الكبير للجيش أننا أمام دكتاتورية عسكرية بالمفهوم الكلاسيكي كما عكسته تجارب امريكا اللاتينية مثلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين و لكن للإشارة إلى ما يسميه جي هارمي Guy Hermet بالنظام السياسي الخاضع لهيمنة العسكري militairement dominé و سمته الرئيسية هي خضوع التعيينات في مراكز المسؤوليات السياسية و الادارية العليا لنمط الاستقطاب و ليس للتنافس

[1] مسار بناء الدولة خصوصا في حالة الدول التي تخلصت من الاستعمار يصاحبه عادة مسار بناء وطني nation building يتميز بمركزية دور الجيش فيه. فعمليات بناء المؤسسات السياسية و سياسات التحديث و سياسات التنمية الاقتصادية تمت بفضل الدور المتقدم للجيش ، و هو ما يسمح بالقول بأن الجيش في الحالة الجزائرية (نظرا لقدراته التعبوية و الثقة الموجودة بفعل الدور التاريخي خلال ثورة التحرير) لعب دور المعزز للرابط الهوياتي الجمعي الجزائري. للمزيد حول هذه النقطة أنظر مساهمة ادوارد شيلز بعنوان "اتطور السياسي في الدول الحديثة"

SHILS, Edward Shils. **Political development in the new states. Comparative studies in society and histor**y, 1960, vol. 2, no 3, p. 265-292.

الانتخابي[1] compétition électorale . كما ان من سماته أيضا سيطرة العسكري (الجيش) على مراكز القرار السيادي الفعلي مع ترك القرار الشكلي (حوكمة اليوميات) لهياكل سياسية و إدارية شكلية تابعة له.

ج. شرعنة هذا الدور السياسي المركزي لجيش كقوة وطنية و تحديثية و ضامنة لمؤسسات الدولة ، حيث أن هناك نوع من الاحتكار للخطاب الوطني من طرف الجيش أمام جميع أشكال التهديد. يوضح قرار الجيش بإلغاء انتخابات 1991 كيف تم استخدام خطاب الوطنية لتبرير القرار الذي تم باسم "حماية الاستقلال الوطني" و "وحدة البلاد". تسمح "الشرعية الوطنية" للجيش بتقديم تعريف عن هويتة الذاتية فهو "الفاعل الذي يضمن حماية الدولة و مؤسساتها "، و التي في المطلق تستعمل لتبرير جميع أشكال التدخل ضد جميع أشكال التهديدات.

2).- القيم الأساسية للهوية الجزائرية : عدم التدخل non interventionnisme :

ترتبط الهوية الجزائرية بمعنى آخر يتسم بنوع من المثالية وهو قيام سلوكها الدولي على رفض التدخل الخارجي سواء تعلق الأمر بتدخل القوى الخارجية في شؤونها الداخلية أو تدخلها في شؤون الآخرين. يعكس تكريس هذا المبدأ دستوريا و سياسيا في الجزائر وجود نوع من الالتزام باحترام المبادئ المعيارية المؤسسة للنظام الدولي و منها على الخصوص مبدأ السيادة الوطنية، و هو ما يعطي نوعا من الأخلاقية و الثبات لمواقفها السياسية. فضلا عن التفسيرات التاريخية التي أفرزت التزام الجزائر باحترام مبدأ عدم التدخل يضل المبرر البراغماتي الذي يقف خلفه و هو حماية السيادة الوطنية (أي حماية القيمة العليا التي أشرنا إليها أعلاه) أهم المبررات على الإطلاق[2]. نال هذا المبدأ مصداقية دولية معتبرة خصوصا أيام الحرب الباردة خصوصا و أنه راج لدى منظمة

[1],Hermet Guy . **L'autoritarisme**. , in Leca Jean et Grawitz Madeleine (dir.), **Traité de science politique.** 1985, vol. 2,P.270.

[2] Geoff D Porter. Le non-interventionnisme de l'Algérie en question. **Politique étrangère**, 2015, no 3, p. 43-55.

عدم الانحياز التي كرسته كأساس لتصوراتها السياسية للنظام الدولي. بعد الحرب الباردة، تراجع مبدأ عدم التدخل بشدة على الصعيد الدولي و لكن رغم هذا لا تزال الجزائر ملتزمة به في سياستها الإقليمية رغم التحديات التي يفرضها الإرهاب الدولي بأبعاده العابرة لحدود.

3).- القيمة الاجتماعية للهوية الجزائرية : هذا الجانب القيمي في الهوية يتعلق بالتعريف الذي تسنده الجزائر لدورها كدولة تعديلية[1] حيث يعود هذا الدور بالفائدة على باقي أعضاء المجتمع الدولي. ضمن هذا الإطار تتصور الجزائر أن بوزنها الدبلوماسي و السياسي القائم على إلتزامها باحترام مبدأ عدم التدخل ستتمكن من المساهمة في بناء السلام الدولي. خلال فترة الحرب الباردة كان حجم هذه المطالب التعديلية أكثر وضوحا في الخطاب السياسي الجزائري و هو ما برز مع فكرة المطالبة ببناء "نظام دولي جديد". لكن، يبدو أن هذه المكانة لا تتحقق سوى عبر مواصلة الالتزام بمبدأ "عدم التدخل" و عبر أداء أفضل لدورها كوسيط ناجح في حل النزاعات الدولية. في هذا المجال تعتبر الجزائر نفسها كطرف محايد في القضايا الدولية و أن طموحاتها و أهدافها هي السلام و الاستقرار. لقد كان لهذا الدور تجسيدات عدة أهمها قدرة الوساطة الجزائرية على إيجاد حل لأزمة الرهائن الأمريكيين في طهران سنة 1980. وفقا لمثل هذه النجاحات تتصور الجزائر أدوارها داخل المجتمع الدولي. لكن و في

[1] الدول من خلال سياستها الدولية تنتمي إلى إحدى الفئتين ؛ الأولى تهدف إلى المحافظة على الأوضاع القائمة و الأخرى تهدف إلى مراجعة/تعديل الوضع القائم، و هذا التقسيم له أهميته من حيث أنه يفسر لنا الكثير من المخرجات في السياسة الخارجية للدول. لكن، لا ينبغي أن يفهم هذا المصطلح على أنه يشير إلى طموح الدولة إلى قولبة الوضع القائم و تغييره تغييرا جذريا فحسب بل إنه في غالب الأحيان يشير إلى سياقات معينة و ميادين معينة، فقد تكون الدولة تعديلية في مجال معين و راضية بالوضع القائم في مجالات عدة أخرى. يمكن أيضا أن تكون درجة طموح الدولة التعديلي مختلفا أيضا. بالمقابل ينبغي الإشارة إلى وجود حد أدنى من المطالب التعديلية حتى يكون السلوك تعديليا و في هذه الحال يكون الأمر متعلقا بقيم أساسية او بالقضايا المهمة الخاصة بالوضع القائم. أنظر :

Jason W Davidson. **The Enduring Importance of Revisionism and Status-quo Seeking**. In. **The origins of revisionist and status-quo states.** Palgrave Macmillan, New York, 2006. p. 1-18

الحقيقة فإن مثل هذا السلوك القائم على تفضيل الوسائل السلمية في حل الخلافات (و منها مبدأ عدم التدخل) ما هي إلا انعكاس للطريقة التي تريد أن يعاملها بها الآخرون، أي كطريقة للمطالبة ببناء نظام مستقر عبر تقديم نموذج ناجح لدولة تحترم التزاماتها. بهذا المعنى فإن هذه القيمة الاجتماعية تخدم القيمة العليا كثيرا وهي بهذا تكون كشكل من أشكال الاستراتيجيات الخطابية لتعزيز القيم العليا؛ أي السيادة الوطنية.

6. الإرهاب كتهديد للأمن الانطولوجي الجزائري

بعد أن توقفنا على الخصائص الرئيسية للهوية الجزائرية نصل الآن إلى مناقشة الطريقة التي بواسطتها خلقت طبيعة الإرهاب في الجزائر (خصوصية الإرهاب في الحالة الجزائرية) حالة من عدم اليقين الذي مس الهوية الجزائرية ؟ تميز الإرهاب في الجزائر بتطور ملحوظ في خصوصياته نظرا لتطور السياق الداخلي و الدولي منذ 1992 الذي جرى فيه. هذا الأخير أفرز نموذجين – في تقديرنا – ؛ فأما الأول فيخص مرحلة التسعينيات اعتبارا من تاريخ وقف المسار الانتخابي سنة 1992 إلى غاية مجيء الرئيس بوتفليقة سنة 1999، و هي فترة اعتبر فيها الإرهاب ايديولوجية اسلاموية راديكالية و عنفا سياسيا داخليا (ذو مطالب سياسية) موجها ضد الدولة و المجتمع في آن واحد. و أما الثاني فيخص مرحلة ما بعد إصدار قانون المصالحة الوطنية (يناير 2000) الذي خلف عودة الكثير من الجماعات الإسلامية المسلحة إلى سلطة الدولة دون أن يعني هذا إستئصال الظاهرة داخليا بشكل تام. بالعكس، لقد عرف الإرهاب تطورات جوهرية تمس طبيعته فقد أصبح تنظيما إقليميا مرتبطا بتنظيمات دولية عابرة للحدود مع تغييرات مهمة في طبيعة العمل و استراتيجيات العمل. إن إجراء مثل هذا التمييز بين المرحلتين له مزايا تفسيرية من حيث أنه يميز لنا بين نموذجين من التهديد. من الناحية الأولى تبين المرحلة الأولى أن الإرهاب تعرض بشكل أكثر لاستهداف القيم العليا للدولة كفاعل دولي بينما تؤكد المرحلة الثانية

تراجع هذا الشكل من التهديدات ليستهدف بشكل أقل القيم الأساسية (عدم التدخل) و القيم الاجتماعية (الأدوار التاريخية).

تهديد القيم العليا : حسب مسلمات نظرية الأمن الانطولوجي فإن الإرهاب يعتبر تهديدا فعليا انطلاقا من قدرته على خلق حالة من عدم اليقين بخصوص هوية الفاعل. لقد استهدف الإرهاب في الجزائر جوهر القيمة العليا للجزائر و ذلك من ناحيتين ؛ فمن جهة ، و باعتبار أن الوظيفة الجوهرية للدولة تكمن في قدرتها السيادية على إقامة علاقات مع دول أخرى ذات سيادة و باعتبار أن الإرهاب ذو طبيعة غير دولاتية فإن التهديد الأول يمس أساسا هوية الدولة الجزائرية كفاعل سيادي، أصبح لزاما عليه مع وجود التهديد الإرهابي أن يتعامل مع فاعل غير دولاتي. من الجهة الثانية، و عبر مطالبة مختلف التنظيمات الإرهابية "بإقامة دولة إسلامية" فإن التهديد يهدف إلى استبدال النموذج القائم بنموذج آخر و هو بهذا الشكل يمس بشكل صريح هوية الدولة الجزائرية. يؤكد الخطاب الرسمي للدولة الجزائرية هذه الصورة فتشير مثلا مواقف و تصريحات رضا مالك رئيس الحكومة الأسبق (1993-1994) و هو الذي عرف بمناهضته للإسلام السياسي أن الإرهاب " شكل تهديدا جديا حتى لاستمرارية الدولة " و يعتقد اعتقادا راسخا أن "الدولة كانت لتزول لولا أنها تدخلت بقوة ضد الإسلاميين" [1].

4.استراتيجية الاستثمار في الهوية الامنية الجديدة

إن التوافق بين المبادئ المعرفة للهوية و طبيعة المصالح، يعكس أهمية الحاجة لتعريف الفاعل قبل تحديد مصالحه، كما أن التوافق بين هوية الدولة و الهوية الدولية من جهة أخرى يعكس درجة الاعتماد المتبادل بين الفاعل و البنية خاصة بالنسبة للفواعل الصغرى، لان التمسك بسرديات ذاتية لديها صدى منظومي يعتبر عاملا لتحقيق الأمن الانطولوجي و تأكيد المكانة الاجتماعية الدولية.

[1] Rédha Malek . Il fallait bien arrêter l'ascension des islamistes . Algeria-Watch: https://algeria-watch.org/?p=68060 (accessed 20 October 2018).

ففي إطار افتراض الأمن الأنطولوجي و فرص استثمار الدول للهويات المعترف بها اجتماعيا يمكن فهم السلوكية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل و كيف يصبح التهديد؛ عاملا ذرائعيا لتأكيد مقولات الهوية ؛ وفرصة لإعادة تأكيد شرعية الهوية؛ و قد يوظف أيضا لسرد المروية بأريحية مادام أنها تعبر عن سياق إقليمي أو دولي مشحون بخطاب التهديد (توافق بين سردية الذات والسردية السائدة في المنظومة وهي –عادة سردية الفواعل الكبرى– يدعمه توافق بين البيئة المعيارية الدولية والهوية المعيارية للدولة)، بهذا الشكل قد يؤدي تحييد التهديد إلى تهديد الهوية[1].

لقد غيرت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 نظرة العالم إلى الإرهاب، وأكدت صحة تحذيرات الجزائر من الظاهرة التي شهدتها بين عامي 1992 و 1999؛[2] كما غيرت نظرة المجتمع الدولي للجزائر بشكل جذري، و كما كتب الباحث أنور بوخرص:" أصبحت الجزائر، التي ينظر اليها باعتبارها المنتج الرئيسي للتطرف العنيف المُخالفة لحقوق الإنسان ، ضحية للإرهاب الإسلامي ، وممثلًا رئيسيًا في الحرب العالمية ضد الإرهاب الدولي"[3]؛ اضافة الى ذلك تغيرت نظرة الجزائر الى ذاتها ، فما كانت تعتبره

[1]تقدم الأزمات الاقليمية خدمة استراتيجية كبيرة للنظم السياسية/الدول التي تعتمد على المعطيات الخارجية لإعادة انتاج ذاتها/هويتها، فأهمية الأزمات الخارجية في التعريف المستمر بهوية الدولة و تجديد شرعية النظام(خارجيا) لا تقل أهمية عن الأزمات الداخلية في المراحل الأولى من الاستقلال خاصة بالنسبة للدول الافريقية في عملية بناء الدولة و ترسيخ معالمها و هي العلاقة/الفرضية التي تعتبر افريقيا مخبر إثبات و تأكيد لها .

[2]أثبتت الهجمات الإرهابية في أميركا أن النظام الجزائري كان فطناً ومتبصراً في تحذيراته من مخاطر الاسلام المتطرّف طيلة عقد التسعينيات. ومنذ 11 أيلول/ سبتمبر، جرى إدراج هذه السرديّة في دوائر مكافحة الإرهاب في الغرب ، الأمر الذي سمح للنظام الجزائري بتجاوز التحقيق الدولي في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي اتهمت بها في التسعينيات. نقلا –بتصرف– عن أنوار بوخرص.الجزائر و الصراع في مالي.على الرابط:

https://carnegieendowment.org/files/algeria-mali.pdf (تاريخ التصفح:12-01-2013)

[3] Anouar Boukhars. Algerian foreign policy in the context of the Arab Spring. **CTC Sentinel**, 2013, vol. 6, no 1, p. 17-21

مصدرا للعار أصبح فجأة مصدر خبرة وطنية في التعامل مع الارهاب[1]، يمكنه تسويقها اقليميا و دوليا.

عزز المشهد الجيوبوليتيكي الدولي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر طموحات الجزائر الجيوسياسية، حيث أصبحت فاعلا رئيسيًا في الحرب العالمية ضد الإرهاب الدولي و أعادت الاعتبار للتجربة الأمنية الجزائرية التي أصبحت مصدر شرعية هوياتية و استراتيجية ،و مرجعية معرفية و إجرائية لمقاربتها الأمنية.

أصبحت الجزائر تقدم نفسها على أنها " خبير" في مكافحة الإرهاب. على الصعيد الدولي سمحت هذه الصورة الذاتية باكتساب الجزائر لنوع من شرعية" المحارب" التي طالما طمعت فيها شبيهة بالشرعية الثورية التي كانت تتمتّع بها بين دول عدم الانحياز خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي نتيجة لحرب الاستقلال التي خاضتها ضد فرنسا "[2]. ساهم هذا الاعتراف في تحول الصورة الذاتية، التي عملت الجزائر على تقديم نفسها من خلالها، الى هوية اجتماعية و هو الامر الذي منح للجزائر الفرصة للاستثمار في الاعتراف بهويتها كدولة تملك تجربة في مجال مكافحة الارهاب ، من اجل تثبيت موقعها في النظام الاجتماعي الدولي، وإعادة تعريفها كدولة "طبيعية" مرتبطة بمؤسسات الأمن الدولية، و ذلك من خلال:

–توطيد العلاقة مع منظمة الامن و التعاون في اوروبا، و منظمة حلف شمال الاطلسي في اطار الحوار الأطلسي المتوسطي. و في هذا السياق يرى الباحث عبد النور بن عنتر أن انضمام الجزائر في مارس 2000، للحوار الأطلسي –المتوسطي هو اقرار بمصداقية الطروحات الجزائرية بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الارهاب كظاهرة معولمة، و يعكس ارادة الجزائر للتموقع في الوضع العالمي الجديد[3].

[1] Robert. A .Mortimer .Algerian foreign policy: from revolution to national interest. **The Journal of North African Studies**, 2015, vol. 20, no 3, p. 477.

[2] أنوار بوخرص. الجزائر و الصراع في مالي. مرجع سابق .ص 14.

[3] عبد النور بن عنتر. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. مرجع سابق. ص 213.

– الانضمام للحرب العالمية ضد الإرهاب، حيث طورت الجزائر البعد الأمني لدبلوماسيتها الإقليمية. فإضافة لانضمامها الجزائر للحوار المتوسطي لحلف شمال الاطلسي في 2000 ، شاركت، أيضا، في2012، في المبادرة الأمريكية بان الساحل Pan Sahel Initiative التي توسعت لتتحول للشراكة عبر الصحراء لمكافحة الارهاب المنبعثة في نيويورك في سبتمبر 2011؛ في 16 و 17 نوفمبر 2011 نظمت الجزائر فريق عمل إقليمي لتقوية القدرات في الساحل؛ 18و 19 أفريل 2012 عقدت اجتماع خاص لإشكالية دفع الفدية للجماعات الإرهابية ، في جوان 2012 تراست مع كندا اجتماع فريق العمل حول الساحل على المستوى الوزاري[1].

– الحصول على المساعدات من القوى الكبرى ، و على رأسها الولايات المتحدة الامريكية خصوصا تلك التي كان يصعب عليها الحصول عليها قبل 11 سبتمبر ، مثل المعدات و التكنولوجيا المتطورة. ففي إطار التعاون الأمريكي الجزائري لمكافحة الإرهاب ، تم الاتفاق على برنامج أمريكي لدعم قدرات الجيش الجزائري. سعت السلطات الأمريكية من خلال القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) إلى دعم قدرات مكافحة الإرهاب لوحدات الجيش الجزائري وأسندت مهمة التدريب والتأطير إلى أل 3 للاتصالات L-3 Communications ، وهي فرع من شركة لوكهيد مارتان Lockheed Martin المتخصصة في الدفاع والأسلحة ، وخاصة المتفجرات. ستوفر L-3 Communications دورات تدريبية متخصصة من أجل دعم قدرات التحليل والوقاية من الإرهاب ، وخاصة تلك المتعلقة بالمتفجرات التقليدية[2].استغلت الجزائر التعاون مع الغرب في اطار مكافحة الارهاب لتحسين قدراتها العسكرية ، خاصة وأنها

[1] Aida Ammour Laurence.l'Algérie et les crises régionales entre velléités hégémoniques et repli sur soi. **http://www.jfcconseilmed.fr/files/13-04---Ammour--L-Algerie-et-les-crises-regionales.pdf** (accessed 30 Décembre 2015).

[2] Hakim Gherieb.US-Algeria Cooperation in Transnational Counterterrorism. **https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-algeria-cooperation-transnational-counterterrorismaccessed** (accessed 05-03-2018)

عرفت تأخرا كبيرا في هذا المجال بسبب أزمتها الداخلية، بدون أن تخدش صورتها كفاعل محافظ ليس له نوايا عدوانية تجاه جيرانه أو في المنطقة المغاربية الساحلية.

استغلال ظاهرة الارهاب لتحصيل عوائد استراتيجية من الغرب صاحبه استعادتها لمكانتها على الصعيد الافريقي كما سنوضحه في النقاط التالية:

– لقد ساهمت بشكل فعال في إنشاء مؤسسات داخل المنظمة الافريقية من شأنها أن تتصدى لخطر الإرهاب بشكل أكثر فعالية. كما سعت الجزائر إلى استخدام منظمة الوحدة الأفريقية كمنصة تمكنها من التعبير عن موقفها من الإرهاب خاصة و أن موقف منظمة الوحدة الأفريقية متوافق و موقف الجزائر خلال التسعينيات: يعتبر الإرهاب كظاهرة عابرة للحدود؛ انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية ؛ وتهديدًا خطيرًا لاستقرار وأمن الدول ومؤسساتها الوطنية ، وكذلك للسلم والأمن الدوليين[1]. إن اعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الإرهاب أحد أعظم إنجازات الجزائر ، لأنها عززت هويتها و بالتالي دورها في مكافحة الإرهاب.

– رفعت السلطات الجزائرية الحرب ضد الإرهاب إلى المستوى متعدد الأطراف خلال القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية. و بمبادرة من الجزائر ، أعقب اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1999 بشأن منع الإرهاب ومكافحته، خطة عمل تم اعتمادها في الاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ، الذي عقد في الجزائر العاصمة في سبتمبر 2002. ومن غير المستغرب أن الجزائر قد لعبت بالفعل دورًا رئيسيًا في إصدار البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي[2] الذي تبناه الاتحاد الأفريقي في القمة الافتتاحية

[1] Yahia Zoubir.op.cit.p.56.

[2]تهيمن الجزائر على منصب مفوض الأمن والسلم على مستوى مجلس الأمن والسلم، لقرابة 20 سنة، فمنذ تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي، تداول على منصب مفوض السلم والأمن الإفريقي ثلاث جزائريين هم على التوالي: "السعيد جنيت"(يوليو 2003 إلى أبريل 2008) ، "رمطان لعمامرة"(من 2008 إلى 2013)، والمفوض الحالي "إسماعيل شرقي"(من 2013 إلى الآن).

في ديربان في يوليو 2002. لقد التزمت الجزائر بأخذ زمام المبادرة في مكافحة الإرهاب في إفريقيا. على سبيل المثال ، في 5 يوليو / تموز 2002 ، أعلن وزير الشؤون المغاربية والأفريقية عبد القادر مساهل أن "الجزائر ، التي دعت باستمرار إلى التعاون الدولي لمنع هذه الآفة [الإرهاب] ، مستعدة لوضع تجربتها في خدمة المجتمع الدولي ، وخاصة للدول الأعضاء في منظمتنا"[1] [الاتحاد الأفريقي].

– و في إطار دبلوماسيتها الأمني ، نجحت الجزائر في إصدار قرار من الاتحاد الأفريقي يدين بشدة دفع فديات للجماعات الإرهابية لإطلاق سراح الرهائن. لقد حصلت الجزائر على دعم إفريقي بشأن هذه المسألة، على حد تعبير يحي زوبير، دون ممارسة أي ضغوط على القادة الأفارقة ، الذين شارك العديد منهم موقف الجزائر[2] .

– ساهمت الجزائر بفعالية في انشاء و تطوير الهندسة الافريقية للأمن و السلم APSA. تتشكل هذه الآلية من خمس هيئات رئيسية و هي: مجلس الامن و السلم الافريقي كهيئة صنع القرار في جميع القضايا المتعلقة بالسلام والأمن ؛ مفوضوية الاتحاد الافريقي (AUC) و هي أمانة الاتحاد الافريقي؛ صندوق السلام الأفريقي (APF) باعتباره آلية التمويل الرئيسية ؛ لجنة حكماء الاتحاد الأفريقي كأداة للوساطة السياسية ؛ نظام الإنذار المبكر القاري (CEWS) ؛ والقوة الأفريقية الجاهزة (ASF)[3]. لقد كان الرئيس الجزائري الأول، أحمد بن بلة، حتى وفاته في العام 2012، رئيس لجنة حكماء أفريقيا ، والممثّل الوحيد لدول شمال افريقيا فيها، وهي عبارة عن هيئة تضم خمس شخصيات مرموقة من المناطق الخمس في أفريقيا يؤدّون دور الوسطاء

[1] Idem. p.63.
[2] Idem. p.65.
[3] للتفصيل أكثر حول APSA ينظر:

Alex Vines. A decade of African peace and security architecture. **International Affairs**, 2013, vol. 89, no 1, p. 89-109 ; Solomon Dersso. The role and place of the African Standby Force within the African Peace and Security Architecture. **Institute for Security Studies Papers**, 2010, vol. 2010, no 209, p. 24 ; Anthoni Van nieuwkerk. The regional roots of the African peace and security architecture: exploring centre–periphery relations. **South African Journal of International Affairs**, 2011, vol. 18, no 2, p. 169-189

في النزاعات، كما يقدّمون الاستشارة في هذا المجال. تساهم الجزائر بأحد الألوية الإقليمية الخمسة للقوة الإقليمية لشمال إفريقيا (NARC) –وافقت على استضافة مقرها قبل ان تتنازل عن ذلك لصالح ليبيا– ، والتي تضم أيضًا مصر وليبيا وتونس وموريتانيا والصحراء. قدمت الجزائر أيضا قاعدة لوجستية، في مدينة جيجل – لم تعمل حتى الآن – والتزمت بالمساهمة بكتيبتين عسكريتين في هذه القوة الإقليمية الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك ، توفر الجزائر الخبرة في مجال مكافحة الإرهاب والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وقد عينت فوجًا واحدًا من الدركيين لهذا الغرض. كما أنها تستضيف مركزًا للتدريب في مدينة الرويبة ، بالضاحية الشرقية للجزائر [1] .

– استضافت الجزائر" المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" سنة 2004،الذي يسعى إلى توجيه جهود مكافحة الإرهاب وتنسيقها في مختلف أنحاء إفريقيا، ويقوم بعمل هام ومعترف به قاريا ودوليا، خاصة من خلال فريق المراقبة الذي يصدر تحذيرات دائمة ضد الإرهاب، ويقدم التقارير التحليلية الأولية حول الهجمات الإرهابية[2].

5.الاستجابة الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي: مقاربة من منظور الهوية الامنية

إن التعامل مع الجزائر كدولة بهوية أمنية مرتبطة بتعريفها لنفسها وبتعريف الآخرين لها باعتبارها دولة خبيرة في مجال مكافحة الإرهاب وباعتبارها قوة إقليمية لها دور حماية الأمن الإقليمي، يجعل من بعض مبادئها كمبدأ عدم التدخل يشكل ليس تهديدا لأمنها

[1] للتفصيل أكثر حول هذه القضايا ينظر:

BENJAMIN Nickels, Algeria's Role In African Security, **https://carnegieendowment.org/sada/55239** (accessed 13.02.2015).
ZOUBIR, Yahia,op.cit.p.65-66 .

[2] Pascale de Gendt , L'Union Africaine Face aux Défis du Continent, Service International de Recherche, d'Éducation et d'Action Sociale ASBL. Analyse&Études Politique Internationale, 2016, p. 12,Disponible sur le Site Web: **http://lesitinekc.cluster020.hosting.ovh.net/lesitinerrances/images/stories/analyse2016/2016-19int.pdf** (accessed ,15.04.2017)

القومي، كما يدافع عن ذلك عبد النور بن عنتر[1]، و لكن أكثر من ذلك يؤثر على هويتها الأمنية في حد ذاتها و يطعن في روتينية سرديتها في المجال الأمني مما يؤثر على العلاقة المتينة التي كانت تحكم المبادئ المشكلة للهوية بالمصالح (الأمنية).

كما أن رفض الجزائر التي هي قوة إقليمية رئيسة للتدخل للقضاء على المتمردين في شمال مالي اعتبر سلوكا لا أخلاقيا و براغماتيا، فهي لا ترغب في تصفية التهديد الإرهابي بصفة نهائية للتغني بوجود التهديد الدائم للإرهاب، و كذا توظيف هدا التهديد للتخويف من ربيع جزائري و استمرار تدفق الدعم المالي و العسكري الخارجي[2]، و هذا ما يعتبر طعنا في أحد مبادئها الأساسية المتعلق بالدفاع عن سيادة الدول. من جهة أخرى فإن إصرار الجزائر على التمسك بمبدأ عدم التدخل في ظل ثورات الربيع العربي، أعطى للجزائر صورةً مناقضةً لهوية الجزائر الدولية، حين تظهر – سواء كان ذلك عن قصد أو من دون قصدٍ – كمؤيد للأنظمة التسلطية على حساب خيارات الشعوب. وإنّ ذلك هو ما يدفع إلى التساؤل عن مدى مواءمة المبدأ التقليدي الثابت للسياسة الخارجية الجزائرية؛ المتمثّل بعدم التدخل، لمصالح البلد العليا في عالم متغير[3].و نفس التحليل ينطبق على الحالة الليبية. كما ان تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل ، وضعها في مواجهة مع أحد اهم المبادئ المعرفة و المشكلة لهويتها و هو احترامها للقواعد المعيارية الموجهة و المعرفة أيضا للمجتمع الدولي. أصبح النموذج الجزائري للسياسة الخارجية على خلاف مع القاعدة الدولية الناشئة لحقوق الإنسان وهي "مسؤولية الحماية

[1] عبد النور بن عنتر. الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية، **السياسة الدولية**، عدد 210،أكتوبر 2017.ص 101.

[2] Laurence Aïda Ammour, A. La nouvelle diplomatie algérienne face à la complexité des défis de sécurité régionaux. 2015. **http://www.jfcconseilmed.fr/files/15-01-29---Ammour-PolRegionale-DZ.pdf** (accessed 06.08.2016)

[3] رابح زغوني، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ :وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي"،
مجلة سياسات عربية، العدد23 نوفمبر 2017، ص 93.

[1]، و هذا من معضلات التعدد في الهوية. إن الثبات على مبدأ عدم التدخل لا يخدم الأمن القومي كما لا يخدم هويتها الأمنية، و هذه من أهم معضلات التوتر بين المبدأ و الهوية ، و بين هذه الاخيرة و المصلحة.

تعتبر صورة الرائد في مجال مكافحة الإرهاب من العوامل التي أخرجت الجزائر من أزمتها الهوياتية ابان أزمتها الداخلية إضافة إلى أن هده الصورة منحت للجزائر فرصة للتعاون العسكري تحت مظلة مبادرة مكافحة الإرهاب في الساحل كشريك قوي للولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل تضع الجزائر في مأزق حاد لأن الانخراط في ما يسمى الحرب على الإرهاب يمكن أن يمس مبادئ الأمن القومي الجزائري كونه يعتبر عاملا انكشافيا يستخدم كأداة من قبل الفواعل الجيوسياسية للتدخل إقليميا، و التواجد في نطاق حدودنا الجيوبوليتيكية، و هذا تضارب بين المصلحة بمعناها العقلاني و المصلحة بمعناها البنائي.

لقد تميزت السلوكية الجزائرية اتجاه الأزمة المالية بعدة تناقضات وهي عوامل إضافية لتأكيد حالة التضارب بين الهوية والسلوك من جهة والهوية والمصلحة من جهة أخرى، ومن بين هذه التناقضات:

- الجزائر عاجزة عن فرض حل سلمي في مالي وفي نفس الوقت ترفض التدخل الأجنبي.
- تقول بمبدأ عدم نشر قواتها خارج الحدود وفي الوقت نفسه تدعو الدول الإفريقية إلى التكفل بالأمن الإقليمي.
- أن الجزائر تتعامل مع هذا التهديد غير الدولتي وكأنه تهديد دولتي.
- فالجزائر مع وتدعو إلى مكافحة الإرهاب، وهي لن تتدخل لمكافحته خارج حدودها.
- هي ضد التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة، وتسمح بمرور المقاتلات الحربية الفرنسية فوق أجوائها الإقليمية.

[1] Anouar Boukhars.op.cit.p.19.

- هي مع الحل السلمي لمشكلة الشمال ولكنها لا تتفاوض مع الجماعات الإرهابية المسيطرة على الشمال.
- الجزائر تعتبر حركة أنصار الدين حركة سياسية، لكن هذه الأخيرة متحالفة مع حركة التوحيد والجهاد الإرهابية التي اختطفت سبعة دبلوماسيين جزائريين من القنصلية الجزائرية في مدينة قاو شهر أفريل 2012.
- الجزائر ضد الانقلابات العسكرية، ومع عودة الشرعية الدستورية لكنها تتعاون مع النظام الانقلابي في مالي، سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا، بل حضرت قمة المانحين لمساعدة مالي المنعقد في أديس أبابا في أواخر جانفي 2013، أين تبرعت بـ 10 ملايين دولار.

أثرت المتغيرات الأمنية اللاتماثلية على المدركات الأمنية للجزائر، وزاد هذا التأثير متغيرات السياق الإقليمي الذي تميز بالهشاشة الأمنية خاصة ما تعلق منها بتأزم الوضع في ليبيا ومالي، والتي ساهمت بشكل كبير في تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، ما دفع بالجزائر إلى تبني إستراتيجيات لمواجهتها على مستويات ثلاث: محلية، إقليمية ودولية، والتركيز على الاستجابة العسكرية كآلية دفاعية تعتمد عليها الجزائر حفاظا على أنها القومي.

وهو ما سيتطرق إليه هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: يتطرق إلى تأثير المتغيرات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري المتمثلة في: الإرهاب عبر الوطن، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وكذا السياق الإقليمي الذي يعبر عنه بأزمة مالي وليبيا خاصة.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الجزائرية كاستجابة لمجابهة المتغيرات الأمنية الجديدة على المستوى المحلين الإقليمي والدولي.

المبحث الثالث: الاستجابة العسكرية للتهديدات الأمنية الجديدة بالاهتمام بالسياسة الدفاعية والتسلح العسكري.

المبحث الأول: أثر الوضع الأمني الاقليمي على الأمن القومي الجزائري.

نتناول في هذا المبحث تداعيات التهديدات الأمنية الجديدة كمتغيرات جدية أثرت على الأمن القومي الجزائري تصاعدت بعد الحرب الباردة، حيث زاد الوضع سوءا تردي الأوضاع الأمنية في دول الجوار ما ساهم بشكل كبير في تصاعد نشاطات الجماعات الإرهابية والإجرام المنظم وتدفقات الهجرة غير الشرعية، وقد قسم المبحث إلى أربع مطالب، الأول يتطرق لتأثير الإرهاب عبر الوطن، والثاني يدرس فيه للجريمة المنظمة أما المطلب الثالث فيتناول الهجرة غير الشرعية، والرابع يتناول تداعيات الأوضاع الأمنية في دول الجوار (مالي وليبيا) على الأمن القومي الجزائري.

المطلب الأول: تأثير الإرهاب العابر للحدود على الأمن القومي الجزائري

عرفت الجزائر ظاهرة الإرهاب بداية التسعينات، إثر وقف المسار الانتخابي، حيث دخلت في دوامة عنف مسلح طويلة عرفت بالعشرية السوداء، وكانت لها تأثيرات وانعكاسات كبيرة على الأمن القومي الجزائري تمثلت في:

- اللجوء إلى العمليات الإجرامية كالابتزاز لتمويل الأعمال الإرهابية.
- استخدام العنف ضد السلطات السياسية والإدارية الأمنية الجزائرية منها: تكوين عصابات مدنية من قبل الجبهة الإسلامية[1].
- المذابح وعمليات القتل الجماعي التي استهدفت المدنيين حيث لم تكن تميز بين ذكر أو انثى أو بين طفل رضيع أو شيخ طاعن في السن وكانت طرق القتل في غاية الوحشية[2].

([1]) عمر الأخضر الدهيمي، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب. مقدمة في الندوة العلمية: "دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب"**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، (د،س،ن)، ص ص221، 222.

([2]) من بين المجازر المروعة التي تعرض لها المدنيين خلال هذه العشرية:

- مجزرة ثاليت في 3 ابريل 1997 في المدية وقتل فيها 52 شخص من مجموع 53 شخص من ساكني القرية.

- استهداف عناصر الأمن: رجال الشرطة والجيش بشكل يومي كاغتيال 04 من رجال الأمن في 1992، و5 آخرين شرق العاصمة ومحاولة اغتيال خالد نزار (وزير الدفاع) واغتيال أبو بكر بلقائد.
- الهجوم على الثكنات مثل: ثكنة "قمار" في أوت 1991، والهجوم على مقر الأمير إليه في 1992، وحادثة تفجير مطار هواري بومدين في 1992[1].
- تطور الاغتيالات إذ شملت التعدي واغتيال أو محاولات الاغتيال التي شملت المفكرين كالأستاذ "الجيلالي اليابس" و"طاهر جعوت"، صحفيين كمحاولة اغتيال الصحفي "عمر بلهوشات"، كما تم اغتيال أعضاء المجلس الاستشاري الذي أنشأه محمد بوضياف.
- القيام بسلسلة من عمليات الخطف والاغتيال للرعايا الأجانب مثل: اغتيال مهندسين فرنسيين.
- استخدام وسائل التهديد التي تهدف لزرع الخوف والضغط على الضحايا[1].

- مجزرة حوش خميستي في 21 ابريل 1997 وقتل فيها 93 قروي في 3 ساعات.
- مجزرة دائرة لابقوير في 16 يونيو 1997 وقتل فيها 50 مدنيا.
- مجزرة سي زيروق في 27 يوليو 1997 وقتل فيها حوالي 50 مدنيا.
- مجزرة قويد الحاد ومزوارة في 3 اغسطس 1997 وقتل فيها ما يقارب 76 مدنيا.
- مجزرة صوحان بجبال الأربعاء (ولاية البليدة) في 20 اغسطس 1997 وقتل فيها 64 مدنيا.
- مجزرة بني علي في 26 اغسطس 1997 وقتل فيها ما يقارب 100 مدنيا.
- مجزرة الرايس بالعاصمة في 29 اغسطس 1997 وقتل فيها 400 شخص.
- مجزرة بني مسوس بالعاصمة في 5 سبتمبر 1997 وقتل فيها 87 مدنيا.
- مجزرة القلب الكبير بالمدية في 19 سبتمبر 1997 وقتل فيها 53 مدنيا.
- مجزرة بن طلحة بالعاصمة في 22 سبتمبر 1997 وقتل فيها 200 مدنيا.
- مجزرة سيد العنتري في 23 ديسمبر 1997 وقتل فيها 117 مدنيا.
- مجزرة ولاية غليزان الرمكة وحد الشكالة وجدوية في 30 ديسمبر 1998 وقتل فيها 1280 مدنيا.
- مجزرة سيدي حماد بمفتاح (ولاية البليدة) في 11 يناير 1998 وقتل فيها 103 مدنيا.
- مجزرة قويد بواجة في 26 مارس 1998 وقتل فيها 52 مدنيا.
- مجزرة تاجينا في 8 ديسمبر 1998 وقتل فيها 81 مدنيا.
- مجزرة الكاليتوس في 12 ديسمبر 1998 وقتلت فيها عائلة من 14 مدنيا.
- مجزرة الكاليتوس في 28 جوان وقتل فيها 22 مدنيا.

لمزيد من المعلومات:

Chronologie des massacres en Algérie (1992 – 2004) – 1992-1997
PAR AW · PUBLIÉ DÉCEMBRE 18, 2015 · MIS À JOUR JUIN 3, 2018
https://algeria-watch.org/?p=52909

([1]) شمسة بوشنافة، آدم قبي، **إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000**. مرجع سابق، ص129.

- وقوع 200.000 قتيل و1200 مفقود وعشرات المراكز للتعذيب، 13000 معتقل و400.000 لاجئ، وأكثر من مليون منقل ونازح.
- كما عرفت الفترة ما بين 1994 و1998 اغتيالات شملت العاملين بقطاع الإعلام، باغتيال أكثر من 60 صحفيا و40 عاملا بقطاع الإعلام.
- التغلغل في أوساط المجتمعات والترويج للفكر المتطرف والإرهاب عبر شبكة الإنترنيت حيث بلغ عدد المواقع التي تستخدمها الجماعات الإرهابية عام 1998، 5100 موقع قابل للزيادة، وله تداعيات خطيرة على الاستقرار والأمن داخل المجتمعات الجزائرية[2].

أولا: ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب عبر الوطني:

شكلت أحداث 11سبتمبر2001، منعرجا حاسما في مسار الظاهرة الإرهابية في الجزائر، إذ انتقلت من الطابع الوطني إلى الطابع الدولي، عبر الإعلان عن إنشاء تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي عام 2007م، والتي نسبت زعامتها إلى "عبد الله درودكال" (أبو مصعب عبد الودود)، التي كانت فيما سبق "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" وتزعمها نفس الشخص والتي نشأت في الجزائر[3]، واقتصار اسمها هو (G.S.P.C)، تأسست في 14 سبتمبر 1998 وقد أدرجتها الولايات المتحدة الأمريكية على لائحة الإرهاب عام 2002م، تحت إمرة "حسان حطاب" وتناوب على

(1) المرجع نفسه، ص130.
(2) عمر الأخضر الدهيمي، مرجع سابق، ص232.
(3) منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011.** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، (تخصص: علوم سياسية وعلاقات دولية)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2013، ص312.

قيادتها بعد ذلك عدة أمراء لتتحول عام 2007م إلى "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"[1].

ما لم ينجح في تحقيقه "اتحاد المغرب العربي" الذي فشل في الانعقاد منذ حوالي خمس عشرة سنة وما لم تنجح في تحقيقه اللجان المشتركة والاتفاقيات الثنائية والزيارات المتبادلة نجحت فيه الحركات الإرهابية في دول المغرب العربي، التي أصبحت على قدر كبير من التنسيق والتعاون في شن الهجمات، و"تبادل الخبرات"، فتحولت الساحة المغاربية بأكملها مع امتدادها في الساحل الصحراوي وجنوب الساحل الإفريقي إلى ساحة مواجهة جديدة بين"القاعدة" وامتداداتها المحلية وبين الأنظمة القائمة وانخراط الولايات المتحدة والغرب في دعمها[2].

إذ اتسع نشاط تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ليشمل تقديم الدعم اللوجيستي لغيره من الجهاديين والجماعات الإرهابية النائمة التي تعمل في غرب إفريقيا وقد حافظ في الوقت ذاته على علاقاته مع الجماعات الإجرامية المنظمة ذات أهمية في أنشطة التهريب والتي تنتهك القانون[3]، إذ تعد التبادلات الإجرامية (النقد مقابل الرهائن والمخدرات مقابل السلاح وتقاسم المعلومات الاستخباراتية) ذات أهمية حاسمة لبقائها وعملياتها[4].

أيضا شساعة وحدود منطقة الصحراء ذات الكثافة السكانية الضئيلة مع غياب الحراسة عليها، شكلت أرض خصبة لنمو الحركات الجهادية فضلا عن قدرتها على

([1]) مراد فيصل، **التحديات الإقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري: دراسة جيو-أمنية للحدود**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2013-2014، ص65.

([2]) نبيل بويبية: **الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: الرهانات والتحديات:** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، (تخصص: علاقات دولية)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2018، ص 312.

([3]) فريدوم سي أونوها، جيرالد إي إزريم الحناشي، **غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود.** الجزء الأول، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص7.

([4]) جان بيار فيلو، **هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل.** مركز كارنغي للشرق الأوسط، (د،ب،ن)، 2010، ص2.

استخدام القوة والتأثير على السكان وجذبهم وتشكيل ارتباطات سياسية ذات جذور عميقة[1]. وما ساعد في اتساع نشاطها كذلك مصادر التمويلات التي تحصل عليها من عمليات الخطف المقدرة بـ 30%، تجارة المخدرات 60%، التبرعات المقدرة بـ 10%[2].

وبصفة عامة فإن الجزائر سجلت أعلى نسبة من الهجمات الإرهابية ذات الحجم الكبير عام 2008م، وأعلى نسبة من الهجمات الإرهابية ذات الحجم الصغير في 2009 وآخرها كان في موقعة تيغنتورين في عين أميناس (الجنوب الجزائري) في عام 2013[3].

ويمكن تحديد أولويات" القاعدة "في منطقة الساحل الإفريقي فيما يلي:

1: السعي إلى إثبات الوجود وتحقيق الصدى الإعلامي عالمياً وإعطاء انطباع بأن للقاعدة فعلاً فرعا في شمال إفريقيا يمتد في عمقها، حيث تمكن التنظيم من دفع فرنسا للضغط على منظمي" رالي داكار " لإلغائه سنة 2008 حيث نجحت في تحقيق صدى إعلامي غطى على خسائرها طوال سنة2007 ، ضمن ما يعرف بـ"خطة ضرب الرؤوس "التي أفقدته قيادات مؤثرة أهمها: " زهير بارك " و"عبد الحميد سعداوي."

2: البحث عن شرعية دولية في شمال إفريقيا وتوسيع دائرة النشاط بالتوغل جنوباً في دول جنوب الصحراء، حيث انتعش نشاط تنظيم القاعدة هناك، ويعكس هذا الانتعاش تعيين قائد جديد للمنطقة التاسعة الصحراء) يدعى"يحيى جوادي"، كان منذ سنوات طويلة رئيس اللجنة العسكرية للجماعة السلفية للدعوة والقتال سابقاً، وقد أعلن

([1]) المرجع السابق، ص ص4-10.

(1)"**Crime and Trafficking in the Sahelo-saharan Region: trends and routes**". Libya inter-Ministerial committes on integrated Border Management, tripoli-libya 4-5sptember2013, p15.

([3]) خديجة بوريب، **"أثر الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائرية على مستقبل ديناميكية وفعالية دبلوماسيتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي".** ورقة مقدمة للملتقى الدولي: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، 13مارس2014، ص36.

التنظيم عن مسؤوليته عن كل الأعمال الإرهابية التي وقعت حديثًا في الصحراء وقد تم تكليفه بثلاث مهام أساسية وهي: [1]

– استعادة المنطقة التاسعة لنشاطها في البحث عن السلاح والمواد المتفجرة في دول الساحل الإفريقي، ونقلها إلى معاقل الشمال.

– استهداف دوريات الجيوش الأجنبية القريبة من الحدود الجزائرية لترك الانطباع بأن القاعدة قادرة على تصدير عملياتها خارج البلاد.

– تكثيف ضرب قوات الأمن بمختلف فصائلها واستهداف أي أجنبي في الساحل الإفريقي.

3: الانخراط المباشر في ترجمة الإستراتيجية الجديدة للقاعدة الأم والمتمثلة في العمل على استقطاب المقاتلين من مختلف بلدان المنطقة وتكوينهم وتدريبهم في صحراء الجزائر، وإرسال البعض منهم إلى العراق، حيث قدر عدد الأجانب في صفوف" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " في مارس 2008 بأكثر من 75 انتحاريا[2]، وقد تم إغراؤهم في الغالب بتجنيدهم بهدف تدريبهم للالتحاق بصفوف المقاومة العراقية، لكنهم وجدوا أنفسهم مجرد جنود في صفوف" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهذا يندرج في سياق إعطاء بعد يتعدى الإطار المحلي وينحدر هؤلاء من ستة دول هي: المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، وأغلبهم من "موريتانيا بتعداد يتجاوز 35 فردا، وتم توزيع أغلبهم في المنطقة التاسعة الواقعة بالجنوب وقد تم في شهر مارس 2008 القضاء على أربعة ليبيين بولاية" ورڤلة " جنوب الجزائر،[3] إضافة إلى اعتقال جماعة من تونسيين قصدوا الجزائر بنية التدرب فيها والعودة إلى تونس من أجل التأسيس لجماعة هناك، وقبله تم توقيف ثلاثة ليبيين عند القضاء على أمير المنطقة الثانية الذي كان مسؤولا عن تجنيد الأجانب في التنظيم، كما أحبطت قوات الجيش عملية تمويل ورشات لصناعة القنابل التقليدية

[1] - Botha Anneli, "**Terrorism In the Maghreb, the transnationalisation of Domestic Terrorism**", institute of security: studies, N°.144, June 2008

[2] - نبيل بويبية، مرجع سابق، ص 120

[3] - المرجع نفسه.

والأحزمة الناسفة قدرت بأكثر من ستة قناطير من المتفجرات بولاية" بسكرة "الجنوبية على مستوى نقطة مراقبة الحدود مع ليبيا[1]، ويتم إخضاع المغاربة والموريتانيين والليبيين والتونسيين إلى دورات تدريبية على كيفية استعمال الأسلحة و العمليات الانتحارية واستعمال المتفجرات، مما يعكس نوع المخططات التي سيقومون بتنفيذها لاحقاً ببلدانهم، فيما يتم تجنيد الماليين والنيجريين في شبكات الدعم والإسناد[2] وهو ما قد يفسر عدم تكليف المجندين الأجانب بالعمليات الانتحارية واقتصار نشاطهم على مواجهة قوات الجيش والأمن .

4: التخطيط لإقامة قاعدة خلفية كبيرة للإرهاب في الساحل الإفريقي: [3]

اكتشفت مصالح الأمن الجزائرية أن لقاء هاما جمع بداية 2009، بين ممثلين عن "حركة شباب المجاهدين الصومالية"، والإرهابي يحيى جوادي في منطقة فوغارس بشمال مالي، وتناول اللقاء نقل الأسلحة من الصومال إلى مناطق نشاط القاعدة، كما توصلت إلى معطيات في غاية الأهمية حول وجود مسلحين صوماليين في صفوف جماعة الإرهابي يحيى جوادي في شمال مالي، وسمح تنصت مصالح الأمن على اتصالات هاتفية أثناء التحري حول مصير الرهائن الغربيين الستة نهاية 2008 بالتأكد من أن المكالمات جرت في جزء منها باللغة الصومالية، لتتأكد من تسلل عناصر صومالية مسلحة عبر صحراء بوديلي في جمهورية تشاد.

كما أثبت التحقيقات تنقل قيادي من "حركة الشباب المجاهد" إلى مالي مع مرافقين له، حيث التقى أحد أبرز قادة القاعدة في الصحراء، وسبقت هذا اللقاء عدة اتصالات بين جماعات صومالية وفرع تنظيم القاعدة في الساحل، وقد تم اللقاء بالتنسيق مع إرهابيين سودانيين وتشاديين.

---

[1] - Botha Anneli, "**Terrorism In the Maghreb, the transnationalisation of Domestic Terrorism**

[2]- UNESCAP، **The Protection of Older Persons and Persons with Disabilities**، High-level Meeting on the Regional Review of the Madrid International Plan of Action on Ageing، ESID/HLM-MIPAA/2، 2007. Website، http،//www.un.org/esa/socdev/ageing/documents/review_map/Philippines.pdf

[3] - Ibid

وجاءت هذه التطورات، بناء على إيعاز من القيادة المركزية لتنظيم القاعدة في باكستان التي أمرت أتباعها بتوجيه نشاط العناصر الإرهابية المنضوية تحت لواء إمارة الصحراء، إلى جبال تشاد، والتسلل إلى دارفور في السودان، لإطلاق "إمارة إفريقيا في تنظيم القاعدة"، وهذا ما أكدته التحقيقات التي أجريت من قبل أجهزة أمن عدة دول مغاربية.

وقد أثارت أنباء اتصال حركة الشباب المجاهدين الصومالية بإمارة القاعدة في صحراء مالي استنفار أجهزة الأمن في ليبيا والسودان والجزائر، وقررت مصالح الأمن تكثيف نشاط جمع المعلومات في مناطق عدة منها هضبة جادو النيجرية **وواد** أزوراك في مالي والحدود التشادية النيجرية.

وقد طلب الإرهابي يحيى جوادي، المكنى أبو عمار، مساعدة الحركة الصومالية عبر تهريب بعض أنواع الأسلحة الأكثر تطورا إلى معاقل إمارة الصحراء في قاعدة المغرب في مالي والنيجر، وإمداد عناصرها بمقاتلين صوماليين، خاصة مع حاجة قاعدة المغرب لتنشيط تهريب السلاح من الصومال الذي يعرف بأنه أحد أكثر مناطق العالم نشاطا في مجال تجارة السلاح غير المشروع.

5: خطف الدبلوماسيين والسياح الغربيين: [1] تمكنت "القاعدة" في المنطقة من فرض نفسها رقما فاعلا في المعادلة الأمنية، بمنطقة الساحل الإفريقي من خلال أعمال الخطف التي استهدفت رعايا غربيين، ومقايضة الإفراج عنهم بمبالغ مالية ضخمة تستعمل عادة في شراء أسلحة ومتفجرات.

ثانيا: حادثة تيغنتورين 2013:

يمكن اعتبار الهجوم الأخير الذي تبنته الجماعات الإرهابية على محطة ضخ الغاز في عين أميناس بالجزائر علامة فارقة في الخارطة الأمنية في الجزائر سواءا

[1] *Botha Anneli، "**Terrorism In the Maghreb، the transnationalisation of Domestic Terrorism**"، institute of security: studies، N°.144، June 2008*

من حيث طبيعة التهديد أو الهدف أو حتى مستوى الرد الأمني، وهي عملية غير مسبوقة في عمل الجماعات الإرهابية – تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المركب 25 مليون متر مكعب يوميا موجه للتصدير – [1]، ففي 16 جانفي 2013 أقدمت جماعة "اللواء الملثمين" أو كما يطلقون على أنفسهم "لواء المقنعين بالدم" على احتجاز مئات العمال كرهائن من محطة الغاز، وانتهت عملية احتجاز الرهائن التي استمرت لمدة أربعة أيام عندما اقتحمت القوات الجزائرية المحطة، مما أدى إلى خسائر بشرية فادحة، وكانت نتيجة العملية إطلاق سراح العمال الجزائريين الذين بلغ عددهم 685 عامل، إضافة إلى 107 من أصل 123 من الأجانب العاملين بالمصنع، حيث قتل 37 رهينة و32 من الإرهابيين وقد بلغ عدد الضحايا الإجمالي للحادثة 160 قتيل[2].

وقد تضاربت الآراء والمواقف حول حادثة تيغنتورين إذ تحمل دلالات كثيرة منها:

– قاعدة الغاز وذلك على أساس أن مثل هذه العملية الواسعة النطاق يتطلب الإعداد لها من حيث التخطيط اللوجيستي، الموارد والإمكانيات وعامل الزمن، وهو ما لا يمكن – حسب رأيهم – تحقيقه في هذا الوقت القصير[3].

– "البصمة الإجرامية المتعددة الجنسيات" حيث شارك في هذه العملية مسلحون من ثمانية جنسيات: كندية، مصرية، ليبية، موريتانية، نيجيرية، مالية، فرنسية وجزائرية، وهو ما يشير إلى ما يمكن تسميته "**عولمة الإرهاب**".

– يعتبر الحسم العسكري للهجوم الإرهابي على القاعدة من طرف الجزائر بمثابة رسالة موجهة للتنظيمات الإرهابية مفادها أنها لن تكون فناءا خلفيا تحكمه توازنات الوضع في مالي، وعلى الجماعات الإرهابية أن تدرك جيدا

([1]) عمر سعداوي، مرجع سابق، ص53.

([2]) فريدوم أونوها، **التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة**. مركز الجزيرة للدراسات، 13فيفري2013، ص11.

([3]) فريدوم أونوها، مرجع سابق، ص11.

بعدم المراهنة على أي عملية مشابهة في المستقبل، لأن الجزائر لا تقبل التفاوض مع الإرهابيين سواء في عين أميناس أو في أزمات مماثلة.

– صدّرت الجزائر أزمة تيغنتورين من منظور أنها نتيجة مباشرة للتدخل الأجنبي بالمنطقة لتبرر موقفها السابق والمتمثل أساسا في رفض هذا التدخل. وهذا ما يوضح أولوية البعد العسكري في السياسة الدفاعية الجزائرية.

المطلب الثاني: تأثير الجريمة المنظمة.

تشكل الجريمة المنظمة تهديدا جديدا للأمن القومي، ففي بادئ الأمر تركز الاهتمام على الجماعات المتطرفة المرتبطة بتنظيم القاعدة بالساحل والصحراء وتجاهل العلاقة بين تنظيم القاعدة والتنظيمات الإجرامية الأخرى وما تمثله من مصادر تمويل لها، بالإضافة إلى المساحات الصحراوية الشاسعة بين دول الساحل والصحراء وطبيعة التضاريس الصعبة وقلة الإمكانيات والمواد المتاحة مع القصور الواضح في آلية التنسيق والتعاون الأمني بين دول المنطقة كذلك جعل هذه الأخير موطن لنشاط جماعات الجريمة المنظمة بكل أنواعها وأشكالها من: تهريب، تطرف، تجارة المخدرات...، واستغلال حدود هذه الدول للتحرك بسهولة وتنفيذ عملياتها وبالتالي تهديد أمن واستقرار هذه الدول بما فيها الجزائر، إذ يقوم تجار المخدرات بالدفع للجماعات المسلحة ما يشبه ضريبة مرور تقدر بـ10%من قيمة الحمولة، كما تقوم بعض الفصائل المسلحة بتأمين وحماية قوافل المخدرات مقابل أجر. [1]

أما نشاط وتحركات جماعات الجريمة المنظمة فتبدأ من مالي (منطقة كيدال) نحو الجنوب الجزائري وبالتحديد منطقة الطاسلي عبر ليبيا، اتجاه أوربا (إيطاليا)، ومن خليج غينيا نحو الجزائر كما أن هذه الأخيرة أصبحت تجسيدا لأهم مناطق العبور واستهلاك المخدرات أهمها: القنب الهندي وذلك انطلاقا من البوابة الغربية للحدود

[1] ولفرام لاشر، **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء.** مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، سبتمبر 2012، ص ص 70، 71.

الجزائرية –المغربية–عبر تلمسان (مغنية) ووهران، أدرار، غرداية، تندوف، بشار، وغيرها من المدن الصحراوية. [1]

وأصبح اسم القاعدة في المغرب الإسلامي لا يذكر إلا وهو مرتبط بعملية اختطاف رهائن أو تهريب مخدرات أو سرقة وكالة مصرفية .وأصبح التداخل بين الجريمة المنظمة والإرهاب قويا لدرجة أن بعض المحللين مثل "جان بابتيست كاربونتيي" بدؤوا يتحدثون عن تحول القاعدة من ممارسة الإجرام بهدف تمويل الإرهاب إلى اتخاذ الإرهاب غطاءًا لممارسة الجريمة من أجل جني المال، وقال قاضي مكافحة الإرهاب الفرنسي "جان لويس بروكيير": "هناك شبكات مالية دولية موجهة لتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات والسجائر المهربة وتجارة البشر، بدون تمييز، وهذه الشبكات المرتبطة بشكل وثيق بالقاعدة في المغرب الإسلامي، من جهة، وبكارتيلات المخدرات في أمريكا الجنوبية، من جهة ثانية، تمثل خطرًا كبيرًا على استقرار المنطقة"[2].

ويضيف "بروكيير" أن مخطط القاعدة في المنطقة يتمثل في إضعاف نفوذ دول الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية، التي تشكل معبرًا للكوكايين القادم من جنوب أمريكا باتجاه الأسواق الأوروبية، وأشار إلى أن القاعدة تسعى إلى بسط سيطرتها على هذه المناطق عبر التغلغل في المجتمعات المحلية باستعمال المال الذي تجنيه من عمليات الاختطاف ومن تجارة المخدرات وغيرها من الأعمال الإجرامية ويقول بروكيير: "إن قاعدة المغرب الإسلامي لن تكتفي بالمجال الذي تسيطر عليه اليوم في مالي والنيجر، والذي تتخذه كقاعدة خلفية للارتداد والاختباء"[3].

---

[1] أبصير أحمد طالب، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: علاقات إستراتيجية ومستقبليات، جامعة الجزائر، 2010، ص 102.

[2] - مواسي لحسن. **"اختطاف الرهائن وتجارة المخدرات تهيمن على نشاط قاعدة المغرب الإسلامي"**. تغطية لأشغال منتدى ميدايز الثالث بطنجة حول الرابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب، 2010/12/8، في:
""http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2010/12/08/feature-01"

3 - نفس المرجع السابق.

يجد تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي في شبكات وبارونات المخدرات حليفا مهما لتوفير التمويل اللازم في ظل تشديد الخناق على مصادر التمويل التقليدية في إطار سياسة تجفيف منابع تمويل الإرهاب، إذ أصبح الاتجار بالمخدرات يشكل عصب الحياة بالنسبة للمجموعات الإرهابية النشطة بشمال إفريقيا ومنطقة الساحل الصحراوي.وهنالك عدد من الشواهد والتأكيدات الرسمية عن وجود تحالف بين الجماعات الإرهابية من جهة وبارونات المخدرات من جهة أخرى في شمال إفريقيا، فقد قال مسؤول مكافحة التهريب والمخدرات في هيئة الجمارك الجزائرية "أرزقي هناد" في تقرير قدمه عن التهريب وتهريب المخدرات في الجزائر إنه: "في غالب الأحيان ثبت أن هناك علاقة بين شبكات تهريب السلع والمخدرات التي تقوم بتبييض أموالها وتمويل الإرهاب في بعض المناطق في الجزائر"، وتفيد مصالح الأمن الجزائرية وكذا تقارير الأمم المتحدة إن بعض المجموعات الإرهابية التي تنشط في الصحراء والساحل لها صلات مع شبكات تهريب المخدرات، حيث تقوم بتأمين مسالك لها مقابل تلقي أموال طائلة[1].

وبرزت الصلة أكثر بين الإرهاب وتجارة المخدرات نتيجة لظهور عدد من المتغيرات المؤثرة في منطقة الساحل الافريقي والمناطق المجاورة لها في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، ويمكن حصرها في أربعة متغيرات رئيسية:

1- إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر انضواءها تحت لواء تنظيم القاعدة.

2- قيام ما يعرف بثورات الربيع العربي أو الحراك السياسي الذي عرفته عدد من دول شمال إفريقيا (تونس، مصر، ليبيا)، وما نجم عن ذلك من فراغ أمني عزز النشاط الإرهابي والتهريبي للمخدرات والأسلحة وسلع أخرى، كما هو الحال سيناء

[1] ـ عثمان لحياني. **"الجزائر تكشف عن علاقة بين تهريب المخدرات وخلايا إرهاب"**. تقرير للعربية نت، 27 جوان 2013، في:
"http://www.alarabiya.net/ar/north- africa/algeria/2013/06/27/".

المصرية وعلى الحدود الليبية مع تونس والجزائر ودول الساحل الإفريقي، وفي منطقة الشعانبي على الحدود بين الجزائر وتونس.

3- سيطرة الجماعات المتشددة على منطقة الساحل الإفريقي عموما وشمال مالي خصوصا.

4- النشاط المتزايد لعصابات تهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية في دول غرب إفريقيا.

أولا: تجارة المخدرات.

يعتبر الاتجار بالمخدرات من التهديدات الجديدة المؤثرة على الأمن القومي الجزائري وتداعياته السلبية تعود على الوحدات المرجعية المعنية بالأمن الجزائري (الدولة، المجتمع ومجتمع الأفراد) الذي يتطلب استراتيجيات مختلفة (عسكرية وغير عسكرية) للتصدي له، وقد ساعدت عوامل منها:

- فساد الأنظمة الجنائية في إفريقيا.
- الحروب والنزاعات.
- انكشاف الجزائر من الجنوب لضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثيرات السلبية لتجارة المخدرات على الأفراد، وتشير الأرقام من: كميات القنب الهندي، الكوكايين والهروين المضبوطة في الجزائر والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، إلى خطوة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري. [1]

حيث سمحت سيطرة الجماعات المسلحة على شمال مالي بإعطاء امتيازات عديدة للنشاط الإرهابي ولنشاط بارونات المخدرات، بتوفير ممرات آمنة لعبور

[1] قوي بوحنية، **الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**. مرجع سابق، ص 8.

المخدرات بأنواعها للصحراء الإفريقية الكبرى وصولا إلى الدول المغاربية خاصة الجزائر والمغرب لتبلغ محطتها النهائية في أوروبا، بعد أن وضعت شبكات تهريب المخدرات الطرق التي توفرها الصحراء الإفريقية الكبرى في صلب إستراتيجيتها الجديدة لمواجهة الخناق المضروب عليها في طرق التهريب التقليدية نحو أوروبا، وكما يؤكد الباحث "عصمان واغ" فإن حدود الدول الأوروبية التي أصبحت محمية بشكل جيد ودائم لم تعد في كارتلات المخدرات التهريب عبرها، لذلك اتجهت الشبكات الدولية نحو الصحراء الإفريقية الكبرى كطريق رئيسي لتمرير بضاعتها[1].

ويضيف الخبير "بروكيير" أن مخطط القاعدة في المنطقة يتمثل في إضعاف نفوذ دول الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية التي تشكل معبرًا للكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية باتجاه الأسواق الأوروبية، وأشار أيضا إلى أن القاعدة تسعى إلى بسط سيطرتها على هذه المناطق عبر التغلغل في المجتمعات المحلية باستعمال المال الذي تجنيه من عمليات الاختطاف ومن تجارة المخدرات وغيرها من الأعمال الإجرامية، وأنها لن تكتفي بالمجال الذي تسيطر عليه اليوم في مالي والنيجر والذي تتخذه كقاعدة خلفية للارتداد والاختباء[2].

وقالت "صندي تليغراف" الصحيفة البريطانية المعروفة أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الإرهابية المتحالفة معه يجمع الملايين من الدولارات كل عام من وراء توفير المرافقة المسلحة لمهربي الكوكايين عبر الصحراء الإفريقية، وأضافت في تقرير نشرته في جانفي 2013، أن تكثيف المراقبة على تجار المخدرات عبر الطرق التقليدية للتهريب دفع بعصابات المخدرات في أمريكا الجنوبية إلى تهريبه إلى الأسواق الأوروبية عبر إفريقيا، وهو ما يعود بفوائد مالية ضخمة على الفرع المغاربي للقاعدة والتنظيمات الإرهابية المرتبطة به، ونقلت ذات الصحيفة عن

1 - Ousmane Wague. Op. Cit.

2- مواسي لحسن. مرجع سابق.

مدير برنامج مكافحة الإرهاب في معهد واشنطن "مات ليفيت" قوله: "إن كميات متزايدة من الكوكايين تصل إلى الأسواق في بريطانيا وأوروبا من غرب إفريقيا عبر المناطق الخاضعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبحماية التنظيم"، مصيفا أن: "التنظيم يسيطر على مساحات واسعة من الأراضي ويوفر لمهربي الكوكايين الحماية والأمن وممرات آمنة عبر الصحراء لتهريبه إلى أوروبا في المقام الأول [1].

وبين تقرير أعده الموفد الأممي الخاص لمنطقة الساحل "رومانو برودي" أن منطقة الساحل صارت معبرا للمخدرات، وأشار التقرير إلى أن 18 طنا من الكوكايين تبلغ قيمتها 1.25 مليار دولار، انتقلت سنة 2012 عبر غرب إفريقيا وانتقل قسم منها عبر الساحل[2].

ويبدو أن عملية احتجاز الرهائن بالمنشأة الغازية بتيقنتورين بعين صالح قد دفعت بالكثير من المهتمين ومن المتخصصين في القضايا الأمنية إلى إثارة ما يسمى بالعلاقة القائمة بين المجموعات الإرهابية النشطة بشمال إفريقيا ومنطقة الساحل الصحراوي، خصوصا تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وتجار المخدرات، وتحديدا الكوكايين، كما أشارت صحيفة "الصنداي تليغراف" في تقريرها وبلغة الأرقام، إلى أن 35 طناً من الكوكايين تمر حالياً عبر غرب إفريقيا كل عام وفقاً لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، وصرح متحدث باسم وكالة مكافحة الجرائم المنظمة الخطيرة في بريطانيا، قائلا: "الصحراء الإفريقية أصبحت معبر كوكايين أمريكا اللاتينية لأوروبا وتجارته تدر 900 مليون سنويا"[3].

---

[1] ـ **القاعدة ببلاد المغرب تجني الملايين سنويا من تجارة المخدرات.** جريدة صوت الأحرار، العدد الصادر في 2013/01/28، في: "http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/8315.html"

[2] ـ جريدة الخبر الجزائرية، عدد 7107، 17 جوان 2013.

[3] ـ **القاعدة ببلاد المغرب تجني الملايين سنويا من تجارة المخدرات.** مرجع سابق.

أصبحت طرق تهريب المخدرات في غرب إفريقيا فرصا للمنظمات الإرهابية لكسب عوائد مالية، وتسمح عدة عوامل منها، الحدود (البرية والبحرية والجوية) الهشة من الناحية الأمنية في المنطقة، وانتشار الفساد، والتعاون والتواطؤ بين الأطراف الفاعلة الحكومية وعصابات المخدرات، باستمرار تدفق المخدرات إلى وعبر غرب إفريقيا، فالكوكايين القادمة من أمريكا اللاتينية والمتجهة إلى أوروبا هي الأكثر ربحا من بين أنشطة الاتجار في المنطقة، وجل الكوكايين التي يتم ضبطها تأتي من البرازيل أو كولومبيا أو البيرو، ثم تصل غرب إفريقيا من خلال بنين وكوت ديفوار وغينيا بيساو ونيجيريا عن طريق البر والجو والبحر، ووفقا لمكتب المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة، فقد بلغت مضبوطات الكوكايين في غرب إفريقيا في عام 2007 ذروتها إذ سجلت 47 طن، (بقيمة ملياري دولار) تمر عبر غرب إفريقيا سنويا، ويمر أكثر من طن من تلك الكمية عبر "دولة المخدرات" غينيا بيساو التي أصبحت مركزا تشحن منه المخدرات المتجهة إلى أوروبا، مما يثير المزيد من القلق بشأن هذه الظاهرة[1].

وتوجهت عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية لهذه الإستراتيجية كحل بديل، بعد أن عرفت السوق الاستهلاكية في أمريكا الشمالية تشبعا، وتزايد نفوذ العصابات المكسيكية، والرقابة المحكمة على طرق التهريب في الكاريبي، وهذا ما جعلها تركز على الوصول للسوق الأوروبية مستغلة البيئة غير المستقرة في غرب إفريقيا ووجود شبكات نشيطة وطرق تهريب سالكة، واستقر عدد من تجار الكوكايين اللاتينيين في المنطقة لإدارة أعمالهم عن قرب.. ويخشى عدد من

[1] - فريدوم سي أونوها و جيرالد إي إزريم الحناشي. **"غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الثاني)"**. مرجع سابق.

المراقبين أن تكونوا الخطوة التالية لتجار الكوكايين هي العمل على تحويل غرب إفريقيا إلى منطقة إنتاج[1].

ثانيا: تبييض الأموال.

تعاني الجزائر –شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول– من وجود عدد من الجرائم التي يمكن استغلال محصلتها في جرائم غسيل الأموال، وتشير الإحصائيات المقدمة من السلطات الجزائرية أن القضايا المتعلقة بتبييض الأموال خلال السنوات ما بين 2007 و2009 كانت كالتالي: في 2007 كانت أربع قضايا، في 2008 ارتفعت إلى 11 قضية، وفي 2009 كانت هناك 9 قضايا، واستنادا لفريق التقييم من خلال زيارته الميدانية وتصريحات السلطات أن الرشوة واستغلال النفوذ وتمويل الإرهاب تعد من الجرائم الأصلية المرتكبة بكثرة في الجزائر والتي تدر أموال غير مشروعة يتطلب تبيضها.

ومن أهم هذه الأنشطة الإجرامية التي تعتبر مصادر للأموال غير المشروعة نجد: تجارة المخدرات، تهريب السجائر، كذلك ابتزاز المواطنين عن طريق العنف أو التهديد وكذلك عمليات السطو على الشركات لنهب ممتلكاتها بالإضافة إلى أعمال الخطف وطلب الفدية التي تكاثرت في الآونة الأخيرة. [2]

ثالثا: التجارة غير الشرعية للأسلحة

تعتبر تجارة الأسلحة غير الشرعية موضوعا شائك ومعقدا وقد أرّق الأنثربول والمخابرات في كافة العالم فتفشي الأسلحة بين المتمردين والإرهابيين والميليشيات أمر

1- Stephen Ellis. "**West Africa's international drug trade**". African affairs: 2009, p. 72.

(2) "**مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب**". مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير التقييم المشترك، الجزائر، 9 ديسمبر 2010، ص 19.

خطير بالنسبة لأمن الفرد والدولة، لذلك فقد نشأت سوق موازية لتجارة الأسلحة الرسمية وهي "السوق السوداء".[1]

وفي إطار حماية الحدود ومحاولة التهريب والتجارة بالأسلحة تمكنت مفرزة الجيش الوطني التابع للقطاع العملياتي بتندوف يوم 4 ديسمبر 2014 في منطقة "عرق أقيدي" من القضاء على مجموعة من المهربين للسلاح، فتم استرجاع كمية من الذخيرة ومسدس رشاش (FM)، وفي إليزي تم استرجاع مخزنين للذخيرة موجه للتهريب، كما تم توقيف جماعة مهربين (23 شخص من جنسيات إفريقية) واسترجاع ذخائر السلاح، أما في تبسة وفي نفس السنة تم القبض على أربعة متاجرين للسلاح وحجز كميات من البنادق والذخيرة والألغام.

كما تنتشر عملية تهريب السلاح في تندوف القادمة من موريطانيا (منطقة الزويرات) التي تعتبر حلقة وصل بين جنوب الصحراء وشمال إفريقيا نحو الجزائر، وقد أضحت المنطقة ما بين شمالي مالي وشمال موريطانيا، والحدود المغربية الجزائرية الجنوبية تعرف "بمثلث الموت" لتجارة السلاح فيها، وهي المنطقة التي تشهد تنظيمات مسلحة والواقعة تحت إطلاق النار بفعل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وفئة من الطوارق وجماعات مسلحة أخرى وهو ما يؤكد الارتباط الوثيق بين الجريمة المنظمة والإرهاب. [2]

كما تنشط عدة شبكات في تهريب الأسلحة: شبكة "ولد الميلس": وهي متخصصة في تهريب السلاح وتنشط بين شمال مالي وتندوف (الجزائر) ولها ارتباطات بالعديد من الجزائريين.[3]

---

[1] محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص 2.

[2] **مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة**، مرجع سابق، ص 21.

[3] حياة زلماط، **"التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء"**. من الموقع:
.http://www.alkhabar.ma(4-05-2015)

وقد ساهم تصاد النزاع في مالي من ازدياد حجم تجارة الأسلحة نحو الجزائر، كذلك بفعل أزمة ليبيا نتيجة فتح مخازن الأسلحة من طرف النظام الليبي مما أدى إلى عمليات نهب وتخزين لها من طرف المنظمات الإجرامية والإرهاب، وتتجاوز كمية الأسلحة المتاجر بها عبر الساحل الإفريقي 80 مليون قطعة يتم تهريبها عبر محاور هي:

- من النيجر نحو مالي ثم الجزائر، أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا والجزائر.
- من القرن الإفريقي نحو التشاد، ومن التشاد نحو الدول الأخرى في شمال إفريقيا.
- عقب الأزمة الليبية أصبح التهريب يتم من ليبيا نحو دول الساحل ومن تم نحو الجزائر.[1]

وقد أوضح قائد المجموعة الخامسة للدرك الوطني الصلة الموجودة بين شبكات نقل المهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل الإفريقي باتجاه الجزائر وشبكات تهريب الوقود الجزائري باتجاه النيجر، وشبكات تهريب السجائر انطلاقا من مالي مرورا بتمنراست ثم بالحدود مع جانت باتجاه ورقلة، مع شبكات التهريب والمتاجرة بالأسلحة. "إذ تستغل عائدات التهريب باختلافه لشراء الأسلحة من مالي والنيجر لتمريرها عبر الحدود الجزائرية باتجاه الشمال"[2] وبرأي القائد، فإن الأسلحة التي لا تزال شبكات تهريبها والمتاجرة بها قريبة من الحدود الجزائرية النيجرية، تتحين الفرصة لتمريرها إلى دول المغرب العربي وفي مقدمتها الجزائر.

وتعتبر دول، تشاد ومالي والنيجر مصدرا للأسلحة المسوّقة من طرف شبكات متخصصة في المتاجرة بالأسلحة في الجزائر، وهي أسلحة قديمة مصدرها الدول الأوروبية المصنعة للأسلحة، والتي تتخلص من مخزونها إما المستعمل أو من الجيل

---

(1) ولفرام لاشر، مرجع سابق، ص ص 73، 74.

2 - خليفة راشد الشعالي، **الجريمة الدولية**، الدورة التدريبية الإقليمية الثانية لموظفي الشرطة بالمكاتب المركزية الوطنية في شمال إفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط، أبو ظبي، من 04 إلى 14 مارس.2000

القديم ببيعها للمعارضة المسلحة والمليشيات بدول الساحل، إلى درجة أصبحت الأسلحة بتلك الدول تباع جهارا نهارا في الأسواق.

رابعا: التهريب والاتجار غير المشروع في النساء والأطفال:

حيث يعتبر من النشاطات الإجرامية التي أخذت بعدا جغرافيا هائلا في المنطقة، لاسيما الدعارة، أي الاستغلال والاسترقاق الجنسي، حيث تستغل المنظمات الإجرامية هذا المجال، عبر شبكات منظمة مختصة في جلب النساء والأطفال من دول جنوب الصحراء الفقيرة للجزائر، كخطوة أو كمعبر لنقلهم إلى أوربا لاستغلالهم في الدعارة والاسترقاق الجنسي[1] وعادة ما يسلكون نفس مسار المهاجرين غير الشرعيينوهنا نلاحظ بأن أعلى نسب المصابين بداء السيدا في الجزائر سجلت بين القاطنين في الولايات الحدودية الجنوبية.

بالإضافة إلى ما ذكرناه، من المجالات الرئيسية التي تنشط فيها المنظمات الإجرامية في المنطقة، لتحقيق الأرباح، فإن العصابات الإجرامية، تقوم بأنشطة أعمال إجرامية أخرى، لتحقيق الغرض الأساسي، وبهذا يكون لها مجالات إجرامية أخرى، يمكن اعتبارها وسائل لتحقيق الهدف المرجو [2] وهي:

تبييض الأموال: تعد جرائم غسل الأموال القذرة من الجرائم الاقتصادية، وأهم الجرائم الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الوطني، حيث تقوم المنظمات الإجرامية بغسل وتبييض الأموال القذرة، المتحصل عليها من الأنشطة الإجرامية الرئيسية للإجرام المنظم، وتوظيفها في مشاريع مشروعة، وعلى سبيل المثال يقوم التنظيم الإجرامي بتنقية الأموال أي غسيل الأموال عن طريق بعض الأعمال الشرعية في الكازينوهات، والنوادي الليلية والمطاعم والفنادق وشركات الشاحنات وموزعي تجارة الأطعمة

---

[1] - عبد العزيز العشاوي: **أبحاث في القانون الدولي الجنائي**، ج2، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص224

[2] - **تقرير لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية**، عن أعمال ندواتها في فيينا في الفترة من 30-21 افريل.1992

بالجملة، كما يقوم التنظيم الإجرامي بأعمال البنوك والاستثمار والبناء والإلكترونيات والخدمات الطبية.[1]

وتستخدم هذه العصابات الإجرامية، الشركات والبنوك كواجهة لغسل الأموال، بالإضافة إلى مستشارين ورجال محاماة، وكل هؤلاء يعملون وفقا لنظام دقيق، يهدف إلى إثبات مصادر مكان الأموال، ويتم تحويلها إلى بلد الانتماء، حتى تستتر بما يعرف بالوعاء الدبلوماسي الضريبي، الذي تتمتع فيه الودائع المصرفية والتجارية بالأمان والسرية، وتمر عملية غسيل الأموال المحصلة بطرق غير شرعية، أي من التجارة في المخدرات أو الأسلحة أو العصابات الإرهابية، أو نتيجة لارتكاب جريمة خطيرة أخرى، بعدة مراحل، حتى تبدو وكأنها محصلة من مصدر شرعي، لا تشويه فيه، وهذه العمليات من شأنها أن تضرب الاقتصاد الوطني، وتفقده استقراره[2].

بالإضافة إلى: استعمال العنف والتهديد به، التسلل إلى هياكل الإدارة الحكومية والهياكل السياسية، استخدام الرشاوى والتبرعات لتمويل الحملات الانتخابية والسياسية لبعض السياسيين أو بعض الأحزاب، تزييف وتزوير العملات، الاتجار غير المشروع في المسروقات. كل هذه الأمور موجودة في الساحل الإفريقي على الرغم من عدم تمكننا من جمع الإحصاءات والمعلومات الكافية عنها لضيق الوقت، إذ تطالعنا الصحف يوميا بأخبار عن حالات لمثل هذه الجرائم.

للإرهاب علاقة وطيدة ومعقدة في كثير من الأحيان مع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.. خلال الحرب على الإرهاب في الجزائر، كان أمراء الـ (GIA)، لا يجندون فقط العديد من المجرمين في صفوفهم، ولكنهم غالباً ما يديرون اقتصاداً موازياً من الشركات التجارية المشبوهة ومضايقات الابتزاز[3] ومع تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتوسيع نطاق عملها، من خارج الجزائر إلى الشمال المالي وما **وراءها**، ازداد الارتباط بالجريمة

1 - المرجع نفسه

2 - المرجع نفسه

3 - Luis Martinez, **La guerre civile en Algérie** , Paris: Karthala, 1998, 324-5.

المنظمة. وكان شمال مالي تقليديا مفترق الطرق التجارية، ويعتبر التهريب في المنطقة جزءا من سبل العيش المحلية. ومعظم البضائع المهربة تتعلق بالسلع المشروعة مثل المواد الغذائية والبنزين والسجائر. ولطالما استغل المهربون فرق السعر بين الأماكن التي يتم فيها دعم السلع من قبل الدولة (على سبيل المثال الجزائر وليبيا) [1]، يتضح ذلك من سمعة الإرهابي مختار بلمختار، المعروف أيضا باسم السيد مارلبورو، نتيجة أنشطته الثانوية في تهريب السجائر[2].

كما أن شمال مالي يعتمد كلياً على الواردات الجزائرية فالشاحنات العابرة للحدود الجزائرية تجمع بين نقل سبل العيش والزيارات العائلية وتهريب السلع المشروعة السابقة الذكر وغير المشروعة في بعض الأحيان. لكن هذه المصفوفة من الشبكات، ودورها التقليدي في المجتمعات الحدودية تعطلت بشكل كبير على مدى العقد الماضي[3].

لقد مكنت تجارة المخدرات الجماعات الإرهابية المختلفة، وأضعفت حكومة ضعيفة بالفعل وقوضت حكم القانون في مالي.

وبحلول نهاية القرن، واجهت عصابات المخدرات في أمريكا الجنوبية ضوابط أكثر صرامة للموانئ والمطارات في أوروبا، فقرروا فيما بعد استغلال نقطة ضعف إفريقيا: خليج غينيا. التي تمتد من ليبيريا إلى غينيا بيساو، وجميعها لديها مؤسسات

1 - Wolfgam Lacher, **Organized Crime and Terrorism in the Sahel**, German Institute for International and Security Affairs, 2011, accessed 25 November 2015, http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2011C01_lac_ks.pdf

2 - Sergei Boeke**, Mokhtar Belmokhtar: A loose Cannon?**, ICCT Commentary, 3 December 2013.

3 - Judith Scheele, **Smugglers and Saints of the Sahara**,Cambridge University Press , New York, 2012.

حكومية ضعيفة. وأحيانا فاسدة، وفي بعض الأحيان حتى على المستوى الرئاسي، من خلال المبالغ الضخمة التي ستقدمها الكارتلات[1].

لقد طور البارونات طريقا جديدا للكوكايين، أطلق عليه من قبل وكالات إنفاذ القانون"الطريق السريع" الذي يمتد من البرازيل إلى خليج المكسيك إلى خليج غينيا. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المكلف بالمخدرات والجريمة، مرر عام 2013 أروند 18around طنا من الكوكايين على هذا المسار إلى أوروبا[2]. حيث تُنقل المخدرات بالطائرة، وتهبط في أحد المطارات العديدة المهجورة في عدد لا يحصى من الجزر الواقعة قبالة سواحل المستعمرة البرتغالية السابقة غينيا–بيساو. في بعض الأحيان، تطير الطائرات إلى الداخل، حيث تعتبر " Air Cocaine" هي أشهر وسيلة للنقل. في عام 2009، هبطت طائرة بوينج 727، قادرة على حمل 100 راكب أو 10 أطنان من البضائع، على مدرج مؤقت في صحراء شمال مالي، ليس بعيدا عن قاو[3]. ولم تكن هناك حاجة للطائرة للإقلاع، حيث أن القيمة الحقيقية تكمن في الحمولة التي تم تفريغها في مركبات رباعية الدفع. فتم إشعال الطائرة، وظهرت تقريبا أعراض لجميع الحالات التي تنطوي على المخدرات، كشفت أن الجماعات المسلحة تتواطأ مع الشخصيات الحكومية المحلية.

1- James Traub, **Africa's Drug Problem**, *New York Times*, 9 April 2010, accessed 25 November 2015, http://www.nytimes.com/2010/04/11/magazine/11Trade-t.html?_r=0 and Adam Nossiter, **Leader Ousted, Nation Is Now a Drug Haven**, *New York Times*, 1 November 2012. http://www.nytimes.com/2012/11/02/world/africa/guinea-bissau-after-coup-is-drug-trafficking-haven.html accessed 25 November 2015.

2 - Antonio L. Mazzitelli**, The New Transatlantic Bonanza: Cocaine on Highway 10**, *Western Hemisphere Security Analysis Center* 22 (2011), accessed 25 November 2015, http://digitalcommons.fiu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1021&context=whemsac.

3 - United Nations Office on Drugs and Crime, **Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment**, UNODC, 2013, accessed 6 November 2015, http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013_EN.pdf

لقد أصبحت مدينة غاو مركزًا لنقل الكوكايين، وبشكل عام يتم استكمال التدفق بين الشمال والجنوب من الغرب إلى الشرق لنقل الحشيش، من المغرب إلى الشرق الأوسط. وكل من الجماعات الإرهابية في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وفرعهاMUJAO ، متورط، وشمل هذا التورط الجماعات المتمردة العلمانية المختلفة كذلك[1]. **وهكذا تظهر في الشاشة صورة معقدة عند تحالف الجميع باسم الجريمة.**

حيث كشفت أرقام رسمية في الجزائر عن تصاعد وازدياد هذا النشاط من الإجرام المنظم نتيجة التهريب الكبير لهذه المادة حيث قدرت كمية الوقود المحولة سنويا إلى خارج الحدود الجزائرية المغربية، الشرقية وحتى الجنوبي بـ 1,5 مليار لتر والتي انعكست سلبا على الجزائر وتأثر بذلك الاقتصاد الوطني والخزينة العمومية التي تتكبد خسائر تقدر بـ100 مليار سنتيم سنويا، إذ يقدر الوقود المحول سنويا إلى الخارج وبطريقة غير قانونية بـ 1,5 مليار لتر –تسمح هذه الكمية بتزويد 600 ألف سيارة خارج الحدود– [2]

كما تم حجز 5000 لتر من زيت المحركات و2000 لتر من البنزين، كما تمكنت مفرزة أخرى تابعة للقطاع العملياتي لعين "قزام" يوم 30 نوفمبر 2014 بحجز 4000 لتر من الوقود، وإثر كمين قام به الجيش الوطني التابع للقطاع العملياتي بتمنراست بتوقيفه ثلاث مهربين بثلاث شحنات تحمل 52000 لتر من الوقود موجهة للتهريب. [3]

وتكمن تأثيرا الإجرام المنظم على الأمن القومي الجزائري في:

---

[1] - WikiLeaks**, President of Mali Links Drug Trafficking to Terrorism**, Crethiplethi, 2010, accessed 25 November 2015, http://www.crethiplethi.com/wikileaks-president-of-mali-links-drug-trafficking-to-terrorism/usa/2010/

[2] سميرة بلعمري، **الجزائر تخسر 100 مليار سنويا بسبب تهريب الوقود**. جريدة الشروق اليومية، الجزائر، (د،س،ن)، ص 1.

[3] **مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة**. مجلة الجيش، العدد 618، الجزائر، جانفي 2012، ص 21.

– اللاستقرار السياسي في الجزائر وتمكين الجماعات الإجرامية من امتلاك العتاد والسلاح الذي تحتاجه في عملياتها. [1] وزيادة موجات العنف وانتشار الفساد والرشوة، والكسب الطائل للأموال بطرق غير مشروعة.

– تعريض الاقتصاد الوطني للمخاطر نظرا للممارسات غير القانونية للجريمة المنظمة التي تنشط في الجزائر بفعل الأوضاع الأمنية في دول الجوار والتي تمثل المناخ الأنسب لمثل هذه الأنشطة.

– الإضرار بمؤسسات الدولة الجزائرية، فضلا عما تسببه من فقدان ثقة في المسار الديمقراطي.

– تشكل الجريمة المنظمة خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني بسبب السلع المهربة بدون جمرك، الابتزاز والرشوة التي تطال المسؤولين في القطاع الخاص، التهريب الضريبي، والتشجيع على المعاملات المشبوهة، غسيل الأموال وإخفاء مصادرها غير المشروعة، ما يؤدي إلى الخسائر الاقتصادية على مستوى الأفراد، الشركات، والمؤسسات العمومية.

– تفشي الفساد فالجزائر من الدول التي سجلت المراتب الأولى من حيث درجة الفساد الذي ينخر جسد المجتمع الجزائري، إضافة إلى تفشي الأمراض وانتشار العنف واللاستقرار.[2]

خامسا: تأثير الهجرة غير الشرعية

مع نهاية عقد التسعينات وبداية الألفية الجديدة بدأت قضية الهجرة تتخذ بعدا أمنيا وتعتبر الأزمات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم سبب الرئيس وراء انتشار هذه الظاهرة كذلك الحروب والنزاعات وتمثل إفريقيا أكبر موطن ومصدر للهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط، وتعتبر الجزائر من بين السبل الرئيسية لمرور

---

[1] خديجة بوريب، مرجع سابق، ص 32.

[2] إلياس جوادي، ليلى لوكيل، **آليات مكافحة الجريمة المنظمة على المستوى الوطني**. ورقة مقدمة للملتقى الدولي: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة –الجزائر، 24-25 نوفمبر 2013، ص ص 09، 10.

المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا والأطلسي فأصبح موضوع الهجرة السرية تهديدا للجزائر في السنوات الأخيرة عبر الخطابات السياسية، الإعلامية وحتى الأكاديمية. [1]

وما أدى لتفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر هو موقعها الاستراتيجي الذي يمتاز بحدود شاسعة (1300 كلم مع النيجر، 1280 كلم مع مالي، 1250 كلم مع ليبيا، 1523 كلم مع المغرب 955 كلم مع تونس، 143 كلم مع الصحراء الغربية، 520 كلم مع موريطانيا، 1200 كلم من السواحل)، صعب من عملية مراقبتها مما شجع الكثير من المهاجرين الغير شرعيين على العبور لتتفاقم هذه الظاهرة مع بدايات 1990 حيث تدفق أكثر من 34 جنسية إفريقية وآسيوية نحو أوروبا عن طريق ليبيا والجزائر وتفشت هذه الظاهرة أكثر مع العشرية السوداء مما نتج عن ذلك تدهور لمستوى الأمني وانشغال قوة الأمن بمحاربة الإرهاب.

كذلك توالي الهجرات السرية إلى أقصى الجنوب الجزائري بفعل قيا اسبانيا بتسوية جماعية لكل المهاجرين غير الشرعيين، فأصبحت الجزائر بلد العبور لآلاف المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا. [2]

وتعرف الجزائر موجات من المهاجرين غير الشرعيين خاصة من إفريقيا جنوب الصحراء والساحل حيث يتمركز أغلبهم في الجنوب (الصحراء)، حيث تشير الدراسات الإحصائية إلى أن أعداد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر يقدرون بـ24 ألف مهاجر في 2005، أغلبهم يتمركزون في ولايات الجنوب المقدرين بـ 13900 مهاجر بنسبة 64,65 % وبالأخص في مدينة تمنراست التي تحتوي على 9722 من المهاجرين، لتقل أعدادهم في المناطق الأخرى،اذ يقدر عددهم في الغرب 4100 مهاجر غير شرعي بنسبة تقدر بـ19,07% أما ي الوسط فيقدرون بـ 2500 مهاجر

---

(1) أحمد إسماعيل، **قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب.** مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد الحادي عشر، مارس 2012، ص 68.

(2) بوحميدة عبد الكريم، **دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل**. مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي: دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد. جامعة تبسة، الجزائر، 28-29 ماي 2014، ص ص 7، 8.

أي 11,63% ويتناقصون كلما اتجهنا شرقا إلى 1000 مهاجر غير شرعي بنسبة 4,65%. [1]

وتعود أسباب تدفق موجات الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر لأن العديد من المهاجرين يعتمدون على ثلاث محفزات هي:

- استقرار الجزائر.
- الجزائر بحد ذاتها.
- الضفة الشمالية للمتوسط.

وفي دراسة قام بها الباحث "نصر الدين حمودة" لمركز (KARIM) حول الهجرة السرية، توصل إلى أن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء إقدام المهاجرين غير الشرعيين على التوجه للجزائر هي: أسباب اقتصادية واجتماعية بدرجة أكبر، ومن خلال عينة قام بها حيث اتضح أن 73% من المهاجرين غير الشرعيين قد هاجروا لأسباب اقتصادية (نقص العوائد في بلدانهم، البطالة، انغلاق الآفاق الاقتصادية والاجتماعية، الأوضاع السياسية المتردية).

وفيما يتعلق بتوجههم نحو الجزائر فيعود إلى:

- تحسن الوضع الأمني والاقتصادي في الجزائر ولو نسبيا، فتح الفرصة للمهاجرين غير الشرعيين بالعمل في السوق الجزائرية.
- تحول الجزائر من بلد عبور إلى بلد استقرار بالنسبة لهؤلاء المهاجرين نتيجة غلق الحدود الأوروبية وتضييق الخناق على الهجرة غير الشرعية وتجريمها. [2]

وتكمن تأثيرات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الجزائري في:

---

[1] المرجع السابق، ص 5.

[2] قط سمير، **الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/ عبر الجزائر: بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الداخلية.** ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي. جامعة 8 ماي 1945، قالمة –الجزائر، 24-25 نوفمبر 2013، ص ص 7، 8.

– الحضور المستمر للمهاجرين غير الشرعيين يعتبر منبع تهديد لارتباطه بعصابات التهريب وأشكال الإجرام المنظم (سرقة، قتل، اعتداءات، مخدرات...)، مما يشكل كل هذا الإحساس بالأمن.

– كما تساعد الهجرة غير الشرعية المنظمات الإجرامية والعصابات المعادية، وتسهل لهم التوغل داخل الجزائر.

– التأثير على استقرار المجتمع الجزائري والإخلال بالتوازن الديمغرافي خاصة في ولايات الجنوب، مما يشكل تهديدا لمواطني المنطقة، كذلك انتشار ظواهر عديدة منها: التشرد، التسول، البناءات الفوضوية مما يؤدي إلى اللاستقرار [1].

– انتشار الأمراض والأوبئة بفعل تدفقات المهاجرين غير الشرعيين خاصة في أقصى الجنوب الجزائري (تمنراست) مما أصبح يشكل تهديدا فعليا لسكان هذه المناطق [2].

– تهديد أمني يتمثل في اختلاط هؤلاء المهاجرين السريين بالجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية عبر الوطنية.

– المتاجرة بالمخدرات وذلك حتى يتمكن المهاجرين السريين من تمويل رحلاتهم الإجرامية كالقتل والسرقة (ارتفاع عدد الجرائم المرتكبة من قبل المهاجرين غير الشرعيين بالجزائر من 5031 إلى 10005 مهاجر من 1992 إلى 2003، وهذا ما يزيد من الأعباء الأمنية للجزائر من حيث التكفل بهم وحمايتهم، أو قد يشكلون تهديدا بحد ذاته. [3]

– ظهور الاقتصاديات الموازية الإجرامية أو اقتصاديات مدن المرور التي تتمحور حول: تأمين احتياجات المهاجرين غير الشرعيين في رحلاتهم عبر

---

[1] بوحميدة عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 17، 18.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

[3] مراد فيصل، مرجع سابق، ص ص 77، 78.

الصحراء من مؤن، ألبسة، أغطية والمأوى...وتنتشر هذه الاقتصاديات في الجزائر وبالتحديد عبر مدن: تمنراست، عين صالح، جانيت، وعين قزام. [1]

وتعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم التهديدات والمخاطر الأمنية بالنسبة للجزائر والقادمة من منطقة الساحل الإفريقي، نظرا للآفات الكثيرة التي تصاحبها، وارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة، مثل التهريب وتجارة السلاح والاتجار في النساء والأطفال، وتجارة المخدرات والتزوير في الوثائق الرسمية وتزوير الأوراق النقدية وتبييض الأموال، بالإضافة للأمراض والآفات الصحية المصاحبة لها. إذ تنطلق قوافلهم عادة من دول الساحل من تشاد والكامرون ونيجيريا وغانا ومالي وسيراليون والسنغال باتجاه النيجر أو مدينتي قاو وتمبكتو بمالي، لاختراق الحدود الجزائرية في طريقهم إلى أوربا.

وقد جاء في التقرير الذي أعدته لجنة من الخبراء بخلية علم الإجرام بقيادة الدرك الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الساحل الإفريقي، [2] أنه تم إحصاء 30 ألف مهاجر غير شرعي خلال الفترة الممتدة بين 2001 إلى غاية جانفي2007 ، وقدم هؤلاء حسبما تضمنه التقرير من مختلف الدول في مقدمتها دول الساحل الإفريقي وبعض الدول العربية ومن آسيا، ومن بين الـ 30 ألف مهاجر غير شرعي، تم إحصاء 1683 امرأة و 1300قاصر,

وحسب الدراسات البيانية التي تضمنها التقرير فإن أعلى نسبة للهجرة غير الشرعية من تلك البلدان باتجاه الجزائر كانت سنة 2005 بعدد فاق الـ 6600 مهاجر غير شرعي وأقل نسبة سجلت سنة 2003 بعدد يزيد عن الـ 1800 ومن مجموع المهاجرين الموقوفين يوجد 7700 مهاجر أدانتهم العدالة بالسجن، فيما أمرت بالإفراج المؤقت عن 1854 شخصا، وتم ترحيل البقية وعددهم 20 ألف مهاجر غير شرعي إلى بلدانهم.

---

(1) أبصير أحمد طالب، مرجع سابق، ص 85.

2 - أحمد جلال عز الدين، **الإرهاب والعنف السياسي**، كتاب الحرية، القاهرة، العدد العاشر، ص.89

وقد عالجت مصالح الدرك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2007، 151قضية تورط فيها 899 مهاجرا غير شرعي، من بينهم تسع نساء، ومن مجموع كل هؤلاء هناك 495 أدانتهم العدالة بالسجن، فيما أمرت بالإفراج المؤقت عن395، مع الإشارة إلى أن الأرقام تخص التخصص الإقليمي للدرك الوطني فقط.

ومن مجموع الموقوفين فإنه سجل خلال سنة 2006 أكبر عدد للمدانين بالسجن، حيث بلغ 479 ، فيما استفاد 235 من الإفراج المؤقت خلال نفس السنة، وهذا عكس ما سجل خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2005، حيث كان عدد المستفيدين من الإفراج المؤقت خلال كل سنة أكثر بكثير من عدد المدانين بالسجن، ويعود ذلك حسب التقرير إلى أن الظاهرة كانت في بدايتها، وكانت الجهات القضائية والأمنية حينها تتجه نحو فرض إجراءات وقائية أكثر منها ردعية، لكن وبعد أن عرفت الظاهرة انتشارا مخيفا، بات من الضروري اللجوء إلى حلول ردعية، أما فيما تعلق بتطور الظاهرة حسب الجنس فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذكور الموقوفين أكبر بكثير عن عددهم من الإناث.

وفي دراسة أمنية أعدها ضباط بخلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني أشارت إلى أن مكافحة الهجرة غير الشرعية بمنطقة الساحل الإفريقي تشكل إحدى أولويات قيادة الدرك"بعدما تحولت إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى"، حيث تفيد التقارير أن الجماعات الإرهابية تسعى إلى استغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها كثير من المهاجرين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمالها الإجرامية، وتشير الإحصاءات إلى تورط المهاجرين غير الشرعيين في الجريمة بمختلف أشكالها، وخصوصا منها تلك التي تستخدم فيها جوازات مزورة، وعملات مزورة، وثائق مزورة، إضافة إلى التهريب، وحرصت الدراسة على التأكيد على مواجهتها بالتنسيق والتعاون مع كافة الدول، ودعم التعاون في مجال تبادل المعلومات بين دول منطقة الساحل الإفريقي لضمان الوقاية.

وأشارت تقارير الدرك الوطني إلى ارتفاع عدد القضايا المعالجة في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية بنسبة 300 بالمائة خلال الثلث الأول من سنة 2008 و 669 بالمائة بالنسبة لعدد الموقوفين مقارنة بنفس الفترة من سنة2007 ، وفسرت الجهات الأمنية هذه الأرقام بأنها تعكس نشاط وحدات الدرك الوطني في مكافحة هذه الظاهرة ونجاعة المخطط المعتمد، وموازاة مع ذلك، أشارت التقارير نفسها إلى ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم توقيفهم خلال الأشهر الثلاثة من سنة 2008 في حرب مفتوحة تشنها مصالح الدرك ضد الهجرة غير الشرعية على خلفية ارتباطها بالشبكات الإجرامية، كما ركزت هذه الدراسة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتطورها في السنوات الأخيرة، على المتابعات القضائية ضد المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين لتورطهم في جرائم تمس بأمن البلاد واقتصاده، وتفيد التقارير، أنه خلال الثلث الأول من سنة 8002 فقط تم توقيف 886 مهاجرا غير شرعي أغلبهم يحملون الجنسية النيجرية والمالية، ويأتي المغاربة في الترتيب الثالث، وقد تم إيداع 651 موقوفا الحبس في هذا الإطار، ومن بين هؤلاء 52 مهاجرا غير شرعي بتهمة تزوير الوثائق والعملة مقابل 3 موقوفين بتهمة حيازة مخدرات إضافة إلى 14 أجنبيا متورطا في قضايا التهريب خاصة بالحدود الغربية. وأشارت الإحصائيات إلى ارتفاع القضايا المعاينة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية بنسبة 02% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مقابل انخفاض محسوس في عدد الأشخاص الموقوفين، حيث تم إيداع 883 مهاجرا غير شرعي الحبس فيما استفاد 56 موقوفا من الإفراج المؤقت وتعرض 6291 شخصا للطرد إلى بلدانهم الأصلية وتتحمل الجزائر تكاليف نقل هؤلاء إلى الحدود مما يشكل عبئا إضافيا [1].

للإرهاب علاقة وطيدة ومعقدة في كثير من الأحيان مع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.. خلال الحرب على الإرهاب في الجزائر، كان أمراء الـ (GIA) ، لا يجندون فقط العديد من المجرمين في صفوفهم، ولكنهم غالباً ما

[1] - إمام حسانين عطا الله، **الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة**، دار المطبوعات الجامعية،2004 ، ص.114

يديرون اقتصاداً موازياً من الشركات التجارية المشبوهة ومضايقات الابتزاز[1] ومع تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتوسيع نطاق عملها، من خارج الجزائر إلى الشمال المالي وما **وراءها**، ازداد الارتباط بالجريمة المنظمة. وكان شمال مالي تقليديا مفترق الطرق التجارية، ويعتبر التهريب في المنطقة جزءا من سبل العيش المحلية. ومعظم البضائع المهربة تتعلق بالسلع المشروعة مثل المواد الغذائية والبنزين والسجائر. ولطالما استغل المهربون فرق السعر بين الأماكن التي يتم فيها دعم السلع من قبل الدولة (على سبيل المثال الجزائر وليبيا) [2]، يتضح ذلك من سمعة الإرهابي مختار بلمختار، المعروف أيضا باسم السيد مارلبورو، نتيجة أنشطته الثانوية في تهريب السجائر[3].

كما أن شمال مالي يعتمد كلياً على الواردات الجزائرية فالشاحنات العابرة للحدود الجزائرية تجمع بين نقل سبل العيش والزيارات العائلية وتهريب السلع المشروعة السابقة الذكر وغير المشروعة في بعض الأحيان. لكن هذه المصفوفة من الشبكات، ودورها التقليدي في المجتمعات الحدودية تعطلت بشكل كبير على مدى العقد الماضي[4].

لقد مكنت تجارة المخدرات الجماعات الإرهابية المختلفة، وأضعفت حكومة ضعيفة بالفعل وقوضت حكم القانون في مالي.

---

1 - Luis Martinez, **La guerre civile en Algérie** , Paris: Karthala, 1998, 324-5.
2 - Wolfgam Lacher, **Organized Crime and Terrorism in the Sahel**, German Institute for International and Security Affairs, 2011, accessed 25 November 2015, http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2011C01_lac_ks.pdf
3 - Sergei Boeke**, Mokhtar Belmokhtar: A loose Cannon?**, ICCT Commentary, 3 December 2013.
4 - Judith Scheele, **Smugglers and Saints of the Sahara**,Cambridge University Press , New York, 2012.

وبحلول نهاية القرن، واجهت عصابات المخدرات في أمريكا الجنوبية ضوابط أكثر صرامة للموانئ والمطارات في أوروبا، فقرروا فيما بعد استغلال نقطة ضعف إفريقيا: خليج غينيا. التي تمتد من ليبيريا إلى غينيا بيساو، وجميعها لديها مؤسسات حكومية ضعيفة. وأحيانا فاسدة، وفي بعض الأحيان حتى على المستوى الرئاسي، من خلال المبالغ الضخمة التي ستقدمها الكارتلات[1].

لقد طور البارونات طريقا جديدا للكوكايين، أطلق عليه من قبل وكالات إنفاذ القانون"الطريق السريع" الذي يمتد من البرازيل إلى خليج المكسيك إلى خليج غينيا. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المكلف بالمخدرات والجريمة، مرر عام 2013 أروند around 18 طنا من الكوكايين على هذا المسار إلى أوروبا[2]. حيث تُنقل المخدرات بالطائرة، وتهبط في أحد المطارات العديدة المهجورة في عدد لا يحصى من الجزر الواقعة قبالة سواحل المستعمرة البرتغالية السابقة غينيا–بيساو. في بعض الأحيان، تطير الطائرات إلى الداخل، حيث تعتبر " Air Cocaine" هي أشهر وسيلة للنقل. في عام 2009، هبطت طائرة بوينج 727، قادرة على حمل 100 راكب أو 10 أطنان من البضائع، على مدرج مؤقت في صحراء شمال مالي، ليس بعيدا عن قاو[3]. ولم تكن هناك حاجة للطائرة للإقلاع، حيث أن القيمة الحقيقية تكمن في الحمولة التي تم تفريغها في مركبات رباعية الدفع. فتم

1- James Traub, **Africa's Drug Problem**, *New York Times*, 9 April 2010, accessed 25 November 2015, http://www.nytimes.com/2010/04/11/magazine/11Trade-t.html?_r=0 and Adam Nossiter, **Leader Ousted, Nation Is Now a Drug Haven**, *New York Times*, 1 November 2012. http://www.nytimes.com/2012/11/02/world/africa/guinea-bissau-after-coup-is-drug-trafficking-haven.html accessed 25 November 2015.

2 - Antonio L. Mazzitelli**, The New Transatlantic Bonanza: Cocaine on Highway 10**, *Western Hemisphere Security Analysis Center* 22 (2011), accessed 25 November 2015, http://digitalcommons.fiu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1021&context=whemsac.

3 - United Nations Office on Drugs and Crime, **Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment**, UNODC, 2013, accessed 6 November 2015, http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013_EN.pdf

إشعال الطائرة، وظهرت تقريبا أعراض لجميع الحالات التي تنطوي على المخدرات، كشفت أن الجماعات المسلحة تتواطأ مع الشخصيات الحكومية المحلية.

لقد أصبحت مدينة غاو مركزًا لنقل الكوكايين، وبشكل عام يتم استكمال التدفق بين الشمال والجنوب من الغرب إلى الشرق لنقل الحشيش، من المغرب إلى الشرق الأوسط. وكل من الجماعات الإرهابية في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وفرعهاMUJAO ، متورط، وشمل هذا التورط الجماعات المتمردة العلمانية المختلفة كذلك[1]. **وهكذا تظهر في الشاشة صورة معقدة عند تحالف الجميع باسم الجريمة.**

و يعتقد صانعو القرار في الجزائر أن منطقة الساحل ليست فقط منطقة حرجة لأمنهم القومي بل أيضًا منطقة نفوذ طبيعي للجزائر.. و قامت الجزائر بإشراك البلدان الأساسية في المنطقة (مالي، موريتانيا، النيجر وحتى نيجيريا) في إستراتيجية إقليمية منسقة لاحتواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكان الهدف من ذلك هو قطع الإمداد والدعم عن الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة، من جهة أخرى سعت الجزائر بدرجة نجاح نسبية لانتزاع التزام من دول المنطقة بتسوية مشاكل المنطقة دون تدخل أجنبي عدا في مجالات قطاعية محددة، ولعبت الجزائر دورًا بارزًا في خلق بعض المنظمات الإقليمية مثل "لجنة أركان العمليات المشتركة" التي يقع مقرها في تمنراست، ثم "وحدة الاندماج والاتصال" التي تُعتبر الذراع الاستخباراتية للهيئة[2].

---

[1] - WikiLeaks**, President of Mali Links Drug Trafficking to Terrorism**, Crethiplethi, 2010, accessed 25 November 2015, http://www.crethiplethi.com/wikileaks-president-of-mali-links-drug-trafficking-to-terrorism/usa/2010/

[2] - يحي زبير. مرجع سابق.

وعلى صعيد التعاون المشترك تظل الجهود المبذولة ونتائجها الميدانية محدودة جدا، ففي بيان الجزائر حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي في 9 جويلية 2012، تم وضع أسس إستراتيجية شمولية لمواجهة خطر الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة على مستويات متعددة:

المستوى الوطني: يشمل المسؤوليات الملقاة على عاتق كل دولة في مكافحة هذه المخاطر.

المستوى الثنائي: من خلال تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتفعيل وتحيين الاتفاقيات وملاءمة الآليات الثنائية المتاحة، ودراسة إمكانية إبرام اتفاقيات ذات العلاقة بمختلف التحديات المشتركة بين المصالح المختصة.

المستوى المغاربي: الاستناد إلى الاتفاقيات المنظمة لعلاقات التعاون القانوني والقضائي القائمة في إطار اتحاد المغرب العربي كأساس للتعاون الأمني المغاربي وتحيينها عند الاقتضاء، واعتبارها منطلقا للتحرك المشترك لإرساء تعاون بين الاتحاد ومحيطه الإقليمي، وتعزيز الهياكل والآليات القائمة المختصة بالتعاون الأمني.

المستوى الإقليمي والدولي: العمل على المشاركة الحثيثة في المجهودات الدولية الرامية إلى مواجهة تلك المخاطر من منطلق التزام البلدان المغاربية بالمعاهدات الدولية ذات الصلة، والتركيز على أهمية إرساء شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ومنطقة الساحل والصحراء، واعتبار الاتجار بالمخدرات بكل أنواعها يشكل تهديدا خطيرا لاستقرار الدول والمنطقة[1].

وحاولت الأمم لمتحدة ممثلة في تقرير "رومانو برودي" ممثلها في منطقة الساحل وضع إستراتيجية مشتركة لمواجهة الأخطار المحدقة بالمنطقة، تتضمن وضع

---

[1] - **بيان الجزائر حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي 9 جويلية 2012.** الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، 2012/11/20، في:
"www.aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article.. "

آليات منسقة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وعقد اجتماع إقليمي لأجهزة الاستخبارات لتبادل المعلومات، ومنح مساعدة تقنية لعناصر الشرطة والقضاة في البلدان المعنية، وتبادل المعلومات بين المطارات في أمريكا اللاتينية و إفريقيا الغربية و الساحل وبلدان المغرب العربي وأوروبا للتصدي لعمليات التهريب من مصدرها وإلى الجهة المرسل إليها ولدى انتقالها[1].

المطلب الثالث: أهمية اعتبارات السياق الإقليمي (مالي وليبيا).

لقد برزت أزمتي مالي وليبيا كمتغيرات في السياق الإقليمي ذات تأثيرات على الأمن القومي الجزائري، فقد كانت ملاذا آمنا لنشاط الجماعات الإرهابية، وتربة خصبة لتفاعلات التنظيمات الإجرامية، وتحالفاتها من تجارة المخدرات والجريمة المنظمة والتجارة غير الشرعية للأسلحة وغيرها.

1- أزمة مالي:

اعتبرت أزمة الطوارق من أعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري لما كانت لها من تداعيات ذات تأثيرات متفاوتة.

فقد أدى الانقلاب العسكري الذي شهده مالي يوم 22مارس2012م، إلى ترك أثرا نفسيا كبيرا على مختلف الحركات المسلحة التي احتلت أغلب مناطق شمال البلاد، فضلا عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[2]، فقد أدت إلى إحياء النشاط الإرهابي فيها، وتحولت مالي إلى نقطة ارتكاز مهمة للنشاط الإرهابي في منطقة شمال إفريقيا فضلا عن أنها تشكل ملاذا ومعقلا لتدريباتهم، أو نقطة انطلاق لهم، أو وجهة نهائية لنشاطهم[3]. فقد تم اختطاف 07 دبلوماسيين جزائريين يوم 05أفريل2012م،

---

[1] - جريدة الخبر. عدد 7107، 17 جوان 2013.

[2] سيكوبا ساماكيه، **الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية**. تر: محمد بابا ولد أشفع، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012، ص03.

[3] قوي بوحنية، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا**. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 29نوفمبر2014، ص05.

في مدينة (غاو) بمالي، وهجوم في 23مارس2012 على قاعدة لقوات الدرك الوطني الجزائري بتمنراست، أيضا هجوم 29جوان2012 على قاعدة قوات الدرك الوطني الجزائري في ورقلة[1]، واختطاف ثلاث سياح أوروبيين من مخيمات تندوف التي تخضع إلى حراسة مشددة في الجزائر في أكتوبر 2012م، وإلى جانب تفضيل مهاجمة الأهداف الجزائرية وتركيبتها الاجتماعية[2]، كان آخرها عملية اختطاف الرهائن العاملين في قاعدة "تغنتورين" ثم الهجوم عليها بعد فشل محاولة الاختطاف[3].

كما أن نشوء دولة للأزواد يمثل سابقة في غاية الخطورة قد يتبعها الطوارق في البلاد المحاذية كالجزائر[4].

فضلا عن التعقيدات الأمنية، فان الآثار الإنسانية للانقلاب المتمثلة في مشكلة اللاجئين حيث باتت مصدر معاناة لبلدان الجوار، وتزامنه مع كارثة غذائية مختلفة في منطقة الساحل[5]. إذ تدفق حوالي30 ألف لاجئ من مالي نحو الجزائر نتيجة الأزمة وذلك حسب تصريح الأمين العام المساعد للأمم المتحدة المكلف بحقوق الإنسان "إيفان سيمو نو فيتش"[6]. كما تقدم منظمة (أوكسفام–جي بي) أرقاما مقلقة حيث تشير إلى أن 13مليون شخص مهددون بالمجاعة في الساحل منهم 5ملايين في النيجر، و3 ملايين في مالي [7].

2- الأزمة الليبية وتداعيات سقوط القذافي:

(1) فريدوم سي أونوها، جيرالد إي إزريم الحناشي، مرجع سابق، ص07.
(2) أنوار بوخرص، **الجزائر والصراع في مالي.** مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، لبنان، 2012، ص10.
(3) مؤتمر الدول المغاربية، **التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ظل التطورات الراهنة: الرهانات، التحديات.** كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 27-28فيفري2013م، ص16.
(4) تقرير: **أزمة مالي: متاهة الانقلاب والانفصال**. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012، ص ص2، 3.
(5) سيكوبا ساماكيه، مرجع سابق، ص06.
(6) مؤتمر الدول المغاربية، مرجع سابق، ص16.
(7) سيكوبا ساماكيه، مرجع سابق، ص06.

أدت الثغرة الليبية إلى تدفق الساحة بأعداد كبيرة في شمال إفريقيا والساحل وانتشارها عبر الحدود التي يسهل اختراقها، فالمخزونات المتاحة بدون رقابة بعد سقوط النظام صارت في متناول كل أنواع التجار والمهربين والمرتزقة، والتي وجدت سوقا إقليمية تستوعبها، إذ تقدرها الأمم المتحدة بـ 12 دولة، تحتوي على تنوع وفير من الأسلحة، بنادق كلاشينكوف آلية، صواريخ سام7 أرض- جو، التي كانت ليبيا تمتلك منها 20 ألف وحدة، وصواريخ SA-24 الروسية المتطورة[1].

إذ تم تهريب السلاح الليبي من قبل الجماعات المنتمية لمنطقة الساحل الإفريقي والذين كانوا ينتمون لبعض الكتائب الأمنية التابعة للنظام الليبي السابق، نحو دول الجوار، إذ تم مصادرة بعضها من طرف الجيش الجزائري، والتي دخلت إلى التراب الوطني من ليبيا منذ اندلاع الأزمة، فحسب مجلة الجيش الصادرة في عام 2012، فإن القوات صادرت على الحدود الجزائرية- الليبية 123 قذيفة مضادة للدبابات، 193 قذيفة صاروخية، 82 رشاشة كلاشينكوف، و57 بندقية رشاشة، و03 قاذفات صواريخ[2].

فبحكم الحدود المشتركة بين الطرفين الجزائري والليبي والمقدرة بـ982كلم تعتبر الجزائر ما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها القومي، وتتخوف من انتقال المزيد من الأسلحة إلى العناصر الإرهابية في أراضيها وفي الساحل، خاصة بعد أن اتهمت الجزائر بظلوعها في إرسال مرتزقة جزائريين في ليبيا، ضمن كتائب القدافي، وهو ما نفته كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا، واعتبروا أن تحرك الجزائر لمحاربة الانزلاق الإرهابي وتهريب الأسلحة من ليبيا يخدم التحالف الدولي، ذلك أنه

---

(1) عايدة عمور لورنس، **التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب ومنطقة الساحل بعد الربيع العربي**. الكتاب السنوي للبحر المتوسط: المتوسط، دار فضاءات للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص131.

(2) كربوسة عمراني، سهام زروال، **الجزائر بعد تداعيات سقوط القدافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي.** ورقة مقدمة في الملتقى الدولي: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08ماي 1945، قالمة، الجزائر، 24-25 نوفمبر2013، ص09.

ليس من مصلحة أي أحد تحويل ليبيا إلى معقل للإرهاب العابر للأوطان[1]. ما استلزم توفير إمكانيات استثنائية مادية وبشرية في تأمين الحدود، والتصدي لكل اختراق غير شرعي للأفراد والأسلحة.

كما أن توقيع ليبيا "اتفاقية تعزيز التعاون الثنائي" لمراقبة الحدود البرية الليبية" مع فرنسا في 25فيفري2012، سيجعل الجزائر وجها لوجه مع قوات أجنبية في المنطقة، وهو الأمر الذي كثيرا ما عبرت عن رفضها لحدوثه، خاصة وقد اعتبر وزير الدفاع الفرنسي "جيرار لونيغي" عقب توقيعه على الاتفاقية بطرابلس بأن "التعاون بين ليبيا وفرنسا هو مشروع يمتد على مدى طويل جدا.

لدى كان موقف الجزائر من الأول هو ضرورة الإسراع في إيجاد حل سلمي يقي ليبيا من خطر التدويل وما يتبعه من تدخل أجنبي لن يزيد الوضع بها إلا تعقيدا[2].

مفضلة التحرك تحت غطاء هيئة الأركان المشتركة لمحاربة الإرهاب، وترفض التدخل الأجنبي، ونقصد به فرنسا خاصة، فالدولة الجزائرية تتخوف من اتساع الحرب الحرب إلى داخلها[3].

إذ بعد انهيار منظومة الدفاع والأمن في ليبيا إثر سقوط نظام معمر القدافي، لعبت الحركات الجهادية في المنطقة دور في تعميق الأزمة بعدما رفضت تسليم سلاحها، وما زاد الوضع سوء وتعقيدا هو الضعف الكبير والافتقار الشديد الحكومة الليبية لجهاز أمني قوي غير قادر على بسط هيمنته ونفوذه على كامل التراب الوطني

---

(1) عبد النور بن عنتر، **الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية. مجموعة الخبراء المغاربيين**، العدد 06، مركز الدراسات المتوسطية، (د.ب.ن)، سبتمبر2011، ص07.

(2) منصور لخضاري، **الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي**. مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 06، ج2، جوان2012، ص ص11،10.

(3) المرجع نفسه، ص13.

الليبي، ما استلزم توفير إمكانيات استثنائية لتأمين الحدود والتصدي لكل اختراق غير شرعي للأفراد والأسلحة.

المبحث الثاني: الإستراتيجيات الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

تناول هذا المبحث الآليات التي انتهجتها الجزائر لمواجهة الأزمات والتهديدات الأمنية سواء المحلية، الإقليمية والدولية.

فقد يصعب فهم الاستراتيجية الجزائرية للتعامل مع هذه التهديدات في فضائها العام، الجيوسياسية المتداخلة، ويزداد هذا التوجه صعوبة إذ لم تتم موضعة هذه الاستراتيجية ضمن التدبير السياسي العمومي، للسياسة الخارجية الجزائرية التي تتكئ على جملة مقومات وثوابت دستورية وقانونية شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقا هاما في تفسير السلوك السياسي الجزائري الدبلوماسي.[1]

لكن منطقة الساحل والصحراء ذات الخصوصية الجيوسياسية تجعل وبشكل متزايد من السياسة الخارجية الجزائرية مجالا لإعادة القراءة لاكتشاف محركات ووسائل هذا التحرك اتجاه منطقة وحدود تتجاوز 6343 كلم تمتد عبر الحدود الجزائرية شرقا وغربا وجنوبا. [2]

ولعل أهم ملمح ينبغي التأكيد عليه هو أنه فواصل زمنية متقاطعة تشكلت مجالا مهما لفهم السلوك الجزائري، كما أن هناك عقيدة أمنية وثوابت دستورية إجرائية تشكل على الدوام لوازم مهمة من لوازم علاقات الجزائر بالغير؛ وترتكز على مفاهيم عدم التدخل في شؤون الغير وضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية

---

[1] أمحند برقوق، **المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، والإستراتيجية الجزائرية، محاضرة غير منشورة 2012.

[2] درويش عبد المجيد، **تأثير الارهاب على علاقة الجزائر بدول الجوار**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2014، ص 102.

أو الإفريقية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد أساسي مهم في فهم العلاقات الدبلوماسية الجزائرية.

هذا المبحث يحاول الاقتراب من هذا المجال لمحاولة إدراك العقيدة الأمنية الجزائرية تجاه التحديات القادمة من الجوار (وتحديداً دول الساحل والصحراء) في ضوء التحولات الإقليمية (الانقلاب في مالي وسقوط نظام القذافي) وبناء على التجربة الداخلية في مواجهة الظاهرة الإرهابية.

فقد عايشت الجزائر عدة اضطرابات منذ بداية التسعينيات دخل فيها النظام السياسي أزمة عميقة هي أزمة النظام الاجتماعي القائم على بيروقراطية الدولة والريع النفطي، مؤديا إلى نتائج اقتصادية وخيمة، ووضعية سياسية واجتماعية متفجرة، بفعل الانسداد الذي وصلت إليه الجزائر انتهت بدوامة عنف طيلة عشرية كاملة.

وما إن كادت الجزائر تستعيد عافيتها حتى برزت للعيان أوضاع وأزمات في محيطها الإقليمي، زاد الأمر تعقيدا تصاعدت فيه التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية، والتجارة غير الشرعية للسلاح...إلخ، شكلت أعباء إضافية أثقلت كاهن الدولة الجزائرية والمنهكة التي لم تتعافى نهائيا من ظاهرة الإرهاب، شكلت مجتمعة أسباب لدفع الجزائر لإتباع آليات متعددة وعلى كافة المستويات الداخلية منها والإقليمية للحفاظ على الأمن القومي الجزائري.

المطلب الأول: على المستوى المحلي: مقاربة الأمن الشامل

دخلت الجزائر مبكرا في معركة طويلة لاستعادة استقرارها عصفت به أحداث عقد التسعينات، ما جعل الجزائر تضع مسألة الحرب على الإرهاب وتحييد الجماعات المسلحة بشتى الطرق والوسائل على رأس أولوياتها معززة بقدر هائل من الوسائل المادية والتقنية والبشرية. [1]

[1] "قراءة في الوضع الجزائري على الإرهاب" من الموقع الإلكتروني:

أولا: التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

1- تصور النظام السياسي الجزائري لظاهرة الإرهاب:

تتجلى هذه الظاهرة في تصور للنظام السياسي الجزائري من خلال ما يلي:

- أنها ظاهرة دخيلة على الجزائر ومصدرة إليها من الخارج، فالشعب الجزائري يتسم بالتدين والتسامح، ونبده للعنف.
- أنها ظاهرة وليدة مؤامرة خارجية، تنقدها ضد الجزائر أطرف خارجية لا تريد للجزائر الاستقرار والتقدم، وفي هذا الإطار يركز الخطاب الرسمي على أطراف خارجية بعينها (نظام المغرب، إيران، السودان).
- التهوين والتهويل من شأن الظاهرة في وقت واحد فالجماعات التي تمارس العنف والإرهاب عبارة عن قلة منحرفة ظلت الطريق، وخانت الوطن، إلا أن هذه القلة المنحرفة تشكل في الوقت تهديدا.
- مسؤولية المواجهة لا تقع على عاتق الدولة فحسب، بل على عاتق لدولة والمجتمع، بتحقيق التعاون مع الأجهزة الأمنية وتسليح المواطن
- التأكيد على مبدأ المواجهة الحاسمة لجماعات التطرف والعنف. [1]

2- أساليب المواجهة والتصدي:

تبنت السلطات الجزائرية خططا أمنية وعسكرية في مواجهاتها مع الجماعات الإرهابية منذ نهاية السبعينات بدءا من بروز تنظيم.....لإحباط أي بناء استراتيجي قادر على تهديد سلامة مؤسساتها، ومواطنيها [2] معتمدة على عدة أساليب وهي: الأسلوب الأمني والحوار السياسي الأسلوب القانوني، وأسلوب الحوار.

---

http://www.assakina.com/center/files/5205:html (الخميس 7ماي 2015).

[1] آدم قبي، **ظاهرة العنف السياسي في الجزائر (1988-1989).** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2002، 2003، ص 149.

[2] اليمين زرواطي، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: 1978- 2008**. مطبوعات إي-كتب، لندن، 2014، ص111.

أ/ الأسلوب الأمني والحوار السياسي: هي المساعي الأولى للإدارة والحوار مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أجل مصلحة وطنية فبل وصول عبد العزيز بوتفليقة، وقد قام القادة الجزائريون، عسكريون كانوا أو سياسيين بثلاث مبادرات كبرى تجاه الحزب المنحل في سبيل إيجاد حل سلمي وهي: [1]

***المبادرة الأولى:** تمثلت في إستراتيجية محاولة استيعاب الحركة الإسلامية، والقيام بمبادرات لكي يقضي على دواعي انتشار الحركة الجماهيرية من جهة محاولة مهادنة الإسلاميين ومن جهة أخرى عمل النظام في هذه المرحلة على ترشيد الحركة الإسلامية واعتمد في ذلك على الشيخ محمد الغزالي منذ 1984، وتنشيط للساحة الإسلامية بهدف كسر احتكار الإسلاميين لهذا المجال إلا أن هذه السياسية أدت إلى نتائج عكسية إذ زادت من تغلغل الإسلاميين بشكل أوسع في المجتمع. [2]

في ماي 1991 محاولة حكومة غزالي الإدماج فنجد اثنان من الأعضاء السابقين للجهة الإسلامية وهما على وجه التحديد "السعيد قشي" في منصب وزير التشغيل والتكوين المهني، "وأحمد مراني" كمستشار في ديوان رئيس الحكومة، وهذه المحاولة تعبر في جوهرها إلا على جانب واحد فقط من إستراتيجية الاختراق. [3]

حيث رأت القيادة العسكرية أن هيمنة الجبهة الإسلامية على جميع مقاعد البرلمان تعد تهديدا للطابع الجمهوري للدولة الجزائرية، والتجربة الديمقراطية الحديثة فيها، وهو ما جاء على حد قول أحد قادة الجيش في تلك الفترة اللواء "حمد تواتي": "لا يمكن أن يبقى مكتوفي الأيدي أمام التهديد الخطير للدولة فمن واجب الجيش أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية"[4].

---

(1) رياض الصيداوي، **"صراع العسكر والإسلاميين في الجزائر: من العجز إلى الانتصار"**، على الموقع: http://www.riadh16.blogspol.com/ (الثلاثاء 7 أفريل 2009)، ص 01.

(2) آدم قبي، مرجع سابق، ص 150.

(3) شمسة بوشنافة، آدم قبي، مرجع سابق، ص 133.

(4) بوطيب بن ناصر **"المؤسسة العسكرية والسياسية في الجزائر"**، مجلة الديمقراطية، الأهرام: http://de mocracy a hran.org.ey/ui/fornt/in (2015/03/17)، ص 3.

كما كانت محاولات التعايش مع قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. والحد من نفوذ المؤسسة العسكرية، إذ أبدى الرئيس الشاذلي من جديد في هذه المرحلة الأولى الإدارة استعداده مشاركة الحكم على حساب المؤسسة العسكرية، ما أدى بهذه الأخيرة بالتحرك بسرعة ونجاعة مدهشة بعزلها للرئيس وإلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية، وشن حملة اعتقالات واسعة النطاق ضد قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإطاراتها، إذ يؤكد "جورج جوفاي" على أهمية دور ضباط الجيش الفرنسي في إدارة الأزمة منذ سنة 1992 ويقول أولا: أصبح الجيش مسؤولا عن الأمن، وهو ما لم يكن يشغله في الماضين ثانيا: كثير من الضباط الذين تولوا القيادة جاؤوا من مجموعة "ضباط الجيش الفرنسي" ولديهم اتصالات جيدة مع فرنسا، ثالثا: على المستوى الشعبي كان ينظر إليهم على اعتبارهم جزء من حزب فرنسا المرتبط بألمانيا"، وما يلاحظ هو تغيير عميق في المؤسسة العسكرية هدفت إلى تصعيد الضباط الأكثر عداء للحركة الإسلامية. [1]

***المبادرة الثانية:**

جاءت في فترة المجلس الأعلى للدولة فيها ثلاث عهدات هي عهدة محمد بوضياف، على كافي، واليمين زروال، تم تكوين المجلس الأعلى للدولة من أربع شخصيات بارزة (خالد نزار (وزير الدفاع)، علي كاف، تيجاني هدام) أسندت رئاسته لمحمد بوضياف والذي انتهج أساليب هي:

- إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية.
- رفض الاعتراف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ نتيجة لحصر الدستور لإقامة أحزاب، على أساس ديني، ورفضه توظيف الذين في السياسة، كما رفض الحوار مع جبهة الإنقاذ.

[1] رياض الصيداوي، **"سيسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك"**، مرجع سابق.

- قرار حل جبهة الإنقاذ وهو قرار استكمل تسلكه القانوني في 04 مارس 1992، هما أفقد أنصار جبهة الإنقاذ سندها القانوني.
- إنشاء مراكز أمنية في الجنوب والتي تزامنت مع إقرار حالة الطوارئ في فيفري 1992، ووصل عدد المعتقلين إلى 7000 معتقل حسب الإحصائيات الرسمية و30000 حسب إحصائيات جبهة الإنقاذ. [1]

قدم 40 ملفا لأحد الجنرالات تتعلق بمختلس ملايير الدولارات إذ حاول محاربة الفساد ومن وصفهم بمافيا المتنفذة في الجزائر بوقولها أنها هي التي نظرت الاقتصاد وفقرت الشعب فكان مصيره الاغتيال. [2]

بعدها جاء علي كافي واستلم مقاليد الحكم وسط أجواء تميزت بالصراع على السلطة، واستمرارية العنف، وعدم الاستقرار الذي تجسد في الإطاحة بأربع حكومات خلال أربع سنوات، لجأ خلالها إلى اعتماد أساليب متنوعة ما بين المصلحة، والمراوغة أو المناورة إلى خيار العنف والمواجهة مع استعداد النظام الفتح الحوار مع القوى السياسية للوصول إلى مخرج للأزمة[3] مع إصدار مرسوما يحارب الإرهاب والتخريب مع إتاحة مهلة شهرين للتوبة والغفران، تم إعلان حضر التجوال في مطلع ديسمبر 1992، خاصة بعد تفجير مطار هواري بومدين الدولي وهو ما يوضح فشل التهدئة فقد واصلت الجبهة التصعيد الأمني.

وما زاد في تعميق الأزمة بروز خلاف بين أنصار الحل الأمني والاستئصالي ودعاة الحوار ولكل السياسي لمعالجة الأزمة ليأتي تطبيق ما عرف بسياسة نقل الخوف إلى الطرف الآخر مع محاولة الاستئصال كل قوة سياسية تطرح بديلا للحل الأمن وفي هذا الإطار يفسر البعض اغتيال (قاصدي مرباح) وحالات سجن (تازولت)

---

[1] شمسة بوشنافة، آدم قبي، مرجع سابق، ص 156.

[2] يحي أبو زكريا، **"الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة"**. نشر إليكترونيا. www.shiri.het، ص 67.

[3] آدم قبي، مرجع سابق.

لتبرير الرد العسكري كما تم إنشاء وحدات الحرس البلدي على مستوى عدد كبير من البلديات المعزولة في المناطق الريفية. [1]

***المبادرة الثالثة:**

دارت أول محاولة للحوار مبكرا تحديدا في شتاء 1993 –1994 كان هدف هذه المحاولة تشكيل تحالفا حكوميا كثيرا يضم كل التشكيلات السياسية بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولم يشترط النظام العسكري إلا شرطين: التنديد بالعنف الحاصل والكفاح ضد الإرهاب من جهة وضرورة أن يكون تعيين رئيس الدولة من صلاحيات الجيش وحده، والأكثر من ذلك أعربت السلطات عن استعدادها لإعطاء مجموعة من الوزارات لجبهة الإنقاذ بشتى وزارات السيادة أي وزارة الدفاع الداخلية والخارجية[2] إذ يشير عالم الاجتماع الجزائري الهواري عدي أن مكافحة الإرهاب الميدانية لا تندرج ضمن صلاحيات الرئيس اليمين زروال، كما يضيف أن الجيش طلب من الرئيس القيام بعمليات التفاوض مع الإسلاميين لكن دون أي تجاوز للخطوط التي وضعها له.

في نفس السياق أفضى 08 جنرالات متقاعدين (من قدماء جيش التحرير الوطني) إضافة إلى حوالي 40 من الضباط العاملين نداءا موجها للرئيس زروال يطالبونه فيه فتح الحوار والقيام بعمليات تفاوض مع الحركات الإسلامية. [3]

وتم إنشاء لجنة الحوار الوطني عشية نهاية المرحلة الانتقالية لمجلس الأعلى للدولة في بداية 1994، أجرت سلسلة من الحوارات والاتصالات مع مختلف الأحزاب

---

(1) شمسة بوشنافة، أدم قبي، مرجع سابق، ص 135.

(2) رياض الصيداوي، **صراع العسكر والإسلاميين في الجزائر: من العجز إلى الانتصار**. مرجع سابق، ص 1.

(3) رياض الصيداوي، **سيسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك**، مرجع سابق.

والشخصيات الوطنية وتجسدت بوادر الحوار والمصالحة الوطنية بإطلاق سراح كل من علي جدي، وبوخمخم في 23 فيفري 1994. [1]

في بداية جانفي 1994 انعقدت ندوة الوفاق الوطني، وكان من المفترض أن ينصب عبد العزيز بوتفليقة كرئيس للدولة لمرحلة انتقالية لكنه رفض أن يكون مجرد ديكور يتحكم فيه القوى الفاعلة في النظام السياسي، حيث اضطر المجلس الأعلى تعيين اليمين زروال رئيس دولة لدى شرع في حوار سريع مع مختلف الأحزاب السياسية الفاعلة منها، لكن كثيرا ما كانت هناك معارضة للحوار من طرف الاستئصاليين[2]، فقام بأول مسعى من أجل المصالحة في صيف 1994، فوضع عباسي مدني وعلي بالحاج تحت الإقامة الجبرية بعد أن تمّ إخراجهما من السجن وأجرى محادثات مكثّفة معهما، لكن فشل المسعى مرة أخرى في أواخر شهر أكتوبر من نفس السنة بعد تعنت علي بالحاج ودعوته المستمرة للعنف الذي وضعه بالجهاد، شرح اليمين زروال سبب الفشل في خطاب له للتلفزيون الجزائري ذكر فيه أن الإسلاميين لم يكنوا مستعدين للعودة إلى السلم، وأن الدولة عازمة من هنا فصاعد على استئصاله. [3]

كما ظهرت توجه آخر يسمى التقويم الوطني والذي تبناه الرئيس اليمين زروال ووضع خطته مستشاره للأمن الجنيرال محمد بتشين والذي أعلن عنه زروال في محاولة الحوار الثالثة التي أجراها في أفريل 1995، تتلخص خطوات التقويم الوطني في إجراء انتخابات رئاسية تعددية وتم تعديل الدستور.

بعد الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 16 نوفمبر 1995 وفاز بها اليمين زروال الذي بدأ للتحضير لندوة الوفاق الوطني الثابتة التي انعقدت في 14 سبتمبر

---

(1) نبيل بويبية، **الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة**. مرجع سابق، ص 19

(2) المرجع السابق، ص 20.

(3) رياض الصيداوي، **صراع العسكر والإسلاميين في الجزائر: من العجز إلى الانتصار**. مرجع سابق.

1996، كشكل من أشكال تحقيق المصالحة إلا أن تلك الندوة بدورها لم تجمع حولها جميع الشركاء والسياسيين. [1]

بالرغم من ذلك كانت هناك اتصالات للحوار تجري في جبال جيجل والتي سميت فيما بعد باتفاقية الهدنة التي عقدت بين الجيش الوطني الشعبي والجيش الإسلامي للإنقاذ –في جويلية 1997م. [2]

ولم يبقى سوى الغطاء السياسي للاتفاق وهو ما تم القيام به في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.[3] الذي نجح في الانتخابات بنسبة 73,89% وهو ما يعتبر كافيا لأن يكون رئيسا، كما استطاع في بداية عهده (3 أشهر تقريبا) من جمع كل التيارات الوطنية حوله (المحافظة الإسلامية التيارات الوطنية أصحاب الموقف الاستئصالي والرافضين للحوار والمصالحة) [4]، إذ كانت هناك أسباب فرضت الحوار كمطلب ضروري لابد منه أكثر من أي وقت مضى وهي:

- المتغيرات الداخلية والتدهور الأمني المتأزم.
- انسداد قنوات الحوار وفشل الحل السياسي للأزمة الجزائرية.
- ازدياد المطالبة الخارجية بإيفاد لجنة تحقيق دولية في المجازر المرتكبة.
- طروحات التدخل الأجنبي كبعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي التي حلت بالجزائر في صيف 1998م.
- الآليات السياسية والأمنية التي تم اتخاذها من قبل لم تكن فعالة في حل الأزمة والقضاء على مظاهر العنف السياسي.

---

(1) أدم قبي، مرجع سابق، ص 158.

(2) المرجع نفسه، ص 159.

(3) نبيل بويبية، **الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة**. مرجع سابق، ص 23.

(4) شمسة بوشنافة، أدم قبي، مرجع سابق، ص 136.

- سياسة الحل الأمني التي حاول الرئيس زروال تطبيقها لم تصل إلى تحقيق الاستقرار والأمن. (1)
- أصبح الأمن الاجتماعي مهددا للأفراد والجماعات وتعطيل كل خطط التنمية الاجتماعية، إذ خلقت الكارثة الإنسانية أكثر من 200 ألف قتيل، ومليون متضرر، وحوالي مليون ومائتي ألف مهجر داخلي، وأكثر من 20 مليار دولار خسائر للدولة. (2) وأعطى بوتفليقة تسمية جديدة للمصالحة فأصبحت تحمل اسم الوئام المدني حيث أعلن الرئيس في برنامجه الانتخابي عن أولويات ثلاث هي: إحلال السلام، الوئام المدني، إعادة الاعتبار للجزائر على الساحة العربية والإفريقية والدولية، وذلك من خلال إستراتيجية واضحة المعاني والأهداف والتي تتمثل في العمل على إعادة الأمن والاستقرار، والعودة إلى الحوار والتعايش السلمي، تكون كفيلة بإعطائها دور مركز قوي في النظام العالمي. (3) وفي يوليو 1999م عرض على البرلمان قانون الوفاق المدني الذي عرفه بأنه: الصيغة السياسية للاتفاق. ستتفاوض عليه القيادة العليا للجيش والجيش والإسلامي وطرحت خطة السلام في إطار استفتاء جرى في 16 سبتمبر 1999 واستقطب تأيدا حاشدا من قبل الناخبين.

منع قانون الوفاق المدني عفوا مشروط للإسلاميين المتطرفين المستعدين لتسليم أنفسهم للقضاء والعزوف عن معاودة أعمال العنف قبل 13 جانفي 2000، وقبل ثلاثة أيام من انتهاء مدة قانون الوفاق المدني أعلن بوتفليقة عن قراره بإصدار عفو شامل استفاد منه الكثير بمن فيهم أعضاء الجيش الإسلامي للإنقاذ والرابطة الإسلامية للدعوة، وذلك من دون أي تحقيق مما أثار موجة عارمة من الاحتجاجات بين عائلات المفقودين ومن قبل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، لأن العفو كان جائرا بصورة

(1) نبيل بويبية، **الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة**. مرجع سابق، ص 24.

(2) عمر الأخضر الدهيمي، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب**. مرجع سابق، ص 122.

(3) نبيل بويبية، **الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة**. مرجع سابق، ص 24.

صارخة لأنه سمح لبعض الأشخاص المتهمين بجرائم خطرة بالخروج من دون عقاب.[1]

بعدها جاء ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ومراسيمه التنفيذية، وتم عرض محتوى القانون على الاستفتاء في 29 سبتمبر 2005 وهو ما جسد في المرسوم رقم 278/05 الصادر في فيفري ومارس 2006، أعفي من خلاله مقاضاة كل فرد.

1- قانون الرحمة:

الصادر في 25 فيفري 1995 المتضمن لتدابير الرحمة، وضعته الحكومة الجزائرية من أجل تسهيل عودة الأمن المدني، للأشخاص المتورطين في عمليات إرهابية والسماح لهم بالعودة إلى طريق القانون والصواب والتي تنص على العفو عن المتورطين ما لم يقتلوا أشخاص أو تسببوا في إعاقة دائمة أو استخدموا المتفجرات للمساس بحياة الأشخاص والممتلكات.

لم تكن هذه التدابير مخصصة لمخاطبة المتورطين بالانتماء إلى الجماعات الإرهابية التي خرجت عن النظام العام للدولة والتخلي عن إجرامهم والامتثال للقانون، ولكن أيضا استطاعت أن تنزع نهائيا الغطاء السياسي عنها خاصة بعد إعلان الجيش الإسلامي للإنقاذ (الجناح العسكري للجبهة الإسلامية المنحلة) عن توقيف عملياته الإرهابية ابتداء من 1 أكتوبر 1997م. [2]

2- سياسة الوئام المدني:

المعلن عنها في 13 جويلية 1999 منحت هذه السياسة عفوا مشروطيا للإسلاميين المساعدين لتسليم أنفسهم للقضاء والعزوف عن معاودة العنف قبل 13 جانفي 2000 إذ تخلى العديد من المسلحين عن أسلحتهم كجزء من مبادرتي العفو

[1] رشيد تلمساني. مرجع سابق، ص ص 8، 9.
[2] عمر الأخضر الدهيمي، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب**. مرجع سابق، ص 229.

التين أطلقهما الرئيس عبد العزيز بوتفليقة"، في حين نجحت قوات الأمن الجزائرية في القضاء على البقية أو أجبرتهم على الفرار من الأراضي الجزائرية إلى شمال مالي والدول الأخرى المجاورة.[1]

كما تضمنت هذه السياسة ثلاث مجموعات من التدابير وهي:

1. تدابير الإعفاء عن المتابعة.
2. تدابير الوضع رهن الإرجاء.
3. تدابير تخفيف العقوبات كتدابير استثنائية تشتمل ثلاث فئات المتورطين والمورطين والأشخاص الذين سبق لهم وأن انتموا إلى إحدى المنظمات الإرهابية. [2]

3- ميثاق السلم والمصالحة الوطنية:

الصادر في 14 أوت 2005 اعتمد فيه الرئيس "بوتفليقة" أسلوب المرحلة والتدرجية في معالجة الأزمة الجزائرية انطلاقا من قانون الوئام المدني والعفو الرئاسي الخاص ليلي القوانين الأخيرة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية كآلية حاول الرئيس من خلالها تكملة النقائص التي عرفتها الآليات السالفة الذكر فقد جاءت كمطلب سياسي وإعلامي وشعبي وكرد فعل على الوضع الأمني من جهة وكسياسة لتطويق الأزمة السياسية والأمنية تقوم على سياسة ترفض السلاح والأخذ بالحل السياسي والسلمي كسبيل للخروج من الأزمة واسترداد الأمن. [3] وتركز على ما يلي:

---

[1] أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص 8.

[2] عمر الأخضر الدهيمي، **مدى قدرة الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب على مواجهة الجماعات الإرهابية المنظمة على ضوء الواقع الأمني والعوامل السياسية.** موضوع مقدم في دراسة: مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني والعوامل السياسية، جامعة نايف للعلوم الأمنية المملكة العربية السعودية أيام 5، 6، 7 ديسمبر 2011، ص 13.

[3] نبيل بويبية، **الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة**. مرجع سابق، ص 120.

- رد الاعتبارات للمؤسسات الأمنية جراء جملة من التشكيك في احترافية المؤسسة الأمنية، وبراءتها من التهم الموجهة إليها فيما يخص المجازر الجماعية والتقتيل خارج القانون.
- إبطال المتابعات القضائية لصالح المسلحين الذين سلموا أنفسهم للسلطات المختصة بعد انقضاء الفترة المخصصة للتوبة في إطار الوئام المدني.
- العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس باستثناء مرتكبي المجازر الجماعية ومنتهكي الحرمات ومستخدمي التفجيرات في الأماكن العمومية.
- إدماج التائبين المستفيدين من الوئام المدني.
- حل ملف المفقودين لإدراجهم ضحايا المأساة الوطنية وتعويضهم ماديا.
- الدعوة إلى التكفل بعائلات الإرهابيين وإدراجهم ضمن ضحايا المأساة الوطنية في إطار الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني. [1]

كما جاءت نقاط في المرسوم التنفيذي لميثاق السلم والمصالحة الوطنية والمقسم إلى أربعة أقسام:

أولا: مجال التطبيق والإجراءات المقررة.

ثانيا: القواعد والإجراءات لانقضاء الدعوى العمومية.

ثالثا: الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الوطني.

رابعا: أحكام ختامية. [2]

ب/التصدي القانوني:

جاء الاعتماد على الأسلوب القانوني لإضفاء نوع من المشروعية على الأسلوب السياسي حيث استمر العمل بقانون طوارئ وترسانة القوانين منها:

---

[1] عمر الأخضر الدهيمي، **مدى قدرة الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب على مواجهة الجماعات الإرهابية المنظمة على ضوء الواقع الأمني والعوامل السياسية.** مرجع سابق، ص 14، 15.

[2] نبيل بويبية، **الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة**. مرجع سابق، ص 134.

-المرسوم التشريعي رقم 92-03 الصادر في(1992/09/30) المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب ليملأ الفراغ القانوني الخاص بالتعامل مع هذه الظاهرة.

-المرسوم التشريعي 93-05 المؤرخ في (1993/04/19) المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي 92-03 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، والذي أدرج في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات الذي جاء بناء على المرسوم 95-11 الصادر يوم (25-02- 1995) المعدل والمتمم للمرسوم 66-156 الصادر في 7 جويلية 1999 الخاص بقانون العقوبات.

-قانون الرحمة جاء بموجب الأمر الرئاسي رقم 95-12 الصادر في 1995/02/25 وكان مؤسس على أحكام المادة 87 مكرر والذي ينص على العفو عن المتورطين ما لم يقتلوا أشخاص أو تسببوا في إعاقة دائمة أو استخدموا المتفجرات للمساس بحياة الأشخاص والممتلكات.

وهدف المشرع الجزائري من هذه المراسيم الثلاث تكييف الواقع الجنائي مع هذا الواقع الجديد ومع الطبيعة الجديدة والمعقدة للإرهاب كآفة وطنية وعابرة للأوطان،

بإدراجه في التصور التشريعي والقانوني للإرهاب والأعمال الإرهابية التي حدثت.[1]

ج/البعد التنموي لإستراتيجية مكافحة الإرهاب في الجزائر:

بعد تراجع ظاهرة الإرهاب في الجزائر جراء قانون المصالحة الوطنية واسترجاع الأمن تم التركيز على بناء دولة القانون وتحسين أداء الحكم الراشد من خلال تعزيز دور المجلس الدستوري وإصلاح منظومة العدالة، وتحسين أداء العديد من المصالح في مجال ضبط ومراقبة النشاط الاقتصادي وتحسين الخدمات العمومية.

[1] عمر الأخضر الدهيمي، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب**، مرجع سابق، ص 229.

في مجال الفلاحة تحقيق الأمن الغذائي تم صياغة الإستراتيجية للتنمية المستدامة في 2006 (التجدد الريفي) وفي سنة 2008 (التجدد الاقتصادي الفلاحي) وسعى هذا الأخير باعتباره إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة للفترة (2013/2009) إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلد. [1]

وفي إطار تعزيز الاقتصاد الوطني تم إطلاق برنامجين سنويين يتعلق الأمر ببرنامج الدعم للانتعاش الاقتصادي (2001-2004) بمبلغ 7,5 مليار دولار، وكذا برنامج تعزيز النمو (2005-2009) بمبلغ 120 مليار دولار، وبرنامج تكميلي لدعم النمو وكذا برامج (الجنوب والهضاب العليا) في الفترة الممتدة ما بين (2005-2009) بميزانية قدرها 200 مليار دولار.

أما بالنسبة للمديونية الخارجية فقد كانت تبلغ 29 مليار دولار سنة 1999، ولكن بعد أن تم تخفيضها أصبحت تبلغ أقل من 5 ملايير دولار سنة 2008.

كما حاربت الدول البطالة من خلال عدة مشاريع مثل مشروع 100 محل لكل بلدية، إنشاء وكالات لدعم التشغيل من خلال القرض المصغر لإنشاء مؤسسات مصغرة وغيرها، سمحت في خفض نسبة البطالة لتبلغ 11,8% سنة 2007 حيث تجاوزت 29% سنة 1999.

من 2001-2012 القيام بإصلاحات سياسية مست فتح المجال الإعلامي وفسح المجال لإنشاء المزيد من الأحزاب الجديدة، وأهم ما حدث هو رفع حالة الطوارئ التي كانت معلنة منذ التسعينات من القرن العشرين وهذا ما يدل على عودة الأمن إلى الدولة الجزائرية وذلك بفضل الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب والتي جسدت أبعاد الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، حيث أن التركيز على جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية والعسكرية مكن من التقليص في حدة تهديد الإرهاب

[1] حسينة دحومان، **مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي**. مذكرة ماجستير، (تخصص: دراسات إستراتيجية)، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 191.

والذي يعني بمنظور الدراسات الأمنية النقدية تحقيق انعتاق الشعب الجزائري من مختلف التهديدات كالإرهاب والتعصب والتطرف ما يعني تحقيق أمن الدولة الجزائرية.[1]

ثانيا: آليات مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة:

1- في مجال مكافحة الإرهاب الجريمة المنظمة:

لقد تم معالجتها والتصدي لها من خلال مواد قانونية من قانون العقوبات الجزائري وتتمثل أسسها في:

أ/تعدد المساهمين في ارتكاب الجريمة بصفة ضرورية:

ورد في المادة 41 من قانون العقوبات "يعتبر فاعلا كل من ساهم مساهمة مباشرة في تنفيذ الجريمة".

نصت المادة 177 مكرر من قانون العقوبات الجزائري على أن الجريمة المنظمة "هي جمعية أو اتفاق مهاما كانت مدته أو عدد أعضائه تشكل أو تألف بغرض الإعداد لجنايات أو لجنح ضد الأشخاص أو الممتلكات وذلك بقصد الربح على أن يتعدى العمل الإجرامي الحدود الوطنية، كما كان يمكن اعتبارها جريمة مخططة، جريمة عابرة للقارات مع اتساع مجال نشاطها واتخاذها لأشكال من الإجرام مع استعمال العنف".[2]

ب/المؤامرة:

نصت المادة 77 من قانون العقوبات يعاقب بالإعدام على "الاعتداء الذي يكون الغرض منه إما القضاء على نظام الحكم أو تغييره، وتحريض الناس المواطنين أو السكان على حمل السلاح ضد سلطة الدولة أو ضد بعضهم البعض".

---

[1] المرجع السابق، ص 192.

[2] علي بوشربة، بوعلام بولعراس، **الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة.** مجلة الجيش، منشورات المؤسسة العسكرية، العدد 618، الجزائر، جانفي 2015، ص 40.

ج/العصابات:

المادة 86 من قانون العقوبات يعاقب بالإعدام من يرأس عصابات مسلحة أو يتولى فيها مهمة أو قيادة ما وذلك بقصد الإخلال بأمن الدولة.

د/حرمات التمرد:

فهذه الأعمال تتميز بالجمع والاتفاق أثناء حركة التمرد على إقامة متاريس أو غيرها من الأعمال التي يكون الغرض منها عرقلة القوة العمومية وفق المادة 88.

هـ/تواطؤ الموظفين:

نصت المادة 112 من قانون العقوبات "إذا اتخذت إجراءات مخالفة للقوانين وكان تدبيرها عن طريق إجماع أفراد أو هيئات تتولى أي قدر من السلطة العمومية"[1].

وبالنظر إلى الانعكاسات الإقليمية والدولية للجريمة المنظمة وضمن مسعى يرمي إلى محاصرة هذه الظاهرة الحد من خطورتها أدرج المشرع الجزائري تعديلات على بعض القوانين وكذا سن قوانين أخرى.

إذ صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالجريمة المنظمة يوم 15نوفمبر 2000، وتلا مصادقات الجزائر على هذه الاتفاقية تعديل مس قانون الإجراءات الجزائية من خلال قانون رقم 41-04 الموافق لـ 10 نوفمبر 2004 حيث ورد في مادته 08 مكرر أنه: "لا تنقضي الدعوى العمومية بالتقادم في الجنايات والجنح الموصوفة بأفعال إرهابية وتخريبية وتلك المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الرشوة أو اختلاس الأموال العمومية.

وجاء في المادة 37 أنّه "يجوز تمديد الاختصاص المحلي لوكيل الجمهورية إلى دائرة اختصاص محاكم أخرى عن طريق التنظيم في جرائم المخدرات والجريمة

[1] جويدة بوعلام، **الوجه القاسي للهجرة غير الشرعية**. مجلة الجيش، العدد 534، جانفي 2008، ص 29.

المنظمة عبر الحدود الوطنية والجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وجرائم تبييض الأموال والإرهاب والجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف.

وفي مواجهة التحديات التي أفرزها الوضع الإقليمي المستجد لا تدخر مختلف وحدات الجيش الوطني الشعبي جهدا في محاربة الجريمة المنظمة ومطاردة العناصر الإجرامية خصوصا على مستوى النواحي العسكرية الرابعة والسادسة والثالثة والتي تختص في التهريب بمختلف أنواعه.

إذ يفضل اليقظة المستمرة والاستغلال الأمثل للمعلومات فقد نفدت وحدات الجيش الوطني الشعبي عمليات نوعية بالمناطق الحدودية مما مكنها من توقيف العددي من المهربين وحجز كميات معتبرة من المواد الغذائية المعدة للتهريب، وكذا كميات معتبرة من المخدرات والأسلحة الحربية وأجهزة اتصالات متطورة. [1]

2- في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

جاء في خطاب رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" حول الهجرة غير الشرعية "إن مشكلة الشباب ومستقبله تطرح نفسها على السلطات العمومية... كما تستدعي إعمال الفكر وإنتاج التحاليل بل وأكثر من ذلك القيام بمساع تشاورية ورؤيا جادة على أوسع نطاق".

وينص قانون الهجرة غير الشرعية: يقوم بتقديم الدعم الإنساني الضروري يبدأ بإنقاذ وإحضار المهاجرين غير الشرعيين إلى البر ومن تم التكفل بهم طبيا وفتح ملفات قضائية وتحرير محاضر وإحالتهم للعدالة والتحقيق لكشف منظمات وشبكات الهجرة. [2]

المطلب الثاني: على المستوى الإقليمي: معضلة العمق الإستراتيجي

---

[1] علي بوشبة، بوعلام بولعراس، مرجع سابق، ص 40، 41.

[2] جويدة بوعلام، مرجع سابق، ص 40.

قبل التطرق إلى الآليات التي اعتمدتها الجزائر في مكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية الجديدة على المستوى الإقليمي لابد من التطرق إلى المعلم الرئيسية للمقاربة الأمنية الجزائرية.

1- المقاربة الأمنية الجزائرية:

إن اهتمام الجزائر لما يجري في منطقة الساحل راجع لكون هذا الأخير البطن الرخو لأمنها القومي وامتدادا حيويا له، ذلك أنها أصبحت تشكل مجالا لاستقطاب قوى خارجية ومجال لعمل قوى إقليمية ودلك لما تتميز به المنطقة من ثروات، لدى كان لزاما على الجزائر العمل لا يجاد حلول في هذه المنطقة خصوصا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية، ومن الأسباب التي تدفعها إلى ذلك:

-التحول على مستوى المدركات: نتيجة لتطور مستوى التهديدات تغيرت هذه المدركات فبعدما كانت تهديدات خارجية ذات طابع عسكري-حسب الواقعية-ممثلة في الغريم التقليدي "المغرب"أصبحت تهديدات ذات مصدر هوياتي داخلي-حسب البنائية-ممثلة في ظاهرة الإرهاب نتيجة الانشقاق الداخلي، كما كانت الدولة هي مصدر للأمن والتهديد في نفس الوقت.

-الوزن الجيواستراتيجي للجزائر دفعها للبحث عن دور لها في المنطقة وإيجاد مكانة محورية قادرة على التأثير في القضايا الأمنية.

-إصرار الجزائر على مقاربة جهوية أو إقليمية ذلك أن الإشكالات الأمنية هي ساحلية المنشأ، ودول الساحل هي المعنية بالتبعات السلبية لها،لدا فالحلول والآليات لا تخرج عنها. [1]

-الرفض الجزائري المتواصل للتدخل الأجنبي نتيجة للإجهاض المتواصل للجهود الجزائرية من طرف القوى الأجنبية.

-رفض إشراك المغرب الأقصى في مختلف الترتيبات الأمنية الإقليمية باعتبارها دولة غير صحراوية، وإقصائها من إمكانية لعب دور محوري في المنطقة.[1]

---

[1] حسام حمزة، **الجزائر في مواجهة ديناميكية الرهانات الأمنية الساحلية:المهمة المستعصية**. ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي: دور الجزائر الإقليمي:المحددات والأبعاد. جامعة تبسة، الجزائر،28-29 أفريل 2014، ص4، ص 05.

-إدراك الجزائر أنها تدير عملية أمنية بالغة التعقيد (gestion d'un processus trop compliqué)، والتي تظهر في ثلاثة مؤشرات:

✓ المؤشر الأول: الدبلوماسية الأمنية التي أصبحت تحكم الجزائر وكيفية تعاطيها مع الفضاء الإفريقي "الهش والمأزوم" أولوية المقاربة الأمنية على المقاربة الاقتصادية في إطار الشراكة الجزائرية الإفريقية.

✓ المؤشر الثاني: وضمانا لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية اتخذت منهجا انكفائيا على الذات قوامه "تأمين الأمن" (la sécuritisation de la sécurité)، وقبول لعب دور الفاعل وان كانت لا ترغب للتعامل مع بيئة تتميز بحالة عدم اليقين،مع الإقرار بأولوية الداخل الجزائري على الخارج.

✓ المؤشر الثالث: لا تزال إفريقيا تراوح مكانتها في مؤشرات التنمية الإنسانية، وهو ما يجعلها وفق الأدبيات التنموية دولا هشة وهي هواجس أمنية بالنسبة للجزائر.[2]

وهي في هذا الإطار فان أهداف السياسة الخارجية للجزائر تجاه إفريقيا ودول الجوار لا تخرج عن فئتين من الأهداف في تعاملها الدبلوماسي ودائرة التعاون وبناء المصالح المتبادلة مع الدول أو المشاركة في مسارات التسوية للنزاعات داخل الدول أو مابين الدول. [3]

2-الآليات:

أ/الجهود الدبلوماسية:

---

[1]شمسة بوشنافة، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الرهانات والقيود**. ورقة مقدمة في الملتقى الدولي: التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة. 27-28 فيفري 2013، ورقلة، ص 2.

[2] قوي بوحنية، **الجزائر والانتقال إلى الدور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي**، مرجع سابق، ص 3.

[3] مصطفى صايج، **الجزائر والأمن الجهوي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها على الأمن الجهوي**، جامعة الجزائر 3،ص9.

دخلت الجزائر في عدة اتفاقيات سياسية مع دول المنطقة وقامت بعقد عدة ندوات وزارية تنسيقية و أقامت لجان مشتركة للتعاون مع كل من مالي و النيجر كما قامت الجزائر بالتعاون مع دول المنطقة فيما يخص بناء مؤسسات الدولة بطريقة ديمقراطية أي تشجيع الديمقراطية و الحوار داخل دول المنطقة حتى تستطيع بناء مؤسسات قادرة على التنسيق و الحوار معها فيما يخص مواجهة التحديات الموجودة[1] و هنا يمكن إبراز هذا الجهد ليس على المستوى الثنائي فقط و لكن حتى على المستوى الجماعي فيما يخص آلية مراجعة النظراء التي تعتبر إحدى الآليات لتطبيق أهداف ومبادئ النيباد من حيث أنها تهدف إلى مراجعة التزام الدول الأفريقية بقواعد الحكم الرشيد وممارسة الضغط الجماعي لدعم السياسات والممارسات التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة[(2)]

أما على المستوى الدبلوماسي فقد قامت الجزائر بعدة وساطات خصوصا في قضية التوارق في النيجر و مالي وكللت بعدة اتفاقيات دبلوماسية لإنهاء النزاع الموجود ودائما كانت تبادر بالتدخل و الوساطة كلما اندلع النزاع في محاولة لتجنب تفاقمه و انتشاره[(3)] و آخرها الوساطة التي لم يكتب لها النجاح بين حركة الأزواد و حركة أنصار الدين التي كانت تراهن عليها الجزائر للتفريق بين الجماعات الإرهابية و الحركات المسالمة الرافضة للعنف و التطرف و الإرهاب

والتي ظهرت بأكثر قوة من خلال السنين العشرة الفارضة في الجهود الحثيثة التي ما فتئت الجزائر في سعيها من أجل إقامة هيئات جديدة على غرار مجلس السلام والأمن وتأسيس البرلمان الإفريقي، وكدا إتمام مسار إدماج هيئة النيباد، وقد

112 (بنيو سفيان، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه مالي و النيجر**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، الجزائر، 2012، ص ص. 81-83.

[2] Kempe Ronald Hold,"the Uneca and good governance in Africa," **Boston, Massachusetts** 4.5 April, 2002.pp10-13.

[3] نبيل بويبية، مرجع سبق ذكره

ركزت الجزائر كعضو فعال في منظمة الوحدة الإفريقية وبعدها الاتحاد الإفريقي تحقيق أهداف أكثر شمولية ودقة، فقد دعت في كل مناسبة افريقية إلى تحقيق اكبر قدر ممكن من التكامل القاري مؤكدة في كل مرة على الأهمية البالغة لتكامل القارة ككيان واحد.

***الوساطة:**

إن الحديث عن المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي والوسائل التي استخدمتها الجزائر من اجل تحقيقها لا يمكن أن يكون دون الحديث عن آلية الوساطة التي عبرت عنها الجزائر في العديد من النزاعات عبر مختلف مناطق العالم.[1]

- الوساطة الجزائرية في قضية الأزواد:

رغبة الجزائر في إيجاد حل سياسي للنزاع في مالي لإحلال الأمن والاستقرار فيها مبدأ اتخذته حفاظا على وحدتها الترابية، وعدم إقصاء وتهميش السكان الطوارق بدأت هذه العهود ومنذ 1990 إلى يومنا.

فأزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن السواحل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دائر إستراتيجية أخرى[2].

فنشوء دولة الأزواد يمثل سابقة في غاية الخطورة قد يتبعها الطوارق البلاد المحاذية كالجزائر[3].

---

(1) سعيدة بوزيدي، **الوساطة الجزائرية للنزاعات الدولية دراسة حالة: الوساطة الجزائرية في مالي 1990-2013**. مذكرة ماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية، تخصص: إدارة النزعات الدولية، 2013-2014، ص ص 31، 32.

(2) قوي بوحينة: **الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مرجع سابق، ص 3.

(3) **أزمة مالي: متاهة الانقلاب والانفصال**. مركز الجزيرة للدراسات، 8 أفريل 2012، ص 10.

ولهذا لعبت الجزائر دورا نسبيا في الوساطة بين الطوارق في الشمال المالي والحكومة المركزية في باماكو في 1990 و 2006، وأخيرا في 2012[1].

لوعيها بخطورة النزاع الطوارقي على أمنها القومي خاصة مع وجود مشاريع أجنبية نشطة أو كامنة تنتظر التنشيط في المنطقة ليكون النزاع الأخير 2010 المحرك لها والتدخل العسكري الفرنسي [2].

أما المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة فهي:

- الحل التفاوضي والتسوية السلمية مبدئيا.
- الرجوع إلى الشرعية الدستورية والبحث على حل سلمي دائم.
- الحوار السياسي البيني محور الماليين مع إشراك العنصر الترقي.
- الحوار في إطار حل شامل يحافظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية والسيادة الوطنية المالية.
- قطع الجماعات الترقية المتمردة كل علاقة مع الحركات الإرهابية.
- الشق الأمني يقضي بالتنسيق في مكافحة الإرهاب والإجرام المنظم [3].

كما كان المجال الاقتصادي والاجتماعي نص الاتفاق حول التنمية يقضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير للجماعات المحلية، منح القروض لإقامة مشاريع تنموية، ووضع نظام صحي يلائم

([1]) نبيل بوبيية: **الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر في فترة حكم بوتفليقة**، مرجع سابق، ص 10.

([2]) مخلوف الساحل، **إشكالية الأزمة العقدة في الساحل الإفريقي**. مداخلة مقدمة في الملتقى، الأمن المغاربي على ضوء المستجدات الراهنة في الساحل، ورقلة، 2013، ص 4.

([3]) نبيل بوبيية: **الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر فترة حكم بوتفليقة**، مرجع سابق، ص 11.

طبيعة حياة الأهالي الرحل والقضاء على عزلة المناطق بتطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد، وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة [1].

وبعد عودة الهدوء النسبي إلى المنطقة وسيطرة القوات المالية والفرنسية عليها أوكلت من جديد مهمة الوساطة إلى الجزائر بين الحكومة المالية والجماعات الأزوادية، حيث قدمت خارطة طريق لمعالجة الأزمة وسط ترحيب دولي كبير، خاصة في الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي والولايات المتحدة الأمريكية.

فاستنادا إلى عقود من الخبرة فإن الجزائر تعرف ديناميكية الصراع في مالي ولديها القدرة على الضغط والتأثير في أصحاب القرار من الأطراف المسلحة الرئيسية في البلاد فأصبح المجتمع الدولي يعتمد على مساعيها الحميدة وتدخلها الدبلوماسي للمساعدة والتوسط في، أو تفادي الصراعات في مالي منذ 1990 على الرغم من الموقف الغامض والمتناقض للدبلوماسية الجزائرية من الأزمة، وفي التدخل الفرنسي في المنطقة في صورة انتظار وترقب أكثر سلبية فيما حدث سنة 2006 [2].

ب/ الملتقيات والاتفاقات:

وهو ما لم تغفل عنه الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية التي تواجه الأمن القومي الجزائري بحيث نظمت وشاركت الجزائر في العديد من المؤتمرات الدولية التي كان محورها الأمن في الساحل[3].

ولعل أهم المؤتمرات هو ذلك الذي نظمتها الجزائر يوم 07-08 سبتمبر 2001، والذي جمع بين دول الميدان "الجزائر، موريتانيا، مالي، نيجر" والفاعلين الدوليين مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي الإفريقي بالإضافة إلى العديد من

(1) أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص 12.
(2) المرجع السابق، ص 31.
(3) المرجع نفسه، ص 35.

الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، كندا، اسبانيا، ايطاليا، فرنسا، السعودية، الصين...

وكان الهدف في الملتقى هو البحث في مشكلة "محاربة الإرهاب والأمن والتنمية في الساحل الإفريقي" وتبني دول الميدان إستراتيجية مشتركة ونظرة موحدة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والفقر، كما أن الساحل يتطلب دور متكامل بين الساحل والفواعل الدولية والتي من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

كما استغلت الجزائر الفرصة للتعبير عن قلق دول المنطقة من ظاهرة دفع الفدية للإرهاب "مختطفي الرهائن" بحيث أن دفع الفدية بشكل مصدر رئيسي للجماعات الإرهابية من أجل تمويل نشاطاتها وهو ما يسمح لهم بتوسيع نشاطاتهم الإجرامية وهذا ما يتطلب ردة فعل استعجاليه [1].

وفي فيفري 2013 في مدينة وهران جاء أكثر من 100 خبير حول الإرهاب من 31 بلد، وهو ملتقى دولي يتباحثون فيه من أجل اقتراح، ووضع إستراتيجيات ونظم خاصة للحد من حركات جماعة القاعدة وشل الحركات المتطرفة والعنيفة التي تنشط في الساحل[2].

وباعتبار أن مصدر التهديدات الأمنية الجديدة لأمن الوطن الجزائري والإقليمي هو في إفريقيا فمن الطبيعي أن تركز الجزائر مجهودات في إطار الاتحاد الإفريقي والذي جاء كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية في 09 جويلية 2009. فقد جاءت اتفاقية

1- Adam Wlker," **Arms spending security-Amenas**", friday, 21 septembre, 2014, 18:06.

(2) **دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب**، مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، فيينا، 2009.

"منع ومكافحة الإرهاب" والتي اعتمدت في الجزائر في 14 جويلية 1999 أودعت لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية.

والبروتوكول الإضافي لاتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية "لمنع ومكافحة الإرهاب" عمدت في أديس أبابا في تموز/ يوليو 2004[1].

كما تعتبر الجزائر من بين الدول الخمسة الأكثر مساهمة من ميزانية الاتحاد الإفريقي بـ 50 مليون دولار وهو ما جاء تصريح السفير الجزائري في إثيوبيا عبد الناصر بلعيد[2].

ج/الآليات العسكرية: التعاون العسكري.

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويُقرِّر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التيi تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة.3

(1) مصطفى صايج، **"الجزائر والأمن الجهوي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الجهوي"**، مرجع سابق، ص 10.
(2) سعيدة بوزيدي، مرجع سابق، ص 146.

3 Francis, sempa. **« US National security doctrines Historically reiewed»,** American Diplomacy,2003 www.americandiplomacy.org - Alain rey , «Définition de Doctrine», le grand Robert de la langue Française 2010 النسخة الالكترونية.)

ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي.

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، وهذا الساحل الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها 5 معضلات كبرى تتمثل أساسا في:

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة.
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية.
- البنى الاقتصادية الهشة "وهو ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن تصديرها للجزائر".
- ضعف الأداء السياسي؛ إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، ومالي والنيجر...
- انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

وهذه الأشكال الجديدة للعنف تؤكدها تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبته من 30%إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، كما أنّها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة وتشير، تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80 بالمائة من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر.

إن عين الجزائر على استقرارها وهي التي خاضت حرباً عويصة استنزافية ضد ما يسمى بالإرهاب ولمدة 10سنوات يُسميها الجزائريون "العُشرية السوداء"، وعينها الثانية على التحرك الإفريقي ذو البنى السياسية والاقتصادية الهشة والتي تشكل ما من شأنه نقل جميع أنواع الفشل الأزموي والدولتي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الجزائري.

تعتبر من الآليات التنموية كذلك لأن بعض التحديات تستدعي مزاوجة الحل الاقتصادي و السياسي والدبلوماسي بالحل العسكري و الأمني حتى يكون هناك حزم في التعامل مع بعض التهديدات وبالأخص ما جرى في دول الجوار من انهيار لمنظومات أمنية كاملة و بالتالي فهي تعتبر مكملة للآليات السابقة الذكر وهو ما صرح به وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي بقوله أن مقاربة دول الميدان تقوم على أربع آليات الأولى سياسية دبلوماسية من خلال الندوات الوزارية التنسيقية، و الثانية عسكرية بإنشاء هيئة أركان مشتركة لبلدان الميدان و الثالثة أمنية تتعلق بإنشاء خلية استخباراتية لتبادل المعلومات من منطلق الوقاية و الاستباقية أما الرابعة فتبرز من البعد التنموي المرتكز على إنشاء مشاريع صغيرة و جوارية لفائدة السكان المحليين لمكافحة الفقر مع استحداث مشاريع مهيكلة كبرى على غرار الطريق الصحراوي[1] و الشيء الإيجابي مثلا في هذه الآليات العسكرية و الأمنية فإنها تحترم السيادة الداخلية للدول و لا تتدخل في شؤونها و لا أراضيها فمثلا لجنة الأركان العملياتية المشتركة قائمة على فلسفة احترام السيادة الداخلية لأعضائها حيث كل بلد يقوم بعمليات عسكرية في بلاده و لا يتدخل في أراضي عضو آخر[2]

***التعاون الثنائي:**

---

[1] - بشير عميور، " ندوة الجزائر الدولية دفع الشراكة و جهود الأمن و التنمية،" **مجلة الجيش**، ع. 579، أكتوبر 2011، ص ص.22-25.

[2]- Ghania oukazi: **« Algerie- Neiger: les frontiers sous sur veillance** », la quotidien, N 5186.21/12/2011, p5

– **بين الجزائر ومالي:** تم إرسال فرق عسكرية جزائرية إلى شمال مالي خاصة منطقة كيدال المعروفة بنشاط إرهابي فعال، وكذا لكونها منطقة نشاط لجماعات الجريمة المنظمة، وتقوم هذه الفرق العسكرية وكذا الجمركية بتقديم المساعدات للقوات الأمنية المالية من خلال التدريب، واتفاق الرئيس المالي مع الرؤية الجزائرية في كون أن إقحام قوى أجنبية سيزيد من حدة الإرهاب بدلا من أن ينقصه ذلك أن التواجد الأجنبي هو أحد أهم العناصر المستهدفة من قبل العناصر الإرهابية ما يعني أن التدخل الأجنبي حتما سوف يصعد منحنى الإرهاب كما تؤكد التجارب[1].

– **بين الجزائر والنيجر:** برز التعاون في شكل جلي في 2002 إثر تشكيل لجنة ثنائية حدودية جزائرية– نيجيرية تهدف للتعاون على تعزيز أمن الحدود المشتركة، وفي الاجتماع الرابع لهذه اللجنة والذي انعقد في 18 و 19 ديسمبر 2011، في مقر الرئاسة الجزائرية فقد تم التوقيع على اتفاقية في المجال الاستخباراتي، وذلك لمراقبة تحركات الجماعات الإرهابية وكذا الجماعات الجريمة المنظمة، كما تم اقتراح التعاون في مجالات أخرى مثل مجال النقل والموارد المائية[2].

– **بين الجزائر وتونس:** وعلى صعيد آخر نلمس التعاون الأمني الإقليمي الجزائري التونسي في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أقر وزير الداخلية الجزائري نور الدين يزيد زرهوني بوجود علاقة بين الجماعة السلفية والمجموعة الإسلامية التي تمت السيطرة عليها في تونس من خلال مواجهات مع الشرطة خلفت 14 قتيلا، وأعلن الوزير أن أجهزة أمن البلدين تعمل بتعاون وثيق منذ عدة سنوات، واعتقل تونسيون في 2005 و 2006 في الجزائر خلال عمليات أمنية استهدفت الجماعة السلفية وسلموا إلى السلطات التونسية[3]، واعتبر كما تسارعت وتيرة الاتصالات والتنسيق والتعاون بين الجزائر وتونس وليبيا لتتوج بعد لقاء تاريخي بين رؤساء حكومات البلدان الثلاث

([2]) اليمين رزواطي، مرجع سابق، ص 127.

([3]) عبد النور بن عنتر، **الإستراتيجات المغاربية حيال أزمة مالي**. مرجع سابق، ص 3.

(عقد على هامش لقاء بين وزراء الدفاع والداخلية) في مطلع يناير 2013. وقد تم الاتفاق فيه على ضرورة تأمين الحدود المشتركة ومحاربة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، ويعد هذا إقرار بالترابط العضوي بين الأمن في المغرب العربي والساحل، وقد تم الاتفاق على تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية، عقد اجتماعات دورية بين ولاة ومحافظي الولايات الحدودية للدول الثلاث، إنشاء دوريات مراقبة مشتركة على الحدود، عقد لقاءات دورية بين الأجهزة الأمنية الوطنية، كما تم الاتفاق على لتحضير لاتفاقية أمنية مشتركة.

– **بين الجزائر والمغرب:** والواضح أن تلك المبادرة المغاربية التي ألحت الجزائر حولها قد ذهبت أدراج الرياح العلاقات المتدهورة مع المغرب، مما يفسر عودة الجزار..... العلاقات الثنائية والمباشرة مع ليبيا وتونس وخلق مبادرة ثلاثية ولدت في غدامس الليبية قبل أشهر[1].

فرغم التقارب النسبي بين المغرب والجزائر إثر الزيارة التي قام بها الوزير المغربي للشؤون الخارجية سعد الدين العثماني في العاصمة الجزائرية في 24/23 جانفي 2012 فإن التراكمات بين البلدين تعيق هذا التقارب، كما أن حاجة الجزائر أقل لهذه العلاقة –على خلاف المغرب– الذي تهيمن عليه سلطة الجيش، ويستعمل ذاكرة الحرب الأهلية لمنع امتداد الثورات العربية، كما وضعت ثلاثة شروط وهي: امتناع المغرب من تصدير المخدرات إلى الجزائر عبر الحدود، وملف الصحراء الغربية والتوقف عن المواقف الاستفزازية[2].

د/ الإجراءات التنسيقية الإقليمية:

*** على المستوى العسكري:**

([1]) بوحنية قوي، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني**. مرجع سابق، ص 6.

([2]) مهدي تاج، **مشروع المغرب العربي: فرصة التحول الديمقراطي**. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012، ص5.

عملت الجزائر على رسم خريطة إدراكية لك من لتحقيق تنسيق فعال يهدف إلى درء التهديدات الأمنية الجديدة من خلال اللقاءات الدورية بين قياداتها العسكرية من اجل النهوض التنموي بالمنطقة وإيجاد آليات مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ففي خطاب "عبد العزيز بوتفليقة" في القمة السابعة للاتحاد الإفريقي في جويلية 2006 أن نهاية الحرب الباردة والتحولات العالمية الجدية كانت فرصة بالنسبة لإفريقيا لتتكفل بمشاكلها الأمنية والسعي إلى حلها وفرض نفسها كفاعل إقليمي له وزنه واحترامه[1] ومن بين هذه المساعي التي تجسدت نجد:

- **قيادات الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) comité d'état major opérationnel conjoint:** خلال الاجتماع الذي انعقد في 12 و 13 أوت 2009، وتضم كل من الجزائر ومالي وموريتانيا، النيجر ومقرها تمنراست تبعها اجتماع مجلس رؤساء أركان البلدان المعنية في 26 سبتمبر 2010 يهدف تقييم الوضعية الأمنية في المنطقة في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. كان هذا الاجتماع فرصة لتبادل وتحليل المعلومات بهدف إعداد حصيلة وافية للنشاطات والأعمال المنجزة للشروع في تجسيد إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وتعد الجزائر أول دول بادرت بتقبل التعاون الإقليمي من منطلق رؤيتها لمكافحة الإرهاب القائمة على ضرورة وجود تعاون إقليمي منظم وعملياتي على إدارة سياسية مشتركة وقد تمت الموافقة على مبادئ الرؤية خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي في شهر مارس 2010، والتي نشطت آليات التنسيق بما فيها

(1) **"الجزائر وموريتانيا تتفقان على تكثيف تعاونهما في الساحل"**، جريدة الاتحاد الخميس 15 ديسمبر 2011
http://www.alithad.ae/detzils.php?id=115905 & y: 2011.

كتيبة الأركان العسكرية وكتيبة تنسيق المصالح الأمنية إذ نجدها تهدف إلى تحقيق نقاط وهي: [1]

- إنشاء قاعدة سياسات موحدة تتضمن حول التنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فسرعة المعلومة تعني سرعة فعالية التصدي.
- السماح لهيئة أركان الجيوش الخمسة التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإرهابية داخل الصحراء والسماح باجتياز الحدود في إطار المطاردة.
- الاتفاق على التعاون العسكري بين القوات النظامية الموحدة لقبائل الطوارق.
- تقديك حوافز مادية نظير تقديم خدمات إستخباراتية عن الجماعات الإرهابية.
- تحقيق مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين وعدم التنمية بإقامة مشاريع تنموية في شمال مالي والنيجر.
- تكثيف الرقابة على منطق الصحراء ومراقبة مناطق الأودية وحفر أماكن الاختباء وهي منطقة تمتد من جبال أدغاغ وأفوقاس شمال مالي وجبال أكادس إير شمال النيجر مرورا بواد زوراك الذي يصل إلى جنوب الجزائر[2].

- وحدة التنسيق والاتصال:

والتي أنشئت بالجزائر بتاريخ 6 أفريل 2010 بناءا على توضيحات اجتماع وزراء الخارجية للبلدان السبعة: الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا، التشاد، الذي انعقد بتاريخ 16 مارس 2010 والوحدة في الحقيقة إطار لتأمين المعلومات الأجنبية، والتكتيكية والعملياتية الضرورية لقيادة لجنة الأركان العملياتية

(1) حسينة دحومان، مرجع سابق، ص ص 194، 195.
(2) ميادة بن بريهوم، مرجع سابق، ص 232.

المشتركة للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب وغيره من أشكال الإجرام المنظم في الساحل الإفريقي[1].

المطلب الثالث: على المستوى الدولي: تحديات التوافق وانسجام الإدراك:

لطالما نادت الجزائر بضرورة التصدي للإرهاب كونه مهددا للسلام والأمن الدوليين، لا الدولة الجزائرية وحدها، فقد دعت إلى التعاون الدولي إلا أنها لم تلقى أدانا صاغية وسط لا مبالاة دولية، إلا أن هذه التحذيرات صدقت مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2011، وبدأت دول عدة بإبداء الاهتمام بالخبرة الجزائرية والتي سرعان ما اعتبرت خبرة رائدة في مجال مكافحة الإرهاب[2].

صرحت الحكومة الجزائرية عدة مرات بأن الإرهاب ظاهرة عالمية خطيرة تتطلب تحديدا دقيقا لمفهومها وإدراكا واعيا لمسبباتها ودوافعها، وإستراتيجية واضحة وتكاثفا دوليا لمحاربتها، ودعت بجانب هذا كله إلى دراسة الظاهرة والبحث الجاد لتجفيف منابعها وما فتئت الدولة الجزائرية تطبق ذلك منذ سنة 1992 إلى غاية يومنا هذا[3].

وكانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي اعترفت بضرورة وجود تعاون دولي في مجال مكافحة هذه الظاهرة في إطار ما سمي بـ"الحرب على الإرهاب"، كما وفر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة التفويض وفقا إلى القرار 1373 أيلول (سبتمبر 2001) مثل هذا الالتزام من جميع أنحاء العالم وفر للجزائر الولايات المتحد فرصة لتحقيق التقارب السياسي[4].

([1]) إلياس قسايسية، مرجع سابق، ص 13.

([2]) أمحند برقوق، مرجع سابق، ص 2.

([3]) علي لونيسي، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية**. رسالة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 559.

([4]) محند برقوق، مرجع سابق، ص 2.

وأصبح التعاون ومكافحة الإرهاب مع الجزائر بشكل أكبر اهتمامات الدبلوماسية الأمريكية منذ اعتداءات سبتمبر 2001، وخلال زيارتين إلى الجزائر اعتبر الموفد الأمريكي "هنري كروبمتن" ومستشارة الأمن الداخلي "فرانسيس تونسد" أن من مصلحة الولايات المتحدة والجزائر وضع إستراتيجية مشتركة لمكافحة التمرد[1].

إذ يرى محلل الشؤون الأمنية المغاربية "حسين بولحية" في تصريح له، بأن الولايات المتحدة لم تخف رغبتها في إقامة تعاون أمني، واستخباراتي مع الجزائر لمكافحة الإرهاب وهو الملف الذي يأخذ الطابع الأولوية في الزيارات التي يقوم بها المسؤولون الأمريكيون إلى الجزائر. وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية تشيد بدور الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، وتعتبر المساعدة والمعلومات التي تقدمها الجزائر جد هامة بالنظر إلى التجربة التي تتمتع بها مصالح الأمن الجزائرية في مكافحة الإرهاب[2].

وفي إطار التعاون، شاركت الجزائر في ثامن ترتيب بحري مع سبعة دول شمال إفريقية أخرى من أجل تحسين التعاون بين الدول وزيادة السلامة والأمن في البحر الأبيض المتوسط، وشمل التدريب الممارسة ومشاركة المعلومات والأنشطة وإقامة الندوات.

– وفي ماي 2014: القوات البحرية الجزائرية شاركت في عملية بحرية متعددة الجنسيات الخاصة بالفرضية وتأمين البحرية[3].

ويعتبر التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب متعدد الأبعاد ومتكاملا من الناحية الجغرافية والأمنية، وعلى الصعيد التنائي يتم التفاعل بين الدولتين في الحالات التالية:

([1]) اليمين زرواطي، مرجع سابق، ص 128.

([2]) علي لونيسي، مرجع سابقن ص 561.

(3) Aida Laurance Ammour, « **Evolution de la politique de défance Algérienne** », Aout 2013, p 4.

- موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

- تبادل المعلومات الاستخباراتية، خاصة وأن الجزائر اكتسبت دراية واسعة بالشبكات الإرهابية في جميع أنحاء العالم.

- استفادة الجزائر من المساعدات العسكرية الأمريكية التي ارتفعت قيمتها من 121.000 دولار أمريكي في عام 2001 إلى 800.000 دولار أمريكي في عام 2008.

علاوة على التعاون الثنائي مع الجزائر شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب في إفريقيا وهذا بإيعاز من الجزائر، حيث:

- قدمت الدعم الفني المخصص لوضع إستراتيجية إفريقية أفضل لمكافحة الإرهاب عن طريق مساعدة المركز الإفريقي للدراسات والبحث والإرهاب الذي تستضيفه الجزائر.

- انخرطت الجزائر من خلال مشاركتها في مبادرة شمال الحلف الأطلسي للحوار المتوسطي في "عملة المسعى النشط" التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة.

- المشاركة الجزائرية في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTF) منذ انطلاقها في آدار/ مارس 2004 إلى جانب دول عدة في شمال إفريقيا ومناطق الساحل كما شاركت في المناورة متعددة الأطراف المشتركة في منطقة الساحل مع الولايات المتحدة (عملية فلينتلوك منذ عام 2005) [1].

(1) أمحند برقوق، مرجع سابق، ص ص 3، 4.

في حين عبرت الجزائر في العديد من المناسبات في معارضتها لإقامة قواعد عسكرية بمنطقة الساحل والصحراء الكبرى بحجة ملاحقة عناصر القاعدة، وهو ما تسبب في نوع من الفتور في العلاقات الجزائرية الأمريكية، كما أعلنت عدد من الدول إفريقيا رسميا رفضها لاستقبالها على أراضيها، وكانت في السابق القارة الإفريقية تخضع لاهتمام 3 قيادات[1].

– **مبادرة (5+5):** أكد قائد القوات البرية اللواء أحسن طافر على أن مكافحة الإرهاب تستدعي تنسيق جميع جهود البلدان الأعضاء في (مبادرة 5+5 للدفاع)، وأوضح خلال افتتاح أشغال الاجتماع الأول لقادة أركان القوة البرية للدول الأعضاء في البادرة، أن مكافحة الإرهاب في أبعاده الإقليمية والعابرة للحدود والأحداث المأساوية التي هزت معظم بلدان المبادرة تشكل دون شك الصورة الكاملة للأخطار التي تحدث بالمنطقة والتي يتعين مواجهتها بشكل مشترك وأضاف أنه يتعين لاستئصال شبح الإرهاب من جذوره تنسيق الجهود من أجل التحرك بطريقة متجانسة وتشاورية، كما أوضح اللواء أحسن طافر أمام قادة أركان القوات البرية للدول الأعضاء في المبادرة أن حوض المتوسط يعتبر همزة وصل جعله فضاء سلم ورفاهية، فإنه من الضروري إقامة شبكات عملية لتبادر ومعالجة المعلومات، وإعداد خارطة طريق مشتركة لضمان وضع جهاز تعاوني في مجال إسهام القوات المسلحة في حالات الكوارث، وتنظيم ملتقيات لتبادل الخبرات في مجلات قد تهم تدخل القوات المسلحة في حالات الطوارئ إلى جانب إسهام بلدان الضفة الشمالية على الصعيد التكنولوجي والعلمي لفائدة بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

ويندرج هذا الاجتماع في إطار النشاطات التي تم تسطيرها في سياق تخطيط العمل الذي جمع وزراء دفاع بلدان الأعضاء في مبادرة 5+5 للدفاع "بكاغلياري" في إيطاليا[2].

([1]) اليمن زرواطي، مرجع سابق، ص 122.

([2]) المرجع السابق، ص ص 119، 120.

كما أكد وزير الداخلية الجزائرية في اجتماع 5+5 المنعقد في موريتانيا 2008 حيث دعا إلى التصدي للدعاية الإرهابية عبر الإنترنت، وللرفع من كفاءة أداء قوات الأمن في التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة حتى مخطط يمتد من 2005 إلى 2010 خصصت الدولة أكبر من 4 مليار يويو[1].

- تجريم دفع الفدية:

بدلت الجزائر جهودا مضنية لتجريم دفع الفدية، وتنسيق الجهود في إطار دول الساحل في مكافحة الإرهاب وذلك يتحمل مسؤولياتها واحترام التزاماتها إزاء محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة هو ما جاء في قرار الإتحاد الإفريقي لتجريم ومنع الفدية للجماعات الإرهابية في أجل تحرير الرهائن[2].

كما أقر مجلس الأمن بتاريخ 2009/12/17 في قرار حمل رقم 1904 تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، مقابل الإفراج عن رهائن مختطفين، ويخص هذا القرار كل الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد ممن يلجؤون إلى تمويل الإرهابيين في أي منطقة في العالم بفديات مالية يطالبها الخاطفون نظير تحرير الرهائن سالمين ودون تعرضهم لأي أدى والجدير بالقول أن استصدار القرار هو تتويج للجهد الجزائري الذي كلل بالنجاح، بعد إلحاحها الدائم برفض مثل تلك السلوكات التي تدعم وتساهم في تشجيع المنظمات الإرهابية في التمادي في الابتزاز[3].

المبحث الثالث: استجابة السياسة الأمنية الجزائرية اتجاه التهديدات الأمنية الجديدة.

لكل فعل ردة فعل ولكل مؤثر استجابة، انطلاقا من الأساس واجهت الجزائر تهديدات ذات طابع أخر، أثرت على أمنها الوطني، مما استدعى الأمر ضرورة مراجعة سياساتها الأمنية بما يتماشى وهذه التهديدات، وتعيينها مع الأوضاع والظروف

(1) عمر الأخضر الإبراهيمي، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب**، مرجع سابق، ص 233.
(2) علي بوشربة، بوعلام بولعراس، مرجع سابق، ص 36.
(3) علي لونيسي، مرجع سابق، ص 562.

الجديدة والسياقات التي جاءت، فإدراك الجزائر لمدى خطورتها وتداعياتها، خلف ردود أفعال داخلية، استدعت القيام بترتيبات وعلى رأسها الاهتمام بالدفاع والتسلح وتقوية الجيش بناءا على أسس حديثة ومتطورة لتحقيق الاحترافية والقوة من أجل التصدي لأي خطر محتمل خارج الحدود أو داخلها، وهو ما سنتطرق إليها في هذا الجزء من الدراسة التي قسمناها إلى ثلاث مطالب، نعالج في المطلب الأول اهتمام الجزائر بالاتفاق العسكري وميزانية الدفاع، أما المطلب الثاني سنتناول فيه تأمين الحدود وإعادة بناء الجيش بشيء من الاحترافية وفي المطلب الثالث سنركز فيه على حماية الحدود الجنوبية من قبل الجيش.

المطلب الأول: نحو إنشاء قاعدة تصنيع: تحديات ترشيد الانفاق العسكري

بحكم موقعها الجيواستراتيجي عرفت الجزائر أحداث وتطورات صاحبتها تهديدات مختلفة من حيث النوع، الأسباب ودرجة التأثير الذي كان لها انعكاسات على الأمن القومي الجزائري وميزانية الدفاع ويمكن التمييز بين مرحلتين لتطور الإنفاق العسكري في الجزائر تبعا لظروف وخصوصيات كل مرحلة وهما:

- المرحلة الأولى: من أحداث أكتوبر 1988 وما صاحبها من تطورات.
- المرحلة الثانية: من سياسة الوئام المدني إلى يومنا هذا.

1- المرحلة الأولى:

منذ عام 1988 م وبعد أحداث العنف التي عرفتها الجزائر، كان الجيش في بداية غير محترفة بل كان عبارة عن مجموعة مناضلين وذلك لما عرفته من ظروف تتمثل في انخفاض أسعار البترول، وانخفاض الدولار، كذلك الوضع المالي الصعب في فترة الإصلاحات سنة 1989 م الذي يسمح للجزائر بدفع ديونها وزاد حجم المديونية من 15% في هذه الفترة إلى 23% سنة 1992 م، وما زاد الوضع حدة هو دوامة العنف السياسي الذي شهدنه بعد وقف المسار الانتخابي في 1991 م، أين واجهت أكبر تهديد وأخطره وهو تهديد زوال الدولة في حد ذاتها، فكادت أن تتحول

إلى دولة منهارة[1]. نتيجة للعشرية السوداء* التي عانت فيها الجزائر لأكثر من عقد من نقمة الإرهاب الذي استهدف كلا من الدولة والمجتمع[2].

كل ذلك جعل نسبة الإنفاق العسكري منخفضة مقارنة بميزانية الدولة حيث بلغت حدود 9% في الفترة الممتدة ما بين 1989 م- 1991 حيث أنهك الجيش في هذه الفترة، لذلك أجلت الجزائر طلبات جديدة للأسلحة، لكنها أعطت أولوية لتحديث المعدات الموجودة وتطوير صيانتها مع طلبها لأجهزة متطورة عبارة عن أجهزة تنصت ومراقبة من الدول

الغربية لمكافحة الإرهاب، وهو ما لم تحصل عليه،إذ قوبلت هذه الطلبات بالرفض بحجة عدم ديموقراطية نظامها خلال هذه الفترة الذي شهد العنف وتنامي الإرهاب[3].

2- المرحلة الثانية:

هذه المرحلة تزامنت مع مجيئ بوتفليقة للحكم وتبني سياسة الوئام المدني (1999م) إذ بدأت الجزائر تتعاقد من عدة جوانب: أمنيا، سياسيا، اقتصاديا...، فمع مطلع الألفية بدأت تهتم بالقطاع العسكري أكثر حيث تعاظم دور الجيش، فأتبعت الجزائر "برنامج التحديث" سنة 2001 م ووقعت اتفاقية مدتها 10 سنوات للتعاون العسكري والتقني مع روسيا- المزود الرئيسي لها بالأسلحة- الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري وميزانية الدفاع الذي قدرت بـ 13% سنة 2002 م مقارنة لما كانت عليه سنة 2000 م ما دفع لتبني هذا البرنامج هو:

([1]) محمد الميلي، **الجزائر.... إلى أين؟**. المستقبل العربي، المجلد 24، العدد 267، بيروت،2002، ص ص 18-21.

* شهدت الجزائر في فترة العشرية السوداء أعمال عنف تسببت في مقتل من 2000.000 شخص، وأحدثت أضرار تجاوزت قيمتها بليون دولار أمريكي.

([2]) أمحند برقوق، **التعاون الأمني الجزائري-الأمريكي والحرب على الإرهاب.** مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 16 جوان 2009، ص 1.

([3]) **"الجزائر في لمحة واحدة"**، مؤسسة أفران للدراسات والبحوث، 2008، من الموقع:
http:/www.afran.ir/ar/modules/publisher/item.php itemide: 71 (يوم: 07 ماي 2015 م)

- التأثير القوي للعسكر.
- الحرب ضد الجماعات الإسلامية الأصولية: كالجماعات السلفية للدعوة والقتال.
- التنافس الإقليمي في المغرب العربي: بين الجزائر والمملكة المغربية[1].

ليتزايد الإنفاق العسكري والتسلح في الجزائر، حيث تسعى هذه الأخيرة وتحرص على الظفر بأكبر صفقات التسلح في المنطقة المغاربية، وفي تصريح أدلى به الباحث "عبد النور بن عنتر" من باريس لقناة الجزيرة إن هوس الجزائر بالتسلح هو لأسباب دفاعية، فالجزائر –لوعدنا اللواء– حاولت إعادة بناء قوتها المسلحة مع مطلع الثمانينات لكنها تدهورت مع أزمنة الثمانينات، ومع بروز ظاهرة الإرهاب حاولت التركيز على التسلح لمواجهة هذه الظاهرة، لكن مع مطلع الألفية حاولت إعادة بناء قواتها التركيز على التسلح لمواجهة هذه الظاهرة، لكن مع مطلع الألفية حاولت إعادة بناء قواتها المسلحة والاهتمام بصفقات التسلح لتحسين القدرات الدفاعية self–help أكثر منها هجومية ومحاربة الإرهاب[2].

وقد بلغ الإنفاق العسكري مند 2010 م ووصل إلى 20 مليار دولار إذ قفزت ميزانية الدفاع في الجزائر من 2.6 مليار دولار في 2004 إلى 11 مليار دولار في 2013 م علما أن الجزائر كانت تنفق مند أواخر التسعينات 2.4 مليار دولار سنويا لشراء التجهيزات والمعدات الحربية، وقد احتلت المرتبة العاشرة من بين أكبر الدول المستوردة للأسلحة بنسبة تقدر بـ 3 % من نسبة الاستيراد العالمي حيث كشف "مركز الدراسات الأمريكي" في تقريره أن قيادات الجيش الجزائري معتادة على الأسلحة

([1]) وويي أو ميثوغن وآخرون، **النفقات العسكرية**. تر: فادي حمود وآخرون، التسلح ونزع السلام والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 502-503.

([2]) عبد النور بن عنتر، **"السباق بين الجزائر والمغرب"**.الجزيرة، من الموقع يوم (30 أفريل 2015) http://www.youtube.com/watch?v=1 FIPQJH DC

الروسية لذلك تعتمد الجزائر في تسليحها على إبرام الصفقات الضخمة والمتنوعة مع موسوكو لمجاورة جاراتها المغرب ومواجهة التحديات الأمنية التي تشهدها المنظمة[1].

والجدول أدناه يوضح تطور ميزانية الدفاع الجزائرية (2004-2013):

أما حجم قدراتها العسكرية (بين 2009-2010م) فقد بلغ 147000 والإنفاق العسكري قدر بـ 5600 بليون دولار، وفي سنة 2013 م و2014 م زاد حجم الإنفاق العسكري لتبلغ ميزانية الدفاع 20 مليار دولار بحلول سنة 2015 م[2]، وفي تقرير ورد عن "المعهد البريطاني " (مجموعة جين المعلومات) أن 77 دولة تشكل 97% من ميزانية الدفاع في العالم، تصنف فيها الجزائر في المركز 20 عالميا بـ 10 ملايير دولار 770 مليون دولار، أما إفريقيا فقد استطاعت أن تحافظ على تفوقها في الميدان العسكري والتسليح (الأولى إفريقيا) بميزانية دفاع مقدر بـ 44% وقدرت الأسلحة التي تستوردها الجزائر بـ 36% من مجموع ما تستورده دول إفريقيا[3].

ومنه نستنتج أن الجزائر تولي أهمية بالغة للدفاع والأمن والإنفاق العسكري المتطور والضخم خير دليل على ذلك وهذا راجع لعدة عوامل وأسباب تكمن في:

-التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر في موقع تتوسط فيه سبع دول تتميز بالتوترات واللاستقرار، فحدودها عبارة عن نقاط حمراء تشكل أعباء أمنية لها.

ازدياد قوة الجماعات المتشددة، التي استفادة من فوضى السلاح وتجارته وتهريبه دفع ذلك بالجزائر مضطرة لاتخاذ إجراءات غير مسبوقة لحماية حدودها مما تطلب زيادة ميزانية دفاع والإنفاق العسكري.

([1]) **"الجزائر أكثر الدول إفريقيا تسلحا سنة 2011 بسبب تدهور الأوضاع بالمناطق الحدودية"**. المعهد السويدي للسلم، من الموقع:
http://www.essalamouline.com/arou/pesmalink/10436 html. (30 أفريل 2015)

([2]) قوي بوحنية، **الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، المرجع السابق، ص5.

([3]) خديجة بوريب، المرجع السابق، ص 3.

– بحث الجزائر عن دور لها أي القيام بوظائف وأدوار في المنطقة لإيجاد مكانة لها[1].

وفي هذا الصدد يفسر "بيتر وإيزمان" – مختص في شؤون التسلح العالمي بمركز ستوكهولم للسلام العالمي– التقدم الجزائري في مجال التسلح وتطوره إلى الطفرة الكبيرة التي عرفتها الجزائر في استيراد الأسلحة في العشرية التي تلت 2000 م مقارنة بعشرية التسعينات التي لم تتمكن فيها من توفير الموارد المالية لاقتناء الأسلحة النوعية نظرا للصعوبات الأمنية التي شهدتها[2].

كذلك نجد من الأسباب تهديدات الخطر الإرهابي المنتشر عبر كافة المنطقة الحدودية للجزائر، والمخاطر الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة حيث أكد على ذلك الخبير في الإستراتيجية العسكرية الدكتور "محمد خوجية" إذ أرجع ارتفاع ميزانية الدفاع الجزائرية إلى أزمة ليبيا حيث قال: «مند قيام الحرب في ليبيا ارتفعت ميزانية الدفاع في الجزائر بسبب حجم التحديات التي تواجه تأمين الجنوب»

– وأخيرا حادثة تيغنتورين في 2013 م إذ أكد الهجوم الإرهابي على المجمع الغازي– الذي استهدف مقر الحكومة، مكاتب الأمم المتحدة بالعاصمة الجزائرية– حجم المخاطر والتحديات الأمنية القادمة من دول الجوار التي تتطلب تعزيز التسلح والدفاع لمواجهتها[3].

المطلب الثاني: نحو احترافية الجيش: الاستفادة من الخبرات الأجنبية

إن الظروف الدولية والإقليمية الجديدة فرضت تغيرات فببروز التهديدات الجديدة فرض على الجزائر ضرورة إعادة النظر فيها خاصة المؤسسة العسكرية باعتبارها

([1]) بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 6.

([2]) **"الجزائر أكثر دول إفريقيا تسلحا سنة 2011 بسبب تدهور الأوضاع بالمناطق الحدودية"** من الموقع الرابط السابق.

([3]) خديجة بوريب، المرجع السابق، ص ص 6،5.

المخولة بالدفاع وحماية أمنها القومي هذه التحولات الممثلة في طبيعة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، بؤر التوتر والاستقرار في الدول المجاورة المتاخمة لحدودها خاصة مالي وليبيا وفرضت على المؤسسة العسكرية مسؤوليات ومهام إضافية اختلفت في طبيعتها وجوهرها عن تلك الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها من قبل، فتنوعت المشاكل الأمنية مما تطلب الأمر ضرورة تقوية الجيش وإعادة بنائه وتأهيله بما يتماشى وهذه التحولات الجديدة.

وفي هذا الصدد شرعت مراكز التدريب التابعة للناحية العسكرية الرابعة بولايتي الأغواط وورقلة، في تدريب عناصر الوحدات النشطة في الجمارك الجزائرية العاملة بالجنوب على الرمي بالسلاح الثقيل والمتوسط، واستعمال معدات الرؤية الليلية ومعدات عسكرية وأسلحة حديثة أخرى لم يشملها برنامج تدريب الجمارك، كما يتدرب قادة وحدات الجمارك على تكتيكات الاشتباك في الميدان وطرق تسييرها، ويتمرن الضباط وضباط الصف والجمركيين في قواعد عسكرية بالأغواط وتقرت في دورات مغلقة متواصلة لمدة21 يوم، كما قامت المديرية العامة للأمن الوطني بتكوين الفرق نفسها في تقنيات محاربة تهريب الأسلحة والمتفجرات، ومواد صناعتها في المحيط الحضري، أما الدرك فقاموا بتكوين فرقا جمركية لمكافحة تهريب المخدرات بالاستعانة بالكلاب البوليسية.

ويدخل هذا البرنامج في إطار مخطط تحديث القطاع، في تسطير إستراتيجية عمل مشتركة مع كل من الجيش وقيادة الدرك والمديرية العامة للأمن الوطني، تهدف إلى تحيين قدرات فرق العمل الميداني، بعد الأبعاد الخطيرة التي اتخذتها جرائم تهريب الأسلحة والمتفجرات والمخدرات على مستوى المطارات والموانئ، والتي انتقلت شبكاتها إلى تنفيذ هجمات مسلحة على فرق الجمارك بالحدود البرية، كما حدث في تمنراست سنة 2006 عندما اشتبكت هذه الأخيرة مع مجموعة من المهربين، وفي بشار عندما اغتيل ما لا يقل عن 12 جمركيا.

وتتضمن الإستراتيجية خطط عمل ميدانية مشتركة لمواجهة الجريمة المنظمة، في مقدمتها تهريب الأسلحة والمتفجرات والمخدرات، تحت إشراف قيادات النواحي العسكرية للجيش الوطني الشعبي، وشرطة الحدود بالمديرية العامة للأمن الوطني، ومجموعات حرس الحدود بقيادة الدرك.

ويرتكز دور الجيش، على رفع قدرات الجمارك القتالية في مكافحة شبكات التهريب المسلحة عبر الحدود البرية، والتي أكدت التحقيقات الأمنية صلتها الوطيدة بالجماعات الإرهابية. [1]

واحتضن مقر قيادة الدرك الوطني، يوم2008/05/11 لقاء جمع ممثلين عن الجهازين لتوقيع بروتوكول اتفاق في مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود. وأهم ما تناولته تلك اللقاءات، مناقشة مقاربة الكفاءات في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود على طول الحدود البرية والموانئ والمطارات، وإنشاء بنك مشترك للمعلومات حول رؤوس شبكات التهريب.

وانتهت بتشكيل فرق متخصصة ستستفيد من تكوين في الخارج، أبرمت الجزائر بشأنه اتفاقيات كما هو الشأن بالنسبة لمدرسة تكوين الجمارك في فرنسا، وهذا بعد التنامي الخطير، في السنوات الأخيرة لظاهرة تهريب مختلف أنواع الأسلحة النارية، انطلاقا من دول الجوار وخاصة الجنوبية منها. [2]

فمن حيث عقيدة الجيش العسكرية: يتطلب تركيز تدريبات الجيش والقوات على خوض الحروب ذات الطبيعة التماثلية بدل التدريب على الحروب ذات الطبيعة التماثلية[3].

ويرجع التوجه نحو الاحترافية وتقوية الجيش لسياقات عديدة أملتها ظروف وقد أوردها "الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني" وهي:

([1]) مجلة الجيش، العدد 539، جوان 2008، الجزائر، ص ص41- 42. ومجلة الجيش، العدد 543، أكتوبر 2008، الجزائر، ص31.

([2]) المرجع نفسه

([3]) قوي بوحنية، مرجع سابق، ص 6.

- السياق الجيوستراتيجي:

ببروز نزاعات وبؤر توتر تتغذى من أسباب إثنية واجتماعية وسياسية، ساهمت في إحياء وتصاعد ظاهرة الإرهاب.

- الظروف الداخلية السياسية:

إقرار التعددية وانتهاج مسار الديمقراطية في الجزائر، وبالتالي إعادة النظر في وضعية المؤسسة العسكرية.

-التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة:

مما يتطلب ويفرض ضرورة عصرنة القوات المسلحة في الجزائر[1].

وقد شملت الاحترافية التي مست المؤسسة العسكرية ما يلي:

- عصرنة العتاد الحربي وتطوره:

من خلال تحديث الجيش وتمكينه من امتلاك ترسانة عسكرية عصرية، بما يتوافق والتكنولوجيات المتاحة، وتعود بدايات مسار تطوير القوات المسلحة وتمكينها من امتلاك التكنولوجيا الحربية والعتاد المتطور مع بداية الألفينيات، والبداية كانت عام 2006 م حينما وقعت مع روسيا عقد لشراء الأسلحة المتطورة بقيمة 7.5 مليار دولار ومند حين تعتبر روسيا المصدر الرئيسي للأسلحة في الجزائر حيث تعقد هذه الأخيرة صفقات أسلحة طويلة الأمد لتزويدها بالأسلحة المتطورة والتكنولوجيات الحديثة[2].

كما شرع في تجهيز المطارات الداخلية والدولية والموانئ والمعابر الحدودية بإمكانيات جد متطورة تسمح باكتشاف أي محاولة لإدخال الأسلحة أو مواد صناعة المتفجرات المحظورة.

([1]) منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 279.

([2]) المرجع نفسه، ص 287.

وذلك مع الزيادة في الاعتمادات المالية التي خصصتها الدولة لأجهزة الأمن بداية من قانون المالية لسنة 2009، إذ خصصت الحكومة أغلفة مالية إضافية لتغطية تكاليف تزويد مصالح الأمن بتجهيزات أمنية حديثة وتوظيف عشرات الآلاف من المجندين الجدد، وهو ما صرح به وزير الداخلية زرهوني، عندما قال: "سنواصل خططنا لرفع تعداد عناصر جهاز الأمن الوطني الذي يضم حاليا نحو 180 ألف عنصر، وتوسيع انتشارهم لتغطية كامل التراب الوطني." [1]

وتستعين القوات البرية ووحدات الدرك الوطني في الجنوب بمعدات حديثة دخلت الخدمة مؤخرا، وتسمح بالرؤية الجيدة ليلا وكشف السيارات المموهة والأشخاص المختبئين في الصحراء.

كما أن الشرطة القضائية للدرك الوطني تم تدعيمها مؤخرا بكلاب من ألمانيا وبلجيكا من فوج "سينو تقني" لمكافحة الجريمة المنظمة بالولايات والاستعانة بها في قضايا المخدرات والتهريب واكتشاف الأسلحة والمتفجرات، حيث استفادت كل ولاية ما بين 4 إلى 5 أفواج من الكلاب المروضة من فصيلة "الراعي" الألماني والبلجيكي. [2]

وعلى هذا على المؤسسة العسكرية إدخال الوسائل العصرية على جميع الفروع التقنية والفنون العسكرية وأن تنشئ الأسلحة الجديدة الضرورية للدفاع عن الوطن وتشييد البلاد[3].

- القدرات البشرية:

ومن خلال اهتمام المؤسسة العسكرية بالتكوين البشري لبناء جيش في مستوى التحديات الدفاعية الأمنية وتتمثل السياسات المنتهجة لذلك في:

- تطوير وترقية التكوين القيادي المقدم في المدارس العسكرية ومراكز التكوين.

([1]) نبيل بويبية، مرجع سابق، ص 156

([2]) المرجع نفسه، ص 157

([3]) إسماعيل عميرة، مرجع سابق، ص 87.

– البرمجة الدورية للعديد من المناورات الحربية والتمارين العسكرية من أجل تنمية القدرات الميدانية والعملياتية للقوات المسلحة.

– احتكاك الجيش الجزائري مع الخبرات الأجنبية لتكوين الإطارات العسكرية الجزائرية مثل: التعاون مع حلف شمال الأطلسي ومجموعة 5+5 بغرض التحكم في استعمال الأسلحة المتطورة، كذلك قيادة العمليات العسكرية على الساحات الجديدة والحديثة للنزاعات والحروب بأشكالها المتطورة[1].

– القيام بالتدريبات والمناورات المشتركة (مند 2005 شاركت الجزائر في المناورات السنوية الكبرى تحت إشراف الأفريكوم مع 15 بلدا إفريقيا وأوروبيا بتعداد 1200 عسكري 600 منهم من القوات الخاصة الأمريكية "فلينتوك 10" و 400 عسكري إفريقي من بينهم قوات جزائرية) والهدف منها: القضاء على القاعدة، التهريب المنظم عبر الحدود[2].

– امتداد التجديد في المؤسسة العسكرية إلى جميع فروع الجيش من خلال رفع مستواه النظري والتقني إلى درجة أعلى، حتى يكون جيش عصري يتلاءم ومقتضيات الدفاع في العصر الحديث ويتجلى هذا التجديد في:

– إنشاء وتدعيم عدة أسلحة منها: سلاح البحرية والطيران والدفاع المضاد للطيران والمدفعية والهندسة العسكرية والقوات المطلية التي تعد أسلحة أساسية وضرورية للدفاع.

– إنشاء وحدات صناعية للإنتاج.

– إنشاء معاهد للتكوين والمتكونة من أقسام ومخابر وورشات صغيرة لتكوين الجيش الوطني على التحكم في تكنولوجيا التسلح وتسيير مختلف الأسلحة المتطورة ومواكبتها

(1) منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 288.
(2) فيصل مراد، مرجع سابق، ص 95.

والتحكم الجيد فيها، كما تم الحرص في نطاق البرامج التكوينية المرسومة على: توظيف التكنولوجيات المتقدمة بالورشات ومراكز التكوين[1].

– تحديث وتجديد المعدات العسكرية التي هي بحوزة القوات المسلحة الجزائرية بإدخال تقنيات ووسائل حديثة حتى لا يتعرض الأمن القومي للتهديد والحفاظ على درجة معقولة من التأهب بشريا وماديا والتحكم في أخر التكنولوجيات العسكرية، السعي للتزود بنظم تكنولوجية جد متقدمة لمراقبة وحراسة كل تحرك من الحدود وداخل التراب الوطني، تتقاطع فيه مختلف نظم الأسلحة (طائرات استطلاعية، محطات، رادارات أرضية، نظم اتصالات عبر الأقمار الصناعية...)لكشف أي تحرك على الحدود من أجل تحسين التغطية الدفاعية لكامل التراب الوطني وتعقب تحركات وتنقلات الجماعات الإرهابية خاصة في الصحراء وعلى الحدود، ومع دول الساحل وبالتالي فالجزائر بحاجة لنظام تكنولوجي جد متطور يمزج بين مختلف النظم (رادارات لمراقبة حدودها البرية خصوصا)[2].

المطلب الثالث: مقاربة أمن الحدود : تحديات التخوم جنوبا.

تتوسط الجزائر سبع دول ذو شريط حدودي واسع جدا يتميز باللاستقرار ووضع متأجج قابل للانفجار في أي لحظة، وفي أي نقطة جغرافية، كل ذلك زاد من الأعباء الأمنية في الجزائر في سبيل تحقيق أمنها القومي، لذلك كان للجيش والقوة العسكرية دور في مواجهة التهديدات المتربصة بالأمن القومي الجزائري[3].

فقد أدت الأوضاع المتمثلة في:

– التدخل الغربي . الأطلسي في ليبيا والذي يشكل تهديدا لأمن حدودها الجنوبية الشرقية خاصة ما تعلق منها بخطر انتقال السلاح وتسلل الجماعات الجهادية.

([1]) المرجع نفسه، ص ص 95،96.

([2]) عبد النوربن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، مرجع سابق، ص ص88، 89.

([3]) المرجع نفسه، ص 83.

- مشكلة مالي (الطوارق) ونشاط الإرهاب في المنطقة.

- المشاكل السياسية والأمنية في تونس وتصاعد التيار المتطرف الجهادي بها.

- المشاكل الحدودية مع الغريم التقليدي "المغرب" (يعبئ المغرب حوالي 75 ألف جندي على الجبهة الشمالية على الحدود الجزائرية بنفقات تسلح تقدر بـ 3 مليار دولار عام 2011 م.

- تصاعد نشاطات الجماعات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة التي زادت حدتها مع أزمة مالي وليبيا (هجوم تيغنتورين 2013م). [1].

بالجزائر إلى إعادة حساباتها وترتيباتها الأمنية في المنطقة والتحضير لأي تهديد مرتقب، فبعد انهيار منظومة الدفاع والأمن في ليبيا ثم مالي، أصبحت مؤسسة الجيش من تتحمل مسؤولية وضع ترتيبات لمراقبة الحدود ووقايتها من الأخطار، كما تتكفل بإعداد الخطط وتوفير العتاد العسكري لتأمين الحدود المكشوفة[2].

إضافة إلى إعادة نشر قوات الجيش على الحدود لشرقية والجنوبية، فبعد أن كان التحدي الأساسي للجيش هو تأمين الحدود مع المغرب، أصبح الآن الخطر آت من كامل الحدود الجزائرية التي أصبحت كلها نقاط حمراء خاصة مع الانفلات الأمني في مالي، النيجر، ليبيا... كلها دول تشهد اضطرابات أمنية داخلية وخارجية، الأمر الذي أدى بقوات الجيش الوطني بالتواجد المكثف في هذه المناطق، حيث شهدت تنقل أعداد إضافية من الوحدات العسكرية البرية الجزائرية وقوات الجيش على الحدود مع الدول الثلاث المذكورة سابقا لمنع تسلل الإرهابيين من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ومختلف التنظيمات ومحاولات تسريب السلاح[3].

([1]) مراد فيصل، مرجع سابق، ص 93.

([2]) قوي بوحنية، مرجع سابق، ص 6.

([3]) **الجزائر تستنفر قواتها العسكرية على الحدود تحسبا لتسلل المتشددين**. أخبار العرب 2، العدد 9835، 21 فيفري 2015، الجزائر، ص 6.

وقد أكدت تقارير إستخباراتية أن السلطات الجزائرية أعدت خطة أمنية إستباقية لدرء مخاطر الإرهاب وبالتحديد مواجهة تمدد تنظيم داعش من اختراق حدود الجزائر، وضرورة المراقبة المستمرة من قبل الجهات المسؤولة لشبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، يوتيوب) التي أصبحت وسائل هذه الجماعات والتي تستعملها في التجنيد والتواصل فيما بينها[1].

إضافة لذلك تبذل الجزائر مجهودات كبيرة من أجل حماية الحدود الجنوبية ويتجلى ذلك من خلال الانتشار الواسع لأفراد الجيش الوطني الشعبي على طول الشريط الحدودي ونشر وحدات عسكرية وقوات أمنية مدعمة بكل الوسائل لتأمين الحدود مع دول الجوار، حيث جندت القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي كل الإمكانيات البشرية والمادية لتعزيز التشكيل القتالي للوحدات رغم صعوبة المناخ والتضاريس وتشديد أعمال اليقظة الدائمة.

إذ ينتشر الجيش الوطني في القطاع العملياتي "ببرج باجي مختار" في أقصى الجنوب على الحدود مع دولة مالي و "عين قزام" كمنطقة حيوية مع النيجر وليبيا والتي تتضمن مسالك متشعبة وطرق متعددة، تعد مسالك مفضلة لمحاولات التهريب وتجارة السلاح والمراقبة باستمرار من طرف الجيش.

– تثبيت وتشديد المنشآت على طول الشريط الحدودي للارتقاء بالقدرات الدفاعية الجزائرية.

– القيام بعملية المراقبة الدائمة لكل التحركات المشبوهة والتأمين الكامل للمناطق المقابلة لدولة مالي والساحل الإفريقي للتصدي للعمليات الإرهابية والتهريب بكل أنواعه والهجرة غر الشرعية للأفارقة.

– إحكام السيطرة على كل المنافذ من خلال:

(1) المرجع السابق، ص 7.

- ✓ نشر وحدات فرعية ونقاط ملاحظة للتحكم في المنطقة ومنع تسلل المجرمين حيث تقدر الوحدات العسكرية المنتشرة على الحدود المالية بـ 480 وحدة عسكرية، على غرار القوات المشتركة كالدرك الوطني، هذا الأخير ينتشر بدوره 25 ألف عنصر على طول الحدود الشرقية، الجنوبية والغربية[1].
- ✓ القيام بدوريات وكمائن مختلفة.
- ✓ التنسيق العملي مع حرس الحدود والجمارك الجزائرية.
- ✓ نصب سدود أمنية مشتركة بين الجيش والدرك الوطني لمراقبة التحركات في المنطقة خاصة المناطق المتضامة للساحل الإفريقي.

– إضافة لذلك العمل على تدعيم الشريط الشرقي للحدود مع تونس عقب التطورات الأمنية التي تعرفها بتنصيب 2000 عنصر إضافي من الدرك ووحدات من القوات الخاصة بمكافحة الإرهاب.

– ومضاعفة الطلعات الجوية والمراقبة بالطائرات من دون طيار طوال الوقت على الحدود المفتوحة على الصحراء[2].

نستنتج من خلال ما تقدم إلى أن:

– معاناة الجزائر من تأثيرات التهديدات الأمنية الجديدة دفعها إلى إعادة النظر في سياستها الأمنية حفاظا على أمنها القومي خاصة ما تعلق منها بالجانب العسكري من تطوير للجيش والقوات المسلحة وتحديثه لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال التسلح.

– ومع تطور التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري واختلاف طبيعتها التي أصبحت عابرة للحدود وجدت القوات والجيش تقسمها أمام قضايا تتجاوز

(1) مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص ص 25-27.
(2) مراد فيصل، مرجع سابق، ص 98.

اختصاصهم ومهامهم (تخص الدرك الوطني، الشرطة والجمارك) الأمر الذي استدعى تطوير نفسه والتكيف مع مثل هذه القضايا للتعامل معها.

– اتجهت الجزائر إلى آليات غير عسكرية ذات البعد السياسي والدبلوماسي من خلال الحوار والتنسيق وإبرام اتفاقيات على المستوى الإقليمي والدولي.

– أدركت الجزائر أن التدخل الأجنبي يعمل على إجهاض محاولاتها وجهودها لتسوية الأزمات في المنطقة، كما أن التدخل أدى لتصعيدها بدل تهدئتها أو حلها، كما أن موقف الجزائر يتسم بالغموض فهي ترفض التدخل العسكري الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، وبالمقبل سمحت للقوات الفرنسية بعبور مجالها الجوي نحو مالي.

– الجزائر بالرغم من تبنيها للحوار والتنسيق والتعاون لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة إلا أن سياستها دفاعية بالدرجة الأولى ومازال الجانب العسكري والدفاع من أولوياتها ويطغى على سياساتها الأمنية (الآلية العسكرية) حفاظا على أمنها القومي، ذلك أن الأمن الإقليمي أصبح تهديدا من خلال حماية الفوضى وللاستقرار في مناطق الساحل وهو ما أثبتته حادثة تيغنتورين.

كما أدخل الجيش إجراءات جديدة في معركته ضد الإرهاب والمهربين في الجنوب، حيث استعمل تجهيزات مراقبة جديدة تسمح بكشف العربات والأشخاص المموهين في الصحراء، واعتمد ابتداء من سنة 2008 إجراءات أمن إضافية بثماني ولايات بالجنوب، تشمل حظر تنقل السيارات والشاحنات خارج الطرق المعبدة، ومنع الوصول إلى 20 منطقة معروفة كنقاط عبور للجماعات الإرهابية، باستثناء حالات تحددها مصالح الأمن المحلية. وتشمل التدابير الجديدة، حظر عبور العديد من المسالك الفرعية والطرق غير المعبدة ليلا، ومنع الوصول إلى العشرات من منابع الماء والآبار إلا برخص أمنية خاصة. [1]

([1]) نبيل بويبية، مرجع سابق، ص ص 157- 158

كما أن الجيش قرر منع الوصول إلى 20 موقعا تقريبا إلا بإذن أمني مسبق، وتقع أغلب هذه المواقع في ست ولايات هي بشار، تندوف، أدرار، ورقلة، تمنراست وإليزي، وتأتي الإجراءات الأخيرة، لتشديد الخناق على المهربين والجماعات الإرهابية في المسالك الصحراوية، ومن المقرر أن تعمد القوات البرية والجوية إلى تنفيذ دوريات دائمة لمراقبة أهم المنافذ والمسالك، لتنفيذ القرار الأخير. [1]

المطلب الرابع: إنشاء مركز عمليات وطني وآخر إقليمي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:

أنشأت رئاسة أركان الجيش الوطني الشعبي مركز عمليات وطنيا موحدا لمكافحة الإرهاب، ومركزا إقليميا ميدانيا في الجنوب للتعامل مع المستجدات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، وقررت إطلاق مخطط أمني جديد لتسيير العمليات العسكرية والأمنية ضد تنظيم القاعدة هناك. [2]

إذ تم وضع مخطط عمل أمني وعسكري جديد دخل حيز التنفيذ منذ منتصف جوان2009، يقضي بتوسيع صلاحية القادة الميدانيين وإنشاء هيئات لتنسيق العمليات الميدانية والأمنية في الشمال والجنوب، وقررت القوات المختصة في مكافحة الإرهاب المشتركة الخاضعة لرئاسة أركان الجيش إطلاق مخطط أمني وصف بـ"الجديد والمرن" لمواجهة تنظيم القاعدة في المنطقة، وتقرر في هذا الإطار تنشيط العمل الاستخباراتي وإعطاؤه الأولوية القصوى، وتسريع تبادل المعلومات بين مختلف أجهزة وأسلاك الأمن، وإعادة تنشيط العمليات الخاصة المبنية على المعلومات الاستخبارية المؤكدة ضد قيادات الإرهاب، واستهداف رؤوس تنظيم القاعدة وخلاياه القوية، وإنشاء قيادة للعمليات الخاصة يكون تخصصها وطنيا وتسند قيادتها لأحد كبار ضباط هيئة الأركان. [3]

([1]) مجلة الجيش، العدد 540، 2008

([2]) مجلة الجيش، العدد 540، 2008

([3]) مجلة الجيش، العدد 539، جوان 2008، الجزائر، ص ص41- 42.

هذه التطورات تندرج ضمن الإجراءات الجديدة التي أوصت بها رئاسة أركان الجيش، ومن أهمها إنشاء قيادة مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية ضد تنظيم القاعدة بين الشرق والغرب والوسط، تضم النواحي العسكرية الأولى والثانية والخامسة، زيادة على إنشاء مركز عمليات وطني لمكافحة الإرهاب لتنسيق جهود قوات الأمن والجيش وقيادة عمليات ميدانية في أقصى الجنوب لتنشيط مكافحة الإرهاب في الجنوب ودول الساحل بالتعاون والتنسيق مع هذه الدول. [1]

ومن بين الإجراءات العملية، ألزمت القوات المسلحة ضباطها العاملين في الوحدات والقطاعات بالتعامل مع المعلومة الميدانية بعد الحصول عليها بثوان، عبر نظام تبادل معلومات ميداني متطور، يسمح للقادة الميدانيين وقيادة القوات الجوية بالحصول على المعلومات بسرعة أكبر، وأعطت التعليمات الجديدة للقادة الميدانيين وقادة القطاعات العسكرية العملياتية في الولايات، صلاحيات جديدة لاستدعاء القوات الجوية عند الضرورة دون العودة لقادة النواحي كما جرت العادة قبل ذلك. [2]

كما قامت هيئة الأركان العامة للجيش الوطني الشعبي بإعادة هيكلة قيادة العمليات الخاصة (جيس) بإسناد قيادتها لأحد معاوني رئيس الأركان، وتعرف قيادة "جيس" بأنها فرق التدخل الخاصة لدائرة الاستعلامات والأمن التي نفذت سلسلة من العمليات الناجحة ضد أمراء "الجيا" في التسعينات، وأسندت لقوات التدخل الخاصة مهام التحضير لعمليات نوعية ضد أمراء القاعدة، وتنفيذ عمليات عبر كامل مناطق البلاد ضد الخلايا الإرهابية، وقررت وزارة الدفاع الوطني إعطاء كل الإمكانات لفرق التدخل الخاصة التي أثبتت فاعلية قصوى في تجارب مكافحة الإرهاب عبر العالم، وستجهز فرق التدخل هذه بمروحيات وعتاد متطور لتسهيل مهمتها وتتبعها نخبة من ضباط وجنود القوات الخاصة.

([1]) مجلة الجيش، العدد 543، أكتوبر 2008، الجزائر، ص31.

([2]) نبيل بويبية، مرجع سابق، ص ص 157- 158

الخاتمة

نقدم في ختام هذا المجهود البحثي مجموعة من النتائج، التي تتضمن مواقف بحثية ناشئة - أحيانا في شكل توصيات - قابلة لأن تكون منطلقات تسمح بملاحظة ما لم يكن ملاحظا في هذا الحقل وحقوله الفرعية، حيث يمكن تقسيم تلك النتائج إلى مستويين: منهجي/ نظري وتجريبي.

على المستوى المنهجي/النظري:

أولا: وقفت الدراسة على أهمية توحيد مختلف البرامج البحثية في مجال دراسات الأمن القومي في برنامج بحثي واحد تكون نواته الصلبة هي الدولة، أين تصبح المقولات التوسعية والتعميقية مجرد حزام افتراضات تحمي البرنامج البحثي معرفيا، وتحمي النواة الصلبة عمليا، إذ أن الملاحظ في حقل الدراسات الأمنية هو اعتماد الباحثين على انطولوجيات مختلفة، حيث يدافع كل طرح على وحدة مرجعية مستقلة كموضوع للدراسة/ للتأمين، الأمر الذي ولد عدة برامج بحثية متضاربة بدل تطوير برنامج بحثي واحد تكون فيه التحديات الجديدة مجرد فرضيات جديدة داخل نفس البرنامج، وليس تحويل هذه الافتراضات إلى برامج بحثية قائمة بذاتها ومناهضة لما سواها.

ثانيا: يقتضي فهم طبيعة النقاشات في حقل الدراسات الأمنية الانتباه إلى مركزية أرلوند ولفرز، ودور تعريفه للأمن في توجيه البحوث، وخلق الأسئلة التي عمل الباحثون على الإجابة عليها بوصفها أسئلة حقلية جوهرية شرعنت قيام برامج بحثية قائمة بذاتها. إن التأمل المتواصل في هذه المرجعية (مرجعية ولفرز) قد ولّد عدة قراءات للمفهوم أو بالأحرى عدة تصورات لتصور ولفرز، وكأن الجدل لم يكن حول مفهوم الأمن ولكن حول تعريف ولفرز لمفهوم الأمن.

ثالثا: ضرورة انعتاق الباحثين من هيمنة النماذج المعرفية التي ينتمون إليها. هناك اتجاه لإرضاء الانتماءات المعرفية على حساب القراءات الموضوعية للواقع، وعلى هذا الأساس يمكن تفسير التضارب المميز للحقل بتنافس الباحثين حول القيم التي يحددونها باعتبارها مركزية لنظرياتهم، والنزاع مـن أجل تأمين هذه القيم وحمايتها مثلما تسعى الدول لتأمين قيمها الأساسية، وكأن مفهوم الأمن محل

التنازع هو التصور الخاص بالباحثين لمفهوم الأمن وليس التصور الخاص للفواعل التي يحددونها كمرجعيات أنطولوجية لبرامجهم البحثية. من الضروري أيضا في هذا السياق أن تتحرر البحوث في المجال العربي من فهم الآخر لتحرير مختلف المفاهيم (التي تم تبيئتها) من حدود الفهم التي قيدتها بها إرادات الفهم المهيمنة، وتجنب الوقوع في فخ التعميم الزائف والعلم الزائف أيضا، والانفتاح لآفاق أوسع وأرحب معرفيا.

رابعا: الاعتماد منهجيا على خيار تعريف الأمن كأداة لتحديد وضبط مضامينه، لا يساعد بالضرورة في فهم الاستراتيجيات والسياسات الأمنية، في المقابل يمكن أن تساعد ممارسات الأمن الواقعية (الفعلية) في تطوير مفهوم الأمن، إضافة إلى أن الاعتماد على مدركات التهديد لفهم الأمن وتعريفه، وعلى مصادر مدركات التهديد لفهم مسوغات وأسباب اتخاذ ممارسات الأمن اتجاهات بعينها، مشروط بتخليص المفهوم من طابعه الموضوعي. كما أن الاعتماد على خصائص المفهوم يعتبر خيارا منهجيا واعدا لتجاوز معضلات تعريف الأمن، فالتنازع والطابع الذاتي والممارسة الخطابية مثلا، خصائص للمفهوم يمكن اعتمادها كخصائص تعريفية له (خصائص جوهرية).

خامسا: إن مقاربة الأمن بوصفه مفهوما ذاتيا يعتبر خاصية تعريفية موضوعية لمفهوم الأمن، فالقول بأن الأمن مفهوم ذاتي يتضمن اعترافا معرفيا بأن لكل دولة تصورها (مفهومها) الأمني الخاص، وهذا ما يوجه منهجيا الممارسات البحثية باتجاه تحديد تصورات الأمن التي تُعرّف كل فاعل، والبحث عن مصادر هذا الفهم ومحدداته؛ كيف تشكلت؛ وماهي المصالح المرتبطة به، والأدوار التي يمنحها هذا الفهم للفاعل في بيئته؛ وأيضا ما هي مصادر التهديد التي يتم إدراكها، حسب هذا الفهم، لذات الفاعل وكيانه.

سادسا: يشكل يتضمن خطاب الأمن تناقضا صارخا مع مفهومه (المفهوم الذي يسعى الباحثون لتقديمه) فإذا كان الأمن مفهوميا يعني التحرر من التهديد، فإن الأمن خطابيا يتأسس على وجود التهديد لا غيابه، حيث لا يكون الحديث عن الأمن كحالة ينتفي فيها التهديد ولكن كحالة يقترن وجودها بحضور نقيضها. تلفت هذه الملاحظة الانتباه إلى الأهمية المنهجية والمعرفية لفهم التهديد وتوظيفاته داخل

المجال الدلالي والأدائي لمفهوم الأمن بالشكل الذي يجعل من مفهوم الأمن مفهمة لخطابه، على هذا الأساس يعد إنتاج اللاأمن ضروريا لسياسات الأمن. فخطاب انتاج التهديد (التهديد كخطاب لا كمتغير تجريبي) هو جوهر مفهوم الأمن، إذن لفهم الأمن ينبغي فهم رهانات صناعة التهديد، وفي هذه الحالة يصعب فصل المفهوم عن الخطاب، ذلك أن الاستخدام السياسي للخوف والاستثمار فيه يعد أحد الممارسات التي تخفيها وتتشكل منها في نفس الوقت مفردة الأمن، وطموح تحرير المفهوم من الخطاب - المشروط بانعتاق الباحثين معرفيا ومنهجيا - يحمل فرص بناء مفهوم يفسر الخطاب ولا يتشكل منه.

سابعا: لا يمكننا أن نُعرّف الأمن قبل أن نَعرفه عند الفاعل، كما أن الباحث لا يستطيع معرفة الأسباب دون/ قبل أن يعرف مسوغات الفاعل، وهذا ما يقتضي تحديد هويته. إن افتراض الأمن للدولة يحتاج لتعريف الأمن وفق تصورها الخاص حتى يصبح قابلا للاختبار ويتخلص من طابع البداهة التي تميزه فالسؤال كيف تُعرّف الدولة أمنها؛ كيف تدركه وتتصوره؟ يبقى سؤالا مُغيبا أو مهملا في دراسات الأمن، رغم المساهمات التي قدمتها البنائية، لهذا يمكن استخراج معنى الأمن من طريقة حديث، كتابة وممارسة الأمن، ولا يحتاج بناء المفهوم لافتراض أنطولوجي لإثبات وجوده، ولكن لإجراء منهجي يقتضي مساءلة الفاعل واستنطاقه بالأدوات المتاحة لاستخراج مفهومه ومباشرة التحقيق.

ثامنا: تعتبر الهوية خيارا مثاليا لتعريف الفاعل فهي ما يُعرّف به الباحث الفاعل استنادا لخصائصه، وهي أيضا تشكل نمطا مثاليا يؤطر إجراء اختبار مدى ملاءمة ومواءمة البنية المفهومية المعرّفة للفاعل مع استجاباتــه، كما تمثـل الهوية الجواب الأمثل للغز مصادر الإدراك، فهي افتراض لفرضية الإدراك (الأمن كمدركات)، وهي بمثابة المتغير التفسيري للسبب.

تاسعا: الفهم الواقعي للأمن القومي لا تاريخي، لأن المفهوم في نشأته وتطوره معبأ بمعاني سياقية، ويشير إلى ممارسات وتوظيفات استراتيجية تتجاوز الفهم الإقصائي، الإختزالي الواقعي والدلالات التي يتم التركيز عليها دون سواها، وعلى هذا الأساس لا تقدم مقاربة الأمن الدولتي الواقعية فهما متسقا وسياقيا لمفهوم الأمن القومي وممارساته التاريخية والتجريبية.

عاشرا: لا يعد الأمن الانطولوجي بعدا/سمة تعريفية في مفهوم الأمن القومي، ولكنه في المقابل يعد بعدا/متغيرا تفسيريا في استـراتيجية الأمن القومي، انسجاما مـع التحقيقات البنائية الأمن محدد/قيمة مـن بين محدّدات/قيّم أخـرى للسلوك الأمني واستراتيجيات الأمن القومي، كالهوية، المكانة، الشرف والاهانة وغيرها. إن العمى التجريبي الذي يعاني منه مفهوم الأمن يدفع البحث إلى اقتراح؛ أولا: نزع الطابع الأمني عن مفهوم الأمن على اعتبار أن القيم الأخرى غير الأمن تحتاج لأن تكون مؤمنة؛ وثانيا: انهاء هيمنة مفهوم الأمن، ودلالاته السائدة، على مفهوم الأمن القومي بدلالاته الشاملة.

على المستوى التجريبي:

استلزم توظيف مفهوم الهوية لفهم وتفسير استراتيجية الأمن القومي الجزائري، البحث عن طريقة تشكيلها وتطورها قبل دخول الفاعل المنظومة الدولية، وبعدها يتوجب النظر في طريقة تفاعلها والدور الذي يؤديه السياق المنظومي في تأكيد تلك الهوية، وأيضا في إعادة تشكيلها واستعداداها لقبول عناصر جديدة تعمل على إعادة تعريفها حتى تتوافق أكثر مع متطلبات المنظومة.

بالنسبة للجزائر دافعنا عن افتراض أن هويتها كدولة معرفة بمبادئها، وهذه المبادئ ليست عاملا مستقلا فقط من حيث التأثير ولكن أيضا تعتبر عنصرا مشكلا ومتضمنا في هويتها ومعرّفا لمفهوم سياستها الخارجية والأمنية. فالمفهوم معبأ بالمعني (المفهوم معبأ بمفهمة) قبل مواجهته الوقائع التجريبية. إن التحدي ليس في القول بأن المبادئ تؤثر في السلوك وتوجهه، ولكن أكثر من ذلك تعرّف الفاعل وتشكله ليواجه بيئته الخارجية وهو مملوء بالفهومات التي تمثله مع التأكيد على امكانية أن يكتسب المفهوم -الفاعل- معنى/معاني جديدة أثناء عملية التفاعل، وهذا يعني أن البيئة الخارجية بدورها تساهم في تأكيد و/أو تشكيل هوية الفاعل الذاتية والاجتماعية.

توافقت المضامين الهوياتية للجزائر مع السياق المنظومي للحرب الباردة ومع طبيعة القضايا التحررية التي دافعت عنها الجزائر باعتبارها رائدة الحركات التحررية، كما توافقت أيضا مع طرحها المضاد للامبريالية وخطابها العالم الثالثي المتبني لكثير من قضاياه.

هذا الانسجام بين طرح المنظومة ومضمون الهوية خدم أيضا المحور الاستراتيجي للجزائر، حيث أن التمسك بالمبادئ وبالتالي التعامل مع القضايا الإستراتيجية بمضامين الهوية كان الأمثل حتى من الناحية الإستراتيجية، حيث شكل العامل المعياري ومستلزماته الأخلاقية عائقا استراتيجيا أمام التوسع المغربي في المنطقة، وبالتالي توافقت القضايا التحررية والاستراتيجية مع هوية الدولة الجزائرية. كما أن استخدام مفهوم الهوية لتفسير مدركات التهديد الجزائرية اتجاه المغرب يساعد في فهم طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية في سياق يميزه النزاع كمتغير بنيوي وتفسيري على قدر بالغ من الأهمية كما ستبينه العناصر التالية:

- ✓ يكشف التحليل البنيوي على ما يمكن تسميته بنيوية مصغرة تجمع الجزائر والمغرب، وهي بنية ليست محددة بالضرورة بثنائية صديق/عدو، ولكن هي بنية نزاعية تمد أطرافها بإمكانية قراءة الآخر والتنبؤ بسلوكه أيضا، وهم أيضا (أطراف البنية) يعيدون بخطاباتهم وسلوكاتهم إنتاج البنية باعتبارهم فواعل بنيوية. إن تأثير خصائص البنية على خصائص الفاعل تمكننا من الحديث عن فاعل بنيوي مسؤول بنيويا عن استمرار الاضطراب الموجود، في علاقات الفواعل وتفاعلاتهم، وكأن البنية هي محصلة أو نتيجة لتفاعلاتهم الموجهة والمفسرة بإدراكاتهم في إطار بنية نزاعية معبأة -في الحالة الجزائرية المغربية - بثقافة هوبزية، وتعيد البنية النزاعية تعريف الفواعل وتشكل هوياتهم، وهم بدورهم يعملون على إنتاج البنية من خلال ممارساتهم النزاعية.

- ✓ تمتلك الجزائر هوية دولة محافظة بحكم المبادئ المعرفة لها، ولكن حينما توضع في سياق بنية النزاع مع المغرب يمكن أن تتصرف كفاعل تعديلي نتيجة ضغوطات البنية التي جعلت من الآخر فاعلا تعــديليا يتم التعامل معه وإدراكه بوصفه حاملا لهذه الهوية.

الإدراك المتبادل؛ " الجزائري للمغرب بوصفه تعديلي والمغربي للجزائر بوصفه عدو" أسس لبنية نزاعية مصغرة تحكمها ثقافة فوضى هوبزية تتراجع في إطارها الخصائص الهوياتية الوطنية للفواعل (والتي هي جوهرية وما قبل اجتماعية) لصالح الخصائص الهوياتية الاجتماعية التي تشكلت أثناء عملية التفاعل (والتي هي بنيوية ولا زمنية).

- ✓ ولأن البنيوية تشير إلى أنماط أو علاقات مستقرة عبر الزمن فإن التغير البنيوي يعتبر أمرا معقدا، ولهذا احتمال السلام يمكن أن يولد قلقًا وجوديًا في الدول المعتادة على إجراءات النزاع الطويلة (في الحالة الجزائرية المغربية طويل وكامن) كما تفترض مقاربة الأمن الانطولوجي.
- ✓ وعلى هذا الأساس يمكن توقع التصعيد وليس التسوية في العلاقات الجزائرية المغربية، فالقراءة الموضوعية للبيانات التجريبية في تاريخ هذه البنية تشير الى استهلاك المغرب لحقه في التصعيد بشكل مفرط، بوصفه صاحب هوية تعديلية، في المقابل، أفرطت الجزائر في تمثيل هويتها الكانطية الدفاعية، بشكل روتيني، إلى درجة تمكننا من التنبؤ برد الفعل الجزائري (الاستمرار في استخدام مفردات الدبلوماسية) أمام أي تصعيد مغربي رسمي (وصف الجزائر مثلا في تقارير رسمية بانها عدو للمغرب)، ولكن يمكن أن نشهد تغير في السلوك الجزائري باتجاه التصعيد، كقطع العلاقات الدبلوماسية، في حالة حدوث تغير عميق على مستوى هرم السلطة الجزائري، أو في حالة - وهو الراجح - اتباع المغرب سلوكا (ليس مجرد خطاب) يعتبر في المدركات الأمنية الجزائرية

عدائيا ويشكل تهديدا للأمن القومي، كالتطبيع مع اسرائيل مثلا، أو التعاون والتخابر مع دولة أجنبية ضد الجزائر، في هذه الحالة سنشهد ردود فعل غير روتينية من الجزائر ولكن بتبرير هوياتي كانطي، بمعنى سيتم اللجوء مثلا إلى المبادئ الأممية، كعدم احترام حسن الجوار، لإضفاء الشرعية على قرارات معينة، وستصبح الممارسات التاريخية التصعيدية المغربية السابقة مصدر للمحاججة الجزائرية وللتأكيد من جديد على هوية محافظة رغم سلوكها الذي قد يبدو سلوكا هوبزيا(قطع العلاقات الدبلوماسية تم غلق الحدود). المنطق البنيوي سيفرض تغير في الأدوار البنيوية، لهذا يمكن توقع تغير في المواقع، فتصبح الجزائر تمارس التصعيد في حين يستحضر المغرب خطاب الجوار والأخوة والمصير المشترك.

- ✓ حسب التحليل البنائي فإن التخلص من قيد البنيوية مرتبط بالتغير في الهوية، وهذا ما يدفع الباحث إلى التنبيه أن المتغيرات التفسيرية لتشكيل وتشكُّل البنية (بمنطوق هذا البحث البنية بنائية التشكيل بنيوية التشكُّل) لا تساعد بالضرورة في فكها وتحليلها(تجاوز معضلتها)، فالدرس الإبستمولوجي وأسئلته البحثية مفيد لاكتشاف طبيعة البنية وعلاقتها بأطرافها وبالبنية الكلية، ولكن في المقابل يستعصي عليه تقديم الحلول لتجاوز العناصر اللا زمنية الجوهرية في الظاهرة، على هذا الأساس إذا كان التغير البنيوي مشروط بالتغير في البنية فإن توجيه البحث معياريا نحو تقديم الحلول متوقف على التحرر من قيد المنهج وقلب معادلته، هذا يعني الاعتماد على المتغيرات التعاقبية المتحررة من تأثير البنية(ومن قيد المنهج) وبالتي بإمكانها خلق حالة لا انسجام بنيوي يكون مقدمة لتفكيك الطابع النزاعي باعتباره متغيرا بنيويا ثابتا، وهو مسعى مناهض للنموذج البنيوي الذي يفترض أن عدم الانسجام البنيوي يخلق حالة نزاع داخل البنى الاجتماعية.

في مقابل الهوية الثورية شكّل تحدي الإرهاب داخليا، عنصرا تشكيليا جديدا لهوية الدولة الجزائرية، وأصبحت بنية الهوية مدعمة بعامل ثان، يبدو أنه بدأ يأخذ مكانه في السلم التراتبي داخل هذه البنية، على اعتبار أنه أصبح يمثل الصورة الذاتية التي نقابل بها الآخرين ، وليس مرد ذلك لتراجع قيمة صورة المكافح الثوري على حساب محارب الإرهاب، ولكن لأن السياق الدولي ينسجم أكثر مع صورة الفاعل الذي يملك تجربة رائدة في مكافحة ظاهرة تحظى بالاهتمام العالمي، ولأن السياق أيضا معبأ بخطاب الحرب على الإرهاب، والفاعل (الجزائر) يعتبر أول من تفوق استراتيجيا عليه.

ساعدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في إعطاء الجزائر مرتبة الخبير في مجال الإرهاب ومكافحته مما أدى إلى تحول الصورة الذاتية التي قدمت/تقدم الجزائر نفسها للعالم من خلالها، إلى هوية اجتماعية نتيجة الاعتراف النظمي بها بوصفها كذلك.

أصبحت الجزائر تتكلم بوصفها صاحبة خبرة في محاربة ظاهرة الإرهاب أكثر من كونها صاحبة ثورة تفوقت من خلالها على قوة استعمارية وناضلت تاريخيا من أجل مناصرة القضايا التحررية.

وفيما يلي نقدم أهم نتائج هذه الدراسة بخصوص العلاقة بين الصورة الذاتية الجديدة والهوية الاجتماعية المعترف بها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وإستراتيجية الأمن القومي الجزائري خطابا وممارسة، ومدى إدراك الجزائر لهذه الهوية الجديدة والتي اعتمد عليها الباحث - منهجيا ومعرفيا - كنمط مثالي لإعادة تشكيل وقراءة الواقع نظريا:

أولا: يتطلب الوعي بأن هذه الصورة يقابلها سياق استراتيجي يتطلب تدخلا ومساهمة فعلية في قضاياه، فالخطأ هو الحديث بلغة استراتيجية والتعامل مع قضاياه بمرجعية أخلاقية.

ثانيا: الجزائر تـدرك التهديدات الأمنية الـجديدة ولكن لا تدرك هويتها الأمنية الجديدة، وهذا دليل عجز في الحديث بلغة الأمن، ولهذا تحتاج لأمننة خطابية تشرعن ممارسات تتجاوز مستلزمها الأخلاقي، فالتمسك بهذا الأخير يشكل عائقا للانخراط في السياقات الاستراتيجية الحالية لعدم التوافق بين هذا المستلزم وبين مصالحها الحيوية، ومنها حماية أمنها القومي، يحد هذا المستلزم وشروطه من تأكيد هويتها بسبب التناقض بين خطابها الاستراتيجي وتحفظاتها الأخلاقية.

ثالثا: معيار " عدم التدخل " لا يخدم هوية الفاعل ولا ينسجم مع الصورة الذاتية ولا مع طبيعة التهديدات، فالتناقضات السلوكية الملاحظة أثناء تعامل الجزائر مع الأزمة في مالي دليل على تعاملها مع قضايا أمنية بمرجعية غير متوائمة، على الجزائر أن تغير من لغتها الأمنية، وتتوقف عن الحديث عن مبادئ لا تتوافق حتى مع طبيعة هويتها ولا مع طبيعة التهديدات الجديدة.

رابعا: الانكشافية - بمنطق الاعتماد الأمني المتبادل- غير مرتبطة فقط بالضعف في العوامل الداخلية، ولكن بانهيار السياقات والبنى الدولتية الإقليمية، الأمر الذي يسمح لفواعل غير الدولة والفواعل الإستراتيجية لاحتلال هذه المناطق غير الخاضعة لأي حكم أو تعاني من ضعف حاكمية. في هذه الحالة، واستنادا للتعامل مع الموقف بمرجعية لا تتوافق أصلا مع الصورة التي نقدم أنفسنا من خلالها للعالم، يصبح فعل التأمين حينئذ (تأمين الحدود) دليل ضعف استراتيجي حتى ولو خصصنا له موارد (موارد حرب) معتبرة، بل أكثر من ذلك يعتبر تحديا أساسيا لتمرير هويتنا وثقافتنا للآخر الإقليمي لتحقيق منطقة أمن مشتركة، ولهذا ترى

الدراسة أن مبادراتنا الإقليمية لا تحظى بثقة دول الساحل، ودليل ذلك بروز مبادرات متعددة، فوقوفنا على حدودنا وفقط، هو ما جعل الآخرين حاضرين بقوة. إن التهديدات الحقيقية للأمن القومي الجزائري مرتبطة بالمشاريع الدولتية (مشاريع الدول الكبرى) في المنطقة وليس بالتهديدات الأمنية الجديدة التي توظف استراتيجيا من طرف نظام التغلغل في مقابل توظيفنا لها في إطار الهوية الأمنية الجديدة ولكن بسردية يحدّدها معيار ينتمي سياقيا وبنيويا لصورة هوياتية قديمة.

خامسا: لا تتصرف الجزائر وفق رغبتها في نشر تصورها لخلق تماثل هوياتي في المنطقة، بقدر ما تتميز سلوكيتها بالتأكيد على تصورها ولإعادة إنتاج هويتها. يهمها أكثر المواصلة في تذكير الآخرين بهويتها أكثر من تعليمهم ثقافة تلك الهوية، وكأنها تتصرف وفق مقتضيات الهوية الذاتية وليس وفق مقتضيات الهوية الاجتماعية، وهذا في حد ذاته عامل معطل، وكأنها تتعامل مع الأمن الجهوي بمنطق عقلاني، أي ما تريد الآن، وليس بمنطق بنائي، ماذا تريد غدا أو بعد غد؟ هي إذن تستعجل الحصول على العوائد - وهي مصلحية- خدمة لتصورها الهوياتي الخاص وليست هوياتية بالمعنى الجماعي.

سادسا: الجزائر ترى أن مصلحتها في خدمة هويتها الذاتية ولا تبالي بمصلحتها المرتبطة بخلق هوية جماعية، هي إذن تسعى لتأكيد وضع قائم وليس بناء واقع اجتماعي مرتبط بخلق هوية إقليمية، وهذا سوء إدراك لأهمية نشر التصور ما وراء الحدود لأن ذلك جزء من فرض الحلول وتأكيد المكانة.

سابعا: إن طريقة ممارسة الفاعل للأمن تقليدية، وهو يقترب من الساحل بعدسة هوبزية (رغم أن الجزائر تحمل هوية كانطية)، ولهذا ينظر إلى مبادراته باعتبارها محاولة لعزل الخصوم (المغرب مثلا) أكثر مما هي محاولات لبناء الأمن، كما أنه يركز فقط على التأمين استنادا إلى قدراته المادية وقوته الصلبة، ولكن قدرته

البلاغية هشة فيما يخص أمننة القضايا التي يتحرك من أجل تأمين نفسه منها. يؤثر هذا الضعف على القدرة التواصلية مع المستمعين المفترض إقناعهم بتصوراتنا، فالتمسك بمبدأ عدم التدخل مناقض لمتطلبات تحقيق هوية القوة الإقليمية؛ مناهض لهوية الفاعل المتمسك بالقيم التي تشكل المجتمع الدولي؛ وغير متوافق مع الأدوار التي تفرضها الهوية المعترف بها اجتماعيا؛ وهو أيضا مناقض لفكرة الأمننة، لأن هذه الأخيرة تعطي للفاعل حجية لتجاوز تعاملاته الروتينية وتعطيه فرصة لرفع الحرج في مواجهة الانتقادات التي يمكن أن تطال ممارسات لا تنسجم مع مواقفه التاريخية الروتينية والتراكمية.

ثامنا: قد يشكل توظيف الإرهاب وصناعة الإرهاب وخطاب الإرهاب بشكل عام تهديدا للأمن القومي، صحيح أن الجزائر تعتمد على الظاهرة لإعادة إنتاج هويتها وتأكيد دورها وتعزيز مكانتها إقليميا ودوليا، ولكن الظاهرة في المقابل تستغل من طرف الفواعل الكبرى للتواجد في مجال حدودها الجيوبوليتيكية، ولهذا يعتبر التدخل الأجنبي في المنطقة طعنا في مبدأ عدم التدخل وفضحا لقصوره؛ وهو أيضا ضرب لمقاربتها للتعاون الإقليمي التي تقدم كبديل لعدم التدخل، كما أن التهديد الحقيقي للأمن القومي الجزائري، بالمعنى الراسخ والمتعارف عليه للمفهوم، هو التواجد الأجنبي في المنطقة وليس/ليس فقط ما اصطلح عليه بالتهديدات الأمنية الجديدة. إضافة إلى أن الاستثمار فـي الظاهرة الإرهابية والاعتماد علـيها لتأكيد هوية ذاتية واجتماعية (هـوية الخبير فيها) لا ينبغي أن يقلل من إمكانية تحولها إلى تهديد موضوعي (حادثة تيقنتورين مثال على ذلك)، ضف الى ذلك احتمالية أن تصبح الظاهرة، التي يتم توظيفها لتلبية حاجيات اجتماعية، أداة تستخدمها الفواعل الدولتية المنافسة أو تلك التي تعتبر في المدركات الأمنية الجزائرية "دولة عدوّة"، لتهديد مصالحها الحيوية ومن بينها أمنها القومي، وهو الأمر الذي ينسحب على باقي التهديدات التي توصف بالجديدة. فالتعامل معرفيا مع مفردة "الجديدة"، المضافة

لمصطلح التهديدات الأمنية، وربطها بالفاعل الدولتي من خلال فرضية التوظيف - كأداة جديدة لممارسة التهديد في مقابل الأدوات العسكرية- وليس ربطها بالظاهرة بغرض التوصيف، والذي يجعل من فرضية التأثير(تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي) أكثر اتساقا معرفيا وتجريبيا. بالنسبة للجزائر يبدو "عقل الدولة" على درجة وعي استراتيجي عالية بهذه العلاقة، في المقابل لا تبدو العقول البحثية منتبهة لها، وإن كانت أكثر اقتناعا بالطابع البنائي والذرائعي لهذه الظواهر.

ويمكن أن نلخص العلاقة بين الهوية الأمنية الجديدة والإستراتيجية الأمنية الجزائرية في النقاط الآتية:

- تدرك الجزائر التهديدات من منظور الهوية وليس من منظور الأمن القومي.
- هناك سوء إدراك للهوية الأمنية وليس سوء إدراك للتهديدات الأمنية الجديدة.
- التهديدات تخدم الهوية ولا تخدم الأمن.
- معيار "عدم التدخل" لا يخدم هوية الفاعل ولا ينسجم مع الصورة الذاتية ولا مع طبيعة التهديدات، كما خلق أيضا حالة توتر بين الهوية الذاتية والهوية المعترف بها اجتماعيا.
- يشكل معيار "عدم التدخل" تحديا للأمن الأنطولوجي وللأمن القومي على حد سواء.
- خطاب الأمننة الجزائري يقف عند حدود التأمين.
- إن التهديدات الحقيقية للأمن القومي الجزائري مرتبطة بالمشاريع الدولتية في المنطقة، وبتوظيف الفواعل الدولتية للتهديدات الأمنية الجديدة، وامكانية استخدامها للإضرار بمصالحنا الحيوية.

وبالنتيجة هناك فشل جزائري في تمثيل الهوية متعدد المستويات:

- فشل في إدراك متطلبات الهوية المعترف بها اجتماعيا؛
- فشل في ممارسة الأمننة (أمننة تصورها الأمني)؛
- فشل في تلقين الآخرين ثقافتنا الأمنية؛
- فشل في بناء واقع اجتماعي إقليميا تؤطره هويتها الأمنية كقاعدة لهوية جماعية.

لقد تم استخدام الهوية في هذه الدراسة كنمط مثالي لاختبار فرضية الأمن كمدركات وكأداة استكشاف لتقديم رؤى جديدة في مجال الأمن القومي، ولم يتم استخدامها كأداة لإثبات صحة نظرية ما أو لتبرير سلوك الفاعل. وعلى هذا الأساس تم قراءة الاستجابات والبيانات التجريبية لقياس مدى انسجامها مع خيارات الباحث المنهجية وليس لقياس مدى فعاليتها في تحقيق أمن الفاعل لأن ذلك يقع ما وراء الهوية المعرفية للباحث. لقد ساعدت الهوية في إعادة تشكيل الواقع نظريا إلا أن معرفة الواقع كما هو، بعيدا عن أي افتراض انطولوجي، يقتضي لبس بذلة عسكرية وحمل بندقية للدفاع عن الوطن وكتابة الأمن كما تقول البنائية ولكن بلغة واقعية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

المصادر:

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:1996،1976،1963.

الكتب:

1. آر ياغر، هاري. **الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الواحد والعشرين**. تر: راجع محرز علي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011.
2. أمين، عرفة، خديجة محمد. **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.
3. انجرس، موريس. **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**. ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر: دار القصبة للنشر2004.
4. بالحبيب، عبد الله. **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997**، عمان: الراية للنشر والتوزيع،2011.
5. بديع، بارتراند. **زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية**. ترجمة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016.
6. بغورة، الزاوي. الهوية **والتاريخ: دراسات فلسفية في الثقافة الجزائرية والعربية**. الجزائر: ابن النذيم للنشر و التوزيع،2015.
7. بن عجمي بن عيسى، محسن. **الأمن والتنمية**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
8. بن عنتر، عبد النور .**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي** .الجزائر :المكتبة العصرية، 2005.
9. بوبوش، محمد. **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**. عمان: دار الخليج، 2017.
10. بورتشيل، سكورث وآخرون. **نظريات العلاقات الدولية**. ترجمة: محمد صفار، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014.

11. بوضياف، محمد. **الجزائر ... إلى أين؟** ترجمة :محمد زغيبة ويحيا الزغودي، الجزائر: دار النخلة، 1992.

12. بوعشة. محمد، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الافريقي وادارة الحرب الإثيوبية الاريترية.** بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، 2004.

13. بيليس، جون وستيف، سميث. **عولمة السياسة العالمية،** (ترجمة مركز الخليج للأبحاث). دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

14. جاكسون، روبرت. **ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول.** ترجمة: فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.

15. دان، تيم وآخرون. **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع.** ترجمة: ديما الخضرا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

16. رجب، إيمان. **حماس وحزب الله: تأثير الهوية والمصلحة على الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط.** القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.

17. ـــــــ. **الهوية المركبة ام المصلحة؟ محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2015.

18. رضوان، محمد. **منازعات الحدود في العالم العربي: مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية.** الجزائر: إفريقيا الشرق، 1999.

19. سويدبرج، ريتشارد. **فن النظرية الاجتماعية.** ترجمة: عبد الفتاح عبد الله، خالد وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية،2014.

20. السيد، محمد سليم. **تحليل السياسة الخارجية.** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

21. الشقحاء، فهد بن محمد. **الأمن الوطني: تصور شامل.** الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.

22. شيهان، مايكل. **توازن القوى: التاريخ والنظرية**. تر: أحمد مصطفى، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

23. صبري، نجدت. **الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية**. عمان: دار دجلة، 2011.

24. عايدة عمور، لورنس. **التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب ومنطقة الساحل بعد الربيع العربي**. الكتاب السنوي للبحر المتوسط: المتوسط، الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2014.

25. غالية، اسماعيل معراف. **الأمم المتحدة والنزاعات الاقليمية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

26. قوجيلي، سيد أحمد. **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012.

27. ـــــــــ. **الدراسات النقدية الأمنية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن: دراسات نظرية في الصراع وفض النزاعات**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

28. لخضاري، منصور .**السياسة الأمنية الجزائرية :المحددات - الميادين - التحديات**. الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

29. ـــــــــ. **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

30. ليثل، ريتشارد. **توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج**. **ترجمة:** هاني تابري، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

31. محمودي، عبد القادر. **النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي العربي1945-1985**. الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، 2001.

32. المخادمي، رزيق. **النزاعات الحدودية العربية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

33.مارشايمر، جون. **مأساة سياسات القوى العظمى**. ترجمة: محمد مصطفى كامل. الرياض: دار النشر العلمي والمطابع، 2012.

34.مراد، علي عباس. **الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية**. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017.

35.مصباح، عامر. **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**. القاهرة: دار الكتاب الحديث،2013.

36.مصلوح، كريم. **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2014.

37.مظلوم، محمد جمال. **الأمن غير التقليدي**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012.

38.نزار، خالد. **مذكرات اللواء خالد نزار**. الجزائر: دار الشهاب،2000 .

39.نيد ليبو، ريتشارد. **لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**. تر: إيهاب عبد الرحيم علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2013.

40.هايوود، أندرو. **المفاهيم الأساسية في السياسة**. تر: بدوي منير محمودي، الرياض: النشر العلمي والمطابع،2010.

41.هويدي، فهمي. **أزمة الأمن القومي العربي، لمن تدق الأجراس**. القاهرة: دار الشروق،1991.

42.روجر، هيكوك وآخرون. البحث النقدي في العلوم الاجتماعية: مداخلات شرقية – غربية عابرة للتخصصات. ترجمة: اليز أغزريان، معهد ابراهيم أبو الغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.2011.

43.وندت، ألكسندر. **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**. تر: عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض: در جامعة سعود للنشر،2005.

المقالات:

1.بغزوز، عمر. فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة. **الفكر البرلماني**، العدد السادس، الجزائر، جويلية 2014.

2.بن جديد، عبد الحق وباسط، سميرة. إستراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي 1999-2014. **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 08، جانفي 2016.

3.بن عنتر، عبد النور. الجزائر في مواجهة التهديدات اللا دولتية. **السياسة الدولية**، عدد 210، أكتوبر 2017.

4. ـــــــــــ. تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 160، المجلد 40، أفريل 2005.

5.ـــــــــــ. تهديدات غير وجودية الإرتهان المغاربي لصراعات ما دون الحرب. **السياسة الدولية - ملحق تحولات إستراتيجية**-، عدد 191، جانفي 2013.

6.ـــــــــــ. إشكالية التسلح في المغرب العربي. **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، عدد 03، ديسمبر2014.

7.ـــــــــــ. محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي. **شؤون عربية**، عدد 133، 2008.

8.بوالروايح، اسماعيل. السياسة الخارجية الجزائرية: من الشرعية الثورية الى الشرعية الأمنية. العدد 26، جانفي 2018.

9.بوراس، فريد. التحديات الأمنية في الساحل الافريقي وتأثيرها على الأمن الوطني. **مجلة المدرسة العليا الحربية**، العدد02، جوان2009.

10. بوزرب، رياض. الهوية الأمنية الجزائرية: التشكيل والحدود. **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد 26، جانفي 2018.

11. بوشناقة، شمسة. حدود الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي. **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، المجلد 09، العدد01، 2016.

12. جدو فؤاد. السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. **المفكر**، عدد 13، 2018.

13. حمزة، حسام. الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصور وآليات المواجهة. **مجلة سياسات عربية**، العدد21، جويلية 2016.

14. حمشي، محمد. الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية. **مجلة سياسات عربية**، العدد 28، سبتمبر 2017.

15. ــــــــــــ. الدراسات النقدية للإرهاب لوصفه حقلا معرفيا ناشئا. **مجلة سياسات عربية**، العدد 31، مارس2018.

16. ــــــــــــ. مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل. السياسة **الدولية**، العدد 212، أفريل 2018.

17. خلفة، نصير. رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية. **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 03، العدد 02، 2018.

18. دالع، وهيبة. السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي. **دراسات إستراتيجية**، العدد 23، 2016.

19. دخان، نور الدين والحامدي، عيدون. مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية. **دفاتر السياسة والقانون**، العدد14، جانفي 2016.

20. دريس، نبيل. تأثير روح ثورة نوفمبر على الممارسة الدبلوماسية الجزائرية الراهنة. **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد02، العدد01، 2015.

21. دلول، الطاهر وبوساحية، السايح. السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية. **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد01، العدد02، 2014.

22. زغوني ، رابح. أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح، **مجلة سياسات عربية**، العدد23، نوفمبر 2016.

23. زقاغ، عادل ومنصوري سفيان. أمن منطقة الساحل الإفريقي بين المنظور الفرنسي والإستراتيجية الأمنية الجزائرية. **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 4، العدد01، 2014.

24. ـــــــــ. المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة. مجلة **دفاتر القانون والسياسة**، العدد05، جوان 2001.

25. زياني، صالح. تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة. **مجلة المفكر**. العدد الخامس، 2009.

26. سعداوي، عمر. عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيواستراتيجي: قراءة في عملية تيقنتورين. **مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية والبحوث**. العدد الرابع، سبتمبر2004

27. سليمان، عبد الله الحربي. مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في الأطر والمفاهيم). **المجلة العربية للعوم السياسية**، العدد19، بيروت، 2008.

28. عبد الحي، وليد. العلاقات الجزائرية المغربية: العقدة الجيوستراتيجية. **مجلة سياسات عربية**، العدد 6، جانفي 2014.

29. عبد العالي، عبد القادر. السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية. **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 07، جويلية 2014.

30. قوجيلي، سيد أحمد. فهم الأمننة: مقاربة نقدية للدراسات الأمنية. **مجلة شؤون الأوسط**، العدد153 ،2016.

31. كواشي، عتيقة. الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي. **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد03، العدد01، 2016.

32. لخضاري، منصور. الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي. **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 06، ج2، جوان2012.

33. ـــــــــــ. الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر. **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 143 ،2012.

34. مالك عوني. الأمن غير التقليدي: اتجاهات تهديد موازية للأمن في المنظمة العربي. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 186، القاهرة، أكتوبر 2011.

35. مجدان، محمد. التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: الأسباب والمظاهر. **دراسات إستراتيجية**، العدد 23، 2016.

36. مزيان، محمد. الجزائر والمغرب: الجوار الصعب، **مجلة سياسات عربية**. العدد13، جانفي 2015.

37. المصري، خالد. النظرية البنائية في العلاقات الدولية. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد الثاني، 2014.

38. مصطفى دلة، أمينة. حدود التأثير الإقليمي الأمني الجزائري. **مجلة جيل**، العدد07، أكتوبر 2016.

39. ـــــــــــ. العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا. **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 94-50، 2016.

40. معو، زين العابدين. المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات الأمنية المتجددة. **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 12، جانفي 2018.

41. منصر، جمال. تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف. **مجلة دفاتر القانون والسياسة**، العدد01، جانفي2009.

مذكرات وأطروحات:

1. بوزرب، رياض. **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية (1963-1988)**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة،2017-2018.

2. بويبية، نبيل. "**الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: الرهانات والتحديات**". رسالة مقدمة لنيل الماجستير، جامعة الجزائر3، 2012،

3. حمايدي، عز الدين. **نموذج البنية في تفسير نزاعات التحول الديمقراطي في الدول العربية (دراسة مقارنة)**. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016-2017.

4. حمزة، حسام. **الدوائر الجيو سياسية للأمن القومي الجزائري**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (تخصص: علاقات دولية)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

5. حمشي، محمد. **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة باتنة2016-2017.

6. العايب، سليم. **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011.

7. قسوم، سليم. **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**. رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010.

8. قط، سمير. البعد الافريقي في سياسات الأمن والدفاع الوطني الجزائري. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2016-2017.

9. قوجيلي، سيد أحمد. **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية.** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010-2011.

مداخلات

1. بوزرب، رياض. أمننة الهجرة غير لشرعية: دراسة نقدية. ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم بـ: تحديات ورهانات الأمن في المتوسط بين الهجرة غير الشرعية والتهريب، قسم العلوم السياسية بجامعة عنابة، يومي 13 و14نوفمبر 2016.
2. ـــــــــ. **التصور الجزائري للأمن في منطقة الساحل الافريقي: حدود الهوية الجماعية.** ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم ب: الجزائر وافريقيا: من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات إستراتيجية، بجامعة قالمة، يومي 30 و31 أكتوبر 2017.
3. ـــــــــ. **الظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة العربية: مقاربة فوضوية.** ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم ب: سياسات الدفاع والأمن في مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة العربية، قسم العلوم السياسية، جامعة 20 أوت سكيكدة، يومي26،26 أفريل 2015.
4. ـــــــــ. الهجرة والأمن: قراءة في خطاب الأمننة. ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم ب: إشكاليات الهجرة في العلاقات الأورو- متوسطية: الأبعاد الأمنية، الإنسانية والاقتصادية، قسم العلوم السياسية، جامعة 20 أوت سكيكدة، يومي27/26 أفريل 2016.
5. حمشي، محمد. **أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا.** مداخلة خلال اليوم الدراسي بجامعة تيزي وزو بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الأولية باريس والمعهد الدنماركي للدراسات الدولية كوبنهاغن، دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط وفي

منطقة الساحل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 26 فيفري 2014.

6. حواس، زهيرة. **دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل الدائرة الأمنية العربية**. ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي: دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد. جامعة تبسة، الجزائر، 28-29 أفريل2014.

7. قسايسية، إلياس. **الآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي**. الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر، 24- 25نوفمبر 2013.

مقالات منشورة على الإنترنت:

1. عادل زقاغ. إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي. على الرابط: **http: //www.géocities.com/actelzeggagh/politics.ar.com**

2. "تاكايوكي ياماورا. مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. ترجمة عادل زقاع. على الرابط: **http://www.géocities.com/actelzeggagh/politics.ar.com**

3. الأسطل، كمال محمد. الإطار النظري للأمن القومي. على الرابط:
http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=155

4. رياض الصيداوي. سوسيولوجيا الجيش ومخاطر التفكك. من الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94105&r=0

5. بن عنتر، عبد النور. الإستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي.
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/5/28/2013528173264734Antar.pdf

6. ـــــ. عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية.
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2018/5/2/387337d04de64cab820c7e8ed6b05c1f_100.pdf

7. بوحنية، قوي. إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي.
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2012/6/3/2012631041252734Algerian%20Strategy-security%20developments.pdf

8. بوخرص، أنوار. الجزائر والصراع في مالي. على الرابط:
https://carnegieendowment.org/files/algeria-mali.pdf

9. عقيل، سعيد محفوض. في مفهوم الأمن: مقاربة معرفية إطارية. على الرابط:
https://mominoun.com/pdf1/2016-08/amn.pdf

10. أبو دوح، خالد كاظم. علم اجتماع الأمن: محاولة للتأصيل. على الرابط:
https://www.mominoun.com/pdf1/2017-08/ammn.pdf

11. إيكاثريناستيبا نوفا. التهديدات المستقبلية للأمن القومي. من الموقع الإلكتروني:
http: //www.ecsst.com/ECSSR/pmange/portal/ecsst/activitiesminatroller

المراجع باللغة الأجنبية

Books and Books' Chapters:

1. ABDENNOUR Benantar, **The State and the Dilemma of Security Policy**, in Luis Martinez (eds)., Algeria Modern: From Opacity to Complexity, London: Hurst/New York: Oxford University Press, 2016.
2. ADLER, Emanuel, BARNETT, Michael, et SMITH, Steve (ed.). **Security communities**. Cambridge University Press, 1998.
3. AGHROUT, Ahmed et BOUGHERIRA, Redha M. (ed**.). Algeria in transition: Reforms and development prospects**. Routledge, 2004.
4. ALBERT, Mathias, JACOBSON, David, et LAPID, Yosef. **Identities, borders, orders: rethinking international relations theory**. U of Minnesota Press, 2001.
5. AMEYAR Hafida, Sahara **occidental : que veut l'ONU ?** Alger, éd, Casbah 2000.
6. AYOOB, Mohammed. **The third world security predicament: State making, regional conflict, and the international system**. L. Rienner Publishers, 1995.
7. AYOOB, Mohammed. **Defining security: a subaltern realist perspective**. In KRAUSE, Keith et WILLIAMS,

Michael C. **Critical security studies: Concepts and strategies**. Routledge, 2002.

8. BALTA Paul, **le grand Maghreb dès l'indépendance à l'an 2000**, Paris, la découverte ,1990.
9. BALZACQ, Thierry (ed.). **Understanding securitization theory: How security problems emerge and dissolve**. Routledge, 2010.
10. **———**. **Théories de la sécurité : les approches critiques**. Presses de sciences Po, 2016.
11. BATTISTELLA, Dario. **Théories des relations internationale**s 5e édition : 5e édition mise à jour. Presses de sciences po, 2015.
12. BERRAMDANE, Abdelkhaleq. **Le Sahara occidentale : enjeu magrébin** Paris, Karthala, 1992.
13. BOOTH, Ken, *et al.* (ed**.). Critical security studies and world politics**. London: Lynne Rienner Publishers, 2005.
14. **————**. **Strategy and Ethnocentrism** (Routledge Revivals). Routledge, 2014
15. BOUGUETAIA, Boualem. **Les frontières méridionales de l'indépendance** à l'uti Possidetis, Alger, éd. SNED ,1981.
16. BUZAN, Barry et HANSEN, Lene. **The evolution of international security studies**. Cambridge University Press, 2009.
17. BUZAN, Barry, WAEVER, Ole, et al. **Regions and powers: the structure of international security**. Cambridge University Press, 2003.
18. BUZAN, Barry, WÆVER, Ole. **Security: a new framework for analysis**. Lynne Rienner Publishers, 1998.
19. BUZAN, Barry. **People, States & Fear: An agenda for international security studies in the post-cold war era**. Ecpr Press, 2008.
20. BYRNE, Jeffrey James. **Mecca of revolution: Algeria, decolonization, and the Third World order**. Oxford University Press, 2016.
21. Campbell, David. **Writing Security**: **United States Foreign Policy and the Politics of Identity**. Manchester : Manchester University Press, 1998.

22. CHARLES-PHILIPPE, DAVID. **La guerre et la paix. Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie**, Presses de sciences Po. 2006.
23. CHENA, Salim. **L'Algérie : de la puissance idéologique à l'hégémonie sécuritaire**.in : MOKHEFI, Mansouria. **Le Maghreb et son sud : vers des liens renouvelés**. CNRS Éditions via Open Edition, 2019.
24. CHILTON, Paul Anthony. **Security metaphors: Cold war discourse from containment to common house.** Peter Lang Pub Incorporated, 1996.
25. CONNELLY, Matthew. **A diplomatic revolution: Algeria's fight for independence and the origins of the post-cold war era**. Oxford University Press, 2002.
26. CORDESMAN, Anthony H. **A tragedy of arms: Military and security developments in the Maghreb.** Greenwood Publishing Group, 2002.
27. David L**. Rousseau, Identifying Threats and Threatening Identities: The Social Construction of Realism and Liberalism** (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2006).
28. DAVID, Charles-Philippe et ROCHE, Jean-Jacques. **Théories de la sécurité : définitions, approches et concepts de la sécurité internationale**. Montchrestien, 2002.
29. DAVIDSON, Jason W. **The Enduring Importance of Revisionism and Status-quo Seeking.** In: **The Origins of Revisionist and Status-quo States.** Palgrave Macmillan, New York, 2006.
30. FINNEMORE, Martha. **National interests in international society**, (London: Cornell University Press, 1996).
31. GIDDENS, Anthony. **Modernity and self-identity: Self and society in the late modern age**. Stanford university press, 1991.
32. GRIMAUD Nicole, **la politique extérieure d'Algérie (1962- 1978)** Paris, édition Karthala ,1984.
33. HANDLER, Richard**. Is identity' a useful cross-cultural concept?** in John R. Gillis (dir.), Commemorations. **The**

Politics of National Identity, Princeton, Princeton University Press, 1994.

34. HARTWIG, Mervyn (ed**.). Dictionary of critical realism**. Routledge, 2015.
35. HERMET, Guy. **L'autoritarisme**, in Leca Jean et Grawitz Madeleine (dir.), Traité **de science politique** 1985, vol. 2,
36. HILL, Jonathan NC**. Identity in Algerian politics: The legacy of colonial rule**. Boulder, CO : Lynne Rienner Publishers, 2009.
37. JACKSON, Patrick Thaddeus. **The conduct of inquiry in international relations: Philosophy of science and its implications for the study of world politics**. Routledge, 2016.
38. JACKSON, Richard (ed.). **Routledge handbook of critical terrorism studies**. Routledge, 2016.
39. JERVIS Robert. **Security Studies: Ideas, Policy, and Politics**.in: MANSFIELD, Edward D. SISSON, Richard, *et al.* **The evolution of political knowledge: Democracy, autonomy, and conflict in comparative and international politics**. Ohio State University Press, 2004
40. JOSEPH, Jonathan; WIGHT, Colin (ed.). **Scientific realism and international relations**. Springer, 2010.
41. KATZENSTEIN, Peter (ed). **The culture of national security: Norms and identity in world politics**. Columbia University Press, 1996.
42. KOLODZIEJ, Edward A. **Security and international relations**. Cambridge University Press, 2005.
43. KRAUSE, Keith et WILLIAMS, Michael C. **Critical security studies: Concepts and strategies**. Routledge, 2002.
44. KURKI, Milja. **Causation in international relations: reclaiming causal analysis**. Cambridge University Press, 2008.
45. Macleod, Alex et Dan O'meara (dir.), **Théories des relations internationales. Contestations et résistances**, Outremont, Athéna éditions/cèpes, 2007.

46. MCSWEENEY, Bill. **Security, identity and interests: a sociology of international relations.** Cambridge University Press, 1999.
47. LAPID, Yosef, KRATOCHWIL, Friedrich V., *et al.* (ed.). **The return of culture and identity in IR theory**. Rienner, 1996.
48. LEBOW, Richard Ned (ed.). **Richard Ned Lebow: Key Texts in Political Psychology and International Relations Theory**. Springer, 2016.
49. ———. **A cultural theory of international relations**. Cambridge University Press, 2008.
50. ———. **Constructing cause in international relations**. Cambridge University Press, 2014.
51. ———. **Forbidden fruit: Counterfactuals and international relations.** Princeton University Press, 2010.
52. ———. **National identities and international relations**. Cambridge University Press, 2016.
53. LEE, Geun. Identity**, Threat Perception, and Trust-Building in Northeast Asia**. In: **Identity, Trust, and Reconciliation in East Asia**. Palgrave Macmillan, Cham, 2018.
54. LIPSCHUTZ, Ronnie D. **On security**. Columbia University Press, 1995.
55. LITTLE, Richard. **The balance of power in international relations: Metaphors, myths and models.** Cambridge University Press, 2007.
56. LOURENT Éric, **Hassen2 mémoire d'un roi,** Paris, édition Plon,1998.
57. MACLEOD, Alex et O'MEARA, Dan. **Théorie des relations internationales. Contestations et résistances**. Québec : Athéna Éditions, 2007.
58. MANNERS, Ian. **European [security] Union: from existential threat to ontological security**. Copenhagen: COPRI, 2002.
59. MARKS, Michael P. **Revisiting metaphors in international relations theory**. New York: Palgrave Macmillan, 2018.

60.———. **Metaphors in international relations theory**. Springer, 2011.
61. MARTINEZ, Luis. **The Algerian Civil War, 1990-1998**. Columbia University Press, 2000.

62. MCSWEENEY, BILL. (1999) Security, **Identity, and Interests:** A **Sociology of International Relations. Cambridge**: Cambridge University Press.
63. MITZEN, Jennifer et LARSON, Kyle. **Ontological security and foreign policy. In**: **Oxford Research Encyclopedia of Politics**. 2017.
64. MOHSEN-FINAN Khadija, **Sahara occidental les enjeux d'un conflit régional**, Paris, CNRS ,1997.
65. MOÏSI, Dominique. **La géopolitique de l'émotion : comment les cultures de peur, d'humiliation et d'espoir façonnent le monde**. Flammarion, 2015.
66. NELSON, Harold D. (ed.). **Algeria, a country study**. [Department of Defense], Department of the Army, 1979.
67. PATOMÄKI, Heikki. **After international relations: critical realism and the (re) construction of world politics.** Routledge, 2003.
68. PEOPLES, Columba et VAUGHAN-WILLIAMS, Nick. **Critical security studies: An introduction**. Routledge, 2014.
69. PLAZZOLI Claude, **le Maroc politique, Paris, Sindon, 1974.**
70. ROCHE, Jean-Jacques. **Théories des relations internationales.** Montchrestien, 2001.
71. RUMELILI, Bahar (ed.). **Conflict resolution and ontological security: Peace anxieties**. Routledge, 2014.
72. RUMELILI, Bahar. **Ontological (in) security and peace anxieties: a framework for conflict resolution**. In: **Conflict Resolution and Ontological Security**. Routledge, 2014.
73. SCHEDLER, Andreas. **Concept formation in political science**.in: BADIE, Bertrand, BERG-SCHLOSSER, Dirk, et MORLINO, Leonardo (ed.). **International encyclopedia of political science**. Sage, 2011.

74. SCHWELLER, Randall L. **Unanswered threats: Political constraints on the balance of power**. Princeton University Press, 2006.
75. SHEPHERD, Laura J. (ed**.). Critical approaches to security: An introduction to theories and methods**. Routledge, 2013.
76. SMITH, Steve. **The contested concept of security**. In: BOOTH, Ken, et al. (ed.). **Critical security studies and world politics.** London: Lynne Rienner Publishers, 2005.
77. STEELE, Brent J. **Ontological security in international relations: self-identity and the IR state**. Routledge, 2008.
78. Steve Chan, China, **the U.S., and the Power-Transition Theory: A Critique** (London and New York: Routledge, 2008).
79. SMITH, Steve. The Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory. in; BOOTH, Ken (ed.). International relations theory today. Cambridge: Polity Press. 1995.
80. STORA Benjamin**, Algérie - Maroc : histoire parallèles destin croisés Alger**, éd. Barzakh, 2002.
81. STRITZEL, Holger. **Security in translation: Securitization theory and the localization of threat.** Springer, 2014.
82. SWEDBERG, Richard. Before theory comes theorizing or how to make social science more interesting. **The British journal of sociology**, 2016, vol. 67, no 1.
83. **———————**. How to use Max Weber's ideal type in sociological analysis**. Journal of Classical Sociology**, 2018, vol. 18, no 3.
84. THOMAS, Caroline. **In search of security. The Third World in International Relations**. Brighton, 1987.
85. VUORI, Juha A. Holger Stritzel, **Security** In: BERENSKOETTER, Felix (ed.). **Concepts in world politics.** Sage, 2016.41-56.
86. WALKER, Robert BJ. **One world, many worlds: struggles for a just world peace**. Lynne Rienner, 1988.
87. WALT, Stephen M. **The origins of alliance**. Cornell University Press, 1990.

88. Weber, Max. **The 'Objectivity' of Knowledge in Social Science and Social Policy**, in: Henrik Bruun & Sam Whimster (eds.), Max Weber: Collected Methodological Writings (Oxon: Routledge, 2012).
89. WELDES, Jutta (ed.). **Cultures of insecurity: states, communities, and the production of danger**. U of Minnesota Press, 1999.
90. WILLIAMS, Paul D. (ed.). **Security studies: an introduction.** Routledge, 2012.
91. WILLIAMS, Michael. **Culture and security: Symbolic power and the politics of international security**. Routledge, 2007.
92. WILLIS, Michael. **Politics and power in the Maghreb: Algeria, Tunisia and Morocco from independence to the Arab Spring**. Oxford University Press, 2012.
93. WOLFERS, Arnold. **Discord and collaboration. Essays on International Politics,** (Baltimore: Johns Hopkins university press, 1962).
94. YALVAÇ, Faruk. **Critical realism, international relations theory and Marxism**. In: **Scientific realism and international relations**. Palgrave Macmillan, London, 2010. p. 167-185.
95. ZAGHLAMI, Laeed. **Public Diplomacy and Soft Power in Algeria's Foreign Policy**. In, **The Routledge Handbook of Soft Power ,** Abingdon : Routledge, 2017.
96. ZARTMAN William, **la résolution des conflits en Afrique**, Paris, l'Harmattan, 1990.

Review Articles :

1. ADDI L'houari, introuvable réconciliation entre Alger et Rabat, le monde diplomatique, décembre 1999.
2. AIT CHAALAL, Amine. « L'Algérie depuis 1962 : retour sur une histoire contrastée », Revue internationale et stratégique, 2002/2, n° 46.

3. AMMOUR, Laurence Aïda. Evolution of the Algerian Defense Policy. **Bulletin de Documentation**, 2013, n 7.
4. ----------. Algeria's role in the Sahelian security crisis. Stability: **International Journal of Security and Development**, 2013, vol. 2, n2.
5. ANA, Otto Santa. Like an animal I was treated: Anti-immigrant metaphor in US public discourse. **Discourse & society**, 1999, 10.2: 191-224.
6. AYOOB, Mohammed. Security in the Third World: the worm about to turn? **International Affairs** .1983, vol. 60, no 1, p. 41-51
7. BALDWIN, David A. The concept of security. **Review of international studies**, 1997, 23.1: 5-26.
8. BALZACQ, Thierry, Qu'est-ce que la sécurité nationale ? **La revue internationale et stratégique**, n°52, hiver 2003-2004.
9. **———**. La sécurité : définitions, secteurs et niveaux d'analyse. **Fédéralisme régionalisme**, 2004. 4 : 3-47.
10. BEHRAVESH, Maysam. State revisionism and ontological (in) security in international politics: the complicated case of Iran and its nuclear behavior**. Journal of International Relations and Development,** 2018, vol. 21, no 4, p. 836-857.
11. BENANTAR, Abdennour. Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration. **L'Année du Maghreb** IX (2013): 57-75.
12. ----------. Les principes de la politique étrangère et de sécurité de l'Algérie mis à l'épreuve. **Questions Internationales**, 2016, vol. 81, p. 86-96.
13. ----------. Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne. **L'Année du Maghreb** 14 (2016): 147-163.
14. BOLBORICI, Ana-Maria, et al. The Concept of Security: A Short Theoretical Approach. **Analele Ştiinţifice ale Universităţii**, 2016, 11: 157-163.
15. BROWN, Lester R. Redefining national security**. Challenge**, 1986, vol. 29, no 3, p. 25-32.
16. BROWNING, Christopher S. et JOENNIEMI, Pertti. Ontological security, self-articulation and the securitization

of identity. **Cooperation and conflict**, 2017, vol. 52, no 1, p. 31-47.
17. BOOTH, Ken. Security and emancipation. **Review of International studies**, 1991, vol. 17, no 4, p. 313-326.
18. BOUKHARS, Anouar. Algerian foreign policy in the context of the Arab Spring. **CTC Sentinel**, 2013, vol. 6, no 1, p. 17-21.
19. BUZAN, Barry. Peace, power, and security: contending concepts in the study of International Relations**. Journal of Peace Research**, 1984, vol. 21, no 2, p. 109-125.
20. Rethinking security after the Cold War. **Cooperation and conflict**, 1997, 32.1: 5-28.
21. DEUDNEY, Daniel. The case against linking environmental degradation and national security. **Millennium**, 1990, vol. 19, no 3, p. 461-476.
22. CHARTERIS-BLACK, Jonathan. Britain as a container: Immigration metaphors in the 2005 election campaign. **Discourse & Society**, 2006, 17.5: 563-581.
23. CHERNOFF, Fred. Critical realism, scientific realism, and International Relations theory. **Millennium**, 2007, 35.2: 399-407.
24. **———.** Scientific realism as a meta-theory of international politics. **International Studies Quarterly**, 2002, 46.2: 189-207.
25. CHILTON, Paul; ILYIN, Mikhail. Metaphor in Political Discourse: The Case of the Common European House'. **Discourse & Society**, 1993, 4.1: 7-31
26. CHO, Young Chul. Conventional and critical constructivist approaches to national security. **The Korean Journal of International Relations**, 2009, vol. 49, no 3, p. 75-102.
27. State identity formation in constructivist security studies: A suggestive essay. **Japanese Journal of Political Science**, 2012, vol. 13, no 3, p. 299-316.
28. CONNELLY, Matthew, PEYROULOU, Jean-Pierre, et CUNNINGTON, Nathalie. L'indépendance algérienne : une révolution diplomatique**. Esprit** *(1940-)*, 2004, p. 142-156.
29. CORNUT, Jérémie. Analytic eclecticism in practice: A method for combining international relations

theories. **International Studies Perspectives**, 2015, 16.1: 50-66.

30. DAGUZAN, Jean François. La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'Aventure ? **Politique étrangère**, vol.80, Automne 2015.
31. DARWICH, May. Ideational and material forces in threat perception: The divergent cases of Syria and Saudi Arabia during the Iran–Iraq War (1980–1988). **Journal of Global Security Studies**, 2016, vol. 1, no 2, p. 142-156.
32. DARWICH, May. The Ontological (In) security of Similarity Wahhabism Versus Islamism in Saudi Foreign Policy. **Foreign Policy Analysis**, 2016, vol. 12, no 3, p. 469-488.
33. DEYCARD, Frédéric. Le Sahel : Une région à l'importance internationale croissante, **Questions Internationales**, n°58, Novembre-Décembre 2012.
34. DRISS AIT HAMADOUCHE, L. La politique extérieure et la politique intérieure de l'Algérie la résistance révolutionnaire au service de la résilience autoritaire. **Maghreb Machrek**, 2015, vol. 221, p. 7-22.
35. DRULÁK, Petr. Motion, container and equilibrium: Metaphors in the discourse about European integration. *European Journal* **of International Relations**, 2006, 12.4: 499-531. DUMONT, Gérard-François. Des dynamiques sociodémographiques génératrices d'instabilité, **Questions Internationales**, n°58, Novembre-Décembre 2012.
36. EBERLE, Jakub et HANDL, Vladimir. Ontological security, civilian power, and German foreign policy toward Russia. **Foreign Policy Analysis**, 2020, vol. 16, no 1, p. 41-58.
37. EJDUS, Filip. Critical situations, fundamental questions and ontological insecurity in world politics**. Journal of international relations and development,** 2018, vol. 21, no 4, p. 883-908.
38. EPSTEIN, Noa. Explaining the War on Terrorism from an Ontological-Security Perspective. **MIT International Review**, 2007, vol. 2007, p. 13-19.

39. GAUSE III, F. Balancing What? Threat Perception and Alliance Choice in the Gulf**. Security Studies**, 2003, vol. 13, no 2, p. 273-305.
40. GREVE, Patricia. Ontological security, the struggle for recognition, and the maintenance of security communities. **Journal of international relations and development,** 2018, vol. 21, no 4, p. 858-882.
41. GUANG, Lei. From national identity to national security: China's changing responses toward India in 1962 and 1998. **The Pacific Review**, 2004, vol. 17, no 3, p. 399-422.
42. GUSTAFSSON, Karl. Memory politics and ontological security in Sino-Japanese relations. **Asian Studies Review**, 2014, vol. 38, no 1, p. 71-86.
43. HAFTENDORN, Helga. The security puzzle: theory-building and discipline-building in international security. **International studies quarterly**, 1991, 35.1: 3-17.
44. HARTMANN-MAHMUD, Lori. War as metaphor. **Peace Review**, 2002, 14.4: 427-432.
45. HERNANDO DE LARRAMENDI, Miguel. Doomed regionalism in a redrawn Maghreb? The changing shape of the rivalry between Algeria and Morocco in the post-2011 era. **The Journal of North African Studies**, 2019, vol. 24, no 3, p. 506-531.
46. HOPF, Ted. The promise of constructivism in international relations theory. **International security**, 1998, vol. 23, no 1, p. 171-200.
47. HUYSMANS, Jef. Dire et écrire la sécurité : le dilemme normatif des études de sécurité**. Cultures & Conflits**, 1998, no 31-32.
48. ---------- Security! What do you mean? From concept to thick signifier**. European journal of international relations**, 1998, vol. 4, no 2, p. 226-255.
49. INNES, Alexandria J. Everyday ontological security: Emotion and migration in British soaps. **International Political Sociology**, 2017, vol. 11, no 4, p. 380-397.
50. KARKOSZKA, Andrzej. The concept of security sector reform. Security sector reform: its relevance for conflict prevention, **peace building and development,** 2003.

51. KAY, Sean. Ontological security and peace-building in Northern Ireland**. Contemporary Security Policy**, 2012, vol. 33, no 2, p. 236-263.
52. KINNVALL, Catarina et MITZEN, Jennifer. An introduction to the special issue: Ontological securities in world politics. **Cooperation and conflict**, 2017, vol. 52, no 1, p. 3-11.
53. KOLODZIEJ, Edward A. What is security and security studies? Lessons from the cold war**.** ***Arms Control,*** 1992, vol. 13, no 1, p. 1-31.
54. KROLIKOWSKI, Alanna. State personhood in ontological security theories of international relations and Chinese nationalism: a skeptical view. **Chinese Journal of International Politics,** 2008, vol. 2, no 1, p. 109-133.
55. KURKI, Milja. Causes of a divided discipline: rethinking the concept of cause in International Relations theory**. Review of International Studies**, 2006, 32.2: 189-216.
56. **———**. Critical realism and causal analysis in international relations. **Millennium**, 2007, 35.2: 361-378.
57. LEBOW, Richard Ned. Identity and international relations. **International Relations**, 2008, vol. 22, no 4, p. 473-492.
58. LUOMA-AHO, Mika. " Arm ‘versus" pillar': the politics of metaphors of the Western European Union at the 1990–91 Intergovernmental Conference on Political Union. **Journal of European Public Policy**, 2004, 11.1: 106-12.
59. MACLEOD, Alex. Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique. **Cultures et confits**, 2004, p. 13-51.
60. MANUNTA, Giovanni. What is security? **Security journal**, 1999, 12.3: 57-66.
61. MARTINEZ, Luis. La sécurité en Algérie et en Libye après le 11 *Septembre*. **Euro MeSCo Secretariat**, 2003.
62. MATHEWS, Jessica Tuchman. Redefining security. **Foreign affairs**, 1989, 68.2: 162-177.
63. Matt McDonald, Securitization and the Construction of Security**, European Journal of International Relations**, (December 2008), Vol. 14, n°4, pp. 563–587.

64. Mc DONALD, Matt. Securitization and the construction of security, European **Journal of International Relation**, vol.14, n.4, December 2008.
65. MCSWEENEY, Bill. Identity and security: Buzan and the Copenhagen school. **Review of international studies**, 1996, vol. 22, no 1, p. 81-93.
66. MESJASZ, Czesław. Security as an analytical concept. In: **5th Pan-European conference on International relations, in The Hague**. 2004. p. 9-25.
67. MIKAIL, Elnur Hasan, AYTEKIN, Cavit Emre, et al. Identity in Security Studies. **Open Journal of Political Science**, 2016, vol. 6, no 04, p. 339-344.
68. MILLER, Benjamin. The concept of security: Should it be Redefined? **The Journal of strategic studies,** 2001, 24.2: 13-42.
69. Mitzen, Jennifer. Ontological security in world politics: State identity and the security dilemma. **European journal of international relations** 12.3 (2006): 341-370.
70. MITZEN, Jennifer. KINNVALL, Catarina, and. An introduction to the special issue: Ontological securities in world politics. **Cooperation and conflict** 52.1 (2017): 3-11.
71. MITZEN, Jennifer et SCHWELLER, Randall L. Knowing the unknown unknowns: Misplaced certainty and the onset of war. **Security Studies**, 2011, vol. 20, no 1, p. 2-35.
72. ---------- Anchoring Europe's civilizing identity: habits, capabilities and ontological security. **Journal of European public policy**, 2006, vol. 13, no 2, p. 270-285
73. MORTIMER, Robert A. Algerian foreign policy: from revolution to national interest. **The Journal of North African Studies**, 2015, vol. 20, no 3, p. 466-482
74. MURRAY, Michelle. Identity, insecurity, and great power politics: the tragedy of German naval ambition before the First World War. **Security Studies**, 2010, vol. 19, no 4, p. 656-688.
75. MUSOLFF, Andreas. Metaphor and political discourse. Analogical Reasoning in Debates about Europe. **Basingstok***e*, 2004, 14.

76. NYE JR, Joseph S. et LYNN-JONES, Sean M. International security studies: a report of a conference on the state of the field**. International security**, 1988, vol. 12, no 4, p. 5-27.
77. OPPERMANN, Kai; SPENCER, Alexander. Thinking alike? Salience and metaphor analysis as cognitive approaches to foreign policy analysis. **Foreign Policy Analysis**, 2013, 9.1: 39-56.
78. PASHA, Mustapha Kamal. Security as hegemony. **Alternatives**, 1996, 21.3: 283-302.
79. PATOMÄKI, Heikki; WIGHT, Colin. After post positivism? The promises of critical realism. **International Studies Quarterly,** 2000, 44.2: 213-237.
80. PORTER, Geoff. « Le non-interventionniste de l'Algérie en question », **Politique étrangère**, vol.80, Automne 2015.
81. ROBERTS, Hugh. Sovereignty: The Algerian Case. 2004, ed. by Matthew Connelly, **Diplomatic History**, 28.4 (2004), 595–98.
82. ROSSDALE, Chris. Enclosing critique: the limits of ontological security. **International political sociology**, 2015, vol. 9, no 4, p. 369-386.
83. ROTHSCHILD, Emma. What is security? **Daedalus,** 1995, 124.3: 53-98.
84. VINES, Alex. A decade of African peace and security architecture. **International Affairs**, 2013, 89.1: 89-109.
85. DERSSO, Solomon A. The role and place of the African Standby Force within the African Peace and Security Architecture. **Institute for Security Studies Papers**, 2010.
86. VAN NIEUWKERK, Anthony. The regional roots of the African peace and security architecture: exploring center–periphery relations. **South African Journal of International Affairs**, 2011, 18.2: 169-189.
87. ROUSSEAU, David L. et GARCIA-RETAMERO, Rocio. Identity, power, and threat perception: A cross-national experimental study. **Journal of Conflict Resolution**, 2007, vol. 51, no 5, p. 744-771.
88. RUBY, Keven G. Securitizing terror: Ontological security and the US response to 9/11. In: **Annual Meeting of the International Studies Association**. 2004.

89. SHAHBAHRAMI, Daryoush. Identity and Power in International Relationship. **International Journal of Humanities and Cultural Studies** (IJHCS) ISSN 2356-5926, 2016, p. 2458-2470.
90. SCHWELLER, Randall L. Neorealism's status-quo bias: What security dilemma? Security Studies, 1996, vol. 5, no 3, p. 90-121.
91. SHILS, Edward. Political development in the new states. **Comparative studies in society and history**, 1960, vol. 2, no 3, p. 265-292.
92. SIL, Rudra; KATZENSTEIN, Peter J. Analytic eclecticism in the study of world politics: Reconfiguring problems and mechanisms across research traditions. **Perspectives on Politics**, 2010, 8.2: 411-431.
93. SIL, Rudra; KATZENSTEIN, Peter J. **Beyond paradigms: Analytic eclecticism in the study of world politics**. Macmillan International Higher Education, 2010.
94. SMITH, Steve. The increasing insecurity of security studies: Conceptualizing security in the last twenty years. **Contemporary Security Policy**, 1999, vol. 20, no 3, p. 72-101.
95. STEELE, Brent J. Ontological security and the power of self-identity: British neutrality and the American Civil War. **Review of international studie***s*, 2005, vol. 31, no 3, p. 519-540.
96. STRITZEL, Holger. Security, the translation**. Security Dialogue**, 2011, vol. 42, no 4-5, p. 343-355.
97. SUBOTIĆ, Jelena. Narrative, ontological security, and foreign policy change. **Foreign policy analysis**, 2016, vol. 12, no 4, p. 610-627.
98. SUBOTIĆ, Jelena. Narrative, ontological security, and foreign policy change. **Foreign policy analysis**, 2016, vol. 12, no 4, p. 610-627.
99. THORNBORROW, Joanna. Metaphors of security: a comparison of representation in defence discourse in post-cold-war France and Britain. **Discourse & Society**, 1993, 4.1: 99-119.

100. TICKNER, J. Ann. Re-visioning security. **International relations theory today**, 1995, 175-197.
101. ULLMAN, Richard H. Redefining security. **International security**, 1983, 8.1: 129-153.
102. VALLÉE, Olivier & SPINOZA, Jérôme. Le Sahel : Un système de crise complexe, **Questions Internationales**, n°58, Novembre-Décembre 2012.
103. VERMEREN, Pierre. Petite histoire de l'Algérie depuis l'indépendance, **Questions Internationales**, n°81, Septembre-Octobre 2016.
104. VIEIRA, Marco A. Understanding resilience in international relations: The non-aligned movement and ontological security. **International studies review**, 2016, vol. 18, no 2, p. 290-311.
105. WALT, Stephen M. The renaissance of security studies. **International studies quarterly**, 1991, vol. 35, no 2, p. 211-239.
106. WEBER, Max. **The objectivity of knowledge in social science and social policy**.in: BRUUN, Hans Henrik et WHIMSTER, Sam (ed.). **Max weber: Collected methodological writings**. Routledge, 2012.pp100-138.
107. WENDT, Alexander. Collective identity formation and the international state. **American political science review**, 1994, p. 384-396.
108. ----------. Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics. **International organization**, 1992, vol. 46, no 2, p. 391-425.
109. ----------. Constructing international politics. **International security**, 1995, 20.1: 71-81.
110. WOLFERS, Arnold. " National security" as an ambiguous symbol. **Political science quarterly,** 1952, 67.4: 481-502.
111. ZARAKOL, Ayşe. States and ontological security: A historical rethinking. **Cooperation and conflict,** 2017, vol. 52, no 1, p. 48-68.
112. ZEDNER, Lucia. The concept of security: an agenda for comparative analysis. **Legal studies**, 2003, 23.1: 153-176.
113. ZOUBIR, Yahia H. Algeria's Roles in the OAU/African Union: From National Liberation Promoter to Leader in the

Global War on Terrorism, **Mediterranean Politics**, 2015, vol. 20, no 1, p. 55-75.

Dissertations:

1. BOUGHERIRA, Mohamed Redha. **Algeria's Foreign Policy 1979-1992: Continuity And/ Or Change** A Ph. D. dissertation of International Relations. School of English, Sociology, Politics and Contemporary History, University of Salford.1999.
2. DORAN, Teri Lynn. **The Cultural Influences That Provide the Impetus to Create Self-Identity Through Inscribing the Body**. A Master of Arts in the Department of Communication Indiana University. 2010.
3. GÜRBÜZ, Mustafa. **Identity and problemata in international relations theory**. 2004. of International Relations. Bilkent University.2004.
4. IRATNI, B. **Foreign policy and nation-state building in Algeria, 1962-1985**. A Ph. D. dissertation of International Relations, University of Warwick.1986
5. KESSEIRI, Radia**. Ideologized foreign policy and the pragmatic rationale: The case of Algeria under Houari Boumediene, 1965-1978**. A Ph. D. dissertation of International Relations, University of University of Leeds.2005.
6. KESSEIRI, Radia. **Ideologized foreign policy and the pragmatic rationale: The case of Algeria under Houari Boumediene 1965-1978**. A Ph. D. dissertation of International Relations, University of Leeds.2005.
7. LACASSAGNE, Aurélie. **Une reconstruction éliasienne de la théorie d'Alexander Wendt : pour une approche relationniste de la politique internationale**. 2008. Thèse de doctorat en Science Politique. Université Montesquieu – Bordeaux IV.2008.
8. LIMANE, Mounir. **Discours des think tanks conservateur américain sur le printemps arabe**. Mémoire de Magistère en Sciences Politique Spécialité : Politique Comparées. Université Alger 03.2016-2017.

Electronic web sites:

1. AIDANREGAN. concept formation in the social sciences. https://socialscientificresearch.wordpress.com/2017/02/06/seminar-3-concept-formation-in-comparative-politics/
2. BENKHALID, Kal. Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation. Combating Terrorism Center at West Point, 2015. https://ctc.usma.edu/evolving-approaches-in-algerian-security-cooperation
3. Djallil Lounnas The Impact of ISIS on Algeria's Security Doctrin. https://mepc.org/journal/impact-isis-algerias-security-doctrine.
4. FILIU, Jean-Pierre. Could Al-Qaida Turn African in the Sahel? 2010. https://carnegieendowment.org/files/al_qaeda_sahel.pdf
5. KRATOCHVIL, Petr. The balance of threat reconsidered: construction of threat in contemporary Russia. In: Fifth Pan-European Conference Netherlands, The Hague. 2004. https://www.files.ethz.ch/isn/31440/2004-09-The%20Balance%20of%20Threat%20Reconsidered.pdf
6. La rédaction de Mondafrique, 'Algérie, le budget militaire le plus important d'Afrique, Mondafrique, 2018 https://mondafrique.com/algerie-le-budget-militaire-le-plus-important-dafrique
7. MALEK, Redha. Il fallait bien arrêter l'ascension des islamistes. Algeria-Watch' : https://algeria-watch.org/?p=68060
8. MØLLER, Bjørn. The concept of security: The pros and cons of expansion and contraction. Copenhagen Peace Research Institute,2000. https://www.peacepalacelibrary.nl/ebooks/files/370659244.pdf
9. GHERIEB, Hakim. Gherieb.US-Algeria Cooperation in Transnational Counter terrorism. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-algeria-cooperation-transnational-counterterrorismaccessed
10. DE GENDT, Pascale, L'Union Africaine Face aux Défis du Continent, Service International de Recherche, d'Éducation et d'Action Sociale ASBL. Analyse & Études Politique Internationale,2016. http://lesitinekc.cluster020.hosting.ovh.net/lesitinerrances/images/stories/analyse2016/2016-19int.pdf
11. BENJAMIN, Nickels. Algeria's Role in African Security, https://carnegieendowment.org/sada/55239

12. FILIUI, Jean-Pierre. Could Al-Qaida Turn African in the Sahel? 2010.P.16. https://carnegieendowment.org/files/al_qaeda_sahel.pdf
13. AMMOUR, Laurence Aïda. La nouvelle diplomatie algérienne face à la complexité des défis de sécurité régionaux. http://www.jfcconseilmed.fr/files/15-01-29---Ammour-PolRegionale-DZ.pdf
14. BERKOUK, Mhand. U. S. Algerian Security Cooperation and the War on Terror. https://carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=23276&prog=zgp&proj=zme
15. O'BRAYAN, Tom. The relation of security to identity https://www.e-ir.info/2011/06/10/the-relation-of-security-to-identity
16. SCHELENZ, Laura ontological security what's behind this new theory trending in IR? https://www.sicherheitspolitik-blog.de/2017/08/28/ontological-security-whats-behind-this-new-theory-trending-in-ir

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتويـــات

المـحتـــوى	الصفحة
مقدمة.....	06
الفصل الأول : الأمن القومي الجزائري: البنية والديناميكيات	
المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي : إشكالات الإستعصاء المفاهيمي	17
المطلب الأول: تعريف الأمن: أهم السياقات الأنطولوجية	19
المطلب الثاني: الحدود المعرفية للأمن القومي	28
المطلب الثالث: مستويات الأمن القومي: نمذجة منهجية	28
المبحث الثاني: الأمن القومي الجزائري : السلوك و آليات الفعل	36
المطلب الأول: تعريف العقيدة الأمنية: نحو منهج لتشخيص السلوك الأمني	37
المطلب الثاني: العقيدة الأمنية للجزائر: التأسيس والمرتكزات	39
المطلب الثالث: الفواعل المحفزة للسلوك الأمني الجزائري: مقاربة صناعة الأمن القومي	46
المبحث الثالث: حدود الفضاء الأمني الجيواستراتيجي للجزائر	51
المطلب الأول: الفضاء المغاربي: مقاربة الجوار	51
المطلب الثاني : الامتداد الإفريقي: مقاربة المكانة و التمثيل	56
المطلب الثالث: البعد المتوسطي: ثنائية الإرتباط التاريخي و الإقتضاء المصلحي	60
الفصل الثاني: بنية التهديدات الأمنية الجديدة	
المبحث الأول: التهديدات الأمنية: إشكالات الحدود المنهجية للتعريف	66
المطلب الأول: تعريف التهديد: الحدود المعرفية	67
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة: التحول في أشكال التهديد	76
المبحث الثاني: حدود المجال التصوري للتهديد في الدراسات الأمنية	88
المطلب الأول: التهديد وفق التمثيلات الأمنية التقليدية	88
المطلب الثاني: التصور المابعد الوضعي للتهديد في الدراسات الأمنية	100

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة: إشكالات الإدراك و حدود التأثير	111
المطلب الأول: تيبولوجيا التهديدات الأمنية الجديدة: معضلة التشخيص الأمني	111
المطلب الثاني: تحديات التهديدات الأمنية الجديدة: نحو توسيع مجال الأمن القومي	125
الفصـل الثالث: الأمن القومي الجزائري: دراسة في التأثيرات و آليات الاستجابة	
المبحث الأول: أثر الوضع الأمني الإقليمي على الأمن القومي الجزائري	132
المطلب الأول : تهديد الإرهاب العابر للحدود للأمن القومي الجزائري	133
المطلب الثاني: تأثير الجريمة المنظمة	142
المطلب الثالث: أهمية اعتبارات السياق الإقليمي (مالي، ليبيا والساحل الإفريقي)	169
المبحث الثاني: الإستراتيجيات الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الجديدة	173
المطلب الأول: على المستوى المحلي: مقاربة الأمن الشامل	174
المطلب الثاني: على المستوى الإقليمي: معضلة العمق الإستراتيجي	191
المطلب الثالث: على المستوى الدولي: تحديات التوافق وانسجام الإدراك	206
المبحث الثالث: استجابة السياسة الأمنية الجزائرية اتجاه التهديدات الجديدة	211
المطلب الأول: نحو إنشاء قاعدة تصنيع : تحديات ترشيد الإنفاق العسكري	211
المطلب الثاني: نحو احترافية الجيش: الاستفادة من الخبرات الأجنبية	216
المطلب الثالث: مقاربة أمن الحدود : تحديات التخوم جنوبا	222
المطلب الرابع: إنشاء مركز عمليات وطني و إقليمي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة	227
. خاتمة.	231
– قائمة المراجع.	238
– فهرس المحتويات	261

ملخص

يتفرد المهتمون بشأن الأمن القومي الجزائري كونهم يولون أهمية متميزة حول أولوية الارتدادات الإقليمية الأمنية في صناعة إدراكات التهديد ورسم إستراتيجيات الاستجابة، رغم ما يقع من اختزال معرفي لصالح الأمن القومي على حساب العديد من الاعتبارات الأمنية الأخرى.

فالهوية الأمنية الجزائرية والتي لا يمكن تجاهلها معرفيا، تدفعنا إلى التساؤل حول حدود تشكيل وإعادة إنتاج الهوية الأمنية غير المستقرة على مستوى الدولة، كما يبدو مساءلة السياقات العبر وطنية للتهديد على درجة من الأهمية، أمام المركزية النظرية " للقومي" كمستوى تحليل في سلوك الجزائر الأمني.

لذا قد تساعدنا أنماط الفهوم حول صناعة الظاهرة الأمنية على تكييف هوية الجزائر الأمنية وفق منطق الاستجابة لإدراكات التهديد الجديدة، أمام هيمنة التصور الوضعي في افتراضات العقائد الأمنية.

Résumé :

L'analyse d'une grande majorité des spécialistes se préoccupant de la sécurité nationale Algérienne, reste précisément distinct vue l'importance singulière donnée aux répercutions sécuritaires régionale sur la fabrication des perceptions de menaces et des schémas stratégiques de réponse, malgré le réductionnisme cognitif en faveur de la sécurité nationale au détriment de nombreuses autres considérations de sécurité.

Ainsi l'identité sécuritaire Algérienne qui ne peut être négligée du point vue cognitive , nous amène à nous interroger sur les limites de configuration et de reproduction d'une identité sécuritaire instable au niveau de l'État, et il semble ainsi bien pertinent d'interrogé les contextes transnationaux des menaces, devant l'égocentrisme théorique du « Nationale » comme niveau d'analyse pour le comportement sécuritaire Algérien.

A cet effet, les modèles conceptuels en matière de fabrication de phénomène sécuritaire, peuvent-nous aidés à adapter l'identité de sécurité algérienne selon une certaine logique de réponse aux nouvelles perceptions de menaces, face à la prédominance des perceptions positivistes au niveau des hypothèses des doctrines sécuritaires.